

مَحَامِدُ الْإِسْلَامِ

وشرائع الإسلام

لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن البخاري

ويليه

مَرَانِ الْإِسْلَامِ

في العبادات والمعاملات والاعتقادات

للحافظ أبي محمد علي بن أحمد بن حزم

ومعه

نقد مراتب الاجماع لابن تيمية

عنيت بنشرها

مَكْتَبَةُ الْقُدْسِ

جُستام الدين القدسي

القاهرة . باب الخلق . درب سعادة . حارة الجداوي

(سنة ١٣٥٧ و حقوق الطبع محفوظة)

﴿ موجز ترجمة الفقيه البخارى ﴾

مؤلف « محاسن الاسلام »

هو محمد بن عبد الرحمن بن احمد أبو عبدالله البخارى الملقب بالزاهد العلامة .
تفقه على أبي نصر أحمد بن عبد الرحمن الرينغمونى ^(١) وحدث عنه وتقدم .
قال السمعاني : كان قتيهاً فاضلاً مفتياً مذكراً أصولياً متكلماً ، قيل إنه صنّفه
فى التفسير كتاباً أكثر من ألف جزء وأملى فى آخر عمره ، قال كتب
الى بالاجازة ولم ألحقه ببخارا لأنه توفى ليلة الثانى عشر من جمادى الآخرة
سنة ٥٤٦ هـ .

وهو من مشايخ صاحب الهداية وقد ذكره فى مشيخته وقال أجاز لى رواية .
ماصح من مسموعاته ومن مستجازاته ومصنفاته إجازة مطلقة مشافهة وكتب بخط
يده . انتهى بحروفه .

من الجواهر المضية فى طبقات الأئمة الخفية للقرشى
وإعلام الأخيار فى فقهاء مذهب أبى حنيفة المختار
للكهوى

(١) بكسر الراء وسكون الياء آخر الحروف والعين المعجمة وفتح الدال المعجمة
وضم الميم وسكون الواو وفى آخرها نون . وهى نسبة الى رينغمون من قرى بخارا ،
كما فى (الباب فى الانساب لابن الاثير) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه تفتي

الحمد لله المحسن وإحسانه القديم المنعم وأنعمه العليم المفضل وأفضاله العظيم
المكرم ومن وصفه الكريم ونعته الرحيم . شرع الشرائع وأبدع البدائع وأجزل
الصنائع وأودع كتابه الودائع من خفيات الأسرار ومكامن الأنوار ، رضى
بالاسلام ديناً وفرض الاستسلام له إيماناً و يقينا فتبارك الله أحسن الخالقين وهو
رب العالمين . نسترحه وهو أرحم الراحمين ونستنصره وهو خير الناصرين
ونستغفره وهو خير الغافرين . ونسأله أن يصلى على محمد خير المرسلين وعلى آله
وأصحابه أجمعين .

قال الشيخ الامام الزاهد علاء الدين ناصر الاسلام والمسلمين بقية السلف
محمد بن عبد الرحمن البخارى رحمه الله : إعلموا إخواني أن طلب علم الدين فرض
ولو بالصين ، ومن طلب شيئاً بعدت شقته لا بد تلحقه مشقته فلا بد له من معرفته
ومعرفة منافعه ليحمله ذلك على تحمل المشقة وقطع الشقة وقطع المسافة أو الرضا
بالتلف والآفة .

فهذا حملني عند ضعفى وكبر سنى على أن أتفحص من محاسن الاسلام والشرائع
فأبرز فى كل أمر مشروع من سر حسن مطبوع على وجه يرضاه من دان الاسلام
إذا أنصف من عقله ولم يظهر العناد من فعله وقوله . فإله أسأل أن يسددنى على
ما عزمت و يوقفنى لما أملت فيكفينى هذا عن المقاتلة بالسلاح و بذل الارواح فانها
لم تشرع إلا مع ذوى العناد والساعين فى الأرض بالفساد . ولا حول ولا قوة إلا بالله
العلى العظيم .

فأقول وبالله التوفيق :

﴿ كتاب الايمان ﴾

أول ما يقرض على العبد الايمان بالله تعالى ، وهو الاقرار باللسان والتصديق بالقلب . فنبداً بذكر محاسنه فنقول : إذا عرف العبد أن له صانعاً صنعه وخالقاً خلقه فلا بد من عقد القلب بتصديقه ومعرفة ذلك بتوفيقه ومعرفة أن صانعه محسن اليه بتخصيصه فان معرفة المحسن واحسانه من محاسن الأمور وتوجيه الشكر اليه أحسن الاحسان عند الجمهور ، وانظر إلى من لم يعرفه مع مساواته إليك في آله المعرفة وحرمانه لتعرف من الله انعامه واحسانه إليك * وبضدها تبيين الاشياء * نور بنور الايمان قلبك حتى أبصرت بضياته منفعه وأبصرت في ضده معاطبه ومهالكه فليس هذا من موجبات ذاتك ووجودك إذ لو كان كذلك ما اختلفت الحالة وما افرقت المقالة ، خصك بالجمال والجلالة وترك غيرك في الضلالة والجهالة فله الحمد على ما أولى .

(وأما محاسن الاقرار باللسان) فأحدها استعمال أشرف الآلات بأشرف المقالات إذ أشرف المقالة بهذه الآلة الثناء على ما خصك بهذه الآلة الناطقة من غير خدمة سابقة خلقك مجاناً ورزقك مجاناً وهداك مجاناً ولم يستعبدك مجاناً ولم يدع احساناً وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها عدداً وتبييناً . (ومنها) اظهار ما أودع في اللسان من الاسرار من الحروف والانوار ، ولسنا نغنى به أن الحروف مودعة في الخارج والمدارج ، ولكن نغنى به أنك إذا استعملتها في تحصيل هذه الحروف يخلق الله تعالى فيها هذه الحروف عند استعمالك فانظر كيف خلق وترتب وكيف أودع أسرار الضمائر في أنوار الحروف ثم كيف بلغ مضمون المقالة بأسرع الحالة إلى شفاف^(١) قلبك وسويداء سرك فقلت كيف وكيف وليس لصنعه كيف وإنما الكيفية في مصنوعه ومجموعه بترتيب وجود حرف بعد حرف فكأنه يتركب حرف بحرف فلو اجتمع الخلاق كلهم أولهم وآخرهم لما وقفوا على سر الله

(١) الشفاف « بفتح الشين » غلاف القلب .

تعالى في إبلاغ الضمير إلى الضمير سواء فانه جميع بصير عليم خير . (ومنها) اعلام
العباد بما عنده من الاسرار ليعظموه ويجلوه ويكفوا عنه الاذى وينزلوا له السلم
والرضا ويظهر أنه لا يستكف عن عبادته بل يفخر به ، قال الله تعالى (لن
يستكف المسيح أن يكون عبداً لله) الآية ، وأما تكثير الشفاء يوم الدين
والجزاء قال عليه الصلاة والسلام « إذا قال العبد لا إله إلا الله عدا رسول الله لم
يحجبه شيء دون العرش فلا يزال يهتز العمود حتى يقال له اسكن فيقول كيف
أسكن ولم يغفر لقائلها فيقول الرب جل وعز إني قد غفرت له ثم وفقته بأن يقول
لا إله إلا الله . (ومنها) تعميم النور عند ظلمة القبور قال الله تعالى (الله نور السموات
والارض) فنقول لا إله إلا الله نور لكنه في عالم الغيب فاذا رفع حجاب الغيب
ظهر نوره قال الله تعالى (يسعى نورهم بين أيديهم وبأيمانهم) وقال خبراً عن
المنافقين (أنظرونا نقتبس من نوركم) فنور هذه الكلمة شعار المسلمين يوم القيامة
قال الله تعالى (إذا الشمس كورت) وقال (وجمع الشمس والقمر) أى في فوات
النور عنهما فبقيا بلا نور لاستغناء المسلمين بنور لا إله إلا الله عن نور الشمس
والقمر ، وأهل الكفر هم في ظلام كفرهم . قيل نور العرش يفضل على نور الشمس
بثمانين درجة ونور الايمان يفضل على نور الشمس بثمانين درجة ونور الايمان يفضل
على نور العرش بثمانمائة ألف نور ، قيل كتب القلم على العرش لا إله إلا الله محمد
رسول الله فاستثار العرش بنور هذه الكلمة وكتب الرب هذه الكلمة على قلب
المؤمن فاستثار بنورها ، وفرق بين مكتوب القلم ومكتوب الرب الاعز الأجل .
الأكرم فالله ولى من قال لا إله إلا الله ومولاهم قال تعالى (الله ولى الذين آمنوا
يخرجهم من الظلمات إلى النور) قال الله تعالى (ذلك بأن الله مولى الذين آمنوا
وأن الكافرين لا مولى لهم) وقال ﷺ « وليس على أهل لا إله إلا الله
وحشة في الاحوال وعند ظهور الاحوال . (ومنها) تجديد عهد الايمان فكلما ذكر
هذه الكلمة نال ثواب أداء المفروض ولو تركها لم تلحقه عقوبة الترك ، ثم اذا قالها
من كفر بالله ألف سنة لم يبق من طغيانه شيء فاذا قالها مؤمن أولى أن لا يبقى من

عصيانه في ديوانه شيء فما يصلح كفارة للشرك فأولى أن يصلح كفارة للمعاصي
فستودع الله تعالى هذه الشهادة وهو خير حافظا . (ومنها) استفادة العصمة للنفس
والأهل والولد والمال قال ﷺ « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله
إلا الله فإذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم فمن قلها بنير إخلاص من
قلب مريض بالنفاق استوجب العصمة عن ضرب السيف والرمح والمزراق^(١) ومن
قلها بالاخلاص فأولى أن يستوجب العصمة من حريق النار وألم الفراق .

﴿ محاسن عقد الذمة ﴾

(وأما محاسن عقد الذمة) فنقول وبالله التوفيق : عقد الذمة خلف عن
الاسلام وقال ﷺ « إذا حاصرتم حصناً فادعوهم إلى شهادة أن لا إله إلا
الله فإن أجابوها فادعوهم وإلا فادعوهم إلى الذمة فإن أجابوها فأعلموهم أن لهم
ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين وإن لم يجيبوا فقاتلوهم » فإذا كان عقد الذمة
خلفاً عن الاسلام فلا بد من ذكر المحاسن فيه : فمن محاسنه استفادة السلم قال
تعالى (وإن جنحوا للسلم فاجنح لها) فتستريح عن معرة خرابهم ويرون محاسن
الاسلام فيرغبون في الاسلام . فلعقد الذمة فائدتان ظاهرتان احدهما تمكينهم
في دار الاسلام ليروا محاسن الاسلام فيرغبوا . والثانية أن يرى أهل الاسلام
مقاييس الكفر فيشكروا على بلوى الاسلام ويصبروا .

(حكى) أن يهودياً صادره ملك أهل زمانه فلم ينقله من ماله شيء فلما جن الليل
بقى هو وعياله بلا سراج ولا ما اليه يحتاج فضحك اليهودي ققيل له في ذلك فقال
ألا أفرح وقد أخذوا مالي ولم يأخذوا ديني ، فإذا فرح اليهودي لبقائه على دينه
الباطل فلأن يفرح المؤمن ببقائه على دين الاسلام الذي ارتضاه ذو الجلال
والاكرام أولى وإن استوحشته البلوى . (ومنها) تكثير الحمد لله تعالى على الاسلام
فكلما رأى المسلم أحداً من أهل الذمة في ذل الكفر حمد الله تعالى على عز الايمان

فإن الشكر يوجب المزيد قال تعالى (لئن شكرتم لأزيدنكم) ونفس الإيمان لا يزداد ولكن اليقين يزداد واستمتعته بالإيمان يزداد . (ومنها) اظهار غنى الله تعالى عن إسلام الخلق أجمع ليعلموا أنه لا يتضرر بكفر كافر ولا ينتفع بإيمان مؤمن . (ومنها) ايجاب الجزية عليهم ليروا ذل الكفر بأداء الجزية فيبادروا الى عز الايمان . والجزية لم تجب عليهم لكفرهم بل لحرايهم ولهذا لم تجب على النسوان والقدارى ولا على الزمنى والمقعدى والشيخ الفانى لان بنية هؤلاء لا تصلح للحراب ، والجزية خلف عن القتل فيجب على من يقتل بكفره وهو الرجال دون النساء والصبيان وهذا لان الكفر جناية على حق الله تعالى والله تعالى لا يتضرر به والعبد أيضاً لا يتضرر بكفره بل بحرايه فوجب القتال مع الكفرة لدفع ضرر الحراب على المسلمين ، ولهذا سويتا في الجزية الفنى والفقير من حيث المعنى وان تفاوتا صورة فان ضرر الفنى الفائق بأداء ثمانية وأربعين درهماً يستوى مع الفقير المتمثل بأداء اثني عشر درهماً معنى مع التفاوت من حيث الصورة فتفاوت الواجب صورة لتفاوت حالهم صورة وتساوى الواجب معنى لتساوى حالهم معنى . وكل ذلك إحسان وإنعام فاذا أحسن مع العدو فأولى أن يحسن مع الولي والمؤمنون كلهم أولياء الرحمن .

فاذ فرغنا من ذكر محاسن الاسلام وما هو خلف عنه فالآن نبين محاسن شرائع الاسلام .

(كتاب الصلاة)

فأول الشرائع بعد الاسلام الصلاة ثم الزكاة ثم الصوم ثم الحج ثم الجهاد . فهذه أنواع الشرائع من العبادات ، وأما الشرائع من المعاملات فالتكاح والطلاق والعناق والولاء والكتابة والحدود والسرقة والسير والأيمان والكفارات والعارية والوديعة والتحرى والحيف والفرائض والمبة والصدقة والبيوع وتحريم الزنا والاجارة والمزاولة والصرف والصلح والدعوى والشركة والمضاربة والحوالة

والكفالة والوكالة والاقرار والرهن والتقصص والمليات والوصية والصيد والذبايح .

﴿ محاسن الصلاة ﴾

(فأما محاسن الصلاة) فتفسير الصلاة الثناء على الله تعالى بما هو يستحقه ، هذا هو الصلاة لثمة فالثناء قد يكون بما يليق وبما لا يليق ، وأما الصلاة فلا تكون إلا بما يستحق ويليق . ثم الصلاة بناء عجيب ركب من القيام والقراءة والركوع والسجود فكل ركن في الصلاة بمنزلة لبنة وخشبة في البناء فكما أن اللجنة قصورها لبنة من ذهب ولبنة من فضة وملاطها ^(١) المسك فالصلاة بناؤها لبنة من قيام ولبنة من قراءة ولبنة من ركوع ولبنة من سجود وملاطها التسبيح والتحميد والتهليل . ثم هذه الجملة بمنزلة الصورة والاخلاص بمنزلة الروح فكما أن الله تعالى خلق آدم بأحسن صورة ثم نفخ فيه الروح فصار حياً فكذا أمر آدم وذريته أن يركبوا صورة الصلاة من هذه الاشباح ثم ينفخوا فيها روح الاخلاص ، خلق آدم من صلصال من حمأ مسنون فلم يكن لصورته قيمة ما لم ينفخ فيها الروح فكذا لا يكون لصورة الصلاة قيمة ما لم يكن فيها الاخلاص فان الاخلاص روح في كل صورة عبادة فسبحان من تفرد بخلق الاشباح والارواح ثم أمر عبده بكسب صور العبادة وإحيائها بنفخ الاخلاص فيها لم يترك عبده هملاً ^(٢) راعياً بل جعله لخطابه أهلاً وقر به اليه لطفاً وفضلاً حين قال (واسجد واقترب) . (ومنها) استعمال جميع ما أعطاه الله تعالى من بدنه في مرضاته فيستعمل ظاهره بظاهر الصلاة وباطنه وهو الاخلاص . يباطن الصلاة وهو الخشوع والخضوع والافتقار والتذلل لله تعالى إذ كل ذل لله نعمة الله تعالى واستعمال نعمة المنعم في طاعته في غاية الحسن لا يجنى على عاقل أنصف من عقله . ثم أن أحداً من العقلاء لم يرض بالاحمال والافغال بل كل أحد استعمل بدنه في عبادة معبود باطل ظنه حقاً وان الظن لا يفتي من الحق شيئاً .

(١) الملاط : الطين الذي يجمع بين صافي البناء ، يملط به الخائط أي يخطط .

(٢) هملاً : أي متروكاً .

وانك تستعمل بدنك في طاعة من خلقك ورزقك وهداك واصطفاك . فلو لم يكن أمر ولا دعاء ولا ترغيب بجزاء لكان من حق العاقل هذا فكيف وقد أمرك صانمك أن تعبدوه ووعد الجزاء بالحسن ، ثم هؤلاء يعبدون ما ينحتون وأنت تعبد من خلقك ويعبد هؤلاء من لا يعلم ولا يسمع ولا يبصر شيئا وأنت تعبد من يعلم ويسمع ويبصر وأنت تسبح وتحمّد وتكبر وتهلّل من يحمّدك ويثني عليك ويعلم حوائجك فيعطيك وإن لم تسأل كما أعطاك من قبل بدون سؤالك قال تعالى (وَأَنَا كَمُ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعِدُوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا) فشتان بين من يعبد ما لا يسمع ولا يبصر ولا ينفع ولا يضر ولا يغني عنه شيئا وبين من يعبد من علم ما يكون منك ويحدث فيك ويحتاج اليه في المعاش والمعاد قبل كونك وإذا لم يقصروا في عبادة الاصنام فلا تقصر في عبادة ذي الجلال والاكرام وإذا لم يتركوا في طول أعمارهم عبادة اللات والعزى فلا تدع عبادة الله العزيز المولى وإذا قاموا بين يدي من لا يرى فأولى أن تقوم بين يدي من يرى .

ثم للصلاة شرائط من جعلتها (الطهارة) فان الطهارة أحسن أحوال الخلق يستحسنها كل طبع سليم وعقل مستقيم فأحسن أعمال المرء المثل بين يدي من خلقه وأحسن اليه وأحسن أحواله الطهور من كل دنس يلحقه فلو تركنا وعقولنا ووكنا الى طبعنا لنفسنا كل البدن إذ هذه العبادة تقوم بكل البدن لكن الله تعالى المعبود الرحيم الودود من علينا فأمرنا بفعل بعض البدن وعفا عن الباقي وأقام الطهور بالأعضاء الأربعة مقام جميع البدن القائم بالطبائع الأربع ثم أمر بفعل ما ظهر دون ما بطن تيسيراً على العباد وأمر بفعل الوجه والذراعين الى المرفقين دون العضدين والرجلين الى الكعبين دون الساقين لاستنارها بالباس وأمر بمسح الرأس دون الفسل كيلا تبتل ثياب التوضؤ فمن لم يشرع الطهارة على وجه تبتل ثياب عبده بالماء أولى أن يرحم ويغفر معاصيه كيلا يحترق بدنه بالنار . ثم في الطهارة بالماء من حسن التيقظ والانتباه عن بقية النوم والغفلة ما لا يخفى على أحد عاقل .

وأمر بفعل الوجه لأن السجدة بالوجه وأمر بفعل اليدين لأن الاعتماد على اليدين

وأمر بنسل الرجلين لأن القيام بهما وجعل للرأس من الطهور نصيباً إذ الوجه فيه وفيه يجمع المحاسن فكما يجمع محاسن العبد في وجهه فكذلك يجمع محاسن عبادته في سجده ولهذا جاز السجدة بأحسن المحاسن وهو القرب من لا قرب له بمكان ولا بعد فقال (واسجد واقرب) .

ثم إذا لم تقدر على استعمال الماء أمرك ﴿ بالتيمم ﴾ كيلا تنقطع من فناء الله بل تقرب اليه في كل مكان ، لما ضاق الأمر عليك بعدم الماء اتسع الأمر عليك بوجود التراب . وهذه سنة الله كلما ازداد أمر عبده حرجاً زاد له فرجاً وخروجاً . قال الله تعالى (أمن يجيب المضطر إذا دعاه) ثم في الماء أمر بأربعة أعضاء وفي التيمم اكتفى بالمضامين وضربتين في الحدثين لأن الماء محبوب طبعاً فلا يتعسر على العبد استعماله ، والتراب مكروه طبعاً فيتعسر عليه استعماله فاكفى بالضربتين ولهذا كان التيمم عبادة حتى شرط فيه النية ولم تكن الطهارة عبادة ، وفي الماء يجب إمرار الماء وفي التراب إمرار اليد بعد نفخ التراب عن اليد حتى لا يؤدي إلى تلويث وجهه فمن لم يرض في الشرع بتلويث وجهه غلبه بالتراب فأولى أن لا يحرقه بالنار وشدة العقاب .

(ومنها) ستر العورة فانه أحسن هيئات المرء إذ ما ليس بعورة أحسن في الخلق مما هو عورة فأمر بستر ما هو دون الاحسن وإظهار ما هو الاحسن وأمر بستر ما لا يستحسنه عباده وأوجب عليه الستر قال الله تعالى (يا بني آدم خنوا زينكم عند كل مسجد) ثم لم يشترط ستر كل البدن كيلا يخرج الفقراء فإذا أوجب على العبد ستر ما لا يستحسنه عباده فأولى أن لا يفضح عبده بين عبادته بإظهار ما يستحبه هو وعباده فلا يليق أن يأمر عبده بستر عورته على رؤوس طائفة قليلة من عباده ثم يهتك ستره ويظهر مساويه ومقابحه على رؤوس الاشهاد .

(ومنها) استقبال القبلة والحسن فيه أنك كنت قدمت أو قمت لا بد من أن تستقبل جهة فاستقبال ما هو أفضل الجهات أولى وإذا كانت الصلاة خالصة لله تعالى فاستقبال جهة بيت الله تعالى أولى في أمر هو لله تعالى مع أنك إذا

استقبلت جهة ما استقبلته طبعاً وإذا اخترت جهة الكعبة اخترته شرعاً . وفيه إشارة أى عبدي إني كنت من النظر فتعلق بالآثر فالآثر خلف عن النظر إلى أن تكرم بالنظر . فالنظر في الدنيا إلى بيت الله وفي العقبى إلى الله من غير جهة فانه ينظر إليك من غير جهة فمن توجه إلى جهة الكعبة كفاه عن النظر إلى الكعبة فمن عرف ربه فهو كمن رآه إذ المعرفة رؤية الله تعالى بعين قلبه بلا كيف فلم يره لم يقدر أن يصفه بما يستحقه فأى شيء أحسن من نظر الخلق إلى خالقه والعايد إلى معبوده إلى أن تبلغ النظر برأى العين إلى مقصوده .

(ومنها) الوقت وحسن ذلك أن هجوم كل وقت وأنت توصف بالاسلام في الدين والسلامة في البدن نعمة من الله تعالى سابقة فالاحسان أن تقابل هذه النعمة بالشكر بصرف الوقت إلى خدمته وعبادته مع حاجتك إلى كسبك وقضاء شهوتك وإمكانك من صرفه إلى فواحش وكبائر منها سخط ربك فتذكر نعمة الله تعالى في الليل والنهار كما قال العزيز الجبار (قل أرأيتم إن جعل الله عليكم الليل سرمداً إلى يوم القيامة من إله غير الله يأتيكم بضياء أفلا تسمعون قل أرأيتم إن جعل الله عليكم النهار سرمداً إلى يوم القيامة من إله غير الله يأتيكم بليل تسكنون فيه أفلا تبصرون ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون) . فلما لم يجعل الليل سرمداً فأولى أن لا يجعل البلاء سرمداً ، فلما جعل الدنيا في حق المؤمن دار عناء وبلاء فترجو أن يجعل العقبى عليه دار لقاء وعطاء .

(ومنها) النية وهي شرط صورة وركن معنى إذ لا قوام لهذه الجملة إلا بالنية وهي ألزم من كل شرط إذ قد تجوز الصلاة مع سيلان الدم وانعدام الستر وانعدام جهة الكعبة ولا تجوز بدون النية بحال من الأحوال فلا خلف للنية فكانت هي ألزم . والحسن ^(١) فيها أن كل فعل منك يصلح عبادة لله تعالى يكون عادة والعادة لك والعبادة عليك وأنت بالنية جعلت مالك مصروفاً إلى ما عليك مع أن العادة

تشارك فيها البهائم فلا تصير لله تعالى إلا بالنية فكانت النية على مثال الكيمياء إذ لا قيمة للعادة فإذا جعلت منها شيئاً من كيمياء النية صارت عبادة ولهذا شرط النية وهي إحضار القلب عند الشروع فيكفي هذا القدر لجواز الصلاة ولصيرورتها عبادة إذ الكيمياء لا تكثر بل تميز والقليل من الكيمياء يكفي لنحاس كثير وصفر كثير حتى يصير ذهباً ، أليس كيمياء التوحيد في العمر مرة تكفي لسعادة الأبد وللكسب النجاة فكيمياء النية تكفي لعبادة ساعة لكسب الدرجات .
فهذه جملة من محاسن ماهو شرائط الصلاة .

﴿ فأما محاسن نفس الصلاة ﴾ أما القيام ففيه تعظيم الله إذ فيها بين العباد هذا تعظيم فإن من عظم من هو فوقه لا يستعيز من نفسه إلا القيام بين يديه إن كان هو قائماً فلا يقعد إلا بأمره وإن كان قائماً فلا يستعيز إلا القيام معه فإذا كان يعد القيام تعظيماً في حق من يوصف بالقعود والقيام فأولى أن يكون القيام بين يدي من لا يوصف إلا بالقيام تعظيماً . والله تعالى يوصف بالقيام بلا كيف قال الله تعالى (أفمن هو قائم على كل نفس بما كسبت) وقال تعالى (وأولو العلم قائماً بالقسط) فيقوم بين يدي الله حسب المتضرع المتعلق المسكين الضعيف واضعاً يده اليمنى على يده اليسرى يشير إلى أنه كف يده عن المكاسب كلها وأظهر عجزه وضعفه فلا قوة له ولا أيد ولا حول ولا حيلة . وبالقيام يشير أيضاً إلى أنه لا ينتقل ولا يتحول من باب إلى باب غيره بل هو لازم بابك وراج ثوابك وخائف عقابك .

وأما (القراءة) في القيام فيشير إلى أنه متمسك بكتابك وهو الجبل المتين والنور المبين والشافع المسكين والمالجد الأمين فلا أتكلم معك إلا بما منك فانه منه بدأ واليه يعود . ثم يركع ويشير إلى أن الدوام على حال لا يلبق بمن هو رهين الأجل ومن ليس له وصف الكمال ينحنى راكعاً بظهوره ويستقيم مع الله باطناً بسرره . فليس في السر تغير الحالة بالركوع والسجود بل الحالة وافقت المقالة فكها بدأ الصلاة بقوله الله أكبر لا شريك له أدام الاخلاص في الأحوال كلها لا تحوّل

له . ثم يسجد وهو غاية التواضع والخضوع أو هو استعمال محاسن الخلقة ممن هو أحسن الخلائق خلقة قال تعالى (لقد خلقنا الانسان في أحسن تقويم) لأحسن الخالقين فنبارك الله رب العالمين فليصق هذه الجملة طمعا في الثواب بما هو أدنى خلق الله تعالى وهو التراب تحت الاقدام من الانام والانعام فيشير إلى أنه ليس في وسعه من التواضع إلا هذا ، قال هذا انتهى على قبلغنى يارب منتهى أمل فلا جرم جوزى بمنتهى الأمل وهو القرب ممن له العمل قال تعالى (واسجد واقترب) فكأنه يقول إني قريب لك فاقترُب تباعد من الخلق واقترب إلى الخالق تباعد ممن لا يغنى عنك شيئا فكأنه يقول له عند القيام عبدي أدن مني وعند القراءة أدن مني وعند الركوع أدن مني وعند السجود يقول اقترب فليس لك وراءه أمل ولا عليك وراءه عمل . ولهذا لا يطلق اسم الصلاة على هذه الجملة ما لم يسجد . ثم السجدة الأولى إتيان والسجدة الثانية شكر على توفيق الإتيان فليس كل من أمر بالسجود إتيان ، أنظر إلى اللعين أمر بالسجود فلم يأتع ولم يكن قبله عاص به يعتبر ، قيل إنه لما أمر الله تعالى الملائكة بالسجود لأدم فسجدوا كلهم أجمعون إلا إبليس فنظر إسماعيل إليه فرآه لم يسجد فسجد لله تعالى سجدة أخرى شكراً على ما أنعم الله عليه بالتوفيق . فنحن أمرنا أيضاً بالسجود مرتين اقتداء به . وبالسجدة الثانية يشير إلى أنه لا يستكف من عبادته والخضوع له بل لا يشبع بالسجدة الأولى إتيان والسجدة الثانية تكرار وما دخل في حد التكرار دخل في حد الاكثار . ورفع الرأس من السجدة إشارة إلى الضعف والحاجة إذ لو لم يكن به هذا لما رفع رأسه من سجدته جميع عمره أداء لحق شكره .

(وأما محاسن القعدة) : فحالة القعدة حالة رفع القصعة وسؤال الحاجة والقعود أجمع للرأى ألا ترى أن الخيرة إذا قعدت لا يبطل خيارها وإذا كانت قاعدة قعادت بطل خيارها فكأنه يقول الرب تعالى عبدي إذ فرغت من الخلعة أقعد لسؤال الحاجة ، ومن بدائع لطفه مع عبده في ضعفه أن في صلاة واحدة يأمره بالقعود مرتين فكأنه يقول أقعد عبدي فقد تعبت في خلتني فياويل من يخضم

الخلق يقوم بين يديه يوماً ولا يقول له أقعد . ويقوم بين يدي خالقه ساعة فيقول له أقعد في حالتين فبالقعدة الاولى يقول له أخلص ثناءك وبالقعدة الثانية يقول له أطلب رجاءك وادع دعاءك لا تمنع عطائك . ثم السلام تحلل من الاحرام . إذ بالتكبير أحرم عما سوى الله تعالى وبالسلم تحلل باذن الله تعالى وكأنه يقول عبدي أنا غنى عن عبادتك وانك لا تستغنى عن الناس فارجع اليهم وسلم عليهم فانك غبت عنهم من الدنيا الى العقبى إذ الصلاة من العقبى ومن عاد في سفر سلم على البشر سلم عليهم وأشر اليهم أنى لم أخذلكم من دعائى فلا تتركوا فى بلائى وأعينونى على ما أنا محتاج اليه لبقائى . فهذه الجملة من محاسن الصلاة وأمر لسان يقدر على ذكر تمام محاسن أمر جعله الله تالية الايمان وعماد الدين وأمان المسلمين ومستروح العابدين وبهذا أمر عباده أجمعين قال الله تعالى (وأقم الصلاة لذكري) أى لذكري إياها فى كل كتاب منزل على لسان كل نبي مرسل نسال الله تعالى التوفيق على الأداء بالاخلاص والتحقيق .

(كتاب الزكاة)

(أما محاسن الزكاة) فنقول : تفسير الزكاة فى اللغة يرجع إلى وصفين محمودين مرغوبين أحدهما الطهارة والزكى الطاهر والتزكية التطهير ، والثانى الثناء وهو الزيادة وأنها مرضية عند كل ذى عقل سليم وطبع كريم . فالله تعالى فرض الزكاة على الاغنياء وأمر بالصرف الى الفقراء وقرر ما فى الطباع والعقول تحسينه وتجهيزه . وعند أصحاب المكارم تمكنه وتقديره فان الانسان يمدح بالاحسان ويستعبد الاحرار ببذل الاموال ذوى الاخطار * ومن وجد الاحسان قيماً تقيداً * .

(حكاية) قيل إن أم ذى القرنين واسمها اسكندر دخلت على ابنها بعد ممالك الارض بأقطارها فقالت يا بنى ملكك البلاد بالفرسان فاملك القلوب بالاحسان فقد جبلت القلوب على حب من أحسن اليها وبغض من أساء اليها . فقبل ورود الرسل وشرع الشرائع الاحسان محمود . فى الطبائع فاستحسنوا الاحسان بغاية

الاحسان من أحسن خالياً عن الامتنان غير طالب الاعواض الاجزاء والاباض .
فكيف لمن أحسن وطلب الشكر فزاد على الاحسان بالشكر ووعد الاجر والثواب
بلبلان ، فكل هذا التقدير ما قلنا ان الزكاة أمر مشروع وير مطبوع فما أحسن
ما استفاد من ديناره ودرهمه وفلسه استرقاق الاخراج من جنسه فهو يعد حراً
مالكاً والمنعم عليه يعد نفسه عبداً مملوكاً .

(وأما المحاسن في نفس الزكاة) فنقول : الحسن في الزكاة على معنى الطهارة تطهير
نفسه عن دنس البخل وخساسة الضنة ودناءة الشح الذي هو منموم عند كل من
يدين بدين أو يبرأ من الاديان كلها نحو الزنادقة فلان الزنديق عبد من أحسن اليه .
قال الشاعر :

إذا المرء لم يندس من اللؤم عرضه فكل رداء يرتديه جميل
وإن أنت لم تحمل على النفس ضيمها فليس إلى حسن الثناء سبيل
والسخى يحبه كل بر وفاجر ويستحسن من كل مؤمن وكافر . وانظر إلى حاتم
الطائي من العرب كيف تحبه الطبائع وتتقاده الاتباع حتى أنه لا يذكر باللعن
والابعاد وإن كان كافراً من ذوى العناد . وحسن آخر في الزكاة من حيث
التحقيق بالتطهير طهارة القلب عن حب الدنيا ينزل اليسير فاليسير هو الواجب
على من التيسير وهو بذل القليل من الكثير قال الله تعالى (ولا يسألكم
أموالكم إن يسألكوها فيحكم تبخلوا ويخرج أضغانكم) فالشرع أوجب
أداء شيء يسير من الكثير في مدة طويلة بشرط اليسر والفضيلة . والعبد إذا اعتاد
أداء شيء من المال المحبوب طبعاً استفاد في قلبه حب خالقه حقاً ورعاً وشرعاً
فكلما برئت ساحة قلبه عن حب المال نزلت فيها مواهب حب الله ذي الجلال
فالحب مأخوذ من الحب لانه تولد من حبة السوداء عند ظهور العقلاء فالحبة
لا تسكن فيها الفرد من الحبة أما حبة الدنيا وأما حبة المولى مهما أخرجت المال
من يدك أو لجت الحال في قلبك وكفى بحب الله ذي الافضل عوضاً من حب
المال . قال محمد بن علي الترمذي رحمه الله إذا استولت حبة الدنيا على القلب .

قل إشراق نور الايمان فالله تعالى فرض الزكاة ليخرج العبد طائفة من ماله فيزداد له إشراق نور الايمان قال عليه الصلاة والسلام « حب الدنيا رأس كل خطيئة »
فهذا الحسن من التقرير في الزكاة على معنى التطهير .

وأما الحسن في الزكاة على تقدير معنى النماء والزيادة فنقول بالبذل يزداد ماله فيزداد حاله أما زيادة المال فإن من أمر بالأداء والبذل وعد بالخلف والفضل ، قال الله تعالى (وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه) فالعبد يبذل بقدر عبوديته والله تعالى يخلف بحق ألوهيته ، وروى والخبر معروف أن ملكاً في السماء يدعو في كل ساعة اللهم اعط كل منفق خلفاً وكل ممسك تلفاً .

والحكاية معروفة أن حاتم الزاهد الاصم رحمه الله ظل صائماً فلما أفطر سأل سائل بالباب فأعطاه ما حضر وجعل يصلي فأتى بمائدة عليها ما يشتهي فأراد أن يتناول منها فسأل آخر بالباب فأعطاه المائدة بما عليها وجعل يصلي إذ أتى بصرة فيها مال خطير فلما سلم بكى وقال آه من الخلف آه من الخلف أردت بما أعطيت العقبى فأعطيت الخلف في الدنيا ، وهذا أمر مقبول وقول صدق يجري على أيدي المطيعين والعاصين والمؤمنين والكافرين من أعطى يرزق الخلف ومن أمسك يعاقب بالتلف ، والمؤمن السخي يتاجر مع الله فلا يخسر عليه تاجر .

(حكاية) حكى أن زاهداً أراد أن يشتري بدرهم له حلال ما يصلح شأنه فرأى رجلين يتشاجران لأجل درهم فبذل الدرهم وتكلف لتحصيل درهم آخر فاشتري به سمكة فوجد في بطنها صدفاً فيه درتان فباعهما بمال عظيم يقال إنه باع إحداهما بثلاثين وقرأ ^(١) من الذهب فقال المشتري لو كان لهنه نظيرة لاشتريتهما بستين وقرأ من الذهب فباع الأخرى بستين وقرأ من الذهب . فهذا تاجر مع الله تعالى بدرهم فأخلفه بتسعين وقرأ من الذهب ، هذا وأمثاله مما يكثر في هذا الباب وربما يزداد بالبذل سخاوته وكرمه طبعاً ، وزيادة هذه الصفة أحسن من زيادة المال فإن من اعتاد أمراً سهلاً عليه .

(حكى) عن الشيخ أبى منصور الماترىدى رحمه الله أنه كان يقول يجب على كل أحد من المسلمين أن يعود ولده الجود والسخاوة بالموجود كما يعلمه الايمان بالمعبود فانه ليس فى الدين آفة أعظم من البخل فلو لم يكن فى البخل إلا سوء الظن بالله تعالى لكان هلاكا تاما ، ولو لم يكن فى الجود إلا حسن الظن بالله تعالى لكان شرفا تاما ، ولأن بالجود تزداد قوة اليقين واليقين أصل الدين ، وبالجود يزداد حبه فى قلوب الخلق وكفى به ريحا وبالجود يزداد حسن ثنائه على ألسن العالمين ، وهذا مطلوب العقلاء أجمعين . وانظر إلى خليل الله ابراهيم صلوات الله عليه كيف سأل الله تعالى أن يجعل ثنائه على ألسن المؤمنين من أمة محمد خاتم النبيين فقال : (واجعل لى لسان صدق فى الآخرين) قيل هو الثناء الحسن فجعل ثناؤه فى الصلوات حيث قالوا « اللهم صل على محمد كاصليت على ابراهيم » فهذه الجملة من محاسن الزكاة ، وفيها من المحاسن ما لا يحصى ولا يرد عليه الاستقصا . هذه الجملة من محاسن الاداء .

(وأما المحاسن فى الوجوب) فنقول بأن الله تعالى ما أوجب الزكاة فى كل مال وفى كل حال وعلى كل أحد ، لم يوجب إلا فى المال الناضى المعد للثاء إما بالتجارة أو بالاسامة أو بأصل الخلقة كالذهب والفضة .

(والحكمة فى ذلك) أن يؤدى ما أمر بأدائه من ثماء المال فيسهل عليه ولا يشق ، ولو أوجب فى مال ولا يزداد انتقص فيتكاسل فى أدائه فكلف على وجه يسهل عليه الاداء ليحمد بالاداء ويرزق الخلف ويكرم بالجزاء ، وهذا لأن الزكاة شكر نعمة المال ومن شكر استحق الزيادة ، قال الله تعالى (لئن شكرتم لأزيدنكم) . لم يوجب فى ثياب البتلة وعبيد الخدمة ونعم الحرث والحولة والمسكن والمركب لأن بذل ما هو مألوف طبع البشر أشق أمر عليه . والشركة فى هذه الاعيان عيب . فأما البذل من الدرهم والدينار والأموال المدة للتجارة فلا يشق حسب مشقة الأول . والشركة فيها لا تعد عيبا . وما أمر فى كل يوم

ولا أسبوع ولا شهر بل أمهل سنة لينتكن من التقلب والتصرف وتحصيل الزيادة . وقدبرت المدة بالسنة لاشتغالها على الفصول الأربعة فالأموال تزداد عادة بمضى هذه الفصول الأربعة . فان ما يصلح لفصل من هذه الفصول تزداد رغائب الناس فيه فيزداد الربح ويتمكن من الاداء . ولا تجب على كل أحد بل تجب على الحر العاقل البالغ ، وتجب في المال الخالي عن الدين ، ولا تجب على الصبيان لنقصان عقولهم ولا تجب على الولي أن يؤديها من مالهم لأن مدة الصبي تطول فربما يأتي الواجب على جميع المال فيصير الصغير كلا وعبالا على غيره . وشرط الخلو عن الدين فان المديون مرحوم نحل له الصدقة فكيف تجب عليه . والحسن من وجه آخر أنه إذا هلك ماله تسقط الزكاة ، فان أداء الزكاة بعد هلاك المال أهمل من الجبال فلم يوجب على وجه يثقل على صاحب المال أدائه . أحب الله تعالى أن يحمد عبده وأن يشكر وأن يثني عليه . فهذا كله للعبد في الزكاة . وفي إيجاب الزكاة بر وإحسان . فانه لو أعطى كل أحد من خلقه ما يكفيه ويغنيه لما قدر عبد على تحصيل حسن الثناء والثناء والشكر لنفسه بينل المال فحينئذ كان المال وبالا على الخلق أجمع . أعطاك من المال ما شاء ومنع من عبده ممن شاء . ثم أمرك بصرف شيء من مالك إلى عبد مثلك أخيك في الدين والفسب وجعله نائباً عن نفسه في الأخذ . فهما أخذ الفقير أخذ منك الله الغنى التقدير . قال الله تعالى (ويأخذ الصدقات) فأعظم به قدراً وأوسع به صدراً حيث جعل كنف الفقير خزائن بره ، فلا ينال فضيلة الجود والسخاء والبذل والاعطاء إلا بأخذ ذى الفقر والبؤس والبلاء . فالمنة للفقير عليك لالك عليه فان له رازقاً سواك وليس لك أخذ سواه قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم بالأن والأذى) فلان في المنة هو القطع ، سمى هذا الصنيع منالاً لأنه يقطع خير ما في الصدقة عن المتصدق والله أعلم .

﴿ كتاب الصوم ﴾

أما محاسن الصوم : فالصوم في اللغة عبارة عن الإمساك . فنفس الصوم محمود عند كل ذى لب ، إذ حقيقة الصوم ترك ما لا يعنيه . فانه الإمساك عما يشينه . ولو لم يكن في الصوم إلا ما ورد في الخبر عن الله تعالى « الصوم لى وأنا أجزي به » لكان كافيا فالصوم بالتحقيق لله تعالى إذ هو لا يطعم ولا يحتاج . لكن لا يوصف بأنه صائم فإن السمع لم يرد به وفي أفعاله ينتهى إلى السماع والصوم في وصف العبد ترك ما يدعو إليه الطبع فلم يطلق هذا الاسم على الله تعالى كيلا يوم في حقه طبع أو ميلان طبع فان الطبع طبع أى هلاك . وفي اللغة إذا أمسك عن شىء ما إمساكا يسمى صوما . وفي الشريعة عبارة عن الإمساك عن الشهوتين شهوة البطن والفرج إذ هما أصل كل شهوة وما سواهما يدعو إليهما أو ينشأ منهما أو يرجع إليهما فاذا أمسك العبد لله تعالى عن هاتين الشهوتين حمد على ذلك وأجر . قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام) الآية .

(والحسن في نفس الصوم) هو أن يمتنع عن اكتساب أمر عاقبته انقلاء فاختلاص عن هذه العاقبة محمود كل عاقل ، لو أمكن البقاء بدون الماء كقول والمشروب لما حل لعاقل تناولهما لوخامة عاقبتهما وسوء الحالة عند انقلاء من كشف العودة ونفوف القلة وفتن الزائجة لكن الله قهر البشر لهذا النوع من القهر فانه علم أن فيهم من يدعى الألوهية والربوبية فلتن لم يقهر البشر بما ذكرنا لادعى كل أحد منهم الربوبية ، فليس من حسن الرأى الاستكثار مما يقهره ويقمعه فكان الصوم محمودا طبعا ومأمورا به شرعا . وكلما خلا باطنه صبح ظاهره قال عليه السلام «خير الدواء الأزم^(١)» وليس للصحة بنية أقوى من الحمية .

(ون جملة المحاسن في الصوم) أنه يجوع بطنه يندفع جوع كثير من حواسه فاذا شبع بطنه جاع عينه ولسانه ويده وفرجه فكان تشبيح النفس تجويعها وفي تجويعها

تشبيها فكان هذا التجويع أولى .

(ومن جملة المحاسن في الصوم) أنه إذا جاع علم حال الفقراء في جوعهم فيرحمهم
ويعطيهم ما يسد به جوعتهم إذ ليس الخبز كالمعينة . لا يعلم الراكب من مشقة
الراجل إلا إذا ترحل . ولا المتوطن من وحشة الغريب إلا إذا ترحل . فحينئذ
يتسارع إلى البر على من عرفه جائعاً فله تعالى لا يطعم ولا يشرب تعالى الله عن
ذلك ورضى من العبد أن لا يأكل ولا يشرب لأجله فيواقفه ساعة . ويطعم
ويسقي وينقى ويحب من العبد أن يواقفه . كما علم وأحب من عبده أن يتعلم
ويعلم . وحلم وأحب من عبده أن يحلم . وعذل وأحب من عبده أن يعمل .
وأحسن وأحب من عبده أن يحسن . فتبارك الله أحسن الخالقين . فرض الصوم
على عباده في طائفة من عرهم ليطعموا ويستقوا بما كانوا يطعمون ويشربون
فيجازيهم بأن يطعمهم ويستقيمهم . قال الله تعالى (كلوا واشربوا هنيئاً بما
أسلفتم في الأيام الخالية) .

(حكاية) رؤى بشر الخائف في المنام جالساً على أريكة وملك يطعمه ويقول
كل يا من لم يأكل لأجله . وملك آخر ليسقيه ويقول اشرب يا من لم يشرب
لأجله . فكانه يقول : تكلف عبدي بالامر لا يتصور مني فإن ترك الأكل مع
الحاجة إلى الأكل لا يتصور مني فأنا أجزيه بجزاء لا يتصور منه وهو لقاء من صام
لأجله إذ ليس في وسع العبد الوصول إلى لقاء ربه إلا به .

(ومن جملة المحاسن) المواقفة مع الفقراء في مقاساة الجوع إذ في الفقراء الجوع
أكثر ولا يمكنه إتمام كلهم ليشبعهم فيطعم بقدر ما يقدر ويصوم ويوافق جميع
الفقراء في تحمل شدائد الجوع فينال ثواب جميع الفقراء . وهذا لأن الصبر على
الفقر مع الله تعالى أمر عظيم . ولا يسكن العبد مع الله تعالى عند الفقر إلا بتسكينه .
ولهذا سمى مسكيناً حيث سكن مع الله تعالى مع ما يزعجه فإن كثيراً من الناس
انزعجوا لتحريك الفقر . قال الله تعالى (ومن الناس من يعبد الله على حرف)
الآية . فما جزاء من صبر مع الله تعالى عند صدمة الفقر إلا ما قال الله تعالى

(إنما يوفي الصابرون أجرهم بغير حساب) فالصائم بالصوم لما واقعهم كل شريكاً في أجرهم.

(حكاية) حكى عن بعض الصالحين أنه كان يخرج بازار واحد في البرد الشديد فقيل له في ذلك . فقال : أوافق الفقراء في مقاساة شدة البرد إذ لم أقدر على المواصلات بكلهم في الكسوة .

(ومن جملة المحسن) أنه هما خلا البطن عن اللحم امتلاً من الحكم . قال عليه الصلاة والسلام « ماملئ وعاء شراً من بطن » إذ ليس في العالم وعاء يصلح للحكم إلا البطن . وليس من الحكمة أن يمتلأ من اللحم ويمنع من الحكم . فالمؤمن إذا خلا بطنه صفاء سره وأشرف نوره وبره .

(ولما المحسن في فرضه وشرعه) أنه لم يفرض في عمره مع مافيه من حسنة . بل فرض في شهر من كل سنة ورخص بالافطار عند اعتراض الاعذار . أمر بالصوم في النهار وأبلى في الليل الافطار ولم يأمر بالصوم في الشهر كله لما فيه من حنقه بل أمر على وجه يمكنه إحراز الفضيلة واكتساب الوسيلة . قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وابتغوا إليه الوسيلة) خص النهار بالصوم لأن الأكل فيه معتاد . والنوم في الليل معتاد ، فلو صام في الليل كان الصوم بدعاء الطبع لا لتعظيم الشرع . تحكم على عباده بفرض الصوم في نهار رمضان . وترك التحكم لرسول الله بأقامة التراويح في لياليها ليظهر من جميع المؤمنين تعظيم أمر الله وتوقير سنة رسول الله ﷺ فإن قصر في أمر الله يتشفع له رسوله وإن قصر في إقامة التراويح يرضيه ربه فيكون العبد بين فضل الله وشفاعة رسوله .

(ومن جملة المحسن في الصوم) اكتساب مكارم الاخلاق لأن قلة الأكل من محاسن الاخلاق . لم يحمّد أحد على كثرة الأكل ، ويحمّد على قلة الأكل . يحمّد كل ذي دين في كل حين . لم يرو عن أحد من الأنبياء كثرة الأكل . ثم أكثر الآفات في الدنيا والآخرة من جانب الخلق لا كثر الخلق يأكل ويشرب باختيائه ولا يقدر على إخراج ما أوج فيه بأقداره وبأشكاله وأمناله ولا

تقدر على دفع ما ينشأ من القنعة في بدنك بجوئك وقوتك . فأكثر ما يمتريك من الآفات من جانب كثرة المباحات . فكان في الصوم سد باب الآفات . ثم الاحسان في الفرض من وجه آخر أنه أوجب عليك الصوم ثم أباح الافطار بالاعذار بمنزلة المرض وعند الاسفار ، فكأنه يقول : عبيد إذا مرضت فاطر فاقص يوما . فكأنه يفوتك الزمان ، ولا يفوتك الثواب . قال الله تعالى (فمن كان منكم مريضا أو على سفر) الآية . فلم يشترط في القضاء ما في الاداء لانه لطيف بعباده لم يشترط في القضاء طول اليوم باليوم ولا حرارته ولا برودته . فاذا أفطرت في أطول يوم ثم قضيت في أقصر يوم أجزأك وكفاك وكمل الثواب أعطاك ، وإن أفطرت في القضاء لم يلزمك كفارة الاداء ، أظهر نقصان الوقت في حق الجناية على الصوم ولم يظهر في حق الثواب لك والجنابة عليك فكأنه يقول : عبيد هذا اليوم ناقص في الفضيلة فليس لي عليك كفارة ، وفي حق الثواب كامل فلك على الثواب .

(ومن جملة المحاسن) أن الله تعالى وعد الجنة للمتقين بقوله (وجنة عرضها السموات والارض أعدت للمتقين) وعلم أن العبد لا يتقى في جميع عمره عن جميع محظوراته فأوجب الصوم في كل سنة في شهر واحد ليتقوا من المفطرات فيستوجبوا اسم المتقين ، ويستحقوا جنة رب العالمين ، ثم سهل هذا الامر على عباده فقال (كما كتب على الذين من قبلكم) فإن التأسي في التساوى . قال قائمهم :

فما سيكون مثل أخى ولكن أعزى النفس منه بالتأسي

فلولا كثرة الباكين حولى على إخوانهم اقتلت نفسى

ثم قال الله تعالى (أياما معدودات) قلل الشهر في أعينهم حيث قال أياما معدودات ، ثم رخص الافطار عند المرض إذا صار بحال لو صام يزداد المرض . فكأنه قال : لا أجمع على عبيد بين زيادة المرض وزيادة الجوع . وإذا سافر أى سفر كاز من طاعة أو معصية حل له الافطار . يشير إلى أنه لا رخص في علم

الفناء ، سوى بين العاصي والمطيع . فإذا رحم العباد في عالم المطاء لا يحرم العاصي عن رحمته . يعفو عن تقصير المطيع في طاعته . ويعفو عن العاصي عن خالص حقوقه وهو بالعفو أولى . قوله تعالى (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) من بعد في سفره عن وطنه ومسكنه بأى عزيم ما كان رخص له الافطار فكأنه يقول : لا أجمع على عبدى بين مشقتين مشقة السفر ومشقة الجوع . فأولى أن لا يجمع عند موته بين مشقة فراق الروح وفراق الايمان .

(ومن جملة المحاسن في شرع الافطار برخصة المرض والسفر) أنه لم يفرق بين سفر الطاعة وسفر المعصية . هذا هو المذهب المختار . فكأنه يقول : لما شرعت الرخصة في الدنيا لم أفضل بين العاصي والمطيع ، فإذا قسمت في العقبى لا أفضل بين العاصي والمطيع رخصت الافطار في أحب العبادات إلى وهو الصوم حين قال « الصوم لى وأنا أجزى به » وهو في الحال يعصى أفلا أرحم عليه بالمغفرة وهو في تلك الحال يتضرع ويبكى وأعماله تحصى . ولأن الصائم أمين الله في الدنيا فان الصوم عنده أمانة فمن لم يضر فقد صين عن الخيانة . والأمين يستوجب القرب ، فمن كان أظهر أمانة فهو عند السلطان أعلى مكانة . والمعجب كل المعجب من لطف الرب حيث قال (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) أكد إثبات اليسر بنفى العسر فان قوله (يريد الله بكم اليسر) يقتضى أن لا يريد بهم العسر . وقوله (ولا يريد بكم العسر) يقتضى أن يريد بهم اليسر فجعل كل واحد من العبارتين تأكيداً للآخر بأحسن وجه التأكيد . ثم أثبت اليسر ونفى العسر مؤكداً بأحسن التأكيد مشيراً إلى أعلى وجه اليسر حيث لم يجمع بين الأمرين بعبارة واحدة فإنه لو قال يريد الله بكم اليسر مرتين لم يسغ في مسامع عباده كما يسوغ عند اختلاف العبارة فلم يجمع على عباده هذا القدر من نفخة المشقة أرجو أن لا يجمع على عباده عند نزع الروح بين مشقتين فوت الروح وفوت الايمان الذى هو أعلى الفتح .

(ومن المحاسن) أنه ما أبلح في الليل مطلقاً ما نهى الله عنه بالتهار . بل أمر

بأمر مستأنف فقال (فالآن باثروهن وابتنوا ما كتب الله لكم وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخطيط الأبيض من الخطيط الأسود من الفجر) وقال تعالى (أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم هن لباس لكم) ما تركنا ورغبة الطبع بل أنهانا إلى الشرع حتى يكون العبد في الليل مطيعاً لله تعالى في النهار بالصوم عن هذه الجملة . وهذا دليل أن الافطار في الليل أفضل من وصل الصيام بالصيام ليكون مؤتمراً لأمر الله تعالى في الليل والنهار فأحب الله تعالى أن يكون العبد في طاعته في جميع عمره ، وما قل أن النبي ﷺ صام ثلاثاً أو سبعمائة لم يكن إلا عند الضرورة كان يفطر وإن كان بشيء لا يشبع . كيف وقد فطره الله تعالى بغيبوبة الشمس قال عليه الصلاة والسلام «إذا أقبل الليل من ههنا وأدبر النهار من ههنا أفطر الصائم» فاذ هو الامساك لا ينال فضيلة الصوم لم يبق في الامساك إلا تجويع . والله تعالى غنى عن تجويع العبد ، ومن المعجب أن حكم بافطار العبد بفطور ضروري وهو غيبوبة الشمس ليحصل له الافطار بما هو الحلال ويصل إلى الثواب على الكمال .

(ومن جملة المحاسن) شرع الاعتكاف مقروناً بالصوم إذ الصائم ضيف الله تعالى فالإتيق به أن يكون في بيت الله ، وما صام أحد إلا زيد في رزقه بقدر ما قسم له لأنه ضيف الله والكريم بحسن الضيافة فن رأى ضيفه في خلق الثياب يملئه بالكسوة الحسنة إذا ملك ، وإن كان في دنس من الثياب يطهره ويزيل دنسه ، فترجو من أكرم الأكرمين وأرحم الراحمين أن يطهرنا من أدناس الذنوب وأن يبذل أحوالنا بتقوى القلوب لأنه كشف الكروب . ثم قال تعالى (شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن) معي هذا الشهر رمضان ونص على اسمه وما معي شهراً آخر بما هو اسمه المعروف عندنا معاه باسم عربي وأنزل فيه كتاباً عربياً . فكما أن كتاب الله تعالى يزيل ظلمة القلوب ويخلف نوراً فيها حتى لا يبقى في القلب من الظلمة شيء فكذلك هجوم هذا الشهر على المؤمن يحرق الذنوب حتى لا يبقى من ذنبه شيء فن رضى بالقرآن إماماً فهو له نور ومن رضى

بصوم رمضان فرضاً فهو له مغفرة وسرور . فكأنه يقول : عبيد أرمضت بطنك .
 بالجوع فتروض ذنوبك بهجوم الشهر ليسلم لك الصوم والسجود والركوع .
 (ومن جملة محاسن الصوم) أنه لم يشترط فيه قرآن النية عند الشروع كما في
 سائر العبادات لما أن هذا الوقت وقت نوم وغفلة قلما يقف العبد عليه فلو شرط
 هذا لضاق الأمر على الناس فيسر الأمر على عباده حتى أجاز الصوم بنية متقدمة .
 وإن طرأ عليه الأكل والشرب والرفث ، فالشرع جعل هذا الرجل عازماً وإن
 كان نائماً غافلاً حتى يدرك العبد جزاء الصيام من الله ذي الجلال والاكرام .
 ثم إذا نسي النية أو حدث حادث لم يكن منه نية في الليل فإذا نوى في النهار
 فقد أدرك الصوم بفضائله لا نقصان فيه . وكذلك إذا بلغ في الليل ولم يعرف .
 وجوب الصيام إلا في النهار . وكذلك إذا لم يقض بكون اليوم من رمضان إلا
 بالنهار فقد تحققت الحاجة لعامة المسلمين إلى أن ينووا في النهار فهذا بالصوم أليق
 مع قوله تعالى (يريد بكم اليسر) الآية .

(ومن جملة محاسن الشرع في باب الصوم) أن عقب الصوم بصدقة الفطر
 وجعل صدقة الفطر جبراً لكل نقصان تمكن في الصوم ومحوراً لكل عصيان
 تخلل في الشهر ، قال النبي ﷺ « صدقة الفطر طهرة للصائم » فكان صدقة
 الفطر في باب الصوم كسجدة السهو في باب الصلاة . قال عليه الصلاة والسلام
 « مسجدتان ترغيبتان للشيطان من كل زيادة أو نقصان » فكل نقصان تمكن
 في الصوم يرتفع بصدقة متوین . وكل نقصان تمكن في الصلاة يرتفع بسجدة
 فعبادة الصوم عبادة بالامساك عن الرفث والطعام والشراب فجبر نقصانه بشيء .
 من الاطعام . ولم يكن أن يشرع جابر الصوم بالصوم لأن الدعاء الواحد
 لا يستوعب صومين . فأما في الصلاة فالتحرمة الواحدة تستجمع أكثر من
 سجدة . قال رضي الله عنه وتحت هذا الكلام أن الله تعالى مع هذه الأمة
 براً وسراً : أما السر أن قدر النقصان في الصلاة بالسهو ما هو وفي الصوم ما هو
 فعرفنا النقصان من الجابر فإذا شرع الجابر في الصلاة بسجدة فتأملنا فوجدنا .

سجدة واحدة توازي عبادة سبعمائة الف سنة اذ كان ابليس بسجدة واحدة
لآدم مأموراً ولم يسجد فجعل عبادته في سبعمائة الف سنة هباءً منثوراً عرفت
أن السجدين تعدلان عبادة الف الف سنة وأربعمائة الف سنة فهذا لرفع نقصان
تمكن في الصلاة فمتنونا ^(١) من الخنطة يعدل طعام الف الف وربعمائة الف جائع قياساً
عليه واذا عرفت قدر عظمة الجابر عرفت قدر النقصان واذا كان النقصان يسو
ساعة لطيفة هذا فمن يقدر على معرفة كنه عبادة الصوم والصلاة الا الله تعالى
ومن تفوته هذه العبادة لا يدري قدر ما يفوته .

(ومن جملة المحاسن في شرع الصوم) أن لم يفسد هذه العبادة الشريفة بتناول
محظورها بالنسيان ولم يعد ذلك من العصيان فان عبادة الصوم تمنع المرء عن المحبوب
المألوف وكل ممنوع مطبوع فدعاء الطبع لا ينسى ودعاء الشرع ينسى داعي الطبع
لجوج غدار وبالسوء أمار وداعي الشرع كريم ستار ورحيم غفار فيرد دعاء الطبع
على دعاء الشرع فيستتره فعذبه لانه عذر جاء من صاحب الحق اذ جعله على ذلك فيكثر
دعاء الطبع ويكثر إجابة النفس فلو حكم بفساد الصوم قلنا ينجو عبد عنه وقلنا
يسلم صوم عنه . والى هذا السر اشار النبي ﷺ حيث قال للسائل عن هذه
الواقعة « تم على صومك فأتاها اطعمك الله وسقاك » اي هذا العذر من قبل من له الحق
حيث خلقك على هذه الجبله فكأنه يقول عبدي انت ضيفي في صومك كما انت
ضيفي في الجنة بايمانك فاذا دخلت الجنة اطعمتك وسقيتك قال تعالى (وسقاهم
ربهم شراباً طهوراً) واذا كنت ضيفي في الصوم اطعمتك وسقيتك فطوبى للصائم
حيث عجل له الشراب الطهور من الملك الغفور . قلنا وهذه الحكمة أثر إجابة الله
تعالى للدعاء في قوله (ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا أو اخطأنا) فكل نسيان ليس في
الاخذ به حرج لا يفي عنه وكل ما فيه حرج يعني عنه .

(ومن محاسن الصوم) أنه قدر باليوم ولم يقدر بالساعات فان في الوقوف
عليها خفاء فانه لا يعرف ذلك الا بعد معرفة المطالع والنجوم وذلك علم نهينا عن اقتباسه

واستعمله فحمد العبد على ما هو الأيسر له من معرفة أول عبادته وآخره . وذلك بطلوع الفجر وغروب الشمس وآخران الأكل والشرب والرفث حرم بظهور آثار اليوم وهو طلوع الفجر ثم أبيع الإفطار قبل ذهاب آثار النهار وهو الشفق . فان الشفق من آثار النهار فهذا من حق الوقت . لكن إباحة الإفطار عند غروب الشمس من لطف الرب فما لحق الوقت مع لطف الرب فلو أنهى الصيام إلى فوت الشفق لجاء وقت النوم فلو اشتغل بالأكل يفوته النوم وربما يفوته الصلاة ولو اشتغل بالنوم يفوته الأكل فيفوته الصوم غداً . فلم يشرع أداء هذه العبادة على وجه تفوت به عبادة أخرى . ولأنه إذا صام العبد طول النهار مع مقاساة الكسب وآثار نار الجوع يظهر صدق رغبة الطبع فليرد عنه عند ذلك ما هو محبوب طبعه لتسارع أكثر الناس إلى الخيانة في هذه الامانة . ما لطف الله تعالى مع عباده وقرب عليهم إفطارهم كيلا يطول عليهم هجران ما هو محبوب طبعهم ولأن العلماء اختلفوا في الشفق فلم يجعل في هذه العبادة للعلماء اختلافاً لاني أوله ولا في آخره . ثلثا تقع هذه العبادة في القيل والقال . والله ذو المن والافضال .

قال رحمه الله ولو استقصيت ما يجوده خاطري من بيان محاسن كل شريعة لطال الكتاب على ذوى الالباب والله أعلم .

(كتاب المناسك)

أما محاسن الحج المفروض على عباده بقوله تعالى : (والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً) فأول المحاسن أن سمي هذه العبادة حجاً . والحج هو القصد ، والقصد والنية يوصلان المرء إلى الامنية . فالتنية أشرف الاعمال إذ هو عمل بأفضل الاعضاء وهو القلب . فالقلب خزنة كيمناء النية إذ بها يصير كثير من العبادة عبادة فلما كانت هذه العبادة أشق العبادات وأقوى الطاعات سمي بأشرف العبادات . فلا يليق بهذه العبادة إلا هذا الاسم . ليندب الاسم على شرف المسمى فالحج آتميز المحشر إذا حشروا في العرصات

حفاة عراة بهما فكذا في الحج جمعوا في عرفات حفاة عراة بهما زابلوا دعة الزينة والانس بالاهل والولد والسكنة كما أن أشرف حالات المرء أن يكون مؤمنا في العرصات فكذا أشرف أحواله أن يكون محرما في عرفات .

(ومن المحاسن فيه) توطين القلب على فراق الاهل والولد إذ لا بد من مفارقتهم فلو فارقهم فجأة يلزمه أمر عظيم عند صدمة الفراق ، قال الله تعالى (الذي خلق الموت والحياة ليبلوكم أيكم أحسن عملا) أي أحسن عملا مع الله في البلوى .

(ومن جملة المحاسن) أنه متى قصد هذا السفر يتزود بكل ما يحتاج اليه مدة ذهابه ورجوعه فيتزود للمعقب وأنه سفر لا رجوع فيه . وفي هذا السفر قديج ما يحتاج اليه في غير بلده وأنه لا يجبد في المعقب ما يحتاج اليه للدار الآخرة إلا إذا تزوده من الدنيا . قال الله تعالى «وتزودوا فان خير الزاد التقوى» ولأنه إذا خرج في هذا السفر يعاين دعة من أحسن التزود وأكثر من الزاد فيجتهد في تكثير زاد الآخرة وتحسينها فيكثر من الطاعات ويزينها بالاخلاص .

(ومن جملة المحاسن فيه) نزع مادة الشح عن صدر الشحيح . فان من شح على نفسه فإذا خرج إلى هذا السفر لا يمكنه أن يبخل على نفسه لخوف التلف فيعتاد الجود على نفسه فيتعدي عادته منه إلى غيره فينال محبة الاسخياء . وهذا أمر معتاد أن من كان من أبخل الناس متى خرج في هذا السفر يعتاد الجود .

(حكاية) حكى أن رجلا كان يعرف بالبخل وينسب إلى الرفض خرج إلى هذا السفر فلما فرغوا من مناسكهم تقاعد أمير الموسم عن زيارة قبر النبي ﷺ لعنبره فأحضر الرجل عشرة آلاف دينار جملة واحدة ووضعها بين يدي الأمير لينفقها في زيارة النبي ﷺ على حب أبي بكر رضى الله عنه .

(ومن جملة المحاسن في الحج) أن يعتاد التوكل بأنه لا يمكنه أن يحمل مع نفسه جميع ما يحتاج اليه فلا بد من التوكل على الله تعالى فيما لم يحمله مع نفسه فيتعدي توكله إلى كل ما يحتاج في الحضرة .

(حكاية) حكى أن صبيا دخل في البادية من غير زاد وراحلة فقيل له أيها

الصبي الطريق بعيد فقال المضيف ملء حميد . من ارتحل إلى دار ضيافة السلطان لا يحمل مع نفسه ما يحتاج ولو فعل ذلك لم يرض به السلطان فكيف بمن مضيه الرحمن . (حكاية) حكى أن امرأة أحرمت وهي تمشى فرحمها رجل ونالها عشرين ديناراً لتصرفها إلى الراحلة . فقالت ما هذا ؟ فقال لتسميني بها . فقالت بيدها هكذا وأعطت الرجل ملء كفها ديناراً فقالت يا هذا أنت تأخذ من الجيب وأنا آخذ من الغيب .

(ومن جملة المحاسن) أنه متى توكل على الله تعالى يصدق التوكل رأى النجاة بما فيه التلف والبقاء بما فيه الهلاك .

(حكاية) حكى أن حاجاً ضل الطريق في البادية فاستقبلته حية وجعلت تمدق حتى إذا وصل إلى سواء السبيل سمع نداء يقول أليس هذا أحسن نجينك من التلف بالتلف .

(ومن جملة المحاسن) أنه يشكر نعمة الله تعالى على الماء ويعزه فانه في الوطن أرخص شيء وأذل شيء وفي السفر أغلى شيء وأعز شيء . فمن ذلك بورك المسافرون . (حكاية) حكى أن أبا حنيفة رحمه الله احتاج إلى الماء في طريق الحج فساوم اعرابياً راوية من ماء فلم يبيعه إلا بخمسة دنانير واشترأه . ثم دعا بائع الماء إلى الطعام فأجابه فأطعمه من السويق والمسل فأكثر الاعرابي فاحتاج إلى الماء فقال لا إلا بشئ ، فساومه الاعرابي فباعه شربة من الماء بخمسة دنانير فبقى له راوية الماء مجاناً ، وهذا من كياسة أبي حنيفة رحمه الله . قال رحمه الله وظنى بوجود أبي حنيفة أنه وهب منه الثمن بعد ذلك .

(ومن جملة المحاسن في الحج) أن تزداد قيمة اطاعته في هذا السفر كما تزداد قيمة متاعه وأموال تجارته ، يقرأ القرآن فيكون كل ختمه بكنا كنا ختمه ويتصدق فيضاعف ثوابه ، ويتحمل الأذى عن أصحابه فيضاعف في ثوابه . قال أبو حنيفة رحمه الله الحج راكباً ظفدى أفضل من الحج ماشياً . فان من حج ماشياً ساء خلقه فيؤذى الناس ومن ركب حسن خلقه فيتحمل عن الناس . :

(ومن جملة الحاسن) أن الحاج وإن أشتدت مشقته وبعثت شقته فاذا وقع بصره على بيت الله زال الكلال فلا كلال ولا ملال وكذا في يوم القيامة وإن طال اليوم وعاین الأحوال واشتدت الأحوال فاذا نظر إلى ربه المتعال زال ما به فزل وكأنه في روح وراحة لم يزل فسبحان الله يزول الكلال والعى والتعب ممن رأى البيت فكيف بمن رأى خالق البيت . فاذا وصل إلى البيت ورأى البيت وليس صاحب البيت في البيت علم أن ليس مالك العرش على العرش إذ لو جاز أن يكون على عرشه لجاز أن يكون في بيته . فنو العرش عن العرش غنى وعن التمكن بالمكان يرى ، فليس للعرش من ذى العرش إلا الشرف بقوله تعالى . (الرحمن على العرش استوى) وليس للبيت من رب البيت إلا الشرف بقوله تعالى (أن طهرا بيتى للطائفين) لو كان في البيت لكان بقدر البيت أو يفضل عنه البيت وكان عند ذلك مقدراً وتعالى الله عن ذلك فهو مقدر وليس بمقدر . فاذا وصل الحاج إلى البيت وكان قد علم أنه ليس في البيت جمل يطوف بالبيت . قال تأملهم :

أمر على جدار ديار ليلي أقبل ذا الجدار وذا الجدارا

فما حب الديار شغفن قلبي ولكن حب من سكن الديارا

يشير بالطواف الى أن البيت ليس بمقصودنا بل مقصودنا معبودنا . لراحة في البيت بدون لقاء رب البيت فكنا لراحة في المعنى برؤية داره إلا بلقاء وجهه الكريم في الدنيا بيته وفي المعنى داره فليس رب البيت في البيت ولا رب الدار في الدار ولا مقصود القلب في القلب ولا المحبوب في الحب ولا المطلوب في العالم فكيف يدرك بالطلب في العالم من ليس في العالم فلا ينال وصله إلا به ولا لقاء إلا به ، عبيد إذا وصلت إلى البيت فاستلم بالحجر وقل يارب أسألك منك النظر فتشير في الى الحجر نعم من منع من النظر تعلق بالآثر أليس لك في أمر الكلام معتبر حيث سأل النظر فأحيل إلى الحجر بقوله (ولكن انظر إلى الجبل فان استقر مكانه فسوف تراه) فما استقر الجبل . ولم ييأس موسى عليه

السلام من النظر . فلما أشير بنا إلى الحجر واستقر الحجر فأولى أن لا نياس من النظر .

(ومن جملة المحاسن الاحرام) فانه ينزع الحيط الذى هو لباس الاحياء ويلبس غير الحيط الذى هو لباس الأموات ، ولا يخلق رأسه كما لا يخلق رأس الميت ولا يقلم أظفاره ولا يقطع شاربته ولا يتطيب بطيب ولا يزيل قفنه ^(١) ولا يقضى شهوته ولا يصطاد صيد البر . يشير بذلك كله الى أنه مات فى سبيل الله فينال الموعود من الثواب بقوله (ومن يخرج من بينه مهاجراً الى الله ورسوله) الآية . فالتقريب أن من رجع من حجه الى وطنه فكأنه استجيب دعاءه فى القيامة بقوله (ياليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين) وأعيد الى الدنيا فلا يعود الى ما كان يأتى من قبل كيلا يقال له (ولوردوا لعادوا لما نهوا عنه) . قال رحمه الله وبالا حرام يعرف لعان النفس الامارة بالسوء حيث وافقتك . فى هجران محابه وقطع دواعيه ومفارقة مواد راحاته فكيف أجابك الى ذلك كله . قال عليه الصلاة والسلام وفى النفس المؤمنة مائة من الابل فان حملته على الصوم أجابك وعلى الزكاة أطاعك وعلى الحج وافقتك فلا جرم استحق الجنان وفيها ما تشتهى الانفس وتلد الاعين يا أيها النفس المؤمنة جانبى الدعة والراحة والزينة وصبرت على التلف والتعب فالآن تنعم بما تشتهين وتلذذين بما فيه قررة عينك فوالله ما قررة عين الحبيب إلا بقاء الحبيب إذا أتى بينه فلم يره ولو أتى داره فى العقبى ولا يراه خسر فى دنياه وعقباه ، أيها المحرم حرم عليك الاصطياد صيد الدنيا يزيدك رفاً وصيد الآخرة يزيدك عتقا ، حرماً عليك الصيد فى الدنيا لتصطاد فى الاحرام سعادة العقبى فكل الصيد فى ترك الصيد ولك العز فى التلذذ ولك المتق فى الرق والنسكة فيه . عبدى لما أحرمت أمن منك من يخافك فأولى أن نؤمنك مما تخاف عبدى الصيد يخاف وصالك وأنت تخاف فراقى فبالاحرام .

(١) التثت : الشعث وما كان من نحو قص الاظفار والشارب وحاقى العانة وغير ذلك .

أمن الصيد من وصالك فأولى أن تأمن من فراق عبيد خلقت الصيد وكل شيء دونك لأجلك ، قال الله تعالى (هو الذى خلق لكم ما فى الأرض جميعاً) فالصيد الذى خلقته لأجلك لم يطق وصالك فلم أكفه مالا يطبق ، وخلقته لنفسى حيث قلت (وما خلقت الجن والانس إلا ليعبدون) وإنك لا تطبق فراقى فأولى أن لا أحملك مالا تطبق ، قال الله تعالى (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) .

(ومن جملة المحاسن فى الاحرام) أنه كلما جنى جناية على إحرامه لزمه دم فإن تقائص الحج تغير بالدم . يشير إلى أن هذا سبيل المحبة إراقة الدم وبذل الروح وترك الوطن وفراق الأهل والولد وبجانبه الشهوات فمن قدر على إراقة الدم أراق الدم ومن لم يقدر أطعم ومن لم يقدر صام للرب الاكرم .

(ومن جملة المحاسن فى الحج) أنه لم يجعل ركن الحج الوقوف فى البيت بل قال « الحج عرفة » فمن وقف بعرفة فقد تم حجه هذا رحمتن الله تعالى وإراثة يسر لعباده . والحج وإن كان أضيف إلى البيت بقوله (والله على الناس حج البيت) فلا قيام له بالبيت إذ لو شرط إقامة ركن حج البيت فى البيت لضاق المكان وطال الزمان وزال الامكان من لزم بيته قلما يخرج ومن لاذ بجنابه وتعلق بحجابه قلما يزول من بابه فجعل ركن الحج فى مكان لا يزاحم بعضهم بعضاً ولا يطول مكثهم به . هؤلاء يمكنون ساعات ويأتون بطاعات ويسألون حاجات من غير زحمة وصدمة ولطمة ، لينالوا حوائجهم بقلب راع وسكينة ووقار . فمن رحم عباده من رحمة أمثاله من المؤمنين المطيعين فأولى أن لا يعذبهم بزحمة الكفار وبالنار فى يوم الدين .

(ومن جملة المحاسن فى الحج) الجمع بين الظهر والعصر فى وقت الظهر . والجمع بين المغرب والعشاء فى وقت العشاء أداء لاقضاء ، وسع على عباده وقت الوقوف لينالوا رحمة الله الرؤوف . قدم حقه فى الوقت وآخر المغرب عن وقته من غير قصصان فى الأجر فمن وسع وقت الحج على عباده لينالوا روح المنجاة مع الله تعالى . فأولى أن يوسع قبورهم لينالوا روح الايمان فى بيت الوحشة ومنزل

الحشرات والحيات والديدان وأولى أن لا يحرقهم بالنيران .

(ومن جملة المحاسن في الحج) رمى الجمار وفيه إشارة الى التبرء عن العقل كما تبرأ بالاحرام عن الشهوة والدعة والزينة والحول والقوة إذ لا عقل يهتدى إلى رمى جمار معنودة بأما كن معلومة . يشير إلى أن عبدك حضر بفنائك واقف بيبالك راج ثوابك خائف عقابك يأمر بما أمرت به وينتهي عما نهيت عنه ليس يرجع إلى عقله وحوله وقوته . يشير إلى أن الله تعالى قال إني رميت بالاحجار من هو من أعدائي في الامم الخالية ورفعت أقدار هذه الامة برمي الجمار في الانقلاب والاسلاب والاسلاف والاعقاب ولا يجمع الاحجار فوق التراب . أشار إلى آتى قبلت منك عبيدى جمرة رميتها أفلا أقبل منك حسنة أتيتها ، وأسبر من اخلق حجراً رمينه أفلا أستر على اخلق أمراً عصيته .

(ومن جملة المحاسن) وضع صلاة العيد عن الحاج بمنى لما أنهم شنلوا بأفعال الحج فلا يتفرغون لهذا النوع من العبادة ولو صلوا صلاة الجمعة بمنى يجوز على اختلاف العلماء لأن الجمعة قد لا تكون بمنى فأما يوم العيد فيكون بمنى لا محالة فلم يضيق الامر عليهم بإقامة صلاة العيد ، خفف على عباده باسقاط حقه لان لجميع المسلمين أثراً في التخفيف . ألا ترى أنهم صلوا الظهر أربعاً وصلوا الجمعة اذا اجتمعوا في الجامع ركعتين فاذا ظهر أثر التخفيف عند اجتماع المؤمنين باسقاط حق الله تعالى وهو طاعة محبوبة عنده فأولى ان يظهر أثر التخفيف في اسقاط حقه في العقوبة وشبهها جناية مبغوضة عنده .

(ومن المحاسن) التحلل عن الاحرام بالخلق فالخلق في الاحرام بمنزلة السلام في الصلاة فبند الخلق يزول عن ظاهره كل ما عليه من الثفت ومكروه الطبع بأمر الله تعالى فكأنه يقول عبيدى ازلت عن ظاهره ما تكرهه بأمرى فأولى ان ازيل عن باطنك ما اكرهه من المعاصى بعفوى .

(ومن المحاسن) التلبية فان تفسيرها المكث والمقام فكان العبد يقول بقوله ليبيك اللهم ليبيك قت بيبالك ونزلت بجنابك وتمسكت بكتابك فأمنى من عقابك

يشير العبد بقوله «ليبك» إلى أنى أعددت نفسى لأقامة عبادتك وأهنت بدنى لتوجه خطابك فلك الامر كله ولك الملك كله ولك الخلق كله لاشريك لك منك النعمة لا نعمة إلا منك عبدى ان قلت لى لبك عند دعائى لبيت لك عند دعائك . فالعبد بالتلبية يظهر النشاط من نفسه إلى أقبلت إلى بيت مولاي فلا أبلى من فراق الأهل والولد فان مقصودى مبهودى لاوالدى ومولودى . فكما استقبله ركب أو علا شرفاً أو هبط واديا وأدبار الصلاة وبلاسمحار يرفع الصوت بالتلبية لما فيه من اظهار الفرح بقدمه على ربه . وقد قال صلى الله عليه وسلم «خير الدعاء الخفى وخير الرزق ما يكفى» هذا كما يستحب اظهار الرمل فى الطواف فى الثلاث الأول قال عليه الصلاة والسلام «رحم الله امرأ أدى نفسه قوة» وقال عليه الصلاة والسلام «أفضل الحج العج والثج» قيل أصل التلبية اجابة دعوة ابراهيم عليه السلام حين بنى البيت هو واما عيل عليهما السلام فلما فرغا من بناء البيت قال تعالى (وأذن فى الناس بالحج يأتوك رجالا وعلى كل ضامر) فصعد جبل أبى قبيس و نادى بأعلى صوته يا أمة احمد حجوا بيت ربكم فأخرج الله أمة احمد من أصلاب آبائهم فأجابوا بقولهم لبك اللهم لبك فكل من أجاب ولبى يوفى لحج بيت الله تعالى . (ومن جملة محاسن الحج) انه شرع للآفاقى التمتع ولم يشرع للمكى . والتمتع أن يأتى بالعمرة والحج فى سفرة واحدة فى أشهر الحج فلم يشرع التمتع للمكى كيلا يزاحم الآفاقى فى إقامة العمرة بل يؤثر عليهم ويمكنه إقامة العمرة فى أى وقت أراد .

(ومن جملة المحاسن) طواف الصدر إذا أراد الرجوع إلى وطنه يطوف بالبيت كأنه يستأذن بالرجوع فان الضيف إذا نزل يرتحل بأمر المضيف ، هذا باب الله العزيز الوهاب نزل العبد على بابه وتعلق بمجابه بأمره فلا يمكنه الرجوع إلا بأذنه فمن رجع من ضيافة السلطان يرجع بخلة فمن رجع من بيت الرحمن فأذناه أن يرجع بالمنفرة .

(حكى) أن أبا يزيد لما طاف للصدر ناحى فقال السهى . إذا رجعت إلى

إخواني أتصلف عنك ائى سألت لك من الله تعالى ياقلان كذا ولك كذا فما تصنع في نودى ياأبا يزيد قل ما تريد فائى لا أخزىك في وجه اخوانك ، فاذا لم يفضح أبا يزيد في وجه اخوانه فكيف يخزى محمداً عليه الصلاة والسلام في وجه اخوانه من المسلمين في الشفاعة لأمته ، وقد قال الله تعالى (يوم لا يخزى الله النبي والذين آمنوا معه) لا يخزى النبي في شفاعته في الأمة ولا يخزى المؤمنين في دعائهم للمؤمنين والمؤمنات عند كل صلاة اللهم اغفر لى ولوالدى ولجميع المؤمنين والمؤمنات ، جاء في الحديث ان رجلا يخاصم أخاه المؤمن في الحشر فيقول : ربى مظلئى من فلان فيقول الرب عبدى قد غفرت لفلان بدعائك حين دعوت اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات فان شئت رددت عليك دعوتك وأخنت مظلئتك وأن شئت غفرت لك كما غفرت لخصمك بدعائك فيرضى العبد فيدخلان الجنة بلا عذاب والله أعلم .

(كتاب الحيض)

اما محاسن الحيض : علم الله تعالى ضعف النساء وفنورهن إذ هو خلقهن احب ان يضع عنهن بعض العبادات ترفيهاً في حقن وتخفيفاً لهن فكان ألبق الاحوال بالوضع حالة الحيض إذ هي متلوة بأشد الاشياء لوئاء ، ساء الله تعالى اذى بقوله (قل هو اذى) وهو اذى بالرحم يترشح فيه من جميع الاعضاء ويجتمع في الرحم ثم يخرج في هذه الايام المعدودة فوضع الله تعالى عنها كل عبادة تختص بالطهارة نحو الصلاة وقراءة القرآن ومس المصحف ودخول المسجد والطواف بالبيت وجعل الطهارة عن الحيض شرطاً لاداء الصوم وإذا كان الصوم لا يختص بالطهارة عن سائر الاحداث اظهاراً لفحش هذه الحالة واظهاراً لشرف هذه العبادة فوضع العبادات عنها ونهاها عن اقامة شيء من هذه العبادات لتنتهى بنهى الله تعالى فيحصل لها ثواب الانتهاء كما يجمل لها ثواب الاتمار حالة الطهر وما يحصل لها في هذه الحالة ارجى لها لما انها لا تحتسب هذه المدة من ايام طاعتها بل تعدها من ايام عطلتها ولا تظهر حجرة

على ما فاتها من إقامة العبادات فيضاعف لها الثواب وهي لا تشعر بشيء من ذلك فلا يتداخلها رياء ولا عجب ولا تقصير فإن الترك لا يحتمل التقصير . ويدوم لها هذا الثواب في هذه الايام وفي الطهر ثوابها بقدر فعلها فسبحان من إذا خفف اللطف فتأتى المرأة يوم القيامة غنية بعبادات الترك وهي لا تشعر . ما اظهر لطفه بعباده حيث عاملها بالتخفيف وخاطبها بالتشريف في اسوأ احوالها فأما التخفيف فاسقاط العبادات وأما التشريف فتوجيه الخطايا حيث قال لها إذا ظهرت منها قطرة الحيض امنى لا تصلى ولا تصومى واقضى صيامك ولا تقضى صلاتك ولا تمسى المصحف ولا تقرئ القرآن ولا تدخل المسجد ولا تطوفى بالبيت ولا تمكثى زوجك من نفسك وتزوجه بعد فراغك من هذه الحالة إذا طلقك زوجك . فلما أكرمها بهذه السكرات في اسوأ الحالة عند خروج اقبح القطرات فلا يرحم عليها ويكرمها عند ظهور أحسن القطرات وهذه قطرة الدمع من ندامتها خوفا من غرامتها ويسفو عنها وكان ذلك بكرم الله تعالى أولى . فان قيل لولم يبتليها بهذه الحالة لتدارك فضيلة إقامة العبادات اليس يكون احسن لها ؟ والجواب أن مدار هذه الحالة على التخفيف لو لم تكن بها هذه الحالة لكان التخفيف بترك العبادة حرمانا لها عن ثواب العبادة فكانت محرومة ولم تكن معنورة فالمعنور مرحوم وغير المعنور محروم وما اظهر الفرق بين المحروم وبين المرحوم إلا النساء .

(والجواب الثانى) ان الرحم موضع انخلاق الولد فيها وذلك غيب الله تعالى ثم كثير من الاحكام بين العباد يتعلق بفراغ الرحم وشغلها فلم يكن للعباد على ذلك بد من معرفة ذلك ولا اطلاع للعباد على ذلك فجعل ظهور الحيض علما على فراغ الرحم من الولد وجعل الطهر علما على شغل الرحم ثم جعلت المرأة امينة في الاخبار عن الشغل بالطهر وعن الفراغ بالحيض إذ يقبح كل التبع نظر غيرها إلى موضع خروج الحيض وكون الطهر قال الله تعالى (ولا يحل لهن ان يكتمن ما خلق الله فى ارحامهن) وإذا كانت امينة فالامانة تجلب السكرات وتواظفانة فبجر الامانة . ثم جعل دم الحيض غذاء حال كون الولد فى الرحم ضمن الرزق لعباده

بقوله (وما من دابة في الارض الا على الله رزقها) وقصر أيدي الخلق عن الولد في الرحم فمن يرزقه إلا الله غير ذلك اللوث بالحسن والصلاح وطيب الطعم والرائحة فمن يقدر على أن يخلق من قطرة النطفة الانسان في أحسن تقويم قال الله تعالى (لقد خلقنا الانسان في أحسن تقويم) فهو يقدر على أن يبدل حال القطرة في الرحم بأحسن الأحوال لتصلح غذاء لبعده الضعيف فإذا ظهرت ظهرت بأقبح الأحوال كيلا يتداخلها عجب من حالتها فهذه القطرة اشبهت قطرة المني إذ كل واحدة تترشح من جميع البدن ، فلهذا وجب الفصل عليها عند خروجها عن الحيض كما يجب عند خروج المني فجعلت إحدى القطرتين أصلاً لخلق الولد وجعلت الأخرى غذاءً للولد حتى يخرج من الرحم فيقع في أيدي عباده فيحسثذ يفوض إلى الاسباب إما بالاعداء وإما بالاحباء يربي موسى الكليم ومحمد الحبيب في يد الاعداء في دار البلاء .

(ومن جملة المحاسن) ان لم تجعل هذه الحالة دائمة لها كيلا تكون بأسوأ الأحوال ابداً ولا ينتلر النسل ولا يحصل بقاء العالم . ولم يجعل حالة الطهر دائمة لئلا تحرم التخفيف والتشريف فجعل بعض زمانها للحيض وبعضها للطهر فقدر أقل حيضها بثلاثة أيام ولياليها واكثرها بعشرة أيام ولياليها فان الثلاثة أقل الجمع الصحيح والعشرة نهاية الجمع باضافة العدد الى الممدود فانك تقول ثلاثة أيام إلى ان تقول عشرة أيام ثم إذا جاوزت هذا قلت احد عشر يوماً . وقال الشافعي رحمه الله لما كان بعض أيامها للطهر وبعض أيامها للحيض فاستوى الأمر بالاضافة فينبغي ان يستوى المقدار ، ولما جعل أقل طهرها خمسة عشر يوماً يجب أن يجعل ما وراء هذه المدة للحيض فيكون شطر عمرها للطهر وشطر عمرها للحيض قال عليه السلام تقعد احداً من شطر عمرها لاتصوم ولا تصلي حيث قال انهن ناقصات العقل والدين . (ومن الاحسان) أنها لاتخاطب بقضاء الصلوات وتخطب بقضاء الصيامات لانها في أيام طهرها تشتغل بالاداء اداء فرض الوقت فلو وجب عليها القضاء لضاقت الامر عليها بخلاف الصوم لان الصوم يجب في السنة مدة فلا يخرج في

قضاء عشرة أيام في سنة واحدة ولأن الطهارة ليست شرط الصوم فكانت أهلاً لايجاب أداء الصوم فوجب الاداء فلزم القضاء ولا كذلك الصلاة . ثم اختلفت أحوال النساء في الحيض مع استوائهن في الحكم لما ذكرنا ان الحيض يترشح من جميع البدن والابدان متفاوتة في العظم والصغر والشدة واللين وقوة الطبع وضعفه فاختلف الحيض لاختلاف الأحوال .

(ومن جملة المحاسن) ان حرم على الزوج قرباتها في هذه الحالة فان قربان الحرة المالككة مثل الزوج واستفراشها نعمة عظيمة لهذا خص عقد النكاح بالشهاد لشرف محل هذا العقد وحرم قرباتها حالة الاذى حتى لا يستخف الزوج بهذه النعمة ولا يقابلها بالازدراء والكفران . ثم اختلف العلماء رحمهم الله فيمن استحل الوطء في حالة الحيض هل يكفر قال المتقدمون انه يكفر فان التحريم منصوص عليه بقوله تعالى (ولا تقربوهن حتى يطهرن) قال المتأخرون لا يكفر لان سبب الحل قائم وهو عقد النكاح لكن حرم الوطء لغيره وهو الازدراء بهذه النعمة العظيمة فبقي عين الوطء حلالا فلا يكفر مستحله . والاحوط أن يفق بالكفر ليتابعوا ولا يتخطى أحد بالقربان فانه لو أقي بأن لا يكفر ويرى العقد بحاله والطبع يدعوه إلى ذلك فلا يتجافى عنه والله أعلم .

(كتاب الفرائض)

اما محاسن الفرائض فنقول وبالله التوفيق : إذا حل بالمرء ما لا بد له منه واستغنى عماله منه بد والموت آت لا بد له منه وما اكتسب من الاموال له منه بد قال قائلهم :

والموت آت والنفوس فنائس * والمستغنى بما لديه لاحق

وقال على رضى الله عنه

اشدد حيازيمك للموت * فان الموت آتيك

ولا تجزع من الموت * إذا حل بواديك

فلو لم يكن له بد من الاموال لما فارقه في حال من الاحوال عجباً من حياة العباد مادام حياً فهو فقير فاذا مات استغنى . قيل في التعبير من رأى في منامه انه زار القبور فهو يصاحب الاغنياء فاتهم اذا ماتوا استغنىوا والناس نيام فاذا ماتوا انتبهوا فيا ويل من سكر في الدنيا فيقع في سكرة القيامة . قال الله تعالى (وترى الناس سكارى) وبينهما سكرة الموت قال الله تعالى (وجاءت سكرة الموت بالحق) فاذا استغنى عما له منه بد فلا يمكن ان يترك ما فضل من حاجته ضائعاً هملأ يقصده كل احد فيتنازعون ويتقاتلون فالحق تعالى حكم بحريان الارث للاقرب فالاقرب من الاقرب فالاقرب قطعاً للنزاع ومادة الفساد فانه لو كان حياً كان هو به أولى لانه مكسوبه فاذا استغنى كان أقرب الناس اليه به أولى فان أقرب الناس اليه بمنزلة نفسه ثم أقرب الناس اليه من تولد منه ومن تولد الميت منه الابن والبنات تولداً منه والاب والام تولد الميت منهما فكان أحق الناس بما فضل عن حاجته هذان الصنفان ثم ما ينشعب منهما وهذا لأن حياته كانت بحياة والده ووالدته ثم حياته بعده بحياة ولده فانه يقوم مقامه في أداء العبادة والى هذا أشار زكريا عليه السلام في دعائه بقوله (فهب لى من لدنك ولياً يرثى ويرث من آل يعقوب) أى يرث مقام العبادة فيعمره بالعبادة كما عمرناه فيحصل بقاء بعد موتى ببقاء ولدى ، وإذا كان الامر كذلك كان أحق الناس بالمتركة بعده ولده ووالده ولهذا كان الدين مقدماً على الارث فان المديون بعد موته باق في حاجته لأن الدين حائل بينه وبين الجنة والنجاة مقصودة فلم يورث متروكة لأنه لم يفضل عن حاجته ولم يكن له منه بد . ثم الوصية فان الوصية من بقايا حوائجه .

ثم العجب كل العجب ان لم يسو بين الاولاد في الاستحقاق مع مساواتهم في الولاد بل جعل للذكر مثل ضعف ما للانثى وللوالد ضعف ما للوالدة مع ضعف الانثى وعجزها عن الاكتساب إذ جعل الاناث عيالا للذكور فالذكر يعول الانثى والانثى يعولها الذك فزاد في سهم من يعول انثى سهم انثى ونقص من سهم من يعولها الذك سهم انثى .

(ومن جملة المحاسن) ان ألحق السبب بالنسب فالسبب المناكحة والولاء ولاء
عنتقة وولاء موالاة اما النكاح فانه سبب قوى وهو سبب التوالد فألحق سبب
التوالد بالتوالد فاستحق الارث بهذا السبب كما استحق بالنسب لكن اظهر
الشرع درجة النسب على السبب فانما ألحق بالشئ دون ذلك الشئ فلا جرم
جعل النسب علة لاستحقاق الكل على سبيل الاشتغال في الاحوال على جميع
الاموال ولم يجعل السبب علة للاستحقاق كل في الاحوال لينحط درجة ما ألحق
بالتوالد عن عين التوالد . ولما جعل الله تعالى عقد النكاح ذريعة المحبة والالفة
والازدواج والاستئناس بين الناس فلا يحسن ان يلحقها عند موت احد هما مضافة
الم فراق من غير أن يرتفع احدهما بما فضل عنه نوع ارتفاق ، ثم جعل للزوج من
المرأة ضعف ما للمرأة من الزوج لما قسمنا من الاصل .

(نكتة) لم يجعل الله تعالى على احد الزوجين بين الم المهرجاني ووثوس الحرمان
في الدنيا فلان لا يجمع لعبه عند النزع بين ألم فراق الامل والولاد وفراق الدين
والايمان فهذا بكرمه أولى . ثم ولاء عنتقة لان المعتق بالاعتاق احيا الرقيق فجعل
الاحياء بمنزلة الولاء غير أن هذا جعل سببا بطريق الاحسان والامتنان والمعتق
الاحسان دون المعتق فورث المعتق من المعتق ولم يرث المعتق من المعتق
ولأن المعتق بالاعتاق ألحقه بالانسان فلا شركة في هذا السبب للمعتق مع
المعتق لكن يستوجب الارث بعد الولاد لما قسمنا ان قيام الاولاد بمنزلة قيام
المكتسب لئلا فكان هو به احق فجعل المولى المعتق آخر العصبات ثم ولاء
الموالاة ألحق بولاء العنتقة فانحطت درجته فكان آخر ذوى الارحام فكيف ما
كان لم يجعل العلة المشروعة بين عباده ضائفة في الحالين حالة الحياة وحالة الممات
والعلة بينه وبين عبده المؤمن اقوى وبأن لاهمل ولا تضاع أولى فالعلة بين
الناس بلقاء والطين والعلة بينه وبين عبده بالايمان والدين .

(ومن جملة المحاسن في الارث) ان سوى بين الصغير والكبير في الاولاد
والاقارب وسوى بين القوى والضعيف في الوالدين وسوى بين الصالح والطالح

والمطيع والمعصى . اشار إلى أنى لما جعلت الكتاب ميراثا بين المؤمنين سويت بين المطيع والمعصى والصالح والطالح والقوى والضعيف والغنى والفقير فاذا أورثت الانساب بينهم لا تنقض حكى بل اسوى فى الارث بين الكل فاذا لم يحرم المعاصى والطالح عن إرث الاموال فأولى ان لا يحرم عن الجنان بالعصيان وسوء الحال . ثم إذا تزوج امرأة فانت من ساعتها أو مات الزوج من ساعتها ورث أحدهما الآخر . اشار إلى ان السبب الذى وضعت بين عبادى لا يضيع فى حكى طال الزمان او قصر فأولى ان لا يضيع سبب العبد بينى وبينه طال زمانه فى الاسلام أو قصر . (حكى) أن الحجاج أحضر رجلا فأمر بضرب عنقه فقال الرجل أيها الأمير خذ يدي وامش معى إلى بساطك ثم اصنع بى ما شئت ، فأجابه الحجاج فقال الرجل بحق الصحبة أن تغف عني فغف عنه ، وقال أتيت بشفيع عظيم لم يضيع الحجاج مع معلومه صحبة لحظة فلأن لا يضيع الملك الاكرم مع كرمه صحبة عبده سبعين سنة .

(ومن محاسن هذه الشريعة) انه لم يورث عند اختلاف الدين : إذا مات المسلم فالكافر لا يورث منه لأن الكافر ميت . قال الله تعالى (أو من كان ميتا فأحييناه) والميت لا يرث الميت ولان الكافر وان كان قريبا نسبافهو بعيد ديننا فقلبنا البعيد بالدين على القريب بالماء والطين . أما الكافر فيورث من الكافر لاستواء حالهما واستواء مالهما فاعتبرنا حقيقة الحياة .

(ومن جملة المحاسن) أن الأنبياء عليهم السلام لم يورث منهم على ما قال ﷺ « إنا معاشر الأنبياء لا نورث » فجرى التوارث بين الأمة ليقع الفرق بين الأمة والرسول فان الرسل خلقوا لأقامة الدين فلا يليق بهم أن يفضل عنهم شيء إذ هم يأخذون من الدنيا بقدر ما لا بد لهم به منه لم يورث من ابراهيم خليل الرحمن عليه السلام شيء جعل جميع ما يملكه صدقة جارية إلى يومنا هذا . جاء فى الحديث أن جبريل عليه السلام نزل على حجرة بيت المقدس فنادى بأحسن صوت سبوح قدوس فقال الخليل عليه السلام العود العود فديتك

بجميع ما املك ، فماد جبريل عليه السلام فصاح الخليل عليه السلام العود
 العود فديتك بنفسى ما املك إلا هذه فماد جبريل فوقى بعهدته وتصدق بجميع
 ماله وذبح ولده حتى أكرم بالفداء وألقى فى النار حتى قيل يا نار كوفى برداً وسلاماً
 على ابراهيم فابراهيم وفى بالتسليم فجوزى بالتسليم . واختلفوا أن الانبياء هل
 ورثوا من مورثهم . قال بعضهم ورثوا فان النبى عليه الصلاة والسلام قال
 « انا معاشر الانبياء لا نورث » ولم يقل لا نورث فهذه اشارة إلى أنهم ورثوا ،
 وقال بعضهم ما ورثوا إذ أول الانبياء آدم عليه السلام ولم يكن له والد ولا
 والدة حتى يرث فجعلت هذه سنة للانبياء أجمع حتى لا يتغير الشرع فى حقهم ،
 ولأن الرسول إذا كان ولد نبى فلا يرث النبى وإن كان ولد غير النبى فان لم
 يكن على دين الاسلام لم يرثه النبى كابراهيم مع آذروأما عيسى عليه السلام فلم
 يرث من أمه لانها ما تركت شيئاً ، قال رضى الله عنه فلو لم يكن فى التورث
 إلا بقاء ذكر المورث بالنساء الجليل على لسان الوارث والدعاء له لكان حسناً
 ظاهراً قال عليه السلام « يا عمار لأن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة
 يتكففون الناس » مع ما فيه من اعانة الوارث على العبادة بملك ما يحتاج اليه من
 غير تمب اكتساب ولا تحمل حساب والله المحمود وهو المعبود ورضاه هو المقصود .

(كتاب النكاح)

اما محاسن النكاح فالنكاح فى اللغة عبارة عن الضم تقول العرب انكحنا الفرافسرى
 أى ضممنناين الذكر والانثى من حمار الوحش فسرى ما يتولد منها . يضرب هذا
 المثل عند الجمع بين عظيمين فى أمر الدنيا والدين فينشأ بينهما فساد أو صلاح .
 سعى هذا العقد المعروف نكاحاً لما فيه من الضم والجمع ظاهراً وباطناً اما ظاهراً
 فلأن هذا العقد سبب لإباحة الوطء واقتضاء الشهوة والتوالد وذلك لا يكون إلا
 بانضمام الذكر إلى الانثى غاية الضم بحيث لا يبقى بينهما حائل فكأنهما اتحدا فى
 شدة الانضمام . واما باطناً فانضمام قلب احدهما إلى الآخر يصير قلبهما واحداً

يتفق رأيهما وغرضها ومقاصدهما فلم يحصل هذا الانضمام ليجعل الدوام ولا يأخذ أمرها النظام ولا عيشها الالتئام فكان في هذا العقد من الانضمام ما قلنا فأثر هذا القصد المشروع بين الغيرين في الاتحاد وبين المتنافرين الائتلاف والى هذا أشار الله تعالى في كتابه بقوله (وخلق منها زوجها ليسكن اليها) وقال تعالى (ومن آياته ان خلق لكم من انفسكم أزواجا لتسكنوا اليها وجعل بينكم مودة ورحمة) فهذه الرحمة بيننا من رحمة الله تعالى علينا والمودة فينا بود الله تعالى لنا. ولما احتاج أبونا آدم عليه السلام في الجنة إلى السكن فلأن يحتاج أولاده في سجن الدنيا إلى السكن فهو أولى فالله تعالى قهر الرجال بالحاجة إلى النساء وسر النساء بحمية الرجال والنيرة في الأحوال. ثم اعلم أن أشرف العقود في شرع الله تعالى من المعاملات هو عقد النكاح الذي هو سبب الخير والصلاح ولهذا خص بالشهاد من العدول وحضرة الأولياء من الفروع والاصول فانه عقد على مالكة حرة من مالك حر فخص بالشهاد صيانة عن التجاهد والعناد.

(ومن المحاسن في هذا العقد) ان الله تعالى حكم ببقاء العالم إلى حينه وعلق البقاء بالتوالد والتناسل فلا يخلو بعد هذا اما ان يطلب النسل بلا اختصاص بهذا الحل من هذا الحل أو باختصاص لاجاز أن يطلب بلا اختصاص بمقتضى الشهوة لانه حينئذ يستوى البهائم وبنو آدم فيبطل شرف العقل ويبطل حاجة المالكية فإذا يعلم بيديه العقل انه لا بد أن يكون بينهما اختصاص واذا لم يكن بينهما اختصاص بالخلقة فلا بد من الاختصاص بالشرع وذلك بعقد شرعى وهو عقد النكاح ليخص هذا الذكر بهذه الانثى من بين سائر الناس ويطلب النسل بطريق الاختصاص شرعا ولانه لو لم يختص بها يأتيها غيره فاذا حصل النسل لم يختص النسل بأحد الواطنين فيدفعه هذا عن نفسه وذلك عن نفسه لما فيه من محنة التربية ومؤنة الحضانة فلا يكون له رب سوى الام والمرأة لضعف خلقتهما تعجز عن اقامة مصالحها فكيف يقوم بمصالح الولد فيضيع الولد ويهلك النسل فلا يحصل ما هو المقصود وهو بقاء العالم. بهذا من الله تعالى على عباده بقوله (وهو

الذى خلق من الماء بشرا فجعله نسبا وصهرا) .

(ومن جملة المحاسن فيه) ان الله تعالى خاطب عباده بالعبادة ولا يتنهأ إقامة العبادة إلا بإقامة مصالح البدن والمصالح تتعلق بالخارج من البيت والداخل فيه فلو اشتغل الرجل بمصالح خارج البيت لضاعت مصالح داخل البيت ولو اشتغل بمصالح داخل البيت لا يمكنه احراز مصالح خارج البيت فلم يكن بد من الجمع بين الذكر والائى ليقوم أحدهما بمصالح خارج البيت والآخر بمصالح داخل البيت ليحصل ما هو المقصود فجعل الرجل قبا بمصالح خارج البيت والمرأة قيمة بمصالح داخل البيت إذ هي بالستر والسكن أولى . ولا بد في الجمع بينهما من عقد شرعى يكون بينهما ليطالب الزوج المرأة بإقامتها في البيت وتطالب المرأة الزوج بالعمل خارج البيت والنفقة ، فتقوم المصالح بهما ويحصل النسل والسكنى ، ويتفرغ كل واحد منهما للعبادة . ولم يكن في هذا التقيد من المصالح الا احسان القوى إلى الضعيف لكفى به حسنا وهذا حسن عقلى .

(وأما الحسن الطبعى) فالستر عليها والنود عنها فان النساء كلهم على وضئ إلا مانع عنه وهذا مستحسن طبعا فان بالحماية يحارب عن زوجته أشد المحاربة والفعل مع سائر الفحول ويحمد الغيور من الرجال وينم الديوث الذى لا ينفار على من يحبه من النساء .

(ومن جملة المحاسن) فيه استعمال العقل فى عادة الحلم فان السفه فى النساء غالب قال عليه الصلاة والسلام « انكنا إذا جعتن دفعتن وإذا شبعتن بطرتن » والحلم صفة محمودة ذات الله تعالى بالحلم موصوف والحليم من اسمائه لا يعجل بمؤاخنة الجانى المستحق للاخذ . فاذا تزوج محتاج إلى تحمل الاذى عنهم والصفح والعفو والاحسان معهم . وقد جمع الله تعالى جميع الاوصاف المحمودة فى الآية الكريمة قال الله تعالى (خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلین) فكل من تزوج يلزمه فى كل ساعة ان يأخذ العفو وأمر بالمعروف ويعرض عن الجاهل فهذا اظهر المحاسن . جاء فى الخبر أن عائشة رضى الله عنها كانت تبكى على جارية كانت لها

فقيل لها في ذلك فقالت أبكى حسرة على ما فاتني من تحمل السفه عنها والحلم عن سوء خلقها فاتها كانت سيئة الخلق بكرة . فالله تعالى خلق الحلم في بعض عباده ومدهم به ، والسفه في بعضهم وضمهم به فالخليم خص بالحلم ليتحمل على السفه وإلا ليس في خلق فائدة ومن لم يتحمل عن السفه فهو سفه .

(حكى) أن رجلا فارقه رفيق في السفر فكان يبكى على فراقه فقيل له في ذلك قال كان سىء الخلق وكنت أنحمل عنه ، قيل له لو كنت حسن الخلق ما عرفت سوء خلقه . فمن عرف من أخيه سوء خلقه فهو ليس بحليم ومن لم يتحمل عن النساء فهو أقص عقلا من النساء .

(ومن جملة المحاسن في النكاح) أن حرم الله تعالى نكاح المحارم قال الله تعالى (حرمت عليكم أمهاتكم) الآية . فالمحارم من وجب احترامه شرعا كالأم وأُم الأم وإن علت والبنت وبنت البنت وإن سفلت والأخت وبنت الأخت وإن سفلت فإن كل طبع سليم احترام هذه الجملة وفي النكاح استغراش واستئلال فلا يحسن شرع الاستئلال والاسترقاق بمن وجب احترامه وكيف يسترقها بالنكاح وإنما تعتق عليه بملك اليمين فراراً عن الرق فالأم يجب تعظيمها واحترامها والشقيقة عليها والأخوة بها أرف الناس بالولد وأظهرهم شفقة عليه فالشرع لم يجوز استرقاقها واستئلالها بهذا العقد الموضوع للاستئلال مجازاة لها ولأن ائتمار أمر الأم واجب فلو جاز نكاحها لصارت مأمورة مستحقة يجب عليها امتثال أمر الابن فيتناقض الأمر والشرع منزه عن التناقض ولهذا لم يشرع النكاح بالأم في شرع ما . وأما النكاح بالأخت فكان مشروعاً حين كن في النساء قلة والجنس إلى النسل حاجة فبعد ما كثر النساء في العالم واندفعت حاجة النسل بالاجانب نسخ^(١) ذلك فكان الصلاح في ذلك الوقت في شرع النكاح بالآخوات ثم صار الصلاح في نسخه وهذا هو حد النسخ . قيل لا يترد فعل على أمه إلا الحار والكلب فلا يجوز أن يشرع في حق بنى آدم ما يستنكف منه البهائم . ثم إن الله تعالى قال

(١) في الأصل « نسخ » وهو غلط ظاهر .

(وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحساناً) فمن كان في الإحسان إليه قرن بينه وبين عبادة ربه كيف يجوز أن يكون منكوحة له ومن أمر بالبر معها كيف يشرع الضر بها فالمطف على الأم والبر بها ذريعة البقاء قال ﷺ «صلة الرحم تزيد في العمر» ومدح الله تعالى عيسى عليه السلام بكونه برّاً بوالدته وبأن لم يكن جباراً عصياً . والاخت تستحق الشفقة بحكم الاخوة فلا يليق ان يطلب منها قضاء الشهوة .

(ومن محاسن النكاح) ان لم يشرع النكاح في حق النساء إلا بصدق . قال الله تعالى (وأحل لكم ما وراء ذلك أن تبتغوا بأموالكم) فانها لو حلت بغير بدل لكان في ذلك ذل وضاعت بأسرع الأوقات فلم يشرع عقد النكاح إلا ببدل يلزمه ليكون خوف المطالبة بالصدق مانعاً له عن الطلاق فيدموم وإذا دام حصل مقصود البقاء والتوالد . وبهذا كان التأييد من شرط صحة النكاح والتوقيت يبطله فان المتعة حرام فان تزوجها إلى شهر أو سنة فأت ما هو المقصود ولهذا كانت المتعة وهي النكاح الموقت حراماً لأن ما هو المقصود من شرع النكاح لا يحصل الا باستمرار الزمان . والنكاح نظير الايمان لم يشرع إلا مؤبداً فلا إيمان إلى وقت ليس بإيمان كالنكاح إلى وقت ليس بنكاح ، وهذا لأنه لو شرع النكاح موقتاً لكان خوف الفراق عند مضي الوقت مانعاً من الوفاق وما لم يحصل الوفاق لا يحصل الاتفاق . والثاني أن من خطب امرأة قد ادعى زغبة في صحبتها فلا بد لدعواه من مصداق فجعل بدل المال دليلاً على الصدق في المقال في دعوى البعال^(١) . ولهذا جاز النكاح في حق الرسول عليه الصلاة والسلام بلا صدق لأن الصدق في مقاله ظاهر من غير مصداق إذ هو معصوم من الكذب والتناق فلم يطلب منه مصداق آخر فمن تزوج من النساء بصدق كان ذلك منه صلة محضة من غير أن يكون ذلك مصداقاً لخطبته قال الله تعالى (وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي) الآية . قيل وكان النكاح مشروعاً في حق الأنبياء اجمع

بلاصداق لو فروع الأمن عن كذبهم وغدرهم وخيانتهم .

(ومن محاسن النكاح) القصر على الأربع فأصل العدد رحمة الله تعالى والقصر على الأربع رحمة : أما أصل العدد فرحة إذ لو لم يكن النكاح محصوراً في حق المحل فربما يتزوج الرجل لغلبة شهوته عدداً يمجز عن قضاء حقوقه فيهلك في شهوته في الدنيا والعقب أما في الدنيا فبالإفراط في قضاء شهوته فانه مهلك مخرب وأما في العقب فبالنقصير عن قضاء شهوة المنكوحه فانه حق مستحق عليه . وأما انتهاء العدد إلى الأربع فاحسان من الله تعالى فانه إذا بلغ العدد الأربع فقد دخل في حد الكثرة فان أقل الجمع الصحيح ثلاثة فإذا جاوز الثلاثة فقد دخل في حد الكثرة فالواحدة في حد القلة والرابعة في حد الكثرة فقد شرع العقد في الأقل والاكثر فإذا علم من حاله الضعف لقضاء الحق يقتصر على الأقل وهي الواحدة وإذا عرف القيام بحق النكاح ينهى العقد إلى الأربع ولانه إذا شرع نكاح الأربع في حقه أمكنه صرف أكثر عمره إلى التجهد فانه يقضى حق الواحدة في ليلة ويتجهد في ثلاث ليال كأنه تزوج بأربع فليس للواحدة إلا قسم ليلة فيمكنه صرف أكثر عمره إلى عمارة الآخرة من غير خراب الدنيا فان مصالح معيشتهم تقوم بالمرأة واحدة .

(ومن محاسن النكاح) أن لا خيار له في النكاح وان اشترطوا الخيار في العقد لأن الخيار تروى النظر في العقد وعقد النكاح لا يقع بقتة بل يكون بعد تروى النظر غالباً فلم يشرع الخيار في هذا العقد ولا ترد المنكوحه بالميب وان فحش لان الحكم المقصود بالنكاح هو المحل والمحل الميب بصوب فاحشة في قبول المحل مثل السلم بل أولى لأن المحل السلم إنما قبل المحل ليقوم الرجل بمصلحتها وينب عنها فالميب بالمحل أولى لأنها إلى التيم أحوج . وتمرات النكاح أنواع فان لم يحصل بمضار بما يحصل بعضها فكان هذا كفاً لانعقاد النكاح في حق المحل وليس يستفاد كل الثمرات من كل عقد فكانت العبرة لأصل المحل واختال حصول بعض المقاصد ولان المرأة إذا كانت معيبة كان قلبها

أكثر تعلقاً بالرجل من السليمة فلو شرع الرد هلكت بالرد والرد بالعيب مشروع لا الاهلاك .

(ومن جملة المحاسن) ان لم يشرع الجمع بين الاختين وكذلك كل ذات رحم معمر لان الجمع بينهما في عقد النكاح يؤدي إلى التفريق في القرابة مع قرب القرابة فان كل واحدة تقار على زوجها بأن يشاركها غيرها في فراش زوجها والغيرة تحملها على الجفاء بصاحبته فيؤدي ذلك إلى قطيعة الرحم المحرم وقطع الرحم سبب نقصان الحياة قال عليه الصلاة والسلام «صلة الرحم تزيد في العمر» فلي هذا قطع الرحم ينقص من العمر والنكاح للبقاء فلا يجوز أن يشرع على وجه يؤدي إلى التلف ولانه لو شرع الجمع بينهما فاما ان يحصل الائتلاف أو لم يحصل فان لم يحصل لا يفيد وان حصل يؤدي إلى القطع فلم يشرع لهذا . ثم شرع الاستبراء في ملك المرأة بملك اليمين ولم يشرع في ملك النكاح لأن الاستبراء واجب لتعرف براءة الرحم فوجب على المشتري الاستبراء حتى يعرف بالخبر فإفراغ الرحم فيطأها وان لم تحض لا يطأها كيلا يكون ساقيا مائه زرع غيره ، وهذا المعنى لا يوجد في النكاح لأن المرأة ان لم يتزوجها أحد فهي فارغة وعلم فراغها فلا حاجة إلى الاستبراء ، وإن كانت منكوبة غير مدخول بها ثم طلقها فكذلك وان كان قد دخل بها ثم طلقها فقد وجبت العدة وعلم فراغ الرحم فلا يحتاج إلى وجوب الاستبراء . ثم ان الله تعالى لم يشرع ملك اليمين في بنات آدم للتوالد والتناسل والسكن والازدواج بل شرع ملك النكاح لهذه المقاصد لأن الاصل في النكاح آدم على نبينا وعليه السلام وجعل النكاح وسيلة إلى هذه المقاصد في حقه فألحق أولاده به وجعلت سنته في حقهم سنة الله تعالى خلق حواء زوجة آدم من نفس آدم فانه قال (وخلق منها زوجها) لكن لم يقل خلقها له فلم تكن حواء مملوكة لآدم وان كانت مخلوقة منه كما لم يكن ولد كل أحد مملوكا له وإذا لم تكن مملوكة له لم تكن يحمل الاستمتاع بها الا النكاح فأدم عليه السلام عبد الله وحواء أمة الله فزوج الله تعالى أمته من عبده على ما جاء في الأخبار والآثار أن الله تعالى زوج حواء من

آدم عليه السلام أشهد الملائكة الأعلى وحده لنفسه حمداً يستحقه خطبة فقال جل ثناؤه الحمد ثنائى والعظمة إزارى والكبرياء ردائى وأنخلق كلهم عبيدى وامائى خلقت الأشياء كلها زوجين على أنهم يوحدونى أشهدوا ملائكتى أنى زوجت حواء أمى من آدم صنيع يدى وبديع فطرتى على صدق تسبيحى وتهليلى وتحميدى يا آدم ويا حواء اسكنا جنتى وكلا من ثمرى ولا تقربا شجرى وعليكما سلامى ورحمتى وبركتى . فهذا كله تمهيد لخطر عقد النكاح وإظهار شرفه فجعل النكاح هو الوسيلة إلى إقامة المصالح بين الزوجين دون ملك اليمين ، لأن ملك اليمين يكون بالاستيلاء والقهر ، والمقهور قلما يألف بالقاهر فيكون ذلك سبباً للتباغض فلا يحصل ما هو المقصود من التنازل والسكن والازدواج ، والله تعالى هو الموصوف بأن لا صاحبة له ولا ولد وهو المستحق للالهية والكبرياء والعظمة والبقاء فذلك هو المخلوق الازدواج قال تعالى (ومن كل شئ خلقنا زوجين) فكان اللائق بالخلق الحاجة إلى الزوج فى تفضى الشهوة والولد فابتلى بكل نوع من هذه الأنواع وقهر وقمع بالشهوة وخلق فى نفسه ما هو أعدى عدوه . قال عليه الصلاة والسلام « اعدى عدوك نفسك التى بين جنبيك » فاشتغل بالمجاهدة معها أو بالمহারبة معها ويسعى طول عمره فى تحصيل شهواتها كالسخر المطبوع لا يستطيع أن يخالفها نموذ بالله من ذلك عصمتنا الله تعالى من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ولا حول ولا قوة إلا بالله العظيم والله أعلم .

﴿ كتاب الطلاق ﴾

(أما محاسن الطلاق) فنقول : الطلاق والاطلاق فى اللغة عبارة عن إزالة القيد وكل مانع يقال أطلقت البعير وأطلقت الأسير إذا أزلت ما يمنعه عن المضى على إرادته فكان نفس الطلاق إحساناً لأن نفس المانع ضرر وكل ضرر قبيح فيكون كل اطلاق إحساناً إلا إذا تضمن الاطلاق معنى فى غيره وذلك بغير حسن أو يتضمن القيد فعماً فيكون الاطلاق اضراً لغيره . ثم تأملنا فوجدنا

في النكاح قيدا ورقا قال عليه الصلاة والسلام « النكاح رق فلينظر أحدكم أين يضع كريمة » قبل هذا يكون الاطلاق عن رق النكاح إعتاقا وكل اعتاق حسن عقلا لا يرتد بالرد فان المعتق إذا رد الاعتاق لا يرتد برده كالطلاق لا يرتد برد المطلقة ويمد رد الاعتاق سفها وإذا كان رده سفها كان تحقيقه حكمة وكل حكمة حسن وكل سفه قبيح . ثم نقول إذا كان المقصود بالنكاح التوالد والسكن وإقامة المصالح ولن يحصل ذلك الا بالتلاف الزوجين فاذا لم يتلاف الزوجان وتنافر الطبعان لم يكن في النكاح بينهما مصالح إذ كل واحد منهما يميل بطبعه إلى غيره فان عمل يميلان طبعه لم يحصل ما هو المقصود بهذا العقد ووقعت المرأة في الهلاك فان الزنا هلاك وحرام في الاديان كلها وان منع طبعه عن الميل مع دعاه الطبع إلى ذلك بقي طول عمره في مجاهدة طبعه فلا يتفرغ لاقامة شرعه فلم يكن بد من معنى يدفع هذا العقد ويزيل هذا القيد لينضم أحدهما إلى ما يميل اليه طبعه وذلك بالطلاق الذي هو رفع قيد النكاح وإزالة الرق الثابت فيه به فكان الطلاق إحسانا وحكمة ورأفة ورحمة . (ومن جملة المحاسن في الطلاق) انه شرع العدد في الطلاق ليجرب نفسه في الفراق كما جرب في النكاح فان رأى الصواب في الفراق صبر على ذلك ولم يرجع إليها ، وان لم يصبر رجع . وهذا يوجب ان يكون للزوج بعد الطلاق رجعة ليتمكنه استدراك ما فاتته ، ولو جعل الطلاق قاطعا بمرة لا يمكنه التدارك وربما يقع في الحرام فشرع العدد في الطلاق لهذا .

(ومن محاسن الطلاق) أن حصر العدد بالثلاث إذ لا نهاية للعدد فلا بد من عدد محصور فاكتفى بالثلاث لان التجربة بالثلاث تحصل غالبا .

(ومن محاسن الطلاق) أن حكم بالحرمه الغليظة بعد الطلقات الثلاث لأن الظاهر أن من طلق ثلاثا رأى الصلاح في الفراق ، وعلق الشرع حل المطلقة الثلاث بالتزويج بزواج آخر والدخول بها الذي هو غاية مكروه الطبع ليصير هذا الشرطا نعاله من العود اليها ويثبت على ما رأى من الصلاح في مفارقتها . ولم يحكم بحرمتها على وجه لا مرجع له اليها أصلا فانه ربما لا يصبر عنها فيهلك في

ذلك ، فالشرع جعل للوصول إليها سبيلا لكن بشرط مكروه غاية الكراهة حتى يتزجر به غيره فلا ينهى العدد في الطلاق .

(ومن محاسن الطلاق) أن جعل ملك الطلاق إلى الزوج دون المرأة إما باعتبار أن الزوج هو المالك والمرأة مملوكة له فكان إزالة الملك إلى من له الملك لا إلى من عليه الملك كما في ملك اليمين ، أو باعتبار أن المرأة ناقصة العقل ضعيفة الرأي سريرة الاغترار لا روية لها في أمورها ، فوجعل الطلاق اليها لبادرت إلى التطليق عند كل قليل وكثير فان رعد عيشها بطرت فتأملت غيره وإن عسر أمرها ضجرت فالت عنه فقلا يحصل الدوام على النكاح فالشرع جعل الطلاق إلى الزوج ليتأمل ويتفكر ويستعمل عقله في هذا أن الصلاح في المقام معها أو في مفارقتها فهذه حكمة بالغة ورحمة من الله تعالى سائبة .

(ومن محاسن الطلاق) أن لم يشترط العوض في الطلاق لاحتالة قياسا على النكاح إذ لم يشرع النكاح إلا بعوض لانه لو شرط العوض لشرط عليها وهي عاجزة عن أداء العوض على ما عليه جبلتها فلا يحصل ما هو المقصود بشرع الطلاق وهو اخلاص عن حباله النكاح ، ولهذا لم يجعل الطلاق اليهما كما في النكاح لا يتم الايجاب إلا بالقبول فانه لو جعل الطلاق اليهما ربما يرى احدهما الصلاح لنفسه في فراقها والآخر لا يوافق فلا يصل إلى ما هو مطلوبه وصلاحه فقوض إلى احدهما ونخص الزوج به لما قلنا .

(ومن محاسن الطلاق) أن يطلقها في طهر لم يصب منها وطره . هذا هو السنة فانه إذا قضى وطره منها انتقص ميله اليها طبعيا فيبادر إلى مفارقتها بقليل داعية ويسير أذية فان المرأة إذا شبع من شيء ذل في عينه وهان عليه وإذا جاع عز ذلك في قلبه فلا يحصل الطلاق عن روية وربما يندم على ذلك فيحتاج إلى تقض الطلاق فلا يبقى في الطلاق حيثئذ إلا تعصمان الحل الذي هو الحكم المختص بالنكاح وانه نعمة عظيمة فكان الطلاق الحسن المسنون أن يطلقها في طهر لم يجامعها فيه فان هذه الحالة حالة كمال الرغبة وعمام الميل فالظاهر أنه لا يقدم على

الطلاق في هذه الحالة إلا الحاجة داعية فرخص له الطلاق .

(ومن محاسن الطلاق) أنه يكره إرسال الطلقات الثلاث فإن الثلاث إنما شرع لثلاث حاجات في ثلاثة أوقات فإذا صرف الكل في حاجة واحدة فقد أسرف في استيفاء هذه النعمة والاسراف حرام وشؤم هذا الاسراف أن لا يمكنه التدارك إذا ندب فارسال الطلقات الثلاث كذنب لا توبة له فيه واستيفاء العدد على وجه السنة كذنب فيه توبة ولا يخفى حسن هذا على أحد . ثم الطلاق في الأصل محظور لأنه قاطع لعقد تضمن مصالح دنيوية وعقباوية فلا يباح إلا لمصلحة في الطلاق فوق تلك المصلحة في النكاح وذلك عند تنافر الطبع وافتراق الاخلاق وميل كل واحد منهما إلى غيره فحينئذ يكون القطع مصلحة وما كان في الأصل محظوراً كان مهلكة فلا تؤتى المهلكة إلا لضرورة فمن صبر ولم يأت المهلكة فهذا أحق ومن صبر على أذى المرأة ولم يطلقها كان أحسن .

(ومن محاسن الطلاق) أن جعل جده وهزله سواء لقوله عليه الصلاة والسلام «ثلاث جدهن جد وهزلهن جد والطلاق والعنق والنكاح» فكان الطلاق لقبه نظير النكفر جده جد وهزله جد والنكاح نظير الإيمان من حيث أنه يصح مع الكره والرضا لحسنهما ولهذا قلنا من طلق مكرها وقع كمن آمن مكرها . وفي وقوع الطلاق من المكر رحمة من الله على عبده إذ لو لم يقع الطلاق مع الاكرام قصد المنكر روجه ليصل إلى زوجته والمرأة لها بدل ولا بدل للزوج .

(ومن محاسن الطلاق) أن جعل الطلاق نموجا لآلم فراق الرحمن إذ وجد ألم الفراق في الطلاق مع أن الواحدة إذا فارقت أسكنه الاحاطة بأربع سواها فما حاله في فراق من لا يدل له منه وهو الله تعالى الذي ليس كمثل شيء . فنحز عن مباشرة أسباب الفراق وهي كثرة المعصيان أما رأيت أن كثرة المعصيان من النسوان إن أفضت إلى الفراق فأن الله تعالى أحب النكاح ووعبنا فيه قال الله تعالى (فانكحوا ما طاب لكم) الآية . وابتض الطلاق ونهى عن ذلك قال عليه الصلاة والسلام «ابتض المباحات عند الله تعالى الطلاق» وقال عليه الصلاة والسلام «تزوجوا

ولا تعلقوا فان الطلاق يهتزله عرش الرحمن فلذا كان يهتز العرش بفراق الخلق من الخلق فكيف لا يهتز بفراق العبد من الرب وإذا أبغض الله سبب الفراق من العبد إلى خلق مثله فأولى أن لا يذيق عبده ألم الفراق بعد ما ذاق روح الوصال .

(ومن محاسن الطلاق) أن لم يجعل الطلاق قاطعاً للنكاح رافعاً للوصلة بنفسه إذ لو جعل كذلك تمنع التدارك بالندم وربما يفضى إلى الهلاك والحال بعد الطلاق تغير لعل الله تعالى يحدث بعد ذلك أمراً ، فان النعمة إذا أشرفت على الزوال عزت فلم يجعل الطلاق قاطعاً للنكاح إلا بمضى زمان مقدراً وبانضمام قرينة صفة البيئونة أو يجعل فاذا قرر بالطلاق صفة البيئونة أو الجمل ثم ندم ولفقه ألم الفراق كان ذلك مضافاً إلى مباشرته لا إلى الشرع أما ملك النكاح بعد الطلاق لا يزول إلا بمضى زمان يشتمل على الطهر والحيض مراراً حتى صبر عنها حالة الطهر التي هي حال كمال رغبة الرجال إلى النساء كان ذلك دليلاً على أنه رأى الصلاح في مفارقتها فيمتدل الحال من ألم الفراق ولحوق الصلاح فالشرع جعل المدة لتروى النظر في باب البيع ثلاثة أيام وفي باب النكاح بثلاثة أقرأ أو بثلاثة أشهر إجلالاً لعقد النكاح واستعظاماً له ولينصرف براءة الرحم عن الشغل فان المرأة أحوج إلى الزوجة إذا حبلت لحضائها وتربيتها للولد ويعرف ذلك بمضى ثلاثة أقرأ فكان في العدة إجلال قدر النكاح ومراعاة حق الولد فانها لو تزوجت عقب الطلاق بلا مهل فيظهر بها حبل فيضيف الزوج الثاني الولد إلى الزوج الأول ويضيف الزوج الأول إلى الزوج الثاني فيبقى الولد ضائعاً جائماً بلا باب يريه قاله تعالى أنعم على هذا الصغير وأوجب العدة ليعرف براءة الرحم من الزوج الأول فيستيقن أن الولد من الزوج الثاني فلزمه تربيته أو أن يظهر الحبل أضاف الولد إلى الزوج الأول فيريه فمن يرحم على قطرة ماء يخلق منه الولد فمن يتركه ضائعاً فأولى أن يرحم من عبده سبعين سنة فلا يتركه يوم القيامة بلا شفيع يشفعه ولا يخفيه من رحمته التي وسعت كل شيء والله المستعان .

(كتاب العتاق)

أما محاسن العتاق فنقول : الاعتق إثبات العتق والعتق القوة والرق الضعف فنفس الاعتاق حسن لأنه إزالة الضعف الثابت في ولد آدم حكماً وإثبات للقوة فيه حكماً واعتبره بإزالة الضعف الحقيقي وإثبات القوة الحقيقية وهذا لا يشكل على عاقل وجه حسنه والرفيق ضعيف ولضعفه قبل الاستيلاء والملك كالجنادات ألحق هذا الحي من بنى آدم بالجناد أو بمن له حكم الجناد من الحيوانات المسخرة للاستفاعة لبنى آدم فالكافر ألحق بالجناد إذ لم يستعمل عقله في الاستدلال مع كثرة الدلائل فتزل فيه ضعف حكمي فكان قد جوزى بالضعف لما لم يستعمل القوة العقلية في الاستدلال لمعرفة الصانع ووجدانيته فجعل محلاً للملك والتملك فمن ملك هذه الرقبة الموصوفة بالضعف ملك الاحسان إلى مملوكه فكل وجه من وجوه الاحسان يستحسن كل عاقل الانعام عليه والتخفيف عنه فيستحسن منه إزالة الضعف وإثبات القوة فانه من أقوى وجوه الاحسان اليه فجهاء الشرع بالاعتاق مقررًا لما استحسنة العقل فاذا أثبت العتق وأزال الضعف ثبتت المالكية وزالت المملوكية فاذا اثبت هذه القوة لوجه الله تعالى استحق الثواب الجزيل من الله تعالى والثناء الجليل من الخلق . والثاني انه بسبب الرق ألحق بالموات فاذا أعتقه فقد أحياه ولا شك أن الأحياء محمود ولهذا كان الاعتاق بسبب الوراثه لأنه أحياه حكماً فألحق بالنسب لكن ورث المعتق من المعتق فان السبب اقتصر عليه ليس للمعتق في هذا السبب شركة .

(ومن جملة المحاسن في الاعتاق) انه إذا أعتقه صار أهلاً للشهادة والولاية والتصرف في الأموال ويصلح للإمارة والقضاء وغيرهما فيشيع منافع بدنه لعامة الناس وكان كما قال (ومن أحيأها فكأما أحيأ الناس جميعاً) فكان الاعتاق إحساناً إلى عامة الناس بواسطة الاحسان اليه ولا يخفى على عاقل وجه حسن هذا الصنيع . وبهذا الطريق صلح الاعتاق كتمارة للقتل فان بالقتل خطأ فوت نفع

هذا الشخص عن عامة الناس فلاعتاق عوضهم عن الفأنت رقية منتفعة مقام تلك الرقية .

(ومن جملة المحاسن في الاعتاق) أنه يكون وسيلة إلى قضاء حق الوالدين . فان الولد لا يقدر على قضاء حق الوالدين إلا أن يصنع بهما بمثل صنيعهما به . وهما كانا سبباً لحياته فيسمى في إحيائهما ولا يقدر على ذلك إلا باعتاقهما قال عليه الصلاة والسلام « لن يجزى ولد والده إلا أن يجده مملوكا فيشتريه فيعتقه » غير أن الشرع جعل شراء الوالدين اعتاقا كيلا يقع ذل الرق من الولد عليهما . وكىلا يكونا في منة إعتاقهما فكلما اشتراهما عتقا بالشراء فكان الشراء إعتاقاً لم يحتاج إلى إعتاق مختار فانه عسى لا يقدم على الاعتاق فيبقى الوالدان في ذل رق الولد فيعود الاحسان إساءة والشكر كفرا .

(ومن جملة المحاسن في الاعتاق) أن الرق إنما ثبت في بنى آدم باستنكافهم من عبوديتهم لله تعالى الذى خلقهم وكلهم عبيده وأرقاؤه فانه خلقهم وكونهم ظلما استنكفوا عن عبوديتهم لله تعالى جازاهم بركة لعباده فاذا أعتقه فقد أعاده إلى رقه . حقا لله تعالى خالصا فسمى يرى هذه المنه انه لو استنكف من عبوديته لا بتلى بركة عبيده فيقره لله تعالى بالوحدانية ويقتخر بعبوديته قال الله تعالى « لن يستنكف المسيح أن يكون عبداً لله » الآية .

(حكى) أن رجلا يقال له أحد السمين كان بحال لا يحمله من الدواب إلا المجلة وكان صوفيا فقبل له ما سبب سمنك قال كلما تأملت أتى عبده وأنه روى ازداد بدنى سمننا لسرورى بعبوديته . قال رضى الله عنه ومن يقدر على أداء شكر هذا الخطاب حيث قال (يا عبادى) ثم خص العاصين بالاضافة اليه فقال « يا عبادى الذين أسرفوا على أنفسهم » أشار إلى أن بالمصيان لم تزل عنه ربو يبقى فلا تزول عنه عبوديته لم تكن ربو يبقى معلولا بطاعته ليزول بمصيانه بل كانت ربو يبقى عليه لأنى ما خلقته على وجه التعليل بل على وجه التعريف والتحقيق . جعلى هذا نعلما يقينا أن الكفار عباد الله فانه خلقهم ورزقهم لكن لا يضافون

إلى الله تعالى لاتهم أنجاس واقذار ولا يحسن إضافة الانجاس والاقذار إلى الله تعالى . قال تعالى (إنما المشركون نجس) والاضافة إلى الله تعالى إكرام فلا يليق بهم ، يقال بيت الله وناقة الله إكراماً لها وكذا لا يقال إله القدرة والخنازير والمدرات وإن كنا نعلم أنه خالق كل شيء .

(نكتة) عبدى وإن عصاني بعد الإيمان فقد عرفنى وآمن بى فكان عصبائه مقروناً بإيمانه فإن أخذته بعصبيته فذاك عدلى وإن غفرت عنه بإيمانه فذاك فضلى .

(حكي) أن يحيى بن معاذ الرازى كان يقول اللهم خلقتنى بجانا ورزقتنى بجانا . وهديتنى بجانا فاغفرلى بجانا فمن آمن بالله تعالى يغفر السيئة فقد أحسن الظن بالله وقد قال الله تعالى « انا عنظن عبدى بى فليظن عبدى بى ما شاء » .

(حكي) أن رجلاً صالحاً مات فرؤى فى المنام يتم فى نعيم الجنان فقيل له بسم نلت ما نلت قال يحسن الظن بربى قالها ثلاثاً فن قال هو ربى فالله يقول هو عبدى ومن استنكف أن يقول هو ربى فالله تعالى أغنى وأحق بالكبرياء من أن يقول له أنت عبدى .

(ومن جملة المحاسن فى الاعتناق) الكتابة والتدبير : أما الكتابة فوجه الاحسان فيها ان اطاع عبده بالحرية بواسطة السعاية فى بدل الكتابة فيحمله طمعه على السعى فى تخليص نفسه عن رق العبودية ومتى أدى كان حراً باعتناق المولى لكن عند اداء بدل الكتابة فيظن العبد أنه عتق بسمى نفسه ويسلم للمولى ثواب الاعتناق من غير شوب نظر العبد اليه ولهذا كان الولاء للمولى وان حصل العتق بأداء بدل الكتابة كيف وأن نفسه للمولى وكسبه له فقد جعل العتق فى ملكه بملكه فالمر عمل عبده بمثل ماعامل الله تعالى به عبادته فان اخلق كلهم عبيده وامأؤه وارقاؤه لكن اعطاهم من حرية اليد وملك الظاهر بقدر مايسمى فى فكأن رقبته إذ كل احد رهين كسبه قال الله تعالى (كل نفس بما كسبت رهينة) فهو يسمى فى خلاص نفسه وبذل كتابته الوفاء بعهده الله تعالى بآتيار أوامره

والانزجار عن نواهيه والثبات على الايمان به إلى أن يأتيه اليقين قال الله تعالى (واعبد ربك حتى يأتيك اليقين) فعند ذلك حالة وفاة بدل الكتابة فإن وفى بمهده فقد أدى بدل الكتابة واستحق الخلاص وفك الرهن وان قصر بالوفاء بالمهد فقد ادخل نقصا فى بدل الكتابة فترجو من الله الكريم ان يسامحه فى بدل الكتابة ولا يناقشه فانه لم ينقض الكتابة والمهد بالتمجيز ولكنه قصر كمن أدى بدل الكتابة زيوفاً أو بهرجة فترجو من كرم مولا ان يعفو عن الصفة ويكتفى بالأصل فيقبل حتى يعتق وان كان أتى ببعض بدل الكتابة يرجو أن يبرئه عن الباقي ويعتقه ولا يخيب رجاءه .

روى عن ابن عباس رضى الله عنهما ان كلمة لعل وعسى من الله تعالى ايجاب لانه إذا ذكر كلمة عسى و لعل فقد طمع العبد اليه ورجاه فأن الله تعالى أكرم من أن يخيب رجاءه فيعطيه ما يرجو ويطمع فكان ايجابا . وعن هذا الاصل تخرج مسألة عظيمة مشكلة ان العبد إذا عبد الله تعالى على ما أمره به وانه يمكنه ان يسبده إذ لو لم يكن ممكنا لما أمره . قال الله تعالى (لا يكف الله نفسا إلا وسعها) فإذا أتى بما فى وسعهم من الاتمار بأمره فما حكمه انه مقبول أم مردود أم وقوف . لاوجه إلى ان يقال مردود لانه لا يليق بربوبية الرحمن الرحيم أن يأمر عبده يسى وقسسى بما أمره به ثم يرده عليه فهذا أمر بالمبتدأ واشتغال بما لا يفيد فلا يليق هذا بالله تعالى الرؤف الرحيم هذا بالعبد . ولاوجه إلى ان يقال موقوف لان العبد بالاتمار خرج عن عهدة الامر فلها حكم لا يتوقف بمد ان نال ما هو مقصوده وهو رضا الله تعالى باجلال أمره وتعظيم تشريفه واللباهة بتكليفه فتعين الوجه الثالث وهو أنه مستحسن مقبول مرضى مجزى فى الحال بالرضا وان وفى بمهد الايمان فهو مقابل فى المقبي بالجزاء ويستدل بحكم من احكام الله تعالى فى شرعه فان من قال لعبده اد إلى الفاء وأنت حر فاكسب العبد وسعى فى تحصيل الالف على ما أمره المولى بهو أتى به إلى المولى فالشرع أنزل المولى قابلا لما أتى به وحكم تجرئة العبد وان رده المولى وقال لا أقبل لا يعتبر رده فاذا جعل الله تعالى عبده قابلا لسعى مملوكه كيلا يخيب فيه

سمعيه فالله تعالى أولى بأن يقبل ولا يخيب عبده فيوافق حكمه مع عباده حكمه
الذى شرع بين عباده . وقول ابراهيم عليه السلام ربنا تقبل منا أى متعنا بما
تقبلت منا وثبتنا على الايمان الذى به ينال العبد ثواب الطاعة والاحسان . يوضح
ما قلنا أن العبد يعمل لله تعالى فى دار الله بأمر الله واجر الله فكما فرغ من عمله
يقع عمله فى يد الله تعالى كما فى مسائل الاجارات إذا عمل الاجير عملاً فى دار
المستأجر فكما فرغ من عمله وقع مسلماً إلى صاحب الدار فكنا حكمنا مع
الله العزيز الجبار .

(واما الحسن فى التدبير) فان جعل مملوكه بحال يزول ملكه منه إلى أحد
يسبب من الاسباب فيتخلص عن ذل تداول الايدى ثم العاقبة هى الحرية فانه
ان مات العبد أولاً فقد تخلص عن ذل الرق بالموت وان مات المولى أولاً تخلص
عن الرق بالاعتناق فقد زال احد الطرفين فى الحال يتيقن وهو تداول الايدى والآخر
يزول لا محالة فان الموت كائن لا محالة وما هو كائن لا محالة فهو كالكائن والتدبير
من المولى مجازاة للرقيق على حسن خدمته مع بقاء ملكه فانه لو أعتقه البتة ربما
لا يفي بحسن عهده مع مولاه فيصير مجازياً للمحسن بالاساءة وان تركه رقيقاً على
حاله لا يحصل ما هو مقصود المولى فى الاحسان اليه جزاءً على حسن معاملته وكان
التدبير نظراً من الجانبين وجامعاً لأمرين .

(ثم الحسن) فى ابقاء الولاء فى هذه العقود من الكتابة والتدبير والعقود على
مال والاعتناق بلا بدل فالولاء فى حق العبد بقاء اثر الرق ليكون الاثر مذكراً لما
كان عليه من محنة الرق وذل العبودية فكما تذكر ذلك حمد الله تعالى فى نيله شرف
الحرية وقوة المالكية .

(حكي) أنه كان فى كف أويس القرنى رضى الله عنه شامة من آثار البرص
فقتل عن ذلك فقال كان فى البرص فدعوت الله تعالى ان يشفينى منه وان يبق
هذه الشامة لتذكرنى بر الله تعالى وانعامه على بالشفاء . واما فى حق المولى بقاء
الولاء يشير إلى انك وان اعتقته فزال بينكما القرب الذى كان بينكما بل بقى لك

فيه أثر حتى ينسب اليك ولم تنقطع نسبته عنك بالكل وان نخلص عن القل .
 (نكتة) فاذا لم تنقطع نسبة المولى عن العبد وان أعتقه فأولى أن لا تنقطع
 نسبة العبد عن الله وإن عصاه فبالاعتاق زال رقه وبالعصيان ازداد رقه فخرج
 من الله تعالى ان يعتقنا من النار ومن رق الاغيار فأما عتقنا من عبوديته لا يتصور
 فان الربوبية لم تزل ولا تزال والعبودية لنا لا تزال فرقنا لا يزول فمن عد نفسه حراً
 وعبد ماشاء وعمل ماشاء فهو عبد عبيد الله تعالى ومن عمل لله تعالى وفي الله
 تعالى فهو عتيق من النار ورق الاغيار والله الواحد القهار .

﴿ كتاب الحدود ﴾

(اما محاسن الحدود) فنقول الحد في اللغة المنع والحدود شرعت في الدنيا
 . موانع وزواجر عن الفواحش والفواحش كلها شغل عن الله والحق غير والمؤمن
 حبيبه فنار الحق على احبائه ان يشتغلوا بغيره . قال عليه الصلاة والسلام « ان
 سعداً لغير وانا غير من سعد والله تعالى اغير منا ومن غيرته أن حرم الفواحش
 . ما ظهر منها وما بطن » قال الله تعالى (قل انما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما
 بطن) فما ظهر منها ما يشغل ظاهرك عن إقامة العبادة ، وما بطن ما يشغل
 . باطنك عن دوام المشاهدة قال عليه الصلاة والسلام « لو علم المصلى من يناجي
 . ما التفت » قال عليه الصلاة والسلام « إذا التفت العبد في صلاته يقول
 . الله تعالى عبيد إلى من تنظر إلى من هو خير مني » فاما تفسير الفيرة فهو من
 . اعجب التفسير إذ الفيرة ان لا يترك المحبوب مع غيره فاذا قلت غار فلان على
 . زوجته فمعناه أنه لم يرض ان يكون محبوبه مشغولاً بغيره وإذا قلت ما غار فلان
 . فمعناه أنه ترك محبوبه مع غيره فكان فيه إثبات الغير وفي إثباته نفى الغير فالله
 . تعالى لم يرض من عبده أن يشغل ظاهره وباطنه بغيره وإذا لم يكن بد من الشغل
 . فالشغل به احق إذ هو خالقك ورازقك ومنعم عليك فمن حبك جعل الحدود
 . موانع كيلا تقع في المهلك فان المعاصي مهالك ودواعي الخسران فكل من عصي

الله تعالى وقع في سخطه فلقد يمنه منع مختار لا منع مجبور من أن يقع في سخطه
لينال محمداً الامتناع ودمح اختيار رضى الله تعالى على هوى النفس . قال تعالى
(واما من خاف مقام ربّه) الآية . فالزاجر العام قوله تعالى (من يعمل سوءً يجز به)
إما في الدنيا أو في العقبى إلا أن يتاله عفو المولى .

(وأما الزاجر الخاص) فهو الحدود الأربعة حد الزنى وحد القذف وحد
السرقه وقطع الطريق وحد شرب الخمر . أما حد الزنى فالزنا قبيح في عقل كل
عاقل ومن يشره استحسنه بهواه لا بعقله فتعرك بهذا القبيح هواه دون عقله
فكانه بهيمة نزلت على بهيمة فله تعالى شرع الزاجر عليه لينزجر فيبقى متمسكاً
بعقله قاراً في حد انسانيته خير داخل في رتبة البهائم والسباع فشرعه رحمة والعلم
به رحمة وإقامته رحمة أما شرعه فرحة إذ لو لم يشرع عليه زاجراً لتسارع أصحاب
الشهوات إلى حظ البهائم والزوال عن موهمة الانسانية وتعطيل نور العقل
وإطفاء سراج القلب فمن علم بما شرع الله تعالى في حق الزنا من الجزاء يتأمل
وينزجر فيبقى محمداً بعقله مرضى الأثر باختياره حميد الفعال . وإقامته رحمة فانه
إن أقیم عليه الحد فماخضة الألم تزجره عن معاودته إلى قبيح صنيعه وإن أقیم
عليه الرجم فقد ظهر اتقياده للحق وطهرت نفسه عن دنس جرمه ونجاسة فعله
وحصل لغيره غاية الروح والزجر فان من علم أن غاية قضاء هذه الشهوة الرجم
بالحجارة ينزجر كل الانزجار . وشرع الاهلاك للزجر في هذا الباب لما في الزنا من
اهلاك النفس وإضاعة النسل فان الزانى يفسخ الماء لغير طالب الولد فان لم
يحصل فإضاعة البذر سفه وإن حصل فهو سبب لضياعه وإهلاكه فشرع الزاجر
بالاهلاك وبما يحتمل فيه الهلاك وهو الجلد فان هلك جوزى الاهلاك بالاهلاك
وإن عاش بقى نفس الجلد زاجراً للزنى وغيره لما فيه من النصيحة قال الله تعالى
(وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين) ثم خص المحصن بالرجم وغير المحصن
بالجلد لأن جنابة المحصن أفحش لما أن نعم الله تعالى في حقه أكثر فانه شخص
شيع من الحلال فكان أحق بالامتناع عن المحال ومن لم يحصن فهو جائع فشرع

الجلد في حقه ، فلو شرع الجلد في حق المحصن لم يكن شرع الرجم في حق غير المحصن فيتعطل الزجر لشبه الاهلاك في الزنا فخص المحصن بالرجم وغيره بالجلد ليتمكن العمل بالمعنيين والوصفين إذ بين جنايتهما تفاوت .

ثم لم يكتف في الزنا بالتوبة ولم يجعل خوفه من النار حداً له فان خوفه من النار يصلح زاجراً له من حيث العقل لكن لا يصلح زاجراً له من حيث البهيمية والهوى النفسانية التي ساوته في ذلك شهوة البهائم والسباع بل احتيج إلى زاجر حسي ينزجر عن مثله البهائم فانك إذا ضربت البهيمة أو السبع عند نزائه على مثله بالحجر أو بالخشب انزجر وفر وقلايمود الى مثله إذا أعيد عليه الضرب والرجم فلم يكن بد من انضمام الزاجر إلى التوبة ليجتمع الزاجر الحسي مع الزاجر العقلي فيتم الزجر ولا يقال لو كان الحد زاجراً لما وجد الزنا بعد إقامة حد ولا قتل بعد إقامة القصاص لأن وجود الزنا والقتل مع الحد والقصاص لحسبان العبد أنه لا يوقف عليه فيقام عليه الحد والقصاص أولاً يقدر عليه أحد لا قامة الحد فانه ليس كل أحد يقدر على إقامة الحد ومن قدر على اقامته فليس يعلم بجنايته لا محالة هذا كارتكاب الجنايات من العباد وإن كانوا يعلمون الجزاء في العقبي ويعلمون أن الله يرى ألم يكن هذا كافياً لمن له لب لكن بحسن ظنه بالله تعالى يفعل مع علمه انه يعلمه ويقدر لكنه كريم رحيم يعفو ويصفح فكنا هنا .

(وأما حد القذف بالزنا) : فتأديب لعباده عن بطلان اللسان وسوء الظن بالاخوان واذلال من شرفه الله تعالى وكرمه فان المؤمن عند الله عزيز والله به لطيف فلا يليق بالاخ من الاخ أن ينسبه إلى ما يشينه وان علم بأن هابن زناه فالإيق بأخوة الاسلام اسبال الستر عليه والتودد إليه فإذا لم يكن في تفضله غرض إقامة الحد المشروع عليه المطهر له عن لوث فعله لم يكن في تفضله إلا هتك ستر الله تعالى عليه أو لم يطلع غيره على فاحشة فما اطلع كما اطلعه فجازاه الله تعالى بإقامة الحد على هتك ستر الله تعالى على عبده ولهذا قلنا إن القاضي إذا رأى الزنا معاينة لايجل له أن يقيم الحد بعلمه فانه يعلم أن الله تعالى يراه ويستر عليه .

إذ لم يطلع عليه غيره فلا يجوز للقاضي أن يخالف الله في معاملته مع عبده فله ستر الله تعالى عليه يختار القاضي الستر عليه أيضا . ولا يقال لو أراد الله الستر عليه لما أطلع القاضي الذي هو نائبه على قبيح فعله لانا نقول لو لم يطلع القاضي على ذلك من يعلم ستر الله تعالى على عبده فلا بد من اطلاع عدد لا يصلح للشهادة حتى يعرفوا منة الله تعالى على عبده . والشهود الاربعة إذا شاهدوا الزنا كان أولى في حقهم الستر بحكم الاخوة ويكونوا كأنهم لم يشاهدوا موافقة لمن لم يشاهد فان الله تعالى ستر على عبده حيث لم يطلع على قبيح فعله جماعة أكثر من الاربعة فلو اختاروا الستر وواقفوا من لم يطلع كان هذا أحق وبالاخوة أليق . لكن لم يترض الستر عند تمام الحجة اذ لو وجب ذلك لم يبق لشرع الحد قاعدة ، وليس كل أحد يقر لرجم أو جلده كما أقر ماعز فجوزى القاذف بالجلد وقطع اللسان إذا أدى أخاه باللسان حتى لا تقبل شهادته أبداً وإن تاب واكذب نفسه واسمع الناس انى كذبت فيما رميته به من الزنا لانه رماه بالزنا قد تردد في أوهم العباد أن ما يقوله القاذف صدق وأن رجوعه عن هذا واكذابه نفسه كذب فلا يرتفع التردد بمجرد الاكذابه فلا بد من زاجر يزجره كيلا يقع في قلوب إخوانه من المسلمين أنه أتى بهذا القبيح والتحقيق بالبهايم فتغير بذلك فكان الزاجر هو الجلد وقطع اللسان فانه يلحقه بالبهايم أيضا . ومن عجيب لطف الله تعالى مع عباده في معاملته إياهم أن سكران لو قنف انسانا بالزنا أقيم عليه الحد إذا صحا واعتبر صاحبا ، ولو قال في الله تعالى ما لا يليق به من الشريك والصاحبة والولد ونسب اليه القبايح لا يحكم برده حتى لا يقتل ولا تبين منه زوجته ، واعتبر زائل العقل في حق الله تعالى لانه يعلم ظاهر العبد وباطنه وزوال عقله وقراره . وأما العبد فلا يعلم ذلك فربما يرى هذا الاحق من نفسه أنه سكران وتهاق وقذفه فيلحقه العار ، فلا بد للعبد من شرع الزاجر ، فأما في حق الله تعالى فهو يعلم حقيقة حاله فان كان سكران عنده وإن يشر وهو سبب زوال عقله إذا ستر عقله وتخمرت بالسكر صنع ربه فندره في حقه وإن كان صالحاً في علم الله فهو كافر بالله والعبد أيضاً يعلم هذا فعلم أنه كفر بالله تعالى فيتوب عن ذلك فلم يكن بالعبد

حاجة إلى شرع الزاجر في هذا الباب ولأنه قذف العبد بما يتحقق ويتصور فيه فيعير به فلا بد من شرع الزاجر كيلا يتلوث عبده برمييه . فأما في حق الله تعالى فكل ما قاله لا يتردد في عقل عاقل إذا أنصف من عقله أن ذلك يليق بالله تعالى فيكذبه كل عاقل إذا قرع سمعه فلم يكن بالعباد حاجة إلى شرع الزاجر في حقه . ثم العجب أن في القذف إذا رجع لم يعتبر رجوعه وفي إقراره بالزنا يعتبر رجوعه لأن الراجع متناقض لكن التناقض لا يعتبر في حق العباد فان من أقر بألف ثم أنكر لا يعتبر إنكاره وأخذ بإقراره لا بانكاره وفي الله تعالى إذا أنكر يعتبر إنكاره ثم لو أقر بعد إنكاره يعتبر إقراره هذا من الله تعالى مرحلة على عباده انه وان أعرض عنه ثم أقبل عليه يقبله ولا يردّه فأما في حق العباد فالقذف أوقع التردد في أوهام العباد فبالرجوع لا يمكنه إزالة التردد عن أوهام العباد فلا يلزم شرع الزاجر كيلا يقدم على القذف ويصون نفسه من الحد وأخاه عن التعيير .

(وأما أحد السرقة) فالحسن فيه صيانة أموال المسلمين عن التلف وصيانة السارق عن السرقة فان من سرق أسرف اذا حصل له مال مجموع غير مكسوب فان السرقة إنما تنشأ من لؤم الطبيعة وخبث الطبيعة وسوء ظنه بالله تعالى وترك الثقة بعماله الله تعالى وترك الاعتماد على قسم الله قال الله تعالى (وما من دابة في الارض إلا على الله رزقها) وقال تعالى (فوب السماء والارض انه لحق مثلها انكم تنطقون) فجوزى بالعقوبة لهذه الانواع من الجناية . وآخر أن مالك المال يعتمد عصمة الله تعالى في حال نومه وغفلته وغيبته والسارق ينتهز هذه الفرصة ولا يبالي من هذه العصمة فجازاه الله تعالى بقطع العصمة من آلة الجناية وهي اليد فانه بها يتمكن من السرقة . في غالب أحواله ثم الحسن فيه أنه جوزى بالقطع لا بالقتل لانه فوت على المالك بعض المنافع فيجازى بتفويت بعض المنافع . ومن وجه آخر أنه إذا سرق مرة أخرى تقطع رجله اليسرى وقد قطع في المرة الاولى يمينه لانه بها يتقوى على السرقة ولا تقطع يده اليسرى فانه لو قطعت يده اليسرى تفوت منفعة البطش فكما لها فكان اتلافها لهذا الات في حق البطش ولم يشرع اتلاف النفس جزاءً

على هذه الجناية فلا يشرع اتلافها من وجه.

(نكتة) لما عاقب الله تعالى الجاني في الدنيا عاقبه للمصلحة وانعم على الجاني بالراحة إذ لم يتركه بلا يد يأكل ويشرب ويستنجي فهو أحق أن ينعفو عن أهل التوحيد في العقبى وأن لا يدعهم في النار أبداً فإذا سرق مرة ثالثة لا يجازى بالقطع إذ لو قطعت يده اليسرى يفوت منفعة البطش ولو قطعت رجله اليمنى يفوت منفعة المشي فكيف يمشى إلى بوله وغائطه وحوائجه فيكون إهلاكاً وأنه غير مشروع ومن وجه آخر أنه لما أخذه بجناية الفعل استقط عنه ضمان المال فلم يجمع عليه ضمان المال مع عقوبة البدن ولم يرض أن يفوت عنه عضو من أعضائه ويفرم المسروق من ماله فيفوت عليه ماله فأولى أن لا يجمع عليه عند موته بين فوت روحه وفوت إيمانه . ومن احسان الله تعالى أن لم يشرع القطع على اليسير والقليل بل شرط نصباً كاملاً لأن سرقة القليل لا تكون غالباً لتفاهته لا يرغب فيه فلا يحتاج إلى شريع الزاجر وإن سرقة الشيء القليل يوجد غالباً فلو أخذ بالحد لضاق الأمر على الناس فلا بد من حد معلوم في الشرع فقدره الشرع بالعشرة وفي العشرة أجمع وفيما دونها خلاف فإن العشرة عدد مرغوب بها ينتهي جميع المعنود .

والعجب أن الله تعالى أحرز ما خلق من الذهب والفضة في المعادن والمعدن وأحرز ما كسب من المال في المحارز ثم أباح لعبده أن يأخذ من حرزه وحرم عليه أن يأخذ من حرز عبده لأنه غنى والعبد فقير فإذا سرق العبد فكأنه يقول لهذا السارق أبحث لك أن تأخذ من كنزى وأنا غنى وحرمت عليك أن تأخذ من كنز عبدي وإنه فقير فلم يرض بكنزى ولم تنظر إلى غنى ولم تكثرت بتلف نفسك وأديت عبدي . وآخر أنه إذا رد المال المسروق قبل القطع سقط القطع لأنه انتقص فعله ووصل صاحب المال إلى مقصوده فمادت عصمته .

(حكى) أن رجلاً أخذ رداء الشيخ أبي بكر الكتاني في حال صلاته ولم يشعر بذلك لشغل قلبه بالله تعالى فلما باع السارق وأراد أن يسلم الرداء إلى المشتري بيست يده فرجع بالرداء إلى أبي بكر الكتاني ويده شلاء يابسة فأخبر

الشيخ بذلك فدعا وقال إلهي عبدك رد إلى مأخذ مني فأردد عليه ما أخذت منه . فصاحت يده سليمة كما كانت . فالمالك اعتمد حفظ الله تعالى حال غيبته والله خير حافظا .

(وحكي) أن سارقا دخل حجرة رابعة العدوية فأخذ شيئا من متاعها فلما قصد الخروج لم يجد سيلا فعاد ووضع المتاع فوجد سبيلا هكنا فل ثلثا فنودي أنا نحفظ بيتها والله خير حافظا . ومن حسن هذا أن قاطع الطريق إذا تاب قبل أن يقد عليه سقط عنه الحد . قال الله تعالى (إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم) الآية . لانه لما تاب دخل في أمان الله تعالى ولا يضيع من كان في أمانه . فان قيل أليس في الزنا لو تاب لا يسقط عنه الحد وكذا في السرقة الصغرى قلنا في السرقة الصغرى إن رد المال سقط القطع لتحقيق التوبة وإن لم يرد المال فهو لم يتب بعد فان أخذ الحرام قائم فيكون تابيا بلسانه سارقا بيده واما في الزنا فحكم توبة الزاني موقوف فان تاب قبل أن يقام عليه الحد قبلت توبته وإن أقيم عليه الحد طهر من الجنابة بمحبه وتوبته فان الزاني مخير بين السر عليه نفسه والاكتفاء بالتوبة ، وبين الاقرار عند الامام لأقامة الحد كما فعل ماعز فادام حيا يحتمل أن يقر فاذا مات سقط هذا الاحتمال وقبلت توبته . ومن لم يتب يرجى له عفو الله ورحمته .

(وأما حد الشرب) فهو مشروع لصيانة العقول فان العقل أعز الأشياء به : الثواب والعقاب والخطاب فمن جنى عليه استحق العقوبة فليس عقله ونفسه بخالص حقه بل لله تعالى فيه حق التخليق وللمبد حق الانتفاع فاذا جنى على حق الله تعالى شرع الزاجر فالله شرفه بالعقل وألقه بالملائكة بل فضل بعضهم عليهم فهو يشرب الخمر ألحق نفسه بالبهائم فجوزى بالعقوبة زجراً له عن هذا الصنيع ثم قليل الخمر يدعو إلى كثير فتعلق الحد بأصل الشرب بخلاف غيرها من الاشربة والله العاصم .

(ومن جملة محاسن الشرع في الحدود كلها) أن في الحدود كلها يتكلف للدوء .
قال عليه السلام « ادروا الحدود ما استطعتم » يدراً بأذني الشبهات يسأل الامام أين
فضل وكيف فعل ومتى فعل فان تمكنت الشبهة في جواب سؤال من هذه الأسئلة
الثلاثة درأ الحد والاولى في حق الشهود أن يختاروا الستر وأن لا يشهدوا ظن رجوا
عن شهادتهم يعمل بالرجوع .

(نكتة) لما شرع العقوبة في دار الدنيا أحب الدوء والعفو فالفقه تعالى أحق
بالعفو في الدار الآخرة وأكثر مسائل الحدود مبنية على الدوء والاسقاط .

(كتاب الإيمان)

الحسن في شرع اليمين بالله تعالى ان كل من أخبر بخبر فهو يريد ممن سمع
خبره أن يعتمد على خبره وهذه فائدة الاخبار ومرام كل عاقل في خبره والسامع
يتردد في القبول والاعتماد لتردد خبره بين الصدق والكذب . فالفقه تعالى شرع
اليمين ليترجح جانب الصدق في خبره على الكذب مع رجحانه بالعقل والدين
فيترجح من السامع الاعتماد على خبره والقبول فانه إذا ضاع قول القائل التحق
قوله بنهيق الحمار ونباح الكلب فالسامع متى سمع من الخبر أنه قرن خبره باليمين
يعتمد على دينه انه لا يقرن إسم الله تعالى بخبره ككذب كما فعل أبو البشر آدم
عليه السلام مع عدوه إبليس عليه اللعنة إذ سمعه يحلف بالله أنه لهما من الناصحين
مخلال أن أحداً يجترى على الله أن يحلف باسمه كاذباً وكان آدم عليه السلام لم يعرف
أن الخبر إبليس عليه اللعنة فلما أتاه على صورته الملعونة فوقع عنده أن انتهى
ارتفع ونال الشجرة . فالصدق هو المحمود الحسن مع كل احد وهو المطلوب من كل
أحد فكان أحسن المقود عقداً يزيد في خبرك الصدق . فهذا هو التحقيق في حق
يمين من هو غير معصوم عن الكذب . فأما في حق الله تعالى فالتحقيق شرع
القسم أقسم الله تعالى في كتابه وان كان لا يتصور الكذب في خبره ليدل عباده
على شرع القسم . والانبيا عليهم السلام أقسموا ليباشروا ما هو المشروع والله

تعالى أمر رسوله بالقسم . قال الله تعالى (قل إني وري أني بمعنى نعم وري
قسم والناس قبل الشرع كانوا يتحالفون فيما بينهم وكان أعظم أيمانهم بالله
تعالى . قال الله تعالى (وأقسموا بالله جهد أيمانهم) الآية . فكانوا بطباعهم
يميلون الى القسم بترويج الصدق في الخبر للقبول والاعتماد عليه ، وفي الكذب
كانوا يحلفون على حساب السامع انه صادق حيث ذكر الخبر اسم من يعتقد تعظيمه
وحرمة مقرونا بخبره فحلفوا بآبائهم وبالطواغيت لما اعتقدوا احترام آبائهم وتعظيم
طواغيتهم فجاء الشرع مقررًا للتأكيد بالله ناهيًا عن القسم بغير الله . قال النبي صلى
الله عليه وسلم «لا تحلفوا بآبائكم ولا بالطواغيت فمن كان منكم حالفًا فليحلف بالله
أو لينذر» وبالحلف يظهر قلب احترامه اسم الله فانه يتمتع عن أحب الأشياء اليه
خوفًا عن هتك حرمة اسم الله تعالى وبالحلف يحصل الفصل بين الناس في الخصومات
فليس لأحد أن يحلف بغير الله كما أن ليس لأحد أن يعبد غير الله فمن حلف
بغير الله من الأشخاص والأعيان ورأى ذلك حلفًا يجب عليه البر والوفاء بذلك
يخاف عليه الكفر . وليس لأحد أن يقول لما كان لله تعالى أن يقسم بالخلقوات
من نحو قوله (والشمس وضحاها) إلى آخره (والليل إذا يغشى) (والضحى) ونحو ذلك
يجب أن يكون للعبد أن يحلف بما حلف به الله تعالى هذا لا يقال لأن الله تعالى
هو الذي نهى عن الحلف بغيره فلم يبق للعبد أن يحلف بغيره والله تعالى مفترض
الطاعة واحترام اسمه فرض لازوال له واحترام غيره مما له زوال فان حرمة لم تكن
لذاته فمن الجائز أنه زالت حرمة أو ان لم تزل لكن العبد لا يدري أنه بأي قدر
يجوز له التعظيم .

(ومن جملة المحاسن في اليمين) زينة الكلام بذكر الله تعالى فلا زينة للكلام
الا بذكر اسمه ولا للقلب قرار الا بذكره ولا للسان حسن الا بشأته والحمد له .
فالعبد إذا حلف بغير الله تعالى لا يحصل به ما هو المقصود من شرع اليمين وهو
ترجيح الصدق في الخبر أو الحمل أو المنع فان ما حلف به ليس بواجب التعظيم لذاته
فيتوهم أنه يهتك حرمة اسمه والمستحلف لا يستند حرمة فلا يحصل ما هو المقصود

من شرع اليمين والله تعالى إذا أقسم بشيء فقد عظمه وشرفه والله تعالى هذه الولاية أن يثبت الحرمة لمن شاء بما شاء إلى أي وقت شاء وليس للعبد أن يعظم إلا ما أثبت الله تعالى له الحرمة فمن حلف بغير الله فكأنه شارك الله تعالى في ربوبيته . وما اعتاد الناس من الحلف بجان وسرتوا (?) فإن اعتقد أنه حلف واعتقد أن البر به واجب يكفر :

(ومن جملة المحاسن في الأيمان) ان جعل حرف الحلف بين عبادته ثلاثة أحرف الباء ثم الواو ثم التاء إذا حلف بقوله بالله ثم والله ثم تالله الباء أصل في القسم ثم الواو بدل عنه ثم التاء بدل عن الواو فلما كان الباء أصلاً دخل في جميع أسماء الله تعالى واتصل بالمظهر نحو قوله بالله واتصل بالمضمير نحو قوله به احلف بك احلف يارب والواو تتصل بجميع أسماء الظاهر لكن لا تتصل بالمضمير لا يقال وه احلف كما يقال به احلف انحط درجة البديل عن الأصل برتبة ، والتاء لما كانت بدلا عن الواو انحطت درجته عنها حتى اختصت باسم الله تعالى خاصة ولا تتصل بسائر أسماء الله تعالى ، ثم الواو اختصت بقسم الله تعالى حيث أقسم (والصفات صفاء) والطور والنجم ونحوه ولم يقرأ في كتاب الله قسم من الله إلا بحرف الواو دون الباء والتاء لأن الواو تفيد معنى القسم وتفيد معنى العطف في المذكور بعده فكانت القائمة في الواو اجمع وآتم فكان بقسم الله تعالى أليق ، وانظر في قوله تعالى (والشمس وضحاها) السورة كيف عطف الثاني على الأول في معنى القسم فأفاد معنى العطف ومعنى القسم فكان آتم . ثم العجب في قسم الله تعالى ان جعل العبادة بالقسم من ذاته بنى القسم حيث قال (لأقسم بيوم القيامة) ليعلم عباده أن كلامه لا يشبه كلام المخلوقين ولا قسمه قسم المخلوقين فقال لأقسم وكاف عبده أن يفهم عنه أثبات القسم لانفيه فهذا من جملة المحن والابتلاء ولو قال العبد أقسم بالله تعالى يكون يمينا ولو قال لأقسم بالله لا يكون فانه ليس للعبد أن يخبر عن الاثبات إلا بحرف النني ولا على النني إلا باثبات حرف النني لان العبد معلول ومحتاج الى الآلة وكلامه مركب من الحروف فلا يمكنه العمل إلا بالآلة ولا التكلم إلا بالحروف

فأما ذات الله تعالى فتنزه عن الحاجة الى الآلة لفعله وعن الحروف والحركات
والسكنات لكلامه فكان ذكر حروف النفي لمعنى الابتلاء والبيان أن كلامه
لا يشبه كلام المخلوقين . ثم هذا الابتلاء الذى ذكرناه يختص بالقسم لا بسائر
الاخبارات فانه لما كان لله تعالى أن يقسم لا يخلق بربوبيته أن لا يقسم فكان
قوله لا أقسم كقوله أقسم ثم فى سائر الاخبار لما كان لله تعالى أن يفعل وأن
لا يفعل كان حرف النفي ليفهم نفي الخبر به كقوله (ان الله لا يفر أن يشرك به
ويفر مادون ذلك لمن يشاء) وقال (يهدى من يشاء) ثم قال (ان الله لا يهدي من
يضل) فيفهم من ذكر حرف النفي نفي الخبر به وفى حذف حرف النفي اثبات الخبر
به هذا هو سنن الكلام الا فى القسم على ما أشرنا من الفرق .

ثم الحلف من شرائع الايمان وليس ببيان فكان الحنث من جملة المعصيات
لامن الكفر بالله الرحمن الرحيم فهو ان حلف بالله اعتقد وجوب تعظيم اسم الله
وصيافته عن المنك وبالحنث لم يقصد هتك حرمة اسم الله تعالى إنما قصد نيل
مانع نفسه باليمين عنه فلم يكن يلزمه فى الحنث كفر كما لا يلزم العاصى بارتكاب
المنهى كفر إذ هو اعتقد حرمة مانهاه الله تعالى عنه واعتقد وجوب الانتهاء عما
نهاه الله ثم لما ارتكب ذلك المحذور لغلبة شهوته لم يكن قصده ترك تعظيم نهي
الله تعالى بل هو مغلوب شهوته وأسير هواه فكان قصده قضاء شهوته فلم يلزمه كفر
هذا مذهب أهل السنة والجماعة خلافاً لما يقوله الخوارج فعاصى أهل التوحيد اما
أن تكون لغلبة شهوة لفرط غفلة أو لحسن الظن بالله تعالى ولا يقع من العبد عصيان
الامقرون بآيانه فانه قبل النهى وهو ايمان واعتقد الحرمة وهو ايمان ورأى التوبة
فرضا عليه وهو ايمان ولا يقنط من رحمة الله تعالى وهو ايمان لما كتشف المعصية
الواحدة من المؤمن الايمان بمحدوده الأربعة .

(ثم الحسن فى اليمين) أن جعل الشرع للعبد من الحلف مخرجاً له اذا كان
المحلف عليه من أنواع البر والطاعة قال عليه الصلاة والسلام «من حلف على يمين
فرأى غيرها خيراً منها فليأت بالذى هو خير وليكفر بيمينه» اذا حلف لا يصلى أولاً

يصوم رمضان انعقد اليمين اذ ترك الصوم والصلاة بالاعتذار في الجلة فانه قد تمت
يمينه ثم وجب عليه أن ينحس نفسه لقصد أداء المفروض لا لقصد هتك حرمة اسم
الله تعالى ثم راعى حرمة اسم الله تعالى بالتكفير بالحديث لقوله عليه الصلاة والسلام «ومن
حلف على يمين الحديث . يعني والله أعلم رأى فعل ما حلف عليه خيراً من أن لا يفعل
بأن يرى أن يصلي خيراً من أن لا يصلي فانه اذا صلى حصل له الثواب في العقبى
وفرغت ذمته عن حق الله تعالى في الدنيا . قاله تعالى شرع للعبد أن يخرج عن
اليمين بالكفارة وقدم حقه على حق الله تعالى لانه لو تأخر الحق لله لكن لغنى الله وكرمه
والعبد محتاج . وقس على هذا غيره تجد اليه سبيلا .

(ومن جملة المحاسن في شرع اليمين) ان الحق باليمين بالله تعالى اليمين
بالطلاق وغيره قال عليه الصلاة والسلام «ملعون من حلف بالطلاق وحلف به»
فلو لم يصربه حالفا لما تحقق الوعيد .

(وبصورة الطلاق) أن يذكر شرطاً ويجعل الجزاء طلاق امرأته أو عتاق عبده
أو غير ذلك وإنما سمي هذا حلفاً فان الحالف بالله يمتنع نفسه عن فعل ما حلف
عليه خوفاً من هتك حرمة اسم الله تعالى أو يحمل نفسه على فعله بأن قال والله لا
أفعل كذا أو قال والله لأفعلن كذا فاذا حلف بالطلاق أو العتاق فخوف لزوم
الطلاق أو نزول العتاق يحمله على مباشرة الشرط أو على أن لا يباشره فكان في
معنى اليمين بالله فسمى يميناً وسمى حلفاً ولم يكن هذا حلفاً بغير الله تعالى إذا الحلف
بغير الله أن يعتقد الوفاء بيمينه كيلا يهتك حرمة اسمه والطلاق أمر مشروع للعبد
أن يباشره والعتاق أمر مندوب فلم يكن في هذا العقد ما أشرنا اليه حتى يكون
حلفاً بغير الله لكن خوف زوال المحبوب بالطلاق والعتاق يمتنع من مباشرة الشرط
أو يحمله على ذلك فكان في معنى الحلف بالله تعالى من حيث المنع أو الحل وإنما
مست الحاجة إلى شرح الحلف بالطلاق والعتاق فان حكم الحنث أمر بينه وبين
الله تعالى ويرجى منه العفو والمغفرة فربما لا يترجى عما يحلف عليه اذ لم يكن مؤاخذاً
به في الحال فأما في الطلاق والعتاق فيؤاخذ به في الحال فيمنعه ذلك عن مباشرة

الشرط فيحصل ما هو المقصود من الحل والمنع أكثر مما في الحلف بالله . هذا هو
اللطيف من الكلام لا أن يقال نهان باسم الله واستعظم أمر الشهوة فكانت
أمراته أحب إليه من ربه هذا وحش من القول فلا يقطن بالؤمن هذا . ومعنى آخر
أنه جعل الطلاق والعناق غرض الهتك دون اسم الله تعالى فكان هذا أليق
بالؤمن إلا أن في الحنث في اليمين بالله يحصل أمر محظور وهو هتك حرمة اسم الله
تعالى وفي اليمين بالطلاق والعناق عند الحنث يحصل أمر مشروع وهو الطلاق أو
حندوب وهو العناق والله أعلم .

﴿ كتاب السير ﴾

ان كتاب السير يشتمل على أحكام الجهاد والجهاد ماض إلى يوم القيامة
فالجهاد حسن لمعنى في غيره إذ فيه قمع أعداء الله ونصر أوليائه واعلاء كلمة الاسلام
فلحق ممرة السيف يحمل الكافر على تركه الكفر الذي هو أقبح الاشياء
والاقبال على ما هو أحسن الاشياء وفيه اخراج البشر عن الاكفاء بدرجة الحر
قال تعالى (أولئك كالانعام) قيل لما ذكر الله تعالى هذه الآية عجت الانعام
عجيجا قتلن ربنا نحن ما اتخذنا دونك إلهاً فقال الله تعالى بل هم أضل تسكيناً
لهم . فنفس القتال وإن كان فيه ذم الكفرة ومدح الشهداء افساد لهنه البنية
الانسانية فقد تضمن اصلاحاً واحياءً واعلاءً فكان صلاحاً باعتبار عاقبته والامور
يعواقبها كالجمامة والفصد والزراعة افساد بصورتها لكن لما آلت إلى الصلاح
جعلت اصلاحاً باعتبار المآل ثم القتال شرع لدفع شر الكفرة عن أهل الاسلام
إذ هم أعداء دين الله فان أمكن الدفع بدون القتل لا يتسارع إلى القتل والا
فحيث قد تم على القتل ثم إذا حصل الانفال بالقتال قسمت حتى خمسة خمس لبيت
المال وأربعة أخماس للغانمين وتبطل من ذلك الخمس نصيب لطوائف من المسلمين
المحتاجين فان من قدر على القتال قدر بنصرة من سكن دار الاسلام وذب عن
حرمها فيجعل لهم من هذا المال نصيب قال تعالى (واعلموا أنما غنمتم من شيء

عَنْ اللَّهِ خَمْسَةَ آيَاتٍ . ثُمَّ الْبَاقِي بَيْنَ الْمَقَاتِلَةِ عَلَى حَسَبِ أحوَالِهِمْ فِي النَّصْرَةِ وَالْمَقَاتِلَةِ مَا جَلَّ
 مِنْ ذَلِكَ سَهْمٌ لِلرَّاجِلِ لَا يُفْضَلُ الرَّاجِلُ عَلَى الرَّاجِلِ بَلْ يَسُوَّى بَيْنَهُمْ إِذْ لَا يُمْكِنُ لِكُلِّ
 أَحَدٍ مَعْرِفَةُ قَدْرِ الْقُوَّةِ وَالْجُرْأَةِ وَالْجَبْنِ وَالضَّعْفِ فَهُوَ كَمَا قِيلَ لَا يَكَالُ الرَّجُلُ بِالْقَفْزَانِ
 فَتُبِتَ الْاِسْتِحْقَاقُ بِأَصْلِ الرَّجُلِ وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي الرَّاَكِبِ يَسُوَّى بَيْنَ الرَّكْبَانِ
 وَبَيْنَ أَمِيرِ الْجَيْشِ وَبَيْنَ الْجُنْدِيِّ تَحْقِيقًا لِلْمُعَادَلَةِ فِي أَصْلِ النَّصْرَةِ فَإِذَا عَلِمْتَ
 الْكُفْرَةَ بِأَثَارِ الْعَدْلِ مَا لَوْ إِلَى دِينِ الْإِسْلَامِ إِذْ الْعَدْلُ مَرْضَى كُلِّ عَاقِلٍ .

(حِكْمِي) أَنْ أَبَا عُبَيْدَةَ بْنِ الْجُرَاحِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَ قَاتَلَ أَهْلَ الرُّومِ جَاءَهُ
 أَهْلُ الرُّومِ بِأَرْبَعِينَ صُلَيْبًا مَعَ كُلِّ صُلَيْبٍ أَرْبَعُونَ أَلْفًا مِنَ الْمَقَاتِلَةِ فَجَاءَ رَسُولُ
 أَهْلِ الرُّومِ أَبَا عُبَيْدَةَ بْنِ الْجُرَاحِ فَرَأَى مِنْ عَدْلِهِمْ وَجَاهِدَتِهِمْ فِي صَوْمِهِمْ وَصَلَاتِهِمْ
 فَلَمَّا رَجَعَ قَالَ أَنْكُمْ لَا تَهْتَمُّونَهُمْ فَاتَهُمْ قَوَامُونَ بِاللَّيْلِ وَصَوَامُونَ بِالنَّهَارِ قَائِمُونَ
 بِالْقَسَطِ فَمَا بَيْنَهُمْ فَحَارِبُهُمْ أَبُو عُبَيْدَةَ وَهَرَبُهُمْ . ثُمَّ يَرِبُطُ حُكْمَ الْاِسْتِحْقَاقِ .
 بِحَالَةٍ مَجَاوِزَةٍ دَرَبِ دَارِ الْإِسْلَامِ لِأَنَّهُ يُمْكِنُ الْوُقُوفُ عَلَى أحوَالِ الْجُنْدِ فِي هَذِهِ
 الْحَالَةِ مِنْ غَيْرِ مَشَقَّةٍ فَأَمَّا بَعْدَ مَجَاوِزَةِ الدَّرَبِ فَلَا يُمْكِنُ تَعَرُّفُ أحوَالِهِمْ إِلَّا بِمُجْرَجٍ وَلَمْ
 يَشْرَعْ فِي الْقِتَالِ عَقْرَ الدُّوَابِّ وَحَرْقَ الْبَنِيَانِ وَالْأَشْجَارِ وَقَتْلَ النِّسْوَانِ وَالصَّبِيَانِ .
 لِيَعْلَمَ الْكُفَّارُ أَنَّ فِعْلَ الْمُسْلِمِينَ مِنْ مَقَاتِلَتِهِمْ لَيْسَ هُوَ أَفْسَادُ أَيْدَانِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ إِنَّمَا
 قَصْدُهُمْ إِصْلَاحَ الْكُفْرَةِ وَدَفْعَ شَرِّهِمْ عَنْ حَرِيمِ الْإِسْلَامِ .

ثُمَّ فِي الْقِتَالِ اِكْتِسَابُ حَيَاةِ الْآبِدِ فَإِنَّ قَتْلَ قَدِّهِ أَغْلَى دِينِ اللَّهِ وَإِنْ قَتَلَ
 قَدِّهِ أَحْيَا نَفْسَهُ قَالَ تَعَالَى (وَلَا تُحْسِنِ الْيَتِيمَ قَتَلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا) قِيلَ مَنْ .
 اسْتَشْهَدَ لَا يَنَالُهُ أَلَمُ الْمَوْتِ وَيَتَّصِلُ بِهِ حَيَاةُ الْآبِدِ .

(وَحِكْمِي) عَنْ الرَّجُلِ الشَّجَاعِ الْمَشْهُورِ بِاسْمِ الْبَطَالِ قِيلَ لَهُ حَدِّثْنَا بِأَعْجَبِ مَا
 رَأَيْتَ فِي أحوَالِكَ فَقَالَ لَمَّا دَخَلْنَا الرُّومَ وَاسْتَقْبَلَنَا جُنْدٌ عَظِيمٌ وَبَيْنَ أَيْدِينَا نَهْرٌ
 عَظِيمٌ قَاتَلْنَا قَتْلَ جَمِيعِ أَصْحَابِنَا فَلَمْ يَبْقَ لِي أَحَدٌ يَنْصُرُنِي فَارْتَدَدْتُ إِلَى الْاِعْدَاءِ فِيهِ
 فَرَأَيْتُ وَاحِدًا مِنَ الشُّهَدَاءِ قَامَ وَأَخَذَ السَّيْفَ وَضَرَبَهُمْ حَتَّى تَرَكَوْنِي ثُمَّ خَرِمَتَا كَمَا كُنَّا .

(وحكى) أن شاباً من أهل الكوفة خرج للغزو فاستشهد وكان أبوه زراعاً فخرج صباحاً للزراعة فمر به ابنه راكباً على فرس بين السماء والأرض فلما انتهى إلى أبيه قال السلام عليكم ورحمة الله فقال إلى أين فقال إلى جنازة عمر بن عبد العزيز. ثم أعلم أن أهل الإسلام لهم النصرة لقوله تعالى (وكان حقاً علينا نصر المؤمنين) سواء قتل أو قتل فإن قتل فهو منصور بالظفر على الأعداء وإن قتل فهو منصور بالصبر مع الأولياء وهو أحسن النصرتين فإن من قتل فهو باق في خطر العاقبة ومن قتل على الإسلام نال ما هو المقصود وهو رضى المعبود وأصاب النظر وزال عنه الخطر وأى أمر أحسن من هذا .

(وحكى) أن خمسين رجلاً من طرسوس خرجوا غزاة إلى الروم فاستقبلهم سرية فاصطفوا وحاربوا وخرج واحد بعد واحد حتى قتلوا وبقي رجل واحد قال الرجل رأيت منبراً موضوعاً بين السماء والأرض وعلى كل درجة زوجتان من الحور العين ومعهما كفن من حلل الجنة ومركن ومجمر^(١) وقمة من الجنة فكلمنا استشهد واحد وغسلناه واعتنقناه فبقي درجة وزوجتان من الحور العين وبقيت أنا فطعمت في الشهادة والحراوين اذ شد فارس من أهل الروم فلما انتهى إلى ألقى السلاح وأسلم فسألته عن ذلك فقال حملنى على ذلك صبركم على القتال حتى قتلتم إلى آخركم فقلت أنه ما حملكم على ذلك إلا الدين الحق ثم شد الفارس على أهل الروم وهزمهم واستشهد قتل الزوجان من الحور العين وغسلناه قال فأنا على تلك الحسرة ماعشت وأى أمر أحسن من اكتساب حياة الأبد والنجاة من ألم الموت مع أن الجريء البطل محبوب كل عاقل والجبان الهيب بغيض كل عاقل . جاء في المثل هو أجين من منزوف ضرطاً.

(حكى) أن رجلاً من العرب أتاه الخليل وهو نائم فقبل له الخليل فانتبه فزعط وانحلت مسك ضراطه فجعل يقول اخليل اخليل ويضرط حتى مات فقيل له إنه منزوف ضرطاً كما يقال منزوف دماً .

(١) المكنوعاء يعمل فيه . والمجمر هو الذي يتبخر به . والقمقم وعاء يسخن فيه الماء

﴿ كتاب العارية ﴾

أما المحاسن في العارية فالاحسان إلى من تحققت حاجته وقصرت قدرته
 لقصور يده عن ملك العين فلا يمكنه قضاء حاجته بالعين لعدم الملك ولا بالاجارة
 لعدم الاجارة فهو كالمضطر وقد قال الله تعالى (أمن يجيب المضطر إذا دعاه) كل
 من أجاب مضطرا في اضطرار فهو نائب عن الله تعالى في إجابته وكفى به شرفا
 أن يكون العبد نائبا عن الله تعالى فشرف الخليفة هذا وكذا القاضي قال عليه
 الصلاة والسلام « السلطان ظل الله في الأرض » أى يتنعم الناس في حمايته
 ورعايته . فمن أعاره فهو نائب الله تعالى في إجابة دعوة المضطر . ولا أصل لقول
 من يقول المستعار عار ولهذا سمي عارية فان الانبياء والرسل عليهم السلام استعاروا
 الاشياء في علمة أحوالهم فانه قل لهم ملك الاعيان . فالاحسان بالاعارة احسان مع
 بقاء العين على ملكه فالمستعير يتنفع بالمستعار بلا أجر عليه ولا ضمان عند الهلاك
 ليسوغ له الاستعارة إذ لو خاف لزوم الضمان لم يقدم على الاستعارة فاذا الاستعارة
 والنصب يستويان في الضمان والعارية لا تكون إلا عند محتاج كالقرض قال عليه السلام
 « الصدقة بمشرة والقرض بثمانية عشر » فانه لا يقع القرض إلا عند محتاج والصدقة
 قد تصادف غير محتاج فالاستعارة محبوبة لانه ابقاء النفس على أصل الفقر من
 ملك الاعيان إذ المالك لا يليق به الملك فاذا تميز عن ملك الاعيان أو حماه
 الله تعالى عن ملك الاعيان فقد ابقاه على أصل مملوكيته وأنه أبعد من المعجب
 والكبر . والاعارة مندوبة فانه يصون غيره عما ابتلى به من ملك العين مع حصول
 اخلائه عن مؤنة الملك . وآخر أن الاعارة خلف عن الهبة فاذا لم يسألحه نفسه في
 المواساة بتمليك العين صالحها بتمليك المنافع وعسى تنطرق منه إلى أعلى الامر بن
 وهو بتمليك العين . وقد ذم الله تعالى أقواما لا يتصدقون بالاعيان ولا يسألحون
 بالمنافع بطريق الاعارة قال الله تعالى (أرايت الذى يكتب بالدين) إلى قوله (ولا
 يحض على طعام المسكين) بالتلاف العين ثم ذمهم بمنع المنافع حيث قال (ويمنعون

(الماعون) فالماعون ماهو عون لأخيه في حوائجه نحو الفأس والقدر والقداحة ونحوها فإذا منع هذه الأشياء فهذا غاية الشح وهو عادة المجوس واليهود فالمجوس أحرص الناس على حطام الدنيا فلحرصهم لايتصدقون ولا يعبرون واليهود أخس طينة وطبيعة فلخساستهم لا يرون ذلك حسنا . عصمنا الله تعالى من سفاسف الامور وشح الصدور .

(كتاب الودیعة)

أما محاسن الودیعة فالودیعة نوع من الاعارة الا أن الودیعة إعارة منافع بدته من غير بدل لحفظ ماله فلما استحق المدح بينل منافع المال من غير بدل فهو أحق بالمدح إذا بدل منافع البدن إذ النفس أعز من المال والضرورات تتوجه في الایداع وقبول الودیعة ، فاعلم أن عقد الودیعة يستخرج جوهر الأمانة من سره إلى ظاهره فالأمانة أشرف خصال العبد والانسان خص بأهلية قبول الأمانة وهو التحقيق في العرض والاباء والحل فمن ائتمن ووفى بالأمانة فقد أظهر ما أودع الله تعالى فيه من صفة الأمانة واتصف بأنه أمين وأنه اسم من أسماء رب العالمين فأنه تعالى أمين لا ينقص عنده ما أودعه من طاعته لاظم اليوم فيجازيه على كل ما عمل من طاعته لا ينقصه من قطمير فمن خان في الأمانة فقد خسر الدنيا والآخرة فأنه تعالى يحب الأمين ويحببه على الناس ويرزقه الغنى . قال عليه الصلاة والسلام «الأمانة تبحر الغنى والخيانة تبحر الفقر» قيل لما ابتليت زليخا بالفقر وابيضت حينها من فراق يوسف جلست على قارعة الطريق فيزى الفقراء فربها يوسف عليه السلام فقامت ونادت أيها الملك اسمع كلامي فوقف يوسف عليه السلام فقالت الأمانة أقامت الملوك مقام الملوك والخيانة أقامت الملوك مقام الملوك فتفقد عن حاملها فأخبر أنها زليخا فتزوجها ترحا عليها .

(حكى) أن واحداً من الكبراء أرسل قصصة مغطاة على يدي غلامه وقال له أوصيك أن لا تنتظر مافي القصصة فمر الغلام وحملته نفسه على كشف الغطاء فإذا

فيها فآفة ففرت فلم بذلك الشيخ فرد الغلام عن بابه وقال من لم يصلح لأمانة فآفة كيف يصاح لأسرار الأحرار . قيل : صدور الأحرار قبور الأسرار . وعن أنس رضى الله عنه أنه كان يقول للرسول عليه الصلاة والسلام . عندى ودائع أسرار أكاد أخفيها على نفسى فكيف ابرزها ضيرى . قال المتنبي :

والسر عندى موضع لا يناله نديم ولا يفضى اليه شراب

(حكى) أنه لما صلب الحسين بن منصور الخلاج نادى واحد من الكبراء ثلاثة أيام ربه وقال يارب لأبرح مكانى حتى أعرف لماذا فعل به ما فعل فهتف به هاتف ائتمنته بسر من أسرارى فأذاعها ففعلت به ما ترى فن استودع بوديعة . فقد أشهد عليه الله تعالى فليحذر المودع أن يخون فى شهادة الله .

(وحكى) أن رجلا حاجا شاور أبا حنيفة رحمه الله فى إيداع بعض أمواله إلى أحد بالكوفة فقال أودع وقل أشهدت الله تعالى عليك ففعل فلما رجع من مكة جحد المودع الوديعة فأخبر أبا حنيفة رحمه الله تعالى بذلك فقال أبو حنيفة رحمه الله قل للمودع هل لى عليك بهذا المال شاهد فان قال لا فقد كفر وإن قال نعم فقد أقر ففعل الرجل ما أرشده اليه فأقر المودع بالوديعة فالإيمان وديعة الله لما روت عائشة رضى الله عنها عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه قال «الإيمان نور الله الأزلى أودعه فى قلوب المؤمنين» فعلى العبد أن يسأل التوفيق على حفظ وديعة الله . (حكى) أن الشبلى رحمه الله نالجى ربه فقال اللهم ان كان إيمانى عطاء لى منك فأنت أكرم من أن ترجع فى عطائك وإن كان عارية فإنى ألفتة فلا أردك عليك .

(كتاب الاستحسان)

كتاب مسائل الاستحسان على ثلاثة أقسام : منها ما يختص بالنظر وهو عمل البصر ومنها ما يختص بالخبر وهو عمل السمع ومنها ما يختص بالفكرة وهى تختص بالقلب . ففى النظر يحفظ قلبه حتى لا يميل إلى حرام وفى الخبر يتفكر بقلبه حتى

يقف على الصواب والساداء ، فلما اختص مسائل هذا الكتاب بأحسن الحواس وأشرف الأعضاء مسمى مسائل هذا الكتاب استحساناً فالاستحسان في اللغة وجود الشيء حسناً . إذ ينينا حسن كل شرع تضمنه مما سبق من الكتب المذكورة اسمها المخرج حسننا فكيف بنا إذا نظرنا في مسائل كتاب خص باسم الاستحسان فنقول والله التوفيق : ان مسائل هذا الكتاب مبنية على ماهو الاحسن من كل حسن لابل من كل احسن . وبدأ الكتاب بمسائل النظر من كل أحد إلى كل أحد من المحارم والأجانب والمحرم والحلل قال تعالى (قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم) الآية (وقل للمؤمنات يتغضن من أبصارهن) الآية خصهن بالأمر وإن دخلت المؤمنات في المؤمنين لزيادة عظيمة في هذا النهي . أشرف النعمة في البدن نعمة البصر وانتم من كل نعمة منها النظر . وكلما عظمت النعمة عظم الخطر فان الاقدار في الاخطار ، فمن لم يغض بصره عن المحارم فقد قارب المهالك . قال النبي عليه الصلاة والسلام « لا تتبع النظرة النظرة فان الأولى لك والثانية عليك » من لم يحفظ أشرف الحواس وهو البصر يقع في أقبح الأمور وهو الزنا لهذا قال تعالى (قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم) إشارة إلى ما قلنا فكان ما يتعلق بالبصر من أهم الأمور فبدأ الكتاب بهذه المسائل ولو أمكن الغض مدة عمره لكان أحسن الاحوال . وانظر إلى مدح الله تعالى أزواج الآخرة بقوله (فيهن قاصرات الطرف) فلا تطرف إلى أن تنظر إلا إلى من خلقت هي له فحق الرجل أن لا يرضى بأذى من رتبة النساء بغض بصره فلا يطرف الا عند رؤية من خلقت هي له . قال المتنبي :

فلو أني استطعت حفظت طرفي فلم ابصر به حتى أرا كما

فلا ينظر الرجل الى محارمه الا الى مواضع الزينة : الوجه والكنان والساقان والذراعان والصدر والعنق . ابيح النظر الى هذه المواضع لاعتن شهوة لما فيه من الضرورة . والمرأة تنظر الى المرأة بقدر ما ينظر الرجل من الرجل فان المرأة ان كانت لا تشتهي فرما تحكي فتقع الفتنة بسبب الحكاية .

(حكى) أن شاباً دخل دويرة من أهل مكة فنظر إلى جدار فرأى عليها أثر كف مخصوبة فسأل عجباً تسكن في تلك الدويرة عن هذه الكف فحكّت أن امرأة حسنها كذا وكذا ووصفتها حجت من العام الاول وسكنت هذه الدويرة فلما أرادت الرحيل لطخت كفها بالخطاب ومسحت على هذا الجدار ليكون تذكرة منها . فتأمل الرجل في حسنها وظرفها فشق القى ونحل جسمه الى ان مات فدفن فعمدت المعجوز إلى أثر الكف ومحتته خوفاً عن الفساد فعاتت المرأة إلى الحج وزارات المعجوز ونظرت إلى كفها فوجبت قدحى أثرها فقالت يا أماء ما حملك على هذا فأخبرتها الخبر فعلمت الشاب ونحل جسمها إلى أن ماتت ودفنت في جنب الشاب فهذه فتنة الحكاية .

(والعورة) من الرجل ماتحت السرة إلى الركبة وهى عورة والرجل يرى من الجوارى ما يرى من محارمه اما لضرورة الشراء وإما لضرورة الخسمة فانهن يحتجن إلى ابداء هذه المواضع في خدمة البيت فأعظم الامور أمر النظر وأعظم النعم في المعقبي نعمة النظر . بين الله تعالى نهاية العقوبات في حق الكافر فقال (كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون) فأشرف المثلوات في حق المؤمن النظر إلى وجه ربه الكريم قال الله تعالى (وجه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة) ذكر الوجوه وأريد بها الذوات كما قال الله تعالى (كل شيء هالك إلا وجهه) أى إلذاته فهو اشارة إلى أن العبد في المعقبي يرى الله تعالى بجميع أجزائه كما عرفه بجميع أجزائه لا تختص الحديقة بالنظر فانه ليس في جزء من أجزائه العمى والصمم في الآخرة فهو بصير صميم بجميع أجزائه لهذا لا يكون للنظر إلى الله تعالى جهة فان الجهة تقتضي الآلة الباصرة المتناظرة للنظور إليه فاذا لم يكن للنظر في المعقبي آلة فلا تقتضى الجهة فالعين من بنى آدم مجرى النظر ومجرى الدمع فالوجنتان جنتان فيهما عينان تجريان ماء طاهر وطهور فماء العين من الارض يطهر من الجنبابة وماء العين يطهر من الجنبابة وماء العين مقدّر بالصاع وماء العين مقدّر بالقطرة فالقطرة تردك إلى القطرة وطهارة الخلقة كما ولدتك أمك ففي العين نعمتان نعمة

النظر ونعمة القطرة فما دامت العين سليمة أفادت النظر والمطر فاذا منعت احدا ما امتنعت الاخرى فاذا لم يبق فيها ماء لم يبق فيها نور النظر .

(حكى) أن جيبيا فارقه حبيبه فدمعت إحدى عينيه دون الأخرى فغمض التي لم تدمع ثمانين سنة عقوبة على أنها لم تدمع على فراق حبيبه .

(حكى) أن واحداً من الحاج كان ضيفاً في قبيلة من العرب وصاحب البيت قائم بين يديه يخدمه ففشى عليه فقال الضيف ماشأته قيل إنه علق بنت عمه فقامت هي في رحلها فارتفع غبار ذيلها فنظر الشاب إلى ذلك ففشى عليه فأى الضيف رحلها وسأل منها أن تراعيه وتقربه إليها فقالت ياسلم القلب إنه لا يحتمل النظر إلى غبار ذيلي فكيف يحتمل النظر إلى وجهي من قريب . فاعلم أنك إذا تأملت حرمان النظر إلى وجه الكريم حرمت على نفسك النظر إلى ما حرم الله تعالى .

(وما حكى في آفات النظر) أن مؤذنا صعد ليؤذن فنظر إلى جارية نصرانية فعلقها وتبعها فأبت إلا أن يدخل في دين النصارى فتنصر والعياذ بالله فأراد أن يقربها ففرت وصعبت السطح وتبعها وسقط من السطح ومات نصرانياً ولم ينل مراد منها . وإذا علمت آفات النظر فأفة المس أعظم فإن أثر المس أفتد في البدن وكل ما حل النظر إليه حل مسه من غير شهوة ولا حوط أن ينفض بصره عما يحل وعما يحرم فإن من حالم حول الحى يوشك أن يقع فيه والله أعلم .

(كتاب البيوع)

قال الله تعالى (وأحل الله البيع وحرم الربا) فالبيع هو معاوضة مال بمال وهو أليق بأحوال أشكال الخلق من الرجال والنساء إذ المعطى والاخذ محتاج واللائق بمال المحتاج أن يتصرف على حسب حاجته فلا يليق به الاعطاء بلا عوض إنما يليق هذا بمن يكون الغنى له وهو الله الغنى وأنتم الفقراء فالمعاوضة أحسن وجوه المعاملة فإن في صيانة أخيه من أعباء منته والاعطاء بلا عوضه

ادخال حرمته تحت روق احسانه كما قيل الانسان عبد الاحسان . فالبيع اشتمل على مصلحة الطف مطلوبه والتحامى على روق مثله ظن الناس أن الاحسان فى الاعطاء بلا عرض وفيه أخذ أفضل الاعواض وهو ادخال رقبته تحت روق انعامه . (حكى) أن أبا العباس البزداوى ^(١) رحمه الله تعالى كان يتاجر مع الفقراء فكان يشتري منهم ما يساوى درهما بعشرة وزيادة كيلا يرى الفقير نفسه تحت روقه ومنته . فالصدقة من العبد اعطاء خلا عن المنة اذ الصدقة تقع لله تعالى ثم من الله تعالى للفقير فالعبد يعطى الصدقة ويقبل المنة فلو من أفسد الصدقة اذمن من لم يعطه والله تعالى يعطى ويعين وله المنة ومنته نعمة هذا لبيان أن المبايعة أحسن وجوه المعاملة واليه أشار موسى صلوات الله عليه إلى العبد الصالح حين أقام الجدار فى المدينة فقال (لو شئت لانتخت عليه أجراً) أى لو شئت لانتخت عليه أجراً خلازمة أصحاب الجدار عن منتك ونمحن عن منة من يضيفنا فالله تعالى من على عباده بشرع البيع فثابتة البيع تم البلاد والعباد وتدفع الفساد فالبائع يعضى بسلعته إلى الدانى والقاصى طلب المرامه من الربح والمشتري يظفر بمقصوده من غير مفارقة معهوده فيحصل به عمارة البلاد ومقاصد العباد .

(حكى) أن إبراهيم خليل الرحمن عليه السلام كان بزائراً وإدريس عليهم السلام كان خياطاً وشيث عليه السلام كان نساكاً فكل من الأنبياء عليه السلام أكل من كد يمينه فليس يليق بالعبد أن يأكل من غير كد . قال تعالى (لقد خلقنا الانسان فى كبد) كان يأكل فى الجنة رغداً ولا ينظر غداً ، جاء فى الآثار أن جبريل عليه السلام قال : لو احتجت إلى القوت لكنت سقاءً ومن حسن المعاوضة أن الله جعل الجنة ونعيمها ثواباً وجزاءً ليكون اهنأ قال تعالى (كلوا واشربوا هنيئاً بما أسلفتم فى الأيام الخالية) والباء للاعواض وقال تعالى (جزاءً بما كانوا يعملون) وهذا هو الحسن الخفى فى البيع والحسن الخفى فى الصدقة أن يعاوض بشئ يسير عوضاً كثيراً لتصير الصدقة مخفية بالمعاوضة قال الله

(١) فى الاصل «البزداوى» والتصحيح من (الباب فى الانساب لابن الاثير) .

تعالى (وان تحفظوها وتؤتوها الفقراء) افقوا (فهو خير لكم) فمن اخفى الصدقة فهو خفي على غير الفقير ظاهر على الفقير ومن أخفاها في المعاوضة قد أخفاها على الفقير وهو أحسن وجوه الاحسان . قال قائلهم :

أحسن من نور^(١) كل زهر ومن وصال بمقب هجر
حر رأى خلة بجر فسدها في خفي ستر

قال أبو بكر محمد بن اسحاق البخاري رحمه الله : من حق هذين البيتين أن يكتبنا بالخناجر في النواظر وأحسن وجوه المعاملة من العبد مع الرب أن يخفى أعماله . عن طلب العوض إذ وجودك طلب فأى حاجة الى طلب فمن خلقك علم بمحاجتك فأخلص عملك عن طلب العوض تظفر بأحسن العوض فما تطلب تطلب على قدر فقرك وعبوديتك فاذا تركت طلب العوض فإله تعالى يسطيك على ما يقتضيه ربوبيته وغناه .

(حكى) أن رجلا أتى باب السلطان معه جراب فقال أطلب جراب دقيق فشاور السلطان وزيره فقال ما نصنع به فقال الوزير سأل على قدره فأعطاه على قدره : فلأجراه درهم . جاء في الحديث المعروف عن الله تعالى أنه قال « من شغل ذلك رى عن مسألتي أعطيته أفضل ما أعطى السائلين » قال رضى الله عنه ولولم يكن في المباينة الا اطفاء نائرة^(٢) المنازعة والاحتطاف بالمسارعة لكان حسنا كافيا ولطفنا ووافيا فان المحتاج إلى مافي يد غيره إذا لم يجد سبيلا اليه بالمعاوضة لتسارع الى السلب ومن في يده يميل الى الدفع فيقتلان ويظهر في الأرض الفساد فكان في البياعات اطفاء نائرة التزاع الذي هو سبب للفناء فكان البيع سبب البقاء وأى حسن أظهر مما هو البقاء اذ البقاء هو المطلوب ليظفر به على المرغوب . قيل لأنى أفتح البسقي :

أرى المرء يهوى أن يظول بقاؤه ليدرك ما يهوى بطول بقائه

(١) نور الشجرة مثل فلس - زهرها . والنور : زهر التنب ايضا .

(٢) النائرة العداوة والحناء والقتنة .

وأية جدوى في البقاء وقد وهت قواه وأقوى قلبه وذكاه
إذا ما نباحس وكلت بصيرة فطول بقاء المرء طول شقائه

ومن حسن البيع قطع مسافة الطلب فإن من طلب المسك من معدنه يحتاج
إلى الاسفار والقوافل وتحمل الاخطار. ومتى وجدته بالبيع نجح من الاخطار وسقط
عنه مؤنة الاسفار قال عليه الصلاة والسلام «نعم الشيء السوق توجد فيه الحوائج»
الاسواق أستاذ الفقراء يعيشون طول عمرهم تحت ستر كسبهم. ثم البياعات أنواع ثلاثة:
مساومة وتولية ومراجه، فالمساومة أليق بالعامة والتولية والمراجه أليق بالخاصة.
إذ المساومة بيع ما يتفق عليه العاقدان. والمراجه والتولية تبتنى على صدق الامانة
ووفاء الديانة، فالتولية بيع بالثمن الاول بلا زيادة وقصان، والمراجه بيع بناءً
على الثمن الاول مع زيادة ربح فيما يبينان على الصدق في الاخبار أنه اشتراه.
بكنا وهو أمر عظيم. إذ الهوى وحب الدنيا يحملانه على الاستزادة والدين وهم
العقبى يمنعانه عن الخيانة، فهو بين حزين احدهما حزب الشيطان والآخر
حزب الرحمن: الدين والمقل حزب الرحمن، والهوى والنفس حزب الشيطان.
والحرب بينهم سجال مرة لك ومرة عليك، فمن اخلص لله تعالى سريره فالله
ينصره فيكون له النصرة على عدوه.

(حكى) ان شريكا كان لابي حنيفة رحمه الله في بيع الخبز باع ثوبا مراجه بزيادة
دائق من رأس المال فلم به أبو حنيفة رحمه الله وذهب إلى البصرة واعلم المشتري.
بما كان في ذلك البيع. ومن لطف الله تعالى بعباده ان علق حوائجهم وجميع مصالحهم
بما ليس في عينه شيء من مصالح البقاء وهو الذهب والفضة لاتعلق بهما مصلحة البقاء.
فان البقاء بالمال كول والمشروب والملبوس ولا يحصل بالذهب والفضة بعينها شيء
من هذه المصالح فالمشتري يأخذ ما يصلح به البقاء ويدفع مالا يتعلق به بقاؤه
وأرضى الله تعالى البائع بذلك سبحانه العطف الرؤف دفع حاجات العبيد بحاجات
العبيد واقام المصالح بما لا يصلح للمصالح. فالبايع يسعى ليأخذ ماله لا يبتقى ويدفع
ماله يبتقى من الطعام والشراب واللباس. ثم المدار للتجار في تجاراتهم على الرغائب

ينال جزيل الريح بكثرة الرغائب فإذا قلت الرغائب قل الريح ولا صنع لأحد في الرغائب ، إذ ذاك بلطف الله تعالى وهو إظهار الرغبة فيما يشاء من الأشياء ممن يشاء فمن أحسن النظر وأمن الفكر رأى يبصر قلبه أن الامر كله لله يولد في القلوب الهم ويوصل إلى عباده النعم وينفذ الحكم ويظهر القسم .

(حكى) أن رجلين حضرا مجلس سليمان عليه السلام فإلبنا أن جاءه عزرائيل عليه السلام ونظر في وجههما فقال يا رسول الله العجب العجب أنى امرت أن أقبض روح أحد هذين بالشرق والآخر بالمغرب وإنى أراهما حاضرين عندك فما لبث أن قال أحدهما يابى الله إنى والدة بالشرق وإنى أريد زيارتها فلا أملك ما أنفق على نفسى فأمر الريح أن تحملنى إلى والدتى وقال الآخر يابى الله أن لى على رجل كذا وكذا حقا بالمغرب وليس لى ما أنفق على نفسى فى السفر فأمر الريح أن تحملنى الى المغرب فأمر سليمان عليه السلام الريح أن تحمل أحدهما إلى الشرق والآخر الى المغرب فضملت فد عزرائيل يده وقبض روح أحدهما بالشرق والآخر بالمغرب . فكذا التجارات يحمل أحد الاحمال الثقيلة ويقطع البوادر إلى الشرق ليصل الشرق إلى مطلوبه والمغربى كذلك فالسبيل لكل تاجر أن ينوى بتجارته فراغ قلب المشتري عن مطلوبه لينال روح العبادة فيكون البائع شريك المشتري فى الثواب بعبادته وأخذ الثمن ليشتري به مثل ما باع ليحصل له المداومة على ما يقصد فى تجارته فهذا التاجر يربح على الله تعالى ومن لم يقصد بتجارته الا الثمن والزيادة فى المال فليس له إلا خسار فى المآل وإن رأى زيادة فى الحال .

(وأما المحاسن فى تحريم الربا) فنقول : الله تعالى كما من علينا بتحليل البيع من علينا بتحريم الربا . قال الله تعالى (وحرم الربا) فالربا زيادة والمعاوضة تقتضى المساواة فالمقتضى للمساواة توجب تحريم الزيادة إذ كل عاقل يتباعد من الخسران وإنما يظهر الزيادة إذا علم المساواة فإن الزيادة على أحد المتساويين زيادة ، وإنما تعرف المساواة فى ذوات الأمثال من الاموال ، المساواة فى المييار المقدار الشرعى بسقوط اعتبار

الجودة كما قال عليه الصلاة والسلام في أموال الربا «جيدها ورديثها سواء» أما ما ليس من ذوات الأمثال من الأموال نحو الحيوانات والثياب والديور والمقار فلا يلحق في هذه البياعات الربا فإن رغائب الناس تتفاوت في الأعيان فلا تظهر الزيادة فانه إذا اشترى ما يساوى عشرة عند غيره بخمسة عشر يتحمل الخمسة الزيادة على زيادة رغبة له في هذه العين لزيادة الصلاح له فيها فلا يتحقق الزيادة البتة .

(ثم الحسن في تحريم الربا) أن في أخذ الزيادة من أخيه ترك الشفقة مع المجانسة والاخوة في النسب والدين علة الشفقة والمرحة فمتى أخذ الزيادة فقد أعرض عن الشفقة والمرحة ولهذا لا تحمل هذه الزيادة وإن رضى بها المعطى لأنه رضى بما هو قبيح عقلا فإن الاعطاء بلا عوض لا في المعاوضة حسن شرعا فإذا أعطى في المعاوضة زيادة لا تقتضيها المعاوضة بأصلها قبح ذلك وحرم فلم يخل هذا الاعطاء عن عقد المعاوضة ليكون إحسانا ولا كان بمقابلة عوض ليكون معاوضة فلهذا كان حراما .

(ثم جميع ما ذكرنا في المحاسن في البياعات) يوجب اثبات المقايح في الربا إذ ليس فيه إعانة لأخيه المسلم به ولا قصر المسافة واسقاط المؤنة فانه بأخذ الزيادة علم أنه لم يقصد بالبيع ما ذكرنا .

ثم لا يقدم على قبول الربا إلا من اشتدت حاجته وظهرت فاقته فكان هو أحق بالشفقة عليه والمرحة والنظر له فكان من حقه أن يتصدق عليه فإذا لم يتصدق عليه فلا أقل من أن لا يأخذ الزيادة فكانت هذه الزيادة نهاية في ترك الشفقة ونهاية في إظهار الرغبة في المال لعينه وهذا لا يليق لمن لا يبقى . فالله ألحق الوعيد الشديد بأكل الربا قال تعالى (الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس) قال عليه الصلاة والسلام «يقال لأكل الربا يوم القيامة ويوضع في يديه رمح من نار حارب الله ياعدو الله» وقال تعالى (يأأيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا) الآية . وإذا تضمن البيع ما ذكرنا من أنواع المحاسن

وتضمن الربا أنواع المقايح وجب على كل مسلم معرفة البيع والربا ليقدم على البيع ويتباعد من الربا فحمد رحمه الله صنف كتاب البيوع ومما كتب الزهد ومضى الكتاب بالبيوع التي هي حلال دون الربا الذي هو حرام تحسیناً في العبادة ولأن عامة المسائل في الكتاب من البيع فيها باسم عامته . وكما يجب التحرز عن حقيقة الربا يجب التحرز عن شبهة الربا ، وألحق الشبهة في هذا الباب بالحقيقة تغليظاً لأمر الربا . سبحانه الله يسقط حق نفسه في الحدود بالشبهات وثبت حكم الربا في حق عباده بالشبهات إظهاراً لغناه عن حقه وبياناً لفقير عباده في حقوقهم فلما عرف الناس حرمة الربا احتالوا بأنواع الاحتمالات احترازاً عن صورة الربا أما سمعوا قوله عليه الصلاة والسلام «إن الله تعالى لا ينظر إلى صوركم ولا إلى أموالكم وإنما ينظر إلى قلوبكم ونياتكم» وكان الصحابة رضي الله عنهم يقولون إنا كنا ندع سبعين باباً من الحلال مخافة أن تقع في الشبهة . ثم أكثر ما يقع الربا في مصارقة الدرام والدنانير بالدنانير والدنانير بالدرام ومحوها فان فيها دقائق الربا عصنا الله تعالى عن جميع أنواع الربا فكان الله تعالى يقول «عبدى حرمت عليك الربا مع عبد مثلك فان أردت الربا بلا وبلا بل بأكرام وافضل فعاملنى^(١) اعطك بدرم عشرة أمثاله واضعافه الى مالا يحصى كثرة » إذ لا رباً بين العبد وسيد . هذا هو الحكم ان العبد إذا اربى مع سيده لا يكون ربا ولا يأثم فان العبد وما في يده لمولاه .

(حكى) ان رجلاً باع غزلاً بدرم لينفق على نفسه وعياله فتصنق به على فقير ثم جاء الى عياله وصبر على فقره حتى رزقه الله تعالى درهماً آخر فاشترى الرجل بالدرم محكاً فلما شق بطنه وجد صدقة فيها درتان باعها بتسعين ألف دينار فن بايع الله يربح هكذا . قال عليه الصلاة والسلام « إن صدقة السر تطفى غضب الرب » وأى مال أعظم بركة من مال ينجو به العبد من غضب الرب والله أعلم .

(كتاب الصلح)

لا حاجة الى البحث عن محاسن كتاب اسمه الصلح . قال الله تعالى (والصلح خير) والصلح كاسمه إصلاح وكل إصلاح حسن لكن اختصاصه باسم الصلح يدل على فساد يحدث لولا هذا الصلح أو فساد توجه فدفع بالصلح . قال تعالى (وان طائفتان من المؤمنين اختلفتا فأصلحا بينهما) الآية . وأكثرا ما يكون الصلح عند النزاع والنزاع سبب الفساد والصلح يرفعه ويهدمه فكان الصلح من أجل المحاسن . جاء في الآثار أن العرب تفاخروا في أنسابهم وتنازعوا وتحاربوا ودام الحرب بينهم أربعين سنة فسمى العام الذي نشأ فيه النزاع عام الفجار وهو أحد أنواع التواريخ بعد نار نمرود اللعين وكان قبل ذلك التاريخ من عام الطوفان وقبل ذلك من رفع ادريس عليه السلام إلى السماء ومن قبل ذلك التاريخ موت آدم عليه السلام ثم بعد عام الفجار كان التاريخ بعام الفيل ثم بهجرة النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة ونحوها على ذلك إلى أن يشاء الله تعالى . وبالصلح يندفع مثل هذا الفساد بين العباد .

(حكى) أنه وقعت فتنة في قبيلة بسبب نعمة غلام فهاجت بينهم فتنة قتل منهم أربعون ألفاً فالصلح يطلق مثل هذه النائرة فيكون حسناً . ثم الصلح على أمرين إما على الاقرار وإما على الانكار وفي كل ذلك حسن . وصلاح وأما على الاقرار فهو ظاهر فإن من أقر للدعى بما يدعى فلا يطلب منه إلا الامهال إلى اليسار أو يطلب منه العفو عن الكل أو عن البعض بوجه الافضال فالفساد بترك الصلح أنه إذا طالبه بجميع حقه وهو معسر ربما يحمله لزوم المطالبة وخوف الحبس على الانكار فيهلك من عليه بانكار الحق ويحتاج من له الحق إلى إقامة الحجة فإن لم تكن فقد هلك ماله وإن كانت له بينة يحتاج إلى إقامتها . ونفس المرافعة إلى القاضي عناء ومشقة إذ ليس كل شاهد بمعدل ولا كل قاض بمعدل فإذا صالح بالامهال أو بالخط عن بعض حقه سكن كل واحد منهما إلى صاحبه وانطفت نائرة الخصومة

ففيحصل الصلاح . وأما الصلح عن الإنكار فالمدعى عليه إذا كان منكراً فالفساد
 يتمكن من وجهين أن المدعى أن أقام البينة فالمدعى عليه يكذبها فتكثر العداوة
 وتهيج الفتنة بين المدعى والمدعى عليه والشهود فكان في الصلح دفع هذه الفتنة
 ولو أقام وقضى القاضي فالمدعى عليه يظن بالقاضي الميل والجور والرشوة وفي هذا
 الظن فساد فان أظهر مآظن بلسانه تمكن بينه وبين القاضي فساد وإلى هذا أشار
 النبي عليه الصلاة والسلام بقوله « ردوا الخصومة كي يصطلحوا » فان فصل
 الخصومة بالقضاء يورث الضغائن وإن لم يقر فلا بد من تحليف المدعى عليه فان لم
 يحلف يحكم عليه القاضي بالنكول فيزداد حقد المنكر على القاضي والخصم وان
 حلف فالمدعى ينسبه إلى الحلف كاذباً وربما يتفق أصابة آفة في نفسه أو ماله فيقال
 ذاك من شؤم حلفه كاذباً فإذا صلح اندفع الفساد من هذه الوجوه فكان الصلح
 على الإنكار أظهر صلاحاً من الصلح على الإقرار .

(حكى) عن الشيخ أبي منصور الماتريدي رحمه الله أنه كان يقول من لم يجوز
 الصلح على الإنكار فهو شر من إبليس لعنه الله . جاء في الآثار أن عثمان رضي الله
 عنه ادعى عليه فبدل المال وقبل الصلح وقال ان حلفت ربما يصيبني آفة فيقول
 الناس إنه حلف كاذباً فدفع المال صيانة للمسلمين عن قيل وقال . وعمر رضي الله
 عنه حلف حين ادعى عليه فأنه لم يحلف ودفع المال يقال إنه كان كاذباً في أنكاره
 فحلف صيانة للمسلمين عن هذا الظن والرم .

(كتاب الدعوى)

الحسن في الدعوى أنها سبب لإخراج ذي اليد من فساد الحرام فان الدعوى
 طلب من المدعى قصر اليد عما يجب عليه قصره وهو اثبات اليد على ذلك مصر على
 المصلحة فان ادعى مالا عليه دين فهو في زعمه مآطل ظالم وإن كان عينا فهو في إمساكه
 غاصب غالب وإن كان عقاراً فهو من سبغ أرضين طوقه يوم القيامة على ما قال
 عليه الصلاة والسلام « من غصب شيراً من أرض طوقه تعالى في عنقه من سبغ

أرضين يوم القيامة» وفي زعم المدعى أنه بالدعوى يخرج من هذه المهالك ويرزعه
 عما أمر عليه من الحرام على هذا أصل الدعوى بحكم العقل والدين فاتها أخبار
 أن ما ادعى كما ادعى وأنه حقه والظاهر هو الصديق بمقتضى العقل والدين فإن
 أجابه المدعى عليه بالتصديق فقد وافقه وانقطعت الخصومة فأمر بالتسليم ودفع
 الظلم وإن أنكر ذلك فقد عارض الدعوى بدعوى فإنه إذا قال هذه العين لى أو
 قال ليس لك على شيء فهذا أيضاً دعوى فقد تعارض الدعوى بالدعوى فلو تركها
 على ذلك طالت المنازعة فإن المدعى يقول : أنا الصادق والمدعى عليه يقول مثله
 فلا بد من حجة ترجح قول أحدهما فيرجح اما بالبينة من المدعى أو باليمين من
 المدعى عليه وهذا عين الصلاح والحسن في الدعوى وإن كانت الدعوى في النفس
 بأن ادعى نكاحاً على امرأة أو قصاصاً على رجل أو حد قذف فهو في الحقيقة
 يطالبه ليستخرجه من نار جهنم فإذا أقرت المرأة أمرت بطاعة الزوج واستراحت
 عن ظلمة الفسوز وحرمان ثواب طاعة الزوج إذ في طاعته طاعة الله تعالى وإن
 أنكرت فأقام الزوج البينة الصادقة على دعواه فقد صاتها عن تلف العصيان وعن
 هلاك الزنا وإن كان الزوج كاذباً وقد أقام البينة وقضى القاضي بالبينة كان القضاء
 إنشاء للعقد المشروع دفعا للتراع فكان صلاحاً محضاً فكيفما دارت القصة كانت
 الدعوى صلاحاً لكن الأولى في الأموال ترك الدعوى وإن كان محققاً قال النجاشي
عليه السلام «دع المراء وإن كنت محققاً» لكن ينبغي أن يحمله .

(حكى) أن اثنين تنازعا في دار وطال نزاعهما فأنطق الله تعالى آجرة من
 صحن تلك الدار أن لا تنازعا فاني كنت ملكاً من ملوك الأرض هزمت ألف
 جيش وافترضت ألف بكر ثم صار قصارى أمرى الموت فبعد مامت كنت
 تراباً ألف سنة ثم اتخذوا مني أجراً فمن كان هذا عاقبته كان ترك الدعوى
 به أولى ، وأما في دعوى القصاص فتترك الدعوى يزاد حسناً إذ في الدعوى
 إظهار الكبيرة على أخيه المؤمن فإن ادعى وثبت ما ادعى كان الغنى
 أولى فكان الترك من الابتداء أولى ، قال تعالى (فمن عفى له من أخيه شيء

فاتباع بالمعروف وأداء اليه باحسان) وقال تعالى (وأن تغفوا أقرب للتقوى ولا
تفسوا الفضل بينكم) وإذا تمكنت هذه المصالح في الدعوى شرعت الدعوى ولولا
الدعوى لما احتيج إلى قضاء القاضى الذى هو نائب عن الله تعالى وإلى السلطان
الذى هو ظل الله فى الأرض ولم ينقل حديث بالتواتر عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم إلا حديث الدعوى قال النبى عليه الصلاة والسلام «لو ترك الناس ودعواهم
لادعى قوم دماء قوم وأموالهم لكن البينة على المدعى واليمين على من أنكر» .
ولأن الدعوى والمحاصمة عند باب القاضى نموذج لامر القيامة حين يرى الناس
يختصمون ويستنصفون ويتعلق الخصوم بالخصوم وتقتص الشاة التى لا قرن لها
من الشاة القرناء والحكم العدل والشاهد الصدق والنداء الاعظم لمن الملك
اليوم لله الواحد القهار وقضى بينهم بالحق ونودى لا ظلم اليوم وتشاجر الخصمان
وقضى الرحمن فريق فى الجنة وفريق فى السعير (فمنهم شقى وسعيد فأما الذين شقوا
فى النار لم فيها زفير وشهيق ... وأما الذين سعدوا فى الجنة خالدين فيها) الآية
(وحىء بجهنم) قال الله تعالى (كلا إذا دكت الأرض دكا دكا) الآية . وفى الخبر
أن الله تعالى يبعث ملائكة ليجاء بجهنم فتقول جهنم أتعلمون ما يصنع بى ربى
فيقولون لا فأتوا بجهنم فيقال لها تكلمى فتقول لا نتكلم اليوم ممن أكل رزقك .
وعبد غيرك ثم آخر ما يجرى من المعاملة بين الله تعالى وبين عباده التواهب نادى
مناد من بطنان العرش عبادى تواهبوا فيما بينكم فأتى وهبت لكم ما بينى وبينكم
وقال يقول الله تعالى هبوا عبادى منى أعوض لكم . قال رضى الله عنه فأنشأ الله تعالى
لما أخرج الكلام مخرج الدعوى بقوله (والحكم الله واحد) عقب الدعوى البرهانه
بقوله (ان فى خلق السموات والأرض) الآية ، ليعلم كل أحد أن لا يترك بدعواه .
وأهل التوحيد لما ادعوا محبة الله تعالى فطلب منهم البرهان وهو الصبر على بلائه
قال من لم يصبر على بلائى ولم يشكر نعمائى ولم يرض بقضائى فليطلب ربا سواى
فإذا لم يترك العبد ربه ببلائه فأولى أن لا يترك ربه ببجائته والله أعلم .

﴿ كتاب الاجازات ﴾

الاحسان في الاجازات دفع حاجات العباد بقليل من الابدال ويسير من
 الأموال فلا كل أحد بملك داراً يسكنها ولا طاحونة يطحن فيها ولا حماماً يقتسل
 فيه ولا خاناً يحفظ فيه أمواله من القاصدين ولا دابة يركبها ولا بقرة يزرع عليها
 ولا إبلاً يحمل اتقاله الى بلد لا يبلغه إلا بشق النفس فجوزت الاجارة مع أن القياس
 يأباه لما فيه من تمليك ما هو معدوم ولا يوجد الانتفاع في المستأجر وبعد ما وجد
 لا يبقى زماناً شرع الله تعالى الاجارة رحمة منه على الفقراء والمحتاجين في زمان وحين
 لينتفعوا على حسب ارادتهم وجعل تسليم الدار وما ينتفع به تسليماً للمنفعة اذ الله
 تعالى أجرى العادة باحداث المنافع عند انتفاع المنتفع بالعين عادة مستمرة
 لا يغيرها أبداً فالبياعات شرعت على حظ الأغنياء والاجازات شرعت على حظ
 الفقراء قال تعالى خبراً عن نبيه شعيب عليه السلام أو أي نبي كان أنه قال لموسى
 عليه السلام (إني أريد أن أنكحك إحدى ابنتي هاتين على أن تأجرني ثمانى
 حجج) كيف احتاج كلهم الله تعالى الى الاجارة وكانت تلك الاجارة أعظم بركة من
 كل تجارة اذ هي صارت وسيلة الى المرور بالطور وسماع الكلام من الملك الغفور
 وكيف عاتب الكلم صاحبه بقوله (لو شئت لا تخنت عليه أجراً) ففي التجارات
 ركون الى الاعيان وفي الاجازات سكون بلا امتنان فاذا لم يكن بد من الموت
 وترك الدار فترك المستأجر أهون من ترك المملوك . جاء في الأخبار أن نوحاً صلوات
 الله عليه والسلام اتخذ مسكناً من حشيش قليل له في ذلك فقال هذا لمن يموت
 كثير ولأن الملك لا يليق بالعبد فاذا لم يكن بد من تزجية العمر فالاستجار به
 أحق لأنى أجبر ولست بأمر فلا يليق بالأجير إلا الاجارة أليس أن الله تعالى
 سمى النعم في العقبى أجراً ففي الاجارة نوعان من الفرح فالأجير يفرح بنيل المال بلا زوال
 العين في الحال والمستأجر يفرح بالوصول إلى المقصود من غير مؤن مبهود فنحن
 المسافرون سفر الآخرة والمسافر إذا نزل منزلاً ولم يجد مباحاً لا بد من أن يستأجر

ولا يستحسن من المسافرين يشتري في كل منزل دارا وانما يحمد من اتخذ الدار في دار القرار في جوار الملك الغفار . قال قائلهم :

لادار للمرء بعد الموت يسكنها الا التي كان قبل الموت يبنها
فان بناها بخير كان مغتبطا وإن بناها بشر خاب بانها
(حكى) أن ابن آدم رحمه الله كان في داره يبلغ اذ دخل في داره رجل آخذاً
بزمزم بعير فقيل له أين تدخل قال ادخل الرباط لاسكن فقيل له هذه دار الآمير
فقال من أين له هذه الدار فقيل من أبيه قال ومن ورث أبوه قيل من أبيه فقال
الرجل وهل الرباط الا مسكن يسكن فيما كن وينهب ثم ينزل فيه آخر فسمع
إبراهيم هذا الكلام وانتبه من سكرة الدنيا وتاب وبلغ هذا المبلغ أن يذكر
مع كل صالح .

(حكى) أن عيسى عليه السلام كان يسبح في ليلة مطيرة فاشتد المطر فرأى
كهفاً قصد أن يدخله فاستقبله ابن آوى فقال عيسى عليه السلام إلهى لابن
آوى ماوى وليس لابن مريم ماوى قال الله تعالى يا عيسى أما ترضى أن أزوج
أملك من حبيبي محمد عليه الصلاة والسلام وأولم عليها أربع مائة سنة لجميع الأنبياء
والرسل والمؤمنين أجمعين فقال عيسى عليه السلام رضيت يارب رضيت يارب .
قال رضى الله عنه حياة قصاراها الموت لا يبلغ قيمتها أن تملك لأجلها الا
للعيال أما يكفئك في هذه الاجارة فمن كان حياته بالاعارة فبقاؤه بالاجارة فالروح
مستعار والمنزل مستأجر أذكر طول مكثك في التراب بلا ملك ولا عمل ولا ثواب أما
يكفئك أن يكون حياته بالاجر فأحبس الناس منا موتا من يموت لافي دار وليس
له ملك ولا مستأجر ولا مستعار ولا كفن ولا دفن .

(حكى) أن شابا أراد القزو فجلس عند أمه ودعا اللهم أحيني سعيدا وأمتني
شهيدا وارزق من لحى ماتشاء من خلقتك وأمه تؤمن فاستشهد الفتى ورجع أصحابه
وأخبروا أمه أنه استشهد فقالت لصدقكم علامة فأتوني بها قالوا دفناه فبذنته
الارض فقالت صدقتم أجيب دعاؤه .

وعامة حاجات العباد مقضية بالاجارات ، لولم تشرع الاجارة لاحتاج كل أحد منا الى أن يكنس خلاله فالفه تعالى وضع همه بعض العبد حتى رضى بالسكناسة والخصاسة وأوجه الى دراهمك وارضى البغار بالخيز اليابس يحفظ بقرك وحمارك طول النهار حتى تصل الى خدمة الملك الجبار . سبحان الله كيف قضى الحاجات بالحاجات فنفس العباد كنز الله تعالى لانفاد لما تنشأ حاجة من حاجة وتعلق بالحاجات بالحاجات الى أن ينتهى العبد إما الى الدرجات أو الى الدركات والله تعالى كافى المهتمات . ونوع من الاجارات المزارعات والمعاملات فى الاراضى والأشجار علق الحياة بالاقوات وجعل منشأها ومزرعها الاراضى بماء السماء فليس كل أحد يهتدى الى الزراعات ولا كل أحد يتحمل تلك المشتقات . جاء فى الحديث ان النبي عليه الصلاة والسلام لما دخل المدينة رأى أهلها يلحقون النخيل فكره ذلك لما رأى من قبح دخول شئ من إحدى الشجرتين فى شق من الشجرة . الاخرى يشبه لقاح النساء من الرجال فلفرط حيائه وكال عفته كره ذلك ونهاهم عن ذلك فلم يحصل التمر على ما كان يحصل قبل ذلك فسألهم عن ذلك قالوا تركنا اللقاح يا رسول الله حين نهيتنا عن ذلك فقال عليه الصلاة والسلام « أنتم أعلم بأمور دنياكم ويحزن أعلم بأمور دينكم فافعلوا ما كنتم عليه » ففعلوا فصلح الثمار والنخيل فرضى المزارع والمعامل ببعض ما يخرج من الارض والشجر على وجه لا ينقطع حتى المالك حتى لو شرط فى المزارعة والمعاملة للمزارع أو للمعامل شيئاً معلوماً مقدراً كذا وكذا قفيزاً من حنطة أو كذا كذا كيلان تمر لم يجوز فلم يستحسن الشرع أن يخيب أحد الراغبين فى عاقبة أمره فانه عسى لا يخرج من الارض أو من الشجر الا قدر ما شرط فيخيب الآخر .

(نكتة) إذا لم يشرع المزارعة بين عباده على وجه يخيب أحد الراغبين من الارض أو الشجر فأولى ان لا يخيب من رجاه من رحمته وفضله .

﴿ كتاب الوكالة والكفالة ﴾

فيهما من الاحسان ما لا يخفى على احد . كل من اعتقد الشرع ومن لم يعتد وعقل الشرائع ولم يعقل : احتاج الى الوكالة والكفالة فان الله تعالى خلق الخلائق وسوام في الخلق واختلفوا في الخلق واستوا في الصغر والمظم واختلفوا في القصد والهمم فليس كل أحد يرضى أن يباشر الأعمال بنفسه ولا كل أحدهم يندى الى المعامات فلا فست الحاجة للخلق أجمع الى الوكالات ومن ضرورتها الكفالات فان الوكيل في البيع والشراء كفيل بالثمن وتسليم الثمن وقد قال النبي ﷺ « إن الله تعالى يحب معالي الأمور ويغض سفاسفها فلا يليق بأصحاب المروآت وأولى الأمور مباشرة البياعات كلها بأنفسهم فبيننا عليه الصلاة والسلام بأشريع بعض الأمور بنفسه تعليماً لسنة التواضع وأضاف بعض الأمور الى غيره ترفيهاً لأصحاب المروآت وبأشريع تضحية كذا كذا بغيراً بنفسه وفوض الباقي الى علي رضي الله عنه . وأليس أن الله تعالى قال لعبده (رب المشرق والمغرب لا إله إلا هو فاتخذه وكيلاً) فنرضى بإضافة جميع أموره الى الله كان أسعد الناس ومن فوض الى عبد من عباده بأمره وإذنه بعض أموره في فهو التحقيق تفويض اليه وهذا خلق النبي عليه الصلاة والسلام حيث قال (وأفوض أُمري الى الله) فقام التفويض مقام الحبيب محمد عليه الصلاة والسلام ومقام التسليم مقام الخليل . (إذ قال له ربه أسلم قال أسلمت لرب العالمين) إنما يقال أسلم لمن يملك شيئاً أو في يده شيء .

وأما التفويض فهو إخلاء السر والملائية عن الخلائق كلها . وكان هذا لتبينا عليه الصلاة والسلام لما فوض كل أمره الى الله تعالى كفاهة في دنياه وآخرته أما في دنياه فقال له مولاه (والله يعصمك من الناس) وأما في عقباه فقال (ولسوف يعطيك ربك فترضى) كان للنبي عليه الصلاة والسلام هان في الدارين أما في الدنيا فهم أن لا يجزى منه في التبليغ تقصير فكاهة بقوله (والله يعصمك من الناس) وأما في الآخرة فان لا يبقى أحد من أمتي في السعير فأزال الله تعالى همه بقوله

(ولسوف يطعك ربك فرضى) فمن وكلته فقد تبرع عليك بعقله ودينه فان كفاية الأمور بالعقل والصيانة عن الخيانة بالدين فلا يمكن لأحد أن يتصدق بعقله ودينه اللذين هما أعز الأشياء فى الدارين إلا بقبول الوكالة فمن رضى فى أمر دنياك يكون لك وكىلا فعليك أن تكون له بالدعاء والثناء كفىلا يجازيه من الوكالة بالكفالة. (حكى) أن إبراهيم بن آدم رحمه الله كان يطوف بالبيت خاليا فى سواد الليل إذ هتف به هاتف

قم على الباب طويلا واجعل الذكر سبيلا
واجعل الحب مع الذك ر إلى الوصل دليلا
لن ترى أكرم منى فارض بى عبدى وكىلا
ان عندى للطيع ن شرا سلسيلا
واباريق ونخلا فى الفرايس ظليلا
أوليسائى أصفىائى لاتريدوا بى بديلا
اتبعوا اليوم قليلا تنعموا ذكرا طويلا

(وأما الحسن فى الكفالة) فان فيها اظهار الشفقة ومراعاة الاخوة ببذل الذمة ليعضها الى الذمة فيتفسخ وجه المطالبة ويسكن قلب المطالب بسبب السعة قال تعالى (وما كنت لديهم إذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم) كل أحد منهم كان يتبرك بأن يكفل أمرها فيكون وكىلا لها كفىلا عنها الكفاية ما يحتاج اليه من طريق الاسباب إلى أن جعل كافلها زكريا عليه السلام كما قال تعالى (وكفلها زكريا) فمن قرأ بالتشديد فهى إشارة إلى منة الله تعالى على زكريا حيث جعله كفىلا لها فكل من كفل على مديون أو مستحق عليه حقا مطلوبا من جهة العباد فى منة الله تعالى إذ جعله رفيق زكريا عليه السلام. يا أخى لا تلتفت إلى ملامة الخلق وانظر إلى اعانة الرب ولا تنظر إلى غرامة المال وانظر إلى كرامة ذى الجلال ولا يمتريك فى ذاك ندامة بل تنال من الله تعالى فى ذاك السلامة والاستقامة واقرا قوله تعالى (واليسع وذا الكهل) كيف ذكر اسم ذى الكهل فى زمرة الأنبياء قبل

إنه كفّل عددا من الأنبياء عن ملك قصد قتلهم وقيل إنه كفّل بماله عن حالهم الى إن ماتوا . فان غرمت في الكفالة فلك الرجوع شرعا على الأصيل وإن لم يسلم لك في الدنيا لا عساره والله يجازيك عن عبده .

وإذ علمت الحسن في الوكالة والكفالة فاعلم الحسن في الحوالة ففي الحوالة كفالة ووكالة وزيادة فراغ ذمة الأصيل عن الحزن الطويل فاذا قبلت حوالة أدخلت قلب أخيك بفراغ ذمته سرورا . ومن جملة المنعجات إدخال السرور في قلب المسلم جاء في الخبر : ان أول ما يلقاه العبد اذا بعث من قبره جزاء إدخال السرور في قلب أخيه المسلم يرى جزاءه حسن الوجه مستبشرا يبشره بالخير فيقول له من أنت ؟ فيقول : أما عرفتني أنا السرور الذي أدخلته في قلب أخيك المسلم . فان شرطت في الحوالة الرجوع على الأصيل فهو حوالة وكفالة فلك ثواب الكفالة والحوالة . وتفسير الحوالة أنك قلعت شجرة الهم والحزن من الدين في ذمة أخيك وزرعتها في ذمتك ففرغت ذمته وأشغلت ذمتك وهو نهاية في الاحسان والانسان عبد الاحسان . وإن لم تشتط الرجوع فهو صدقة خفية وإطفاء فائرة المطالبة المتوجهة على أخيك وجعل نفسك فداء عن أخيك فديت نفسك عن نفسه فيجازيك ربك بالفداء عن نار جهنم يوم القيامة والله تعالى كريم .

﴿ كتاب الهبة ﴾

الله تعالى جواد كريم أحب الجود والسخاء ورضى بالعبودية والرضا فلجود شرع الجود وبذل الموجود وغرز في بعض بني آدم غريزة السخاء وطبيعة الاعطاء ولم يتركهم الى الطبيعة والغريزة بل شرع عقد الهبة واستحسنه ليكون عبده عاملا بشرع الله تعالى لا بالطبع اذ في عمل الطبع مساواة بين الانس وكل الجنس فأضعف وجوه المعاملات وأقلها خيرا للعبد في الدارين الهبة اذ الهبة تمليك بلا عوض لا لوجه الله تعالى ، والصدقة تمليك بلا عوض لوجه الله تعالى فلا جرم في الصدقة من الخلف على الله تعالى قال (وما اعتقتم من شيء فهو يخلفه) والهبة طمع

العوض من غنمه. ورب طمع أفضى إلى طمع أو المنة على الموهوب له والمنة تهتم
 الاحسان ولا تليق بالعبد المنة. فان شرط العوض في الهبة فقد ناقض في دعواه
 اذ تسميته هبة دعوى اخلائه عن العوض وشرط العوض مطالبة بالعوض فقد
 ناقض والناقض لا قول له ومن لا قول له فلا لسان له ومن لا لسان له فلا انسانية
 معه. ثم الهبة في المعاديات تجري بين الأغنياء. ومن الأغنياء من أعطى عبد
 إنسان يطعم منه العوض فهو غنى بل الاولى أن يعطى العبد لأجل مولاه يعوضه مولاه
 إذ طمع الفقير من الفقير شؤم أما طمع الفقير من الغنى فمقول مفهوم وإن أعطاه
 ليحبه باحسانه على ما قال عليه الصلاة والسلام تهادوا تحابوا اجبلت القلوب على حب
 من أحسن إليها الحديث. فهذا لعمري حميد لكن إذا أعطاه لينال رضا مولاه
 ومحبة مولاه أليس هذا أحسن وانخلف على الله تعالى أرجى. قال رضى الله عنه
 شرع الله تعالى ليكون وسيلة الى طبيعة الجود والسخاء فانه إذا أهدي ووهب
 صار ذلك عادة له وسهل عليه مشقة الاعطاء وخف عليه.

قال الامام أبو منصور رحمه الله يجب على المؤمن أن يعلم ولده الجود والاحسان
 كما يجب عليه أن يعلمه التوحيد والايان إذ حب الدنيا شرك كل خطيئة فالجود سلطان
 ظاهر أمره استرطاق الأحرار فنسب محب معه المال زمانا أثرت الصعوبة في توطين القلب
 عليه فيهلك بحبه وكان صلاح دينه ودينه وأولاد وعقبه أن يزيلها ولا يمسكها
 لكن يزيلها عن يده الى يد من يزيلها ولا يمسكها كيلا يؤدي الى أن ينجو
 بنفسه ويهلك غيره قال تعالى (ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك) فتمسكها
 قهلك (ولا تبسطها كل البسط) فتعطى كل احد فاذا وضعت المال فيمن له الصلاح
 وحسن الحال فلا اسراف هناك إذ لا سرف في الخير فلو كان في بدل الكل سرف
 لم يكن للصديق في بدل الكل شرف أليس كان أحسن المعاملات في هذه الأمة
 معاملته لأنه وضع المال في يد من لا يمسكه بحال فكان في المال للصديق هلاك
 باحتمال واذا وضعه في الله فله نجاة بكل حال.

ثم الاحسان في الهبة أن شرع فيه الرجوع ما لم يعوض الواهب فان الواهب

بالهبة يسترق الحر في الرجوع اعتناق وإعادة له إلى حريته فكان الاحسان في الرجوع أتم فلهذا بدأت الباب. إن أقل المعاملات خيراً هو الهبة أليس كان الاحسان في تقضه أتم فلو كان الظير فيه أكثر لكان تقضه أتم وألأن المال فيه ضرر باحتمال وإذا وضعه في يد غيره حتى نفسه وعرض غيره للعطب فإذا رجع فقد خلصه مما توجه عليه من الضرر فكان هذا بالمرحة والشقة أولى. وما قل عنه عليه الصلاة والسلام «الراجع في هبته كالراجع في قيئه» إشارة إلى كراهة الموهوب له فإنه يكره ذلك بطبعه ولو علم خلاصه عن شبهة الهلاك وخروجه عن منقته لما كره ذلك وفي الحديث في الجملة إشارة إلى الصدقة والتفليك لوجه الله تعالى حتى لا يكون للمالك حق الرجوع فلا يقع الموهوب له في كراهة الرجوع. ثم عند الرجوع يظهر أنه يقصد به وجه الله تعالى وشر الأعمال ما لم يرد به العبد وجه ربه.

(ومن جملة الاحسان في الهبة) أنه لو عوض الواهب بشيء يسير انقطع من الرجوع لأن قدر العوض لا يعلم إلا بالشرط فإذا لم يقدر العوض علقنا الاقطاع بأصل العوض سداً لباب الطمع حتى لا يطعم في الهبة عوضاً إذ يعلم أن حقه ينقطع باليسير فبعد ذلك إما لا يهب لطمع العوض من العبد بل يعطى لوجه الله تعالى فينال خير الدارين وأما أن لا يرجع لأن الظاهر كراهة الموهوب له. فهذه وجوه الاحسان في الرجوع واقطاع حق الرجوع. ثم الهبة إذا كانت بين الزوجين أو بين ذوى الرحم فهذه لا رجوع فيها إذ في الرجوع أذى الموهوب له وبهذا الأذى زيادة غلظة وهي قطع الرحم ولأن المقصود بهذه الهبة قضاء حق القرابة وزيادة الالفة بين الزوجين وهذا المقصود قد حصل فكان حصول المقصود في هذه الهبة كحصول العوض في هبة الاجانب فكان ما نعلم من الرجوع.

﴿ كتاب الوصايا ﴾

الوصية كسب الزيادة في الحياة فكان في الوصية في وجوه الخيرات زيادة في الحياة ، لان المقصود من الحياة تحصيل الخيرات واكتساب الطاعات واحراز وجوه البر في المعاملات فاذا استيقن المرء بموته وعلم بتزول أمر لا بد لكل ذي روح منه لم يكن في عمله خير من أن يكتسب ما يزيد في حياته . قال عليه الصلاة والسلام « إن الله تعالى تصدق عليكم بثلاث أموالكم في آخر أعماركم زيادة على أعمالكم ألا تقبلوا صدقته » وقال عليه الصلاة والسلام « إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث علم علمه الناس ينتفعون به بعد موته وولد صالح يدعو له بالخير وصدقة جارية » وقال عليه الصلاة والسلام « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يبيتن ليلة إلا ووصيته تحت وسادته » فمن أراد الحياة بلا روح والفتوح بلا رياء وسمعة فعليه بالوصية فكفى بها حسنا وجمالا ومحمدة وثناء ورحمة ودعاء أن يحصل له حياة بلا منة روح وفتوح بلا مؤنة وهي بصرف ماله إلى نفسه المحبوب دون ولده الذي هو عبده . وقال تعالى (كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت (الآية فالوصية للوالدين وإن انتسخت لكن بقي للابناء بوجوه الاحسان مشروعا حسن فاذا أوصيت فلا تبال من التغير إذ وبال ذلك على من بدله والثواب لك . ثم الاشتغال بالوصية على كل حال من أعمال الصالحين في كل حين لما فيه من ذكر هادم اللذات وقد قال النبي عليه الصلاة والسلام « أكثروا ذكر هادم اللذات » وقال عليه الصلاة والسلام « كفى بالموت واعظا » وهي سنة الانبياء والرسل أجمعين قال الله تعالى (ووصى بها ابراهيم بنبيه ويعقوب) الآية . وقال تعالى (ووصينا الانسان بوالديه) وكانت الوصية أكد وجوه الاكرام فمن اشتغل بالوصية فقد وطن نفسه على الموت كيلا يأخذه فجأة . وانظر إلى وصية لقمان لابنه وهو يخطه « يا بني لا تشرك بالله » وذكر الله تعالى البر في حق الوالدين بلفظة الوصية لانها أكد فمن اشتغل بالوصية فما ضيع أمره بعد وفاته فهو أحق أن لا يضيع أمره في حال حياته .

(حكى) أن رجلا صالحا أوصى أن يحرق بعد موته بالنار وأن ينسف رماده في يوم ريح على شط بحر ففعل ذلك به فأمر الله تعالى الريح والهواء حتى جمع رماده فأحياه فقال عبيدى ما حملك على هذا فقال يارب خوف منك فقال عبيدى أمنتك مما تخاف.

(حكى) أن الشبلى رحمه الله أوصى أن يكتب على خرقة (وقالت اليهود والنصارى نحن أبناء الله وأحباؤه قل فلم يعذبكم بذنوبكم) ففعل ذلك وعصب رأسه بها وأشار إلى أن الله تعالى قال لامة أحمد يحبهم ويحبونه فإذا قلت هذا فلا تعذبني فإن الحبيب لا يعذب الحبيب كما قلت في كتابك .

(حكى) أن قتي كان يتعاطى المعاصي فأوصى إلى أمه أن تكتب (بسم الله الرحمن الرحيم) على خرقة وتصب بها رأسه ففعلت ذلك فلما وضع في القبر قيل له يا قتي صنعت ما صنعت ثم جئت مستشفعا باسمنا اذهب فقد غفرت لك .

(ثم الوصايا ثلاثة أنواع) فريضة وسنة ونافلة . فالفريضة الايصاء بما عليه من الديون والكفارات وأشملها لينال بها النجاة . والسنة سنة الأنبياء والرسل والصالحين والوصية بوجوه القرب واختبرات لينال بها الدرجات . والنافلة أن يوصى من ماله لأصحاب المروءات والدهوات لأن يذكره بالثناء وصالح الامور في الحالات فان استطعت الوصية بجميع الخيرات فافعل والا فلا تترك الوصية بما فيه النجاة وعليك السلام والصلوات .

﴿ كتاب الغصب والديات ﴾

وجه الجمع بين الغصب والديات أن ما أتى به من الجنائيات على حقوق العباد يأتي على الابدان أو على الأموال . فالغصب اشتمل على ضمان الاموال . وكتاب الديات اشتمل على ضمان الابدان فجمعنا بينهما ثم بينا الضمان في الامرين على حديث مشهور وهو قوله ﷺ « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله وإذا قالوها فقد عصوا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها » وفائدة العصبة أن

لا تهدر عليه الجناية ويؤاخذ بها فان بقاء الابدان ليقام بها العبادات مقصود كل عاقل ولا بقاء للابدان الا بالاموال على ما عليه العادة في ظاهر الاحوال فمن ألتف مالا معصوما لا بد أن يؤاخذ به في الدنيا فكان الا ليق أن يؤاخذ في إتلاف الاموال باعطاء الاموال الى أربابها لينتفع بها المتلف عليه وذلك بأن يؤدي اليه مثله إن كان من ذوات الامثال أو قيمته إن كان من ذوات القيم إذ لا إمكان لجبر الفائت إلا بهذا القدر إذ ليس في وسعنا إعادة الهالك وما أجرى الله تعالى العادة بذلك فكان في إيجاب الضمان بالمثل أو بالقيمة مراعاة لحق المتلف عليه ويزجر الناصب الجاني كيلا يقدم على هذا الصنيع إذا عرف أن عاقبة أمره أن يؤخذ منه مثله فيمتنع هذا في الاتلاف بعد النصب أما مادام المنصوب قائما فوجب على من قدو إزالة اليد الناصبة وإعادة الحق الى اليد المحقة اذا لم يقدر المالك على ذلك بنفسه فالله تعالى نصب نائباً عنه لينصف المنصوب منه من الناصب فكل عاقل يعرف أن هذا عدل واحسان لولا الشرع لكان هذا حسنا وحسنة مقرر في العقل . وأما الجناية على النفس فأولى أن لا تهدر إذ المال مبتذل والنفس مالك ومبتذل طفا لم يهدر الجناية على المال فعلى النفس أولى ، وإذا وردت الجناية على النفس بالاتلاف والنفس ليست من جملة ذوات الامثال فيقام النفس مقام النفس وكيف يقام نفس بمقام نفس إذ المقتول لا ينتفع بحياته فانه ان اكتسب مالا فهو يملكه وينتفع به وهو لورثته بعد موته وان عبيد الله تعالى ووحده فتوا به له دون غيره . قال تعالى (وأن ليس للإنسان إلا ما سعى) وليس بقاء القاتل ولا ولاد المقتول بقاء المقتول ولا أوليائه بأن يؤثروا على نفسه ويجب إيصال الراحة اليهم والقاتل أجنبى لا شفقة له ، وخصوصا إذا قتله فهو عدوه ولا أوليائه فلا يتصور أن يقوم بنفسه لأوليائه مقام المقتول فلم يكن جبر حق المقتول بهذا الطريق بخلاف المال إذا أمكن جبر حق المنصوب منه عند الاتلاف باعطاء مال الناصب لينتفع به حسب ما كان ينتفع به فبعد ذلك لا طريق لجبر حق المقتول إلا بمال القاتل أو باتلاف منهجة القاتل فان نظرنا الى المال فلل مال لا يساوى النفس فكيف يقوم

المسلوك المبذول سقيم المالك الباذل أم كيف ينتفع أولياؤه بمال القاتل مقام الانتفاع .
 بحيلة اللاب الشفيق والمولد الحبيب والام الرفيق والولي الشريف كانوا ينتفون .
 بحياته وعقله ودينه وعقله واحسانه ورأيه ونصرته وتأديبه وتهذيبه وعلمه إن كان
 علما ويسلطانه وجاهه إن كان وجها ذا سلطان فتحيرت العقول في وجه جبر
 ماغلت على المقتول وعلى أوليائه فأرشد الله تعالى العقول المتحيرة بالقصاص .
 الذي ينبغي الغظه عن المساواة فتحيرت العقول عن ادراك وجه المساواة لما رأوا
 في القصاص إتلافا بإزاء إتلاف فأشار الله تعالى أن في القصاص مساواة في الحياة .
 بقوله (ولكم في القصاص حياة) فإذا أذعنوا لحكمه ورضوا بقضائه وتفحصوا عن
 حرجة الحياة في الإتلاف بالعدل والانصاف علموا أن في شرع القصاص حياة .
 فان الماقل إذا تأمل أنه اذا قتل يقتل به فحب حياته يحمله على الامتناع فيبقى
 هو والمقتول بقتله حيا فجعل بقاء الحياة حياة وإذا قتل القاتل قصاصا يحصل حياة
 أولياء القاتل لأن القاتل يقصد أولياء القاتل لانهم يقصدون بالقتل فإذا قتل
 القاتل اندفع قصده عنهم فبقى حياتهم وفي بقائهم أحياء حياة لوليمهم معنى فانهم
 يذكرونه بصالح دعائهم ويذكر المقتول إذا رؤى أولياء القاتل فيكون في بقائهم
 يقولون معنى فهذا وجه الحياة في القصاص .

أما الحسن في القصاص فان الشرع سوى بين الذك والاثني والوضع
 والشريف والصحيح والعليل والعالم والجاهل فان الكل عباد الله وكلهم في حق
 العبودية سواء قال الله تعالى (وما خلقت الجن والانس إلا ليعبدون) فله أن
 يسوى بينهم ، ولأننا لو اعتبرنا التفاوت في الأوصاف تفاوت وجوب القصاص في
 وجوب القصاص لم يند شرع القصاص فانك لا تجد فنيين إلا وبينهما تفاوت
 من وجوه ظول لم يقتل الافضل بالاخص لفضله لا يجوز أن يقتل الاخص بالافضل
 لتقصاه فلمنتع جريان القصاص . فان قيل أليس انه أجل اليه حتى قالوا إن
 المقتول ميت بأجله فاذا مات بأجله ولم يتصور قطع بقاءه ولا زيادة على عمره فإ
 الحكم في شرع القصاص ؟ قلنا المقتول ميت بأجله وإذا قتل القاتل فهو أيضا

يموت بأجله فاللؤاخذة بإصابته نفسا معصومة يموت على يده بصنعه وأجله فإذا اقتصر فهو أيضا يموت بأجله على يدي ولي القتل بصنع منه لكن لا يجازى الثاني بجزاء إذ هو نفسه جزاء ومن شرع الجزاء أمره بهذا الفعل وأباح له ذلك فلا يكون مؤاخذاً به فلم يكن هذا الفصل هدراً بحال لكن إن قصد قتله جوزى بالقصاص وإن لم يقصد قتله بأن أخطأ جوزى بالمال كيلا يهدر فانه لا يجوز أن يؤخذ بالقتل مقصوداً بقتل غير مقصود فلا بد من تحمل المال والتقدير من الشرع لا يدرك بالعقل والكفارة بالاعتناق فستر ذنب التقصير وخص بالاعتناق لما فيه من الاحياء عن موت الرق يقوم حياته مقام حياة الاول .

(كتاب الصيد والذبائح)

الحسن في الاصطياد الا كنفاء بالمباح الاصلى الخالى عن الشبهة فالشبهة في اللقمة كالكدرة في الشربة فما صفا من الشراب فهو بك أولى وما صفا من الشبهة من اللقمة فانت بها أولى فكل ما سبقك به الايدى قلما يخلو عن الشبهات فان وصل اليك بلا هوض عن رضا من المالك فقد خالطته المنه وإن وصل إليك بعوض فقد خالطه الضرر وما خلا عن الرضا فهو التوى والردى فكان الاصطياد أحسن وجوه الاكتساب والاحتياط . ثم الاصطياد يختص بالحيوانات النافرة المتوحشة في البر والبحر فمنها ما يصطاد بالحيلة ومنها ما يصطاد بالقوة والغلبة وليس كل أحد يقدر على حيوان إنسى يذبحه ويتناول منه فشرع الاصطياد لينال الفقير بحيلته وقوته ما يناله الغنى بعلمه وغنيته . فشرع الاصطياد رفقا بالفقراء في معتادة الملوك والأغنياء * وأى نعم لا يكدره الدهر * فالفقراء تركوا الملوك على الملوك وزاحم الملوك كل فقير وصلوك .

(حكى) عن عمر رضى الله عنه أنه رأى غنياً اقتنى طيوراً أهلية فعلاه بالذرة وقال : أما بكيفيك الشاء والابل ؟ دع هذا على الفقراء .

ومن الناس من كره أن يجعل كسبه الاصطياد لما فيه من إتلاف الحيوانات وترك

الجمع والجماعات وتفويت الامن عن التناورات واكتفى بالمباحات من الحملات .
 (حكى) أن عيسى عليه السلام كان غذاؤه من أوراق الأشجار من المباحات .
 حتى روى أن شفتيه اشتقتا بسبب الأوراق فان لم يكن بمن اللحم فلمحم الصيد
 أولى لأنه يتناول الطيبات ويخلو عن الشبهات .

(حكى) أن الشعبي رحمه الله نصح رجلا من الوزراء فتنب واتخذ لباساً من
 الخشيش يستر به عورته وكان يكتفى بالسملك يشويه فيسده به جوفته ويسكن
 في القار على شط البحر فبلغ الشعبي يوماً إليه فلم يعرفه لتغير حاله ففرق الرجل
 الشعبي نفسه فقال للشعبي رحمه الله أتعرفني قال نعم أنت الذي تتجى الناس وتهلك .
 فانخطاب بأكل الحلال الطيب توجه على النساء والرجال قال الله تعالى (يا أيها
 الناس كلوا مما في الأرض حلالاً طيباً) وقال (يا أيها الرسل كلوا من الطيبات
 واعملوا صالحاً) معناه يا أيها الرسل قولوا لأمتكم كلوا من الطيبات أى ما من رسول
 إلا وقد أمرناه بأن يأكل الحلال الطيب وأن يأمر أمته بذلك لكي يبعثهم الطيب على
 العمل الطيب فأثر اللقمة في تطهير العمل قال عليه الصلاة والسلام « لا ترضعوا
 بلبن الحنفاء فان اللبن يؤثر » فإذا كان لبن الحنفاء يؤثر في الولد فنجاسة
 اللقمة أولى أن تؤثر في العمل . واللقمة تسمى قوتاً لأنها تفيد قوة في البدن على
 وصفها فان صفا صفا العمل وإن خلطها شبهة خلط العمل وإن تمخض حراماً
 تولد منه السيئة المحضة فاللقمة نقطة العمل .

(ومن المحاسن في الاصطیاد) أن ابيح صيد ما لا يصطاد غيره من الطيور
 والأنعام وغيرهما فكل ما يصطاد غيره لا يباح صيده للأكل قال تعالى (وعلى الذين
 هادوا حرمنا كل ذى ظفر) قيل معناه كل ذى خناب من الطير وكل ذى ناب
 من السباع لان ما يصيد غيره فهو من المؤذيات فلحمه يؤثر في بدن الأكل فيصير
 مؤذياً فلا يبالي أذى عباد الله . الصقر والبازي ومحوما من الطير حرام لحما لأنها
 من المؤذيات والقيث والذئب والكلب ونحوها حرام لأنها من المؤذيات فاذالم يصلح
 لحم المؤذيات للقوت والغذاء فكيف يصلح الظالم المؤذى عباد الله للجنة والمطعم

فمن كان من طبعه الاذى قلما ينجو من الردى . قيل ان البازي لا يعيش اكثر من ثلاث سنين لما فيه من الكبر والاذى والهماء يعيش الف سنة لأنه يتباعد عن الايذاء ويتبرك بلفاقه فلا يتناول الا الميتة فكأنه قال انت الذي نجى وتميت فأنت بما شئت حتى اتناول . وقال البازي انا الذي اميت فلا آكل الا ما قتلته . وحرم لحم الخنزير لما فيه من نهاية الحرص وقلماً لهم عن العادة المألوفة . وحرم لحم الحمار لما فيه من الخران والبلادة وسوء الاثب ، وإباح لحم الشاة التي لا تؤذى احداً . ولحم البقر الحامل العامل يتحمل الاثقال ويطبخ الصغار والكبار مع ما فيه من القوة وله من السلاح ولحم الابل الدلول . كل ذئب ليتأثر ابن آدم من الغذاء . ثم ان الله تعالى ما اباح من الصيد الا ما فيه طيب وحرم الخبائث قال تعالى (ويحرم عليهم الخبائث) حرم الفأرة والحية ونحوها لما فيه من الخبث كما حرم العنزة كيلا يؤثر خبث الطبع فيه لما طهر نفسه بكلمة التوحيد قال تعالى (الطيبات للخيئين) الآية . فالكفر خبث الخبائث والايمان اطيب الطيبات فاذا طاب العبد بأطيب الطيبات لا يلبق به ما هو خبيث . ثم العجب انا خلقنا من أنجس النجاسات وهو المني ثم امرنا بالتطهير بأطيب الطيبات واتانا بالطيبات قال تعالى (ورزقكم من الطيبات) نرجو من كرمه أن لا يترك أن نتنجس بأنجس النجاسات عند ترادف الحشرات ونبتنا على الكلمة الطيبة عند السكرات وينقذنا من الدركات ويبلغنا الدرجات ويؤهلنا للنظرات إنه منزل البركات . (أما الذبائح) فلحسن فيها أن الله تعالى لم يجعل كل حيوان مما يؤكل لحمه صالحاً للذبح لم يجب الذبح بالصيد لان كل أحد لا يقدر على الاصطياد ولا يمكنه الاحضار ولا يتيسر عليه الذبح وفي حفظها إلى وقت النحر حرج والغالب على الصيد قلة اللحم والشحم وما يطعم منها قلما يقدر عليها ولأن الذبح شكر نعمة روح المؤمن وكان من قضية القياس لسائر أنواع الشكر أن وجود بروحه فاذا لم يحصل الجود بروحه شكراً لهذه النعمة العظيمة فلا أقل من أن يذبح ما هو أشبه به . والأهل من النعم أشبه به لأنه منتفع به في حق الناس كافة .

(ثم الحسن فيه) أن لا يجوز التضحية بالصغار من النعم لأن الصغار من النعم لم تسخر تحت تكليف العباد فلا يجوز أن يهدى بها من دخل تحت التكليف ولأنه قلما ينتفع بها فإذا بلغ الأبل والبقر مبلغاً يحمل عليهما ويعمل عليهما وتعمل جاز التضحية بهما وإلا فلا . العجب في أمر القرابين أنها تقام بالدماء دون الأبدان بل الأبدان باقية على ملك المالك إن شاء تصدق بأكملها . وإن شاء أطعم كلها وإن شاء أمسك كلها . وهذا من خواص هذه الأمة فإن في سائر الأمم كل ما كان يتقرب به العبد يخرج من ملكه ومن الاتفاغ لأحد وفي شريعتنا هذه بقيت القرابين على ملكنا رحمة علينا وفضلاً واكتفى من العبد بما لا ينتفع به بل يأكل ذلك بحلبه وقبليه وبه بالبخر الطيب والمكروه المرضي فلما كانت القرابين في الأمم الماضية تحرقها نار تأتي من السماء قلما كانوا يرغبون في القرابين وإذا أراد الله تعالى أن يكثر قرابين هذه الأمة ليكون فداء لهم يوم القيامة ومركباً على الصراط أمر عباده بالتقرب بآثار الدم والتقريب إلى الله تعالى بتقوية منفعة الدوز والنسل على نفسه لكيلا يبتخلوا ولا يتقاعدوا عن إقامتها فمن تعاهد عن إقامة القرابين فكأنه يقول له عبيدي . اكتفيت منك بأن تقرب إلى بما حرمت عليك وبما يتناوله كلبك ثم بخلت على بذلك فما أبخلك وما أضيق صدرك . ثم العجب أن قربان سائر الأمم تأكله النار وقرباننا يأكل النار وما ذاك إلا لفضل الملك الغفار هذا حكم الوجوب .

(أما الحسن في السنة) فالسنة أن يتصدق بالثلث وأن يطعم من الثلث . وأن يسخر الثلث فإن تصدق بالثلث فالثلث كثير وكذا إن أطعم الثلث فالثلث كثير وإن أضر الثلث فالثلث كثير سبحانه الله ليس في الشاة الواحدة إلا الواحدة ثم جعلها في حق العبد ثلاثة أجزاء ثلثاً للصدقة إلى آخره فهو واحد عدداً وكثير ثلاث مرات حتى يأتي العبد القيامة بكثير صدقة وكثير إطعام يستكثر ما للعبد ويستقل ما لنفسه ، قال تعالى (قل متاح الدنيا قليل) . وقال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا اذكروا الله ذكراً كثيراً)

سمى نعمته قليلا مع قوله (وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها) ومعنى التسبيح من العبد كثيراً فهذا من لطفه وفضله .

(ونوع آخر من الحسن) وهو أن من قدر على عدد من الضحايا فالواجب يصير مقاما بشاة واحدة وإن كان قادراً على الأبل والبقر وكل جنس لأنه ليس عدد أولى من عدد فاكنتي بالواحدة ولا ينظر إلى كثرة ماله وسعة يده بل يكتفى بأصل التقرب ببارقة الدم بأصل يساره ، إذ المقصود ابتلاء بشيء يسير من ماله وهو التقرب وتتفاوت ما بين الحيوان والمذبح من المالمية وفي حق إراقة الدم الكل سواء ولائها صدقة الروح . والروح في حق الغنى الفائق والوسط وأصل الغنى سواء فالواجب يصير مقاما بواحدة ، ثم إذا ضحى بعدد من الضحايا وقم كلها موقع الواجب فلم يكن في تركه تاركاً للواجب وإذا أقام ما زاد على الواحدة ينال ثواب الواجب والواجب لا يساويه التواقل قال عليه الصلاة والسلام : « عظموا ضحاياكم فانها على الصراط مطاياكم » أشار إلى ما ذكر الله تعالى في كتابه (وإذا الوحوش حشرت) على العبد أن يهيئ المطية من الدنيا إلى العقبى ويتحرى فيها التقوى قال الله تعالى (لن ينال الله لحومها ولا دماؤها ولكن يناله التقوى منكم) فالطية من الحلال يباغ بها المتى ويفوز عليها من المهلكة والردى .

(كتاب الاشرية)

الماء أصل كل متروپ وهو أهون موجود وأعز مفقود قال تعالى (وجعلنا من الماء كل شيء حي) . الماء روح العالم وبالروح حياة كل قالب ، والاخلاص حياة كل عمل فمن رام حياة الدنيا لا تسلم له إلا بالماء ومن رام حياة القالب لا بد من الروح ومن رام حياة الأعمال فلا بد له من الاخلاص فاذا منع الأرض من الماء خربت وإذا منع القالب من الروح مات وإذا منع العمل من الاخلاص بطل قال تعالى (ألا الله الدين اخلالص) فكأنه يقول لله الحى القيوم الدين الحى القيوم فوق السماء ماء وتحت الارضين السبع ماء فالعالم بين الماء والماء فالتدبير تدبيره

والتقدير تقديره فلا السماء تبسب العالم بالماء من فوقه ولا الأرض تبسب بالماء من تحتها ينزل من السماء ماء بقدر وينبع من الأرض ماء بقدر فن أراد الشراب من السماء الماء يكفيه ومن رام الثواب فلا خلاص يقنيه . أنزل من السماء ماءً فأخرج به ثمرات مختلفاً ألوانها وطعموها وروائحها وطبائنها قال تعالى (وفي الأرض قطع متجاورات) الآية إلى آخرها . جعل الماء بلطف تديره لطيفاً ألوفاً يتداخل في المروق من كل شجر ويتصعد مع أن طبعه التسفل إلى أن يبلغ أعلى الأغصان من الأشجار ويخرج به أنواع الألوان من الثمار فلا رونق لشجر إلا بالماء ولا طراوة لثمر إلا بالماء .

ثم العبد بتديره يخرج الماء من الثمر ويتخذ منه لنفسه شرباً قد خالطه مع حياة الماء طعم الشجر فإذا استخرج الماء من الأعناب والثمار أياماً فهو حلال شربه والاتفاف به وبما يتخذ منه من أنواع الحلوات فإذا تركه زماناً تغير طعمه بمرور الزمان من الحلاوة والمرارة فتغير حكمه من الحل إلى الحرمة قال عليه الصلاة والسلام « الحمر من هاتين الشجرتين » . ثم كان هذا المشروب حلالاً على الأمم الماضية وحرم على هذه الأمة إذ كانت معجزات الأنبياء عليهم السلام كلها حسية ومعجزة محمد عليه الصلاة والسلام عقلية وهي كنز الأسرار وفيها الحكم والاحكام من الحلال والحرام فحرم عليهم ما يستر عقلمهم وينقص فضلهم إذ فضل كل أحد بعقله فالحمر تستر العقل لهذا سميت خمراً لأنها تخامر العقل . وحرم القليل لثلاث يدعو إلى الكثير فالعلماء من أمة محمد عليه الصلاة والسلام استنبطوا عن كتاب الله تعالى ينابيع الحكم واستخرجوا دقائق وعامس الأحكام وأسرار الوعيد فكانوا إلى عقولهم أحوج من غيرهم . فان قيل هلا حرمت الحمر على الخلق أجمع إذ كل محتاج إلى الاستدلال ولا يتهاى ذلك إلا بالعقل ؟ قلنا له : إن كل أحد لا يشرب الحمر في كل زمان ليتمكن من الاستدلال في بعض الأزمان . على أن الأمم الماضية كانت أعمارهم طويلة وأبدانهم جسيمة قوية كانت تحتل الشرب فكان لا يتسارع إليهم السكر فكان في الحل

صلاحهم من تقوية الابدان وبقاء العقول فأما هذه الامة قصيرة الاعمار ضعيفة الابدان يتسارع إليهم السكر بشرب القليل من الخمر فكان صلاحهم في حرمة الخمر. فان قيل هلا حرمت في ابتداء الاسلام إلى انتهاء العالم لما فيه من الحكمة. أباح في ابتداء الاسلام ليعاينوا الفساد في الخمر حتى إذا حرم عليهم عرفوا منة الحق لديهم وليس الخمر كاللعمينة . روى أن أمحباب النبي عليه الصلاة والسلام قد شربوا في بعض الأوقات فتزل بهم من البغضاء والآفات حتى تضرع عمر رضى الله عنه بالدعوات ليلحق الخمر بالمحرمات فأجاب الله تعالى دعاءه وأنهم شفاه وأشاع في الخلق بهجته وبهائه . فالمصير من هذا المشروب حياة والخمر موت والخلل نشور ويمت بعد الموت فإدام حلوا فهو حي منتفع به فإذا تخمر فقد مات فلا ينتفع به وإذا تخلل عاد حياً وصلح الانتفاع به فما دام حياً يضمن متلفه وإذا تخمر حتى مات لا يضمن متلفه فإذا تخلل حتى عاد حياً يضمن متلفه فصلاح الخمر أبدى في العالم كحياة المرء بعد الموت أبدية فمن قدر على أن يخللها بالعلاج فقد تكلف في إحيائها ومن أحيها فكأنما أحيى للناس جميعاً ومن صبر فلم يعالجها حتى تخللت بنفسها فقد نجح من آفاتنا من غير اقتراب منها ومن أراقها فقد قتلها ونجح من فسادها فالمصير الحلو الحلال بمنزلة الشاب يصلح للرياضة وبالرياضة فإذا مسته النار وأدبته تأدب وارتاض ومن ترك طبعه وهواه ومال إلى ما رام منه مؤدبه من بقاء صلاحه وهو الخلاوة الأصلية فبقى حلالاً صالحاً للصالحين وإذا لم يؤدبه صاحبه بالنار صبا إلى المهالك والمهاوى كالصبي لا يؤدب فيبقى على صباه ويميل إلى ما لا يرضاه فيكون شعاراً للفسدين ويصير أم الخبائث أجمعين فإذا مسته النار وطبخ أدنى طبخة فقد زال سلطانه وانكسر طغيانه فمن استحله لا يسكر ومن شرب منه لا يحد إلا أن يسكر فيحد بالسكر لا بالشرب وحده . ثم قدر حد الشرب بالثمانين وحد السكر كذلك لأن من سكر هنى ومن هنى أقرى وحد المقترين في كتاب الله تعالى ثمانون جلسته . ثم ما يرى من النفع في الخمر لا يعارض ما فيه من الأثم فان ما فيه من النفع

دنياوية فانية وما يلقاه من الأثم عقابوية باقية قال عليه الصلاة والسلام « من شرب الخمر فحق على الله تعالى أن يسقيه من طينة الخبال » قيل وماطينة الخبال قال عصارة أهل النار .

﴿ كتاب الشرب ﴾

ومن محاسن الشريعة قسمة الماء بين عباد الله تعالى قال الله تعالى (وتبنيهم أن الماء قسمة بينهم كل شرب محض) الله تعالى قائم بالقسط أحب الاقسط قال الله تعالى (إن الله يحب المقسطين) فالله في الأصل مبالغ لكن لو ترك على اصل الاباحة ولم يقسم أفضى إلى النزاع والفساد فجعل لكل أحد حظ من الشرب ليتنفع بالماء ولا ينزاع فيه قال تعالى (لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط) فالشرب ميزان الماء فان كان الماء كثيرا أمكن القسمة بالمكان بالانهار يقسم ولا يقسم بالزمان مهما أمكن قسمته بالانهار فهو أولى ليستوى كل ذى حظ من الانتفاع بحظه ولا يتأخر نصيب أحدهم فان لم يكن فحينئذ يقسم بالزمان وهو الليل والنهار . فان اصطلاح أصحاب الحقوق على شئ يقسم على ما اصطلاحوا وإن لم يصطلحوا يقسم على قدر الاراضى فمن كانت أراضيه أكثر فهو إلى الماء أحوج فيوسع حظه من الزمان ليكون عدلا بقدر الامكان . وإن كان نهرا عظيما أمكن إيفاء أصحاب الحقوق جملة يشق لكل فريق بمقدار أراضيه فان أمكن مساحة الاراضى تمسح وتقدر سعة فوهة النهر وعمقه عن الماء ليأخذ الماء بقدر ما هو حق له ولا يتركه لصاحب الاعلى أن يزيد على حقه ويوسع فوهة نهر صاحب الاسفل فان الماء مهما قل في النهر الكبير قل أخذ فوهة النهر حظه من الماء . ثم أصحاب الاسفل يقسم حقهم على صاحب الاعلى فان أخذ حظه ترك الماء على من فوقه ثم هكذا إلى فوهة النهر الاعظم وكل ذلك لتحقيق معنى العدل وحسنه لا ينجني على أحد قال عليه الصلاة والسلام « بالعدل قامت السموات والأرضون »

فأحسن أنواع الشرب أن يسقى بماء السماء ماء المطر من غير أن يكون له حيلة
 فاذا حصل الربيع وجب العشر وإذا سقى بقرب أو دالية^(١) ففيه نصف العشر كلها
 كثرت المؤنة في الشرب قل الواجب في الربيع .

ثم الشرع وظف الخراج فانه أجمعت الصحابة رضى الله عنهم على حسن
 رأى عمر رضى الله عنه وسداده في توظيف الخراج ولم يسو في الواجب لما رأى
 التفاوت في الأراضي وريعها . وكان الأصل في الوظائف هو العشرة لكن رأى عمر
 رضى الله عنه الصلاح في الخراج حتى يوظف عليهم شئ مقدور ويسلم لهم الربيع
 ولا يطالبون ولا يناقشون وأمكنهم تناول ما حصل لهم من الثمر وغيره
 حللاً وأدوا خراجها بطيب أنفسهم ليكون معونة للمقاتلة ليقدروا على الحماية
 وإذا لم يكن بد من المقاتلة ليحصل لهم الحماية فلا بد من أن يكون صلاح معيشتهم
 على من يصلح للحماية له وكذا كل من تفرغ لحظ عامة المسلمين يجب مراعاة
 حاله على من حصل نفعه لهم .

ثم الخراج يجب على المالك بسبب ملكه أرضاً نائمة وإن اصطلمتها
 آفة ولم يقدر على الزراعة في السنة لآفة شمانية سقط الخراج عنه نظر في حقه
 كيلا يصطله الواجب ويستأمله فإن عطل الأرض ولم يزرعها وجب الخراج
 وأقيم التمكن من تحصيل الربيع مقام تحصيل الربيع ثم إذا جمع الخراج يصرف فيه
 إلى كل من أعد نفسه لمصالح العامة نحو الامام والمفتى والقاضى وغيرهم وكل ذلك
 عدل محض . ثم الخراج يوظف على أهل كل بلدة فتحت عنوة وقهراً ثم من الامام
 عليهم بأراضيهم وجماجمهم فانه لما فتح كان للامام أن يقسمها بين المقاتلة ويسبى
 رقابهم وذراريهم فلما أبقام على حرمتهم وترك أملاكهم عليهم وظف الجزية على
 رؤسهم والخراج على أراضيهم ثم بعد ذلك إن أسلموا لم يسقط الخراج بل بقيت
 الأراضي خراجية وسقطت الجزية على جماجمهم إذ في الجزية ذل . وتؤخذ بطريق
 الصغار جزاءً على الكفر فلا تؤخذ بعد الاسلام أما ليس في بقاء الخراج على

الاراضى ذل فبقى الخراج وظيفة ولم يغير . فهذه الاحكام كلها دالة على القسط والعمل وبذل العطف والشفقة على الاولين والآخرين من هذه الامة .

(كتاب الشهادات)

الشهادة والشهود العلم ، والشهود الحضور فهى للعلم حقيقة وللحضور مجاز فان الحضور سبب العلم فالله تعالى شاهد وشهيد بمعنى عالم وعليم . ومعنى الحضور من الله تعالى يأول بالعلم . أما فى الشرع فعبارة عن اخبار هو صدق وغير الصدق . يسمى باسم الشهادة لانه تصور بصورة الشهادة وتروج بالصدق فان شاهد الزور يظهر من نفسه أنه صادق . وإذا عرفت أن الصدق هو الركن فى الشهادة فقد علمت أن الشهادة حسن لا يتبدل حسنها ولا تحتمل النسخ فان النسخ إنما يرد على ما يحتمل القبح والقبح غير مقصور فى الصدق فلا يتصور ورود النهى عنه بحال ولا يحتمل النسخ بحال . فان قيل أليس أن الله تعالى قال (فلا تزكوا أنفسكم) هو ومن أخبر عن نفسه بما هو فيه فهو صادق وأليس أن الله تعالى حمد نفسه بقوله (الحمد لله رب العالمين) وهو حسن لأنه صدق ؛ قلنا إن من زكى نفسه بما هو فيه فهو حسن من حيث أنه صدق وإنما نهى عنه لأن ما فيه من الحمدة ليست له بل هو من الله تعالى فكان يجب عليه توجيه الحمد الى من حوله لا الى نفسه . فبالتحقيق الحمد لمن خلق تلك الصفة فيك لا لذاتك فكان هو فى تزكية نفسه كاذباً بمعنى ورود النهى لما فيه من الكذب بالنسبة الى نفسه فالله تعالى محمود بذاته ومحمدته له منه لامن غيره له فحسن منه حمده لنفسه بنفسه لأنه صدق . فان ما أخبر كما أخبر وأمرنا بخلاف ذلك . فان قال أليس ورد النهى عن النية والنية صدق إذ هى ذكر ما فى العبد عما يشينه حال غيبته ولهذا سمى غيبة فأما ذكره بما ليس فيه فبهتان وزور . قلنا ذكر ما هو فيه صدق ليس بمنهى عنه . إنما المنهى إيدأؤه حتى إذا صار هذا بحال لا يتأذى فلا نهى فيه . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من التى جلباب الحياء فلا غيبة له » وإذا ذكر حاله

غيبته ما يشينه بطريق النصح والحسبة لئلا يتعدى غيره فلا بأس به ولا نهى فيه قال عليه الصلاة والسلام « أذكروا الفاجر بما فيه كي يحذره الناس » .
 فهذا الاطلب ليعلم أولوا الألباب أن الصدق هو الركن في هذا الباب .
 فالشهادة أعظم أمور الدين إذ هي تبنتى على الصدق ييقين حتى لو تخالجه .
 .رب تمكن في شهادته عيب قال عليه الصلاة والسلام « إذا علمت مثل الشمس شاهد وإلا فنع » قال أبو حنيفة رحمه الله : من شرط الشهادة أن يحفظ الحادثة من يوم شهد إلى يوم يؤدى الشهادة بحيث لا يترى به نسيان ولا يجاوره طفيان .
 فالشهادة سبب إحياء الحقوق قال عليه الصلاة والسلام « أكرموا الشهود فان الله تعالى يحبهم الحقوق » فالشهادة بمنزلة الروح للحقوق فأن الله تعالى أحيا النفوس بالارواح الظاهرة وأحيا الحقوق بالشهادات الصادقة فالروح راحة كل حي والصدق زين وجمال كل مخبر لكن لا اطلاع للمباد على الصدق المحض في الشهادة .
 إذ هو غيب عنا فلا يمكن بناء الاحكام عليه فبنيت الاحكام على دليل الصدق وهو العدالة فان العدل يتزجر عن عامة محظورات دينه فالظاهر أنه يتزجر عن هذا ولا يقدم على الكذب خصوصاً في كذبه يجر به النفع إلى غيره ويجر الوبال والعقوبة الى نفسه فالتقاضى لا يمكنه بناء الحكم الا على هذا فشرطنا الشهادة للزوم القضاء لكن الحكم في التحقيق ثبت بشهادة القاضى وحده يشهد قلبه عند سماع شهادة الشهود أن الشهود صدقوا فيما شهدوا فحينئذ يطلق له شهادة قلبه الحكم بشهادة الشهود .

ويشترط لفظة الشهادة احتياطاً حتى لو قال أخبر أن فلان على فلان كذا لا يقضى به وكذا إذا قال اعلم . ويشترط العدد كذلك لئلا يتجاسر كل أحد على الشهادة جراً فافاً أو غيظاً أو عداوة . وجعل الولاد مانعاً من الشهادات فان الشهادة حجة الشرع دون الدعوى وفي الولاد الشهادة فيها معنى الدعوى من وجه لما أن الجزئية باعثة عن جر النفع اليه . والولد بالشهادة لوالده جر النفع الى نفسه وكذا الولاد اذا شهد لوالده كانت مردودة . وألحق الزوجية بالجزئية لما بينهما من الاتحاد .

والانضمام ، وانتفاع أحد الزوجين بمال صاحبه كاستنفاعه بمال نفسه وآبائه وأمهاته
 هذا هو العرف الظاهر وهو مؤيد بالشرع قال الله تعالى (ووجنك عاتلا فأغنى)
 أكثر أهل التفسير قالوا : أغناك بمال خديجة . وورغبة عامة العتلاء في مناكحة
 الغنيات والتحاكى عن محبة الفقيرات تشهد لصحة ما قلنا . فكانت الشهادة
 أمانة الله تعالى عند الشاهد لمصلحة المدعى وقد أمر الله تعالى بأداء هذه الأمانة
 على وجهها حتى نهى عن كتمانها بقوله (ولا تكتموا الشهادة) الآية . وقال
 تعالى (ولا يأتى الشهداء إذا ما دعوا) . فإذا شهد الشاهدان عند القاضى
 يحضرة الخصمين وظهرت عدالة الشاهدين لزم القاضى القضاء فصلا للخصومة
 وتقريرا لمجلس القضاء لسائر الخصوم .

(أما المحاسن فى القضاء) فهو أن القاضى نائب الله تعالى فيما يقضى بين
 عباده ولهذا يقضى بكتابه ثم بسنة رسوله ثم يجتهد فيه رأيه لينسب حكمه الى ما
 فى كتابه او سنة رسوله قال ﷺ لما ذبح بعثه الى اليمن بم تقضى يا معاذ قال
 بكتاب الله تعالى قال فان لم تجد فى كتاب الله قال بسنة رسوله قال فان لم تجد
 فى سنة رسوله قال أجتهد فيه رأيي فقال ﷺ الحمد لله الذى وفق رسول رسوله لما
 يرضى به الله ورسوله . فاذا حضر الخصمان باب القاضى يسوى بينهما فى المجلس وفى
 النظر اليهما وفى الكلام معها ولا يتبسم فى وجه احدهما ولا يغلظ القول على احدهما
 كيلا يضمف قلب الآخر فيترك حقه .

(حكى) ان ابا يوسف رحمه الله ابتلى بالقضاء قال يوما لئن جرت فى القضاء
 بين عباده إلا مرة واحدة فلا يضرن الله لى . ادعى يهودى على هارون الرشيد دعوى
 فأحضرت هارون باستدعاء اليهودى فلما حضر هارون وجلس عندى قمت
 وجلس فى مكان اضخم قلت لليهودى قم واجلس حيث جلس خصمك ولم
 اقل لهارون اجلس حيث جلس خصمك .

(حكى) عن ابى يوسف رحمه الله انه أشهد عنده امير من عطاء جيش امير

المؤمنين هارون الرشيد وكان من اقربائه فلم يقبل شهادته فشكا الى هارون فقال
 هارون لم رددت شهادته قال لاني سمعته يوما بين يديك يقول انا عبد امير
 المؤمنين فان كان صادقا فلا شهادة للعبد وإن كان كاذبا فلا شهادة للكاذب فقال
 هارون ان شهدت فهل تقبل شهادتي قال لا فقال ولم قال لانك تتكبر على الله فلا
 تخرج الى الجماعة ولا تصلي مع عامة المسلمين وهذا تكبر على الله ولا يليق بالعبد هذا
 فتاب هارون على ذلك واتخذ مسجدا للامة على بابه وكان يخرج اليه عند كل صلاة .
 قال رحمه الله ولا يقضى القاضي وهو حاقن لانه ضاق قلبه فلا يحسن منه
 القضاء . ولا يقضى وهو غرثان لانه بالجوع يشتد جوابه لاحد الخصمين . ولا
 يقضى وهو غضبان لان حرارة الغضب تستر العقل فلا يصلح للقضاء . ومحاسن
 القضاء مما لا يحصى .

ولو اطلت الكتاب في ذكر محاسن كل فصل من كل كتاب لبلغ الدفاتر
 دقاقتصرنا وعلى هذا القدر اقتصرنا والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب .
 والحمد لله رب العالمين وصلاته وسلامه على خير خلقه محمد صلى الله عليه
 وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا الى يوم الدين ورضى الله
 عن اصحاب رسول الله اجمعين وحسبنا الله
 ونعم الوكيل نعم المولى ونعم النصير

تم طبعه بحمد الله في مطبعة القنسي ومطبعة السعادة

فهرس
(محاسن الاسلام)

الصفحة	الصفحة
٢٣ شرح الافطار للمرض والسفر .	٢٠ ترجمة المؤلف .
٢٤ محاسن الاعتكاف .	٣٠ مقدمة الكتاب .
٢٥ محاسن صدقة الفطر .	٤٠ كتاب الايمان .
٢٧ كتاب المناسك .	٤٠ محاسن الاقرار باللسان .
٢٨ محاسن الحج .	٦٠ محاسن عقد الزمة .
٣١ محاسن الاحرام .	٧٠ كتاب الصلاة .
٣٢ محاسن الوقوف بعرفة .	٨٠ محاسن الصلاة .
٣٣ محاسن رمى الجمار .	٩٠ محاسن الطهارة .
٣٣ محاسن الخلق .	١٠٠ محاسن التيمم .
٣٣ محاسن التلبية .	١٠٠ محاسن ستر العورة .
٣٥ كتاب الحيض .	١٠٠ محاسن استقبال القبلة .
٣٨ كتاب الفرائض .	١١٠ محاسن الوقت والنية .
٣٩ محاسن (لذ كرمثل حظ الاثنين)	١٢٠ محاسن القيام والقراءة .
٤١ عدم التوريث لاختلاف الدين	١٣٠ محاسن القعدة .
٤٢ كتاب النكاح .	١٤٠ كتاب الزكاة .
٤٤ محاسن اختصاص الرجل بمصالح	١٥٠ محاسن نفس الزكاة .
٤٤ خارج البيت ، والمرأة داخله .	١٧٠ محاسن وجوب الزكاة .
٤٤ محاسن الحلم على النساء .	١٩٠ كتاب الصوم ومحاسنه .
٤٥ حرمة نكاح المحارم .	٢١٠ محاسن فرض الصوم .

٤٦ محاسن الصداق .	٨٧ كتاب الدعوى . ومحاسنها .
٤٧ محاسن تمدد الزوجات .	٩٠ كتاب الاجارات . ومحاسنها .
٤٨ عدم الجمع بين الاختين .	٩٣ كتاب الوكالة والكفالة .
٤٩ كتاب الطلاق . ومحاسنه .	٩٣ محاسن الوكالة .
٥٠ محاسن المدد في الطلاق .	٩٤ محاسن الكفالة .
٥١ الطلاق بيد الزوج .	٩٥ محاسن الجلالة .
٥٤ كتاب العتاق . ومحاسنه .	٩٥ كتاب الهبة . ومحاسنها .
٥٦ محاسن الكتابة والتدبير .	٩٨ كتاب الوصايا . ومحاسنها .
٥٩ كتاب الحدود ومحاسنه .	٩٩ أنواع الوصايا .
٦١ حد القذف في الزنا .	٩٩ كتاب الفصب والديات . ومحاسنها
٦٣ محاسن حد السرقة .	١٠١ الحسن في القصاص .
٦٥ محاسن حد الخمر .	١٠٢ كتاب الصيد والذبائح .
٦٦ كتاب الأيمان . ومحاسنه .	١٠٢ محاسن الاصطياد .
٧١ كتاب السير .	١٠٤ محاسن الذبائح والإضاحي .
٧١ محاسن الجهاد .	١٠٦ كتاب الاثرية .
٧٤ كتاب العارية . ومحاسنها .	١٠٧ محاسن تحريم الخمر .
٧٥ كتاب الوديعة . ومحاسنها .	١٠٩ كتاب الشرب .
٧٦ كتاب الاستحسان .	١١٠ محاسن الخراج .
٧٧ محاسن غرض البصر .	١١١ كتاب الشهادات .
٧٨ كتاب البيوع . ومحاسنه .	١١١ محاسن الصدق والشهادة .
٨٣ محاسن تحريم الربا .	١١٣ محاسن القضاء .
٨٦ كتاب الصلح . ومحاسنه .	١١٤ خاتمة الكتاب .

مراتب الاجماع

في العبادات والمعاملات والاعتقادات

تأليف الحافظ أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد

أبن حزم

...

و

نقد مراتب الاجماع

لابن تيمية

عنيت بنشرها

مكتبة دار الفقه

لصاحبها جنتام الدين القدسي

سنة ١٣٥٧ وحقوق الطبع محفوظة

كلمة الناشر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أما بعد الحمد لله تعالى والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه :
فهذا كتاب لابن حزم يجول فيه ويصول في مسائل الاجماع ، ولتقى ابن
تيمية مؤاخذات عليه - وهما من هاهنا في البحث الحر - ولا شك أن أهل القوس من
الباحثين يشاققون الى الاطلاع على أقوالهما لنتم لهم مقارنتها بأراء غيرهما من جمهور
الفقهاء في تلك المسائل لينجلي الحق الصراح على منصة البحث .
وقد جعلنا (تقد مراتب الاجماع لابن تيمية) تعليقات في أسفل الصفحات .
ولم نتصرف فيه بشيء وإن كان فيه تكرير لكلام ابن حزم باختلاف في مواضع .
والتعليقات التي استدركتها المكتبة - بالرجوع الى المظان وعلماء هذا الشأن -
وضع في آخر كل تعليقة منها حرف (م) والله الموفق .

﴿ ترجمة الحافظ ابن حزم ﴾

عن تذكرة الحفاظ للذهبي ، وشذرات الذهب
في أخبار من ذهب لابن العماد

هو الفقيه المجتهد أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن
صالح بن خلف بن معدان بن سفيان بن يزيد مولى يزيد بن أبي سفيان بن
حرب بن أمية الفارسي الأصل الأموي اليزيدي القرطبي ^(١) الظاهري صاحب
التصانيف ، كان جدهم خلف أول من دخل إلى الأندلس . وكان أبوه وزيراً لجليل
محتشماً كبير الشأن .

ولد أبو محمد قرطبة سنة أربع وثمانين وثلاثمائة .

ومعه من أبي عمر أحمد بن الحسين ويحيى بن مسعود بن وجه الجنة ويوسف
ابن عبد الله القاضي وعبد الله بن ربيع التميمي وأبي عمر الطلمنكي وخلق سوام .
روى عنه أبو عبد الله الحيدري فأكثر وأبوه أبو رافع الفضل ، وطائفة .
وآخر من روى عنه بالإجازة أبو الحسين شريح بن محمد .

وأول مصاحفه في سنة أربع ومائة .

وكان إليه المنتهى في الذكاء والحفظ وسعة المذاكرة في العلوم .

وكان شافعيّاً ثم انتقل إلى القول بالظاهر ، ونفى القول بالقياس وتمسك بالعموم
والبراءة الأصلية . وكان صاحب فنون ، فيه دين وتورع وتزهد وتحرر للصدق .
وقال مروان بن حبان كان ابن حزم حامل فنون من حديث وقته وجدل ونسب
وما يتعلق بأذيال الأدب مع المشاركة في أنواع التعاليم القديمة من المنطق والفلسفة .
وله كتب كثيرة لم يخل فيها من غلط لجرائته في التسور على الفنون لاسيما المنطق
فانهم زعموا أنه زل هنالك وضل في سلوك المسالك .

وكان لأبي محمد كتب عظيمة لاسيما كتب الحديث والفقه . وقد صنف كتاباً .

(١) في التذكرة « الفرضي » .

كثيراً في فقه الحديث مما لا يصل الى فهم كتاب الخصال الجامعة لمجل شرائع الاسلام والحلال والحرام والسنة والاجماع . أورد فيه أقوال الصحابة فن بدم والحجة لكل قول . وكتاب المجلى في الفقه على مذهبه واجتهاده مجلد وشرحه هو (المجلى) في ثمان مجلدات . والاحكام . والفصل . وكتاب (اظهار تبديل اليهود والنصارى للكتابين التوراة والانجيل) و (التقريب لحد المنطق والمدخل اليه) قال أبو حامد الغزالي وجدت في أسماء الله تعالى كتاباً ألفه أبو محمد بن حزم يدل على عظم حفظه وسيلان ذهنه . وله (كتاب الصاعد) و (شرح أحاديث الموطأ) و (الجامع) في صحيح الحديث و (التلخيص والتخليص) في المسائل النظرية وكتاب (مراتب الاجماع) ^(١) و (كشف الالتباس لما بين الظاهرية وأصحاب القياس) و (السيرة النبوية) .

وأخذ المنطق عن محمد بن الحسن المنحجي وأمعن فيه بقي في قسطنطينة الحكماء . وقال صاعد بن احمد : كان ابن حزم أجمع أهل الأندلس طلبة لعلوم الاسلام وأوسعهم معرفة مع توسعه في علم اللسان ووفور حفظه من البلاغة والشعر ومعرفته بالسنة والآثار ، أخبرني ولده الفضل أنه اجتمع عنده بخط أبيه أبي محمد من تواليغه اربعمائة مجلد . قال الحميدى : كان أبو محمد حافظاً للحديث وفقهه مستنبطاً للأحكام من الكتاب والسنة متفتناً في علوم حجة عاملاً بعلمه ما رأينا مثله فيما اجتمع له من الذكاء وسرعة الحفظ وكرم النفس والتدين وما رأيت من يقول الشعر على البديهة أسرع منه :

قال القاضي أبو بكر بن العربي وقد خط في كتاب (العواصم والقواصم) على الظاهرية هي أمة سخيفة تسورت على مرتبة ليست لها وتكلمت بكلام لم تفهمه تلفوه من إخوانهم الخوارج حيث تقول لا حكم إلا لله . وكان أول بدعة لقيت في رحلتى القول بالباطن فلما عدت وجدت القول بالظاهر قسماً به المغرب ستغيف كان من بادية اشبيلية نشأ وتعلق بمذهب الشافعى ثم انتسب إلى داود ثم

(١) عند الذهبي وابن بمام « منتقى الاجماع » .

خلع الكل واستقل بنفسه وزعم أنه امام الأمة ينسب إلى دين الله ما ليس فيه ويقول عن العلماء ما لم يقولوا .

قال أبو محمد عبد الله بن محمد المغربي أخبرني ابن حزم أن سبب تعلمه الفقه أنه شهد جنازة فدخل المسجد فجلس ولم يركع فقال له رجل قم فصل تحية المسجد - وكان ابن ست وعشرين سنة - قال قممت وركعت فلما رجنا من الجنازة جئت المسجد فبادرت بالتحية فقال لي اجلس اجلس ليس ذا وقت صلاة - يعني بعد العصر - فانصرفت حزينا فقرأت الموطأ وغيره على المشايخ ثلاثة أعوام وبدأت بالمناظرة .

قال الذهبي : ابن حزم رجل من العلماء الكبار فيه أدوات الاجتهاد كاملة ، تقع له المسائل المحررة والمسائل الواهية كما يقع لغيره ، وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقد امتحن هذا الرجل وشدد عليه وشرد عن وطنه وسجرت عليه أمور لطول لسانه واستخفافه بالكبار ووقوعه في أئمة الاجتهاد .

قال أبو الخطاب بن دحية : كان ابن حزم قد برز من أكل اللبان وأصابه زمانة وعاش اثنتين وسبعين سنة إلا أشهر .

قال أبو بكر بن طرخان قال ابن الفزال : توفي ابن حزم بقرينته وهي على خليج البحر الاعظم في جمادى الاولى سنة سبع وخمسين . وقال غيره مات ليومين بقيا من شعبان سنة ست وخمسين واربعمائة . ارخه في سنة ست غير واحد .

(ترجمة الحافظ ابن تيمية)

عن تذكرة الحافظ للنهجي ، وشنوات الذهب
في أخبار من ذهب لابن العماد

الشيخ الامام العلامة الحافظ الناقد المفسر المجتهد البارع علم الزهاد نادرة
المصطفى الدين أبو العباس أحمد بن المقفى شهاب الدين عبد الحلیم بن الامام
المجتهد مجد الدين عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم الحراني .

ولد في ربيع الأول سنة إحدى وستين وستمائة بخران ، وقدم به والده وأخوه
عند استيلاء التتار على البلاد الى دمشق سنة سبع وستين .

سمع من ابن عبد الدائم وابن أبي اليسر والكمال بن عبد وابن الصيرفي وابن
أبي الخير والمجد بن عساكر والشمس بن أبي عمر ، وغيرهم .

وعنى بالحديث ونسخ الأجزاء ودار على الشيوخ ، وخرج وانتقى وبرع في
الرجال وعلل الحديث وقهقهه وفي علوم الاسلام وعلم الكلام وغير ذلك .

وكان من محور العلم والاذكاء المعهودين والزهاد الأفراد والشجعان الكبار
والكرماء الاجواد . حدث بدمشق ومصر والنغر .

وقد امتحن وأودى مرات ، وحبس بقلعة مصر والقاهرة والاسكندرية وبقلعة
دمشق مرتين وبها توفي في العشرين من ذي القعدة سنة ثمان وعشرين وسبعمائة
في قاعة معتقلا . ودفن الى جنب أخيه الامام شرف الدين عبد الله بمقابر الصوفية
رحمهما الله تعالى .

رؤيت له منامات حسنة ورئي بعدة قصائد . وقد انفرد بفتاوى نيل من
عرضه لأجلها ، وهي مغمورة في بحر علمه فاعلمه الله تعالى يساعده ويرضى عنه ، وكل
واحد يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ .

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت

قال الفقيه الاجل الامام أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم رحمة الله عليه : الحمد لله الذى لامعقب لحكمه ولا راد لقضائه ، الذى (لا يستل عما يفضل وهم يسألون) . وصلى الله على محمد عبده ورسوله وخاتم أنبيائه وخيرته من نوع الانسان وسلم . بعثه الى جميع الجن والانس ، من مبعثه الى انقضاء هذا العالم وقيام الساعة . نسخ علمه الملل ولا ناسخ لملته . ولا حول ولا قوة إلا بالله العظيم . أما بعد : فان الاجماع قاعدة من قواعد الملة الحنيفية يرجع اليه ^(١) ويفزع نحوه ويكفر ^(٢) من خالفه اذا قامت عليه الحجة بانه اجماع . وإنا أئمنابنوع الله عز وجل أن نجعل المسائل التى صح فيها الاجماع ونفرد بها من المسائل التى وقع فيها الخلاف بين العلماء فان الشئ اذا ضم الى شكله وقرن بنظيره سهل حفظه وأمكن طلبه وقرب متناوله ووضح خطأ من خالف الحق به ، ولم يتمن المختصمون فى البحث عن مكانه

(١) الجملة الفعلية خبر ثان على تقدير تذكير الضمير كما هنا ولو أنث الضمير والضمائر بعده لكانت الجملة الفعلية صفة للغير وكان هذا أقمد فى المعنى . وكلام المعنف هنا يناق ما ذكره نفعه فى الأحكام حيث قال (٤ - ١٤١) « إنما علينا طلب أحكام القرآن والسنن الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ ليس الدين فى سواهما أصلاً ولا معنى لطلبنا هل أجمع على ذلك الحكم أو اختلف فيه » . م .
(٢) لكن إكفار من أنكر الحكم المجمع عليه اجماعاً يقينياً ليس هو باعتبار أنه أنكر الاجماع بل باعتبار أنه أنكر ما ثبت من الدين بالضرورة . وحجة الاجماع موضع خلاف ولم يكتفوا النظام بانكار حجتيه وإنما كفره من أكفره لأمور أخرى . وفى موضع الاجماع اليقيني لا بد من وجود كتاب أو سنة متواترة فيكون منكر الحكم الثابت به غير منكر لحجية الاجماع فقط بل للكتاب أو السنة المتواترة أيضاً . م .

عند تنازعهم فيه ، ورجونا بذلك جزيل الأجر من الله عز وجل ، فان المنفعة يجمع هذه المسائل جلية جدا .

ووجدنا الاجماع يقتسم طرفي الاقوال في الأغلب والأكثر من المسائل وبين هذين الطرفين وسائط فيها كثر التنازع وفي بحرها سباح المخالفون . فأحد الطرفين هو ما اتفق جميع العلماء على وجوبه أو على تحريمه أو على أنه مباح لأحرام ولا واجب ، فسمينا هذا القسم الاجماع اللازم .

والطرف الثاني هو ما اتفق جميع العلماء على أن من فعله أو اجتنبه فقد أدى ما عليه من فعل أو اجتناب أو لم يأثم فسمينا هذا القسم الاجماع الجازي ، عبارة اشتقتها لكل صنف من صفته الخاصة به ليقرب بها التفاهم بين المعلم والمتعلم والمناظرين على سبيل طلب الحقيقة إن شاء الله وما توفيقنا إلا بالله .

وبين هذين الطرفين أشياء قال بعض العلماء هي حرام ، وقال آخرون منهم ليست حراما لكنها حلال وقال قوم منهم هي واجبة وقال آخرون منهم ليست بواجبة لكنها مباحة وكرها بمضهم واستحبها بمضهم . فهذه ^(١) مسائل من الاحكام والعبادات لا سبيل الى وجود مسمى الاجماع لافي جوامعها ولا في أفرادها . ^(٢)

ونحن نمثلون منها مثالا وذلك مثل زكاة الفطر فان قوما قالوا هي ^(٣) فرض . وقوم

(١) في الاصل « إلا » .

(٢) يعني لافي كلياتها ولا في جزئياتها التي تصدق عليها تلك الكليات . م

(٣) أي فرض صملى . م

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا فصل فيما ذكره الحافظ تقي الدين ابو العباس احمد بن تيمية في الكلام على الاجامعات ومن جعلتها الكلام على ما ذكره الشيخ الامام ابو محمد بن حزم .

قال ابو محمد بن حزم في كتابه المصنف في مسائل الاجماع :

أما بعد فان الاجماع قاعدة من قواعد الملة الحنيفية يرجع اليها ويفزع نحوه ويكفر من خالفه اذا قامت عليه الحجة بأنه اجماع . وإنا أملنا بمؤنا الله أن يجمع المسائل التي صح فيها الاجماع وقد ردها من سائر المسائل التي وقع فيها الخلاف بين العلماء .

قالوا ليست فرضا وقال قوم هي منسوخة . ومثل زكاة العروض المتخلفة للتجارة فان
 قوما قالوا الزكاة فيها واجبة . وقال آخرون لا زكاة فيها ^(١) ثم اختلف وجوب الزكاة
 فيها أيضا اختلافا لا سبيل الى الجمع بينهم فيه فقال بعضهم يخرج من أعمتها وقال
 آخرون يخرج من أعيانها . ومثل هذا كثير . فأكلف من هذا النوع فليس هذا
 الكتاب مكان ذكره ، وفي مواضع أخر إن أغنانا الله بقوة من قبله وتأيدوا أمدا
 بعمر وفراغ فسنجمع كل صنف منها في مكان هو أملاك به إن شاء الله وما توفيقنا إلا بالله .
 وههنا نحو من أسماء الإجماع ليس هذا المكان مكان ذكره وهو أن يختلف
 العلماء في مسألة ما فيبيحها قوم ويحظرها آخرون أو يوجبها قوم ولا يوجبها آخرون
 ولا بد أن يكون الحق في قول أحدهم وسائرهم مبطلون ببرهان معي أو بمرهان عقلي
 شرطى اذا تقصيت أقسام المقالة على استيعاب وثقة وصحة فيكون حينئذ إجماع
 المحققين في تلك المسألة إجماعا صحيحا مرجوعا اليه نستصعبا فيما اختلف فيه
 منها ما لم يمنع من شيء من ذلك نص . وذلك كل جماع القائلين بالمساواة والمزاورة
 على إباحة شيء من فروعها فيوقف عنده .

فهذه وجوه الإجماع التي لا إجماع سواها ولا تقوم حجة من الإجماع في غيرها البتة .
 وقد أدخل قوم في الإجماع ما ليس فيه . وقوم عدوا قول الأكثر إجماعا .
 وقوم عدوا ما لا يعرفون فيه خلافا إجماعا ^(٢) وإن لم يقطعوا على أنه لا خلاف فيه .
 وقوم عدوا قول صاحب المشهور المنتشر إذا لم يعلموا له من الصحابة مخالفا

(١) لم يقل بذلك غير داود (راجع شرح صحيح مسلم للنووي) . وثمة القياس
 الجلي لا يعتد بقولهم في مسائل الإجماع عند محقق فقهاء أهل السنة بل عد القاضي
 أبو بكر بن العربي الظاهرية من فرق الزيع عند كلامه على حديث افتراق
 الأمة في شرحه لسنن الترمذي . م

(٢) هذا داخل في الإجماع الظني عند الجمهور . م

الى أن قال وقد أدخل قوم في الإجماع ما ليس فيه ، وقوم عدوا قول الأكثر
 إجماعا ، وقوم عدوا ما لا يعرفون فيه خلافا وإن لم يقطعوا على أنه لا خلاف فيه
 فتحكموا على أنه إجماع . وقوم عدوا قول صاحب المشهور المنتشر إذا لم يعلموا
 له من الصحابة مخالفا إجماعا . وقوم عدوا اتفاق العصر الثاني على أحد القولين

وان وجد اختلاف من التابعين فمن بعدهم فعادوه اجماعاً^(١) .
 وقوم عدوا قول الصحاب الذي لا يعرفون له مخالفاً من الصحابة رضى الله عنهم
 وإن لم يشتهر ولا انتشر اجماعاً^(٢) .

وقوم عدوا قول أهل المدينة اجماعاً . وقوم عدوا قول أهل الكوفة اجماعاً .
 وقوم عدوا اتفاق المصر الثاني على أحد قولين أو أكثر كانت للمصر الذي قبله اجماعاً^(٣) .
 وكل هذه آراء فاسدة ولنقضها مكان آخر . ويكفي من فسادها أنهم نجد
 يتكون في كثير من مسائلهم مذكروا أنه اجماع . وإنما نحوا الى تسمية مذكروا
 اجماعاً عناداً منهم وشغباً عنه اضطراب الحجة والبراهين لم الى ترك اختياراتهم الفاسدة .
 وأيضاً فانهم لا يكفرون من خالفهم في هذه المعاني . ومن شرط الاجماع
 الصحيح أن يكفر من خالفه بلا اختلاف بين أحد من المسلمين في ذلك^(٤) . فلو كان
 مذكروه اجماعاً لكفر مخالفوهم بل لكفروا هم لأنهم يخالفونها كثيراً . وليبان
 كل هذا مكان آخر . ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

(١) عد ابن القيم هذا القول قول جماهير طوائف الفقهاء ، وأيد كونه حجة
 وإجماعاً في إعلام الموقعين . م
 (٢) يمزو ابن القيم حجية هذا القسم الى جمهور الامة كالأئمة الاربعة واسحاق
 ابن راهويه وأبي عبيد . وبعد ثبوت حجيته لاقية لتسمية ذلك اجماعاً أو غير
 اجماع إلا من جهة الاكفار . وقد سبق أنه لا إكفار في غير الاجماع اليقيني . م
 (٣) بل عليه الجمهور ولا يخالف في ذلك غير الظاهرية . م
 (٤) دعوى الاجماع على الاكفار في غير الاجماع اليقيني كما سبق مجازفة باردة . م

أو أكثر كانت للمصر الأول قبله اجماعاً . قال وكل هذه الآراء فاسدة . ويكفي
 من فسادها أنهم يتكون في كثير من مسائلهم مذكروا أنه اجماع . وإنما نحوا
 في تسمية ما وصفنا اجماعاً عناداً منهم وشغباً عند اضطراب الحجة والبراهين
 لم الى ترك اختياراتهم الفاسدة . قال وأيضاً فانهم لا يكفرون من خالفهم في هذه
 المعاني . ومن شرط الاجماع الصحيح أن يكفر من خالفه بلا اختلاف من أحد
 من المسلمين في ذلك فلو كان مذكروه اجماعاً لكفر مخالفوهم ، بل لكفروهم
 لأنهم يخالفونها كثيراً .

قلت : أهل العلم والدين لا يماندون . ولصكن قد يعتقد أحدهم اجماعاً ما ليس

وقوم قالوا الاجماع هو إجماع الصحابة رضى الله عنهم فقط .^(١)
 وقوم قالوا إجماع كل عصر إجماع صحيح إذا لم يتقدم قبله في تلك المسألة خلاف .
 وهذا هو الصحيح لاجماع الأمة عند التفصيل عليه واحتجاجهم به وترك ما أصوله .
 ولا خلاف بين أحد في أن انتظار جميع القرون التي لم تخلق بعد لتعرف
 أقوالهم باطل لامتني له وإنما اختلفوا على القولين الذين قمننا .
 وقوم أخرجوا من الاجماع ما هو إجماع صحيح فقالوا لو اجتمع أهل العصر كلهم
 على قول ما ثم بدا^(٢) لاحسنهم فيه فله ذلك . وله براهين واضحة لها مكان آخر إن

(١) وهو قول الظاهرية فقط . م

(٢) أى ظهر له رأى غير الاول بعد أن شاركتهم فيه . م

باجماع لكون الخلاف لم يبلغه وقد يكون هناك اجماع لم يعلمه فهم في الاستدلال
 بذلك كما هم في الاستدلال بالنصوص تارة يكون هناك نص لم يبلغ أحدهم
 وتارة يستند أحدهم وجود نص ويكون ضعيفا أو منموحا ، وأيضا فما وصفهم
 هو به قدام نصف هو به فانه يترك في بعض مسائله ما قد ذكر في هذا الكتاب
 أنه اجماع ، وكذلك ما ألزمهم إياه من تكفير المخالف غير لازم فإن كثيرا من
 العلماء لا يكفرون مخالف الاجماع ، وقوله إن مخالف الاجماع يكفر بلا اختلاف
 من أحد من المسلمين هو من هذا الباب فلمعله لم يبلغه الخلاف في ذلك مع أنه
 الخلاف في ذلك مشهور مذكور في كتب متعددة والنظام نفسه المخالف في
 كون الاجماع حجة لا يكفره ابن حزم والناس أيضا ، فن كفر مخالف الاجماع
 إنما يكفره إذا بلغه الاجماع المعلوم ، وكثير من الاجماع لم تبلغ كثير من الناس .
 وكثير من موارد النزاع بين المتأخرين يدعى أحدهما الاجماع في ذلك إما أنه
 ظني ليس بقطعي وإما أنه لم يبلغ الآخر وإما لا اعتقاده انتفاء شروط الاجماع . وأيضا
 فقد تنازع الناس في كثير من الأنواع هل هي اجماع يحتاج به كالاجماع الإفرادي .
 واجماع الخلفاء الأربعة واجماع العصر الثاني على أحد القولين للعصر الاول والاجماع
 الذي خالف فيه بعض أهله قبل انقراض عصرهم فانه مبني على انقراض العصر بل هو
 شرط في الاجماع وغير ذلك فتنازعهم في بعض الأنواع هل هو من الاجماع الذي
 يجب اتباعهم فيه كتنازعهم في بعض أنواع الخطاب هل هو مما يحتاج به كالعموم
 الخصوص ودليل الخطاب والقياس وغير ذلك فهذا ونحوه مما يتبين به بعض أعداء العلماء .
 قال أبو محمد بن حزم وقوم قالوا الاجماع هو إجماع الصحابة فقط . وقال قوم

شاء الله . بل إذا صح الاجماع قد بطل الخلاف ولا يبطل ذلك الاجماع أبدا .

وقوم قالوا من أصحابنا : الاجماع لا يكون إلا من توقيف من النبي ﷺ .
وقوم قالوا الاجماع قد يكون من قياس وهذا باطل ^(١) .

وقوم قالوا الاجماع يكون من وجهين : إما من توقيف منقول الينا معلوم وإما
من دليل من توقيف منقول الينا معلوم ، ولكن إذا صح الاجماع فليس علينا
طلب الدليل إذ الحجة بالاجماع قد زمت وهذا هو الصحيح .

وقوم من أصحابنا قالوا : إذا اتفقت طائفة على مسألتين فصح قولهم في إحداها
بدليل وجب أن الأخرى صحيحة ^(٢) وهذا غير ظاهر وليس له في الاجماع طريق
لما بينته في غير هذا المكان .

وصفة الاجماع هو ما يتقن أنه لا خلاف فيه بين أحد من علماء الاسلام ونعلم ذلك
من حيث علمنا الاخبار التي لا يتخالف فيها شك مثل أن المسلمين خرجوا من الحجاز
واليمن ففتحوا العراق وخراسان ومصر والشام وأن بنى أمية ملكوا دهرأ طويلا ثم
ملك بنو العباس وأنه كانت وقعة صفين والحرة وسائر ذلك مما يعلم بيقين وضرورة .
وإما نعى بقولنا العلماء من حفظ عنه الفتيا من الصحابة والتابعين وتابعيهم
وعلماء الأمصار وأئمة أهل الحديث ومن تبعهم رضئ الله عنهم أجمعين .

(١) وهو قول القائلين بالقياس ، لصحته يفيد الاجماع الظني لا اليقيني
كما إذا كان ممتد الاجماع خبر الآحاد ، إلا أن الظاهرية لا يقولون بالقياس .
ويعدون خبر الآحاد مفيداً للعلم مطلقاً وهذا هو سر مخالفتهم هنا . م
(٢) والقائل بذلك هو داود الظاهري وبعض أصحابه . م

إجماع كل عصر إجماع صحيح إذا لم يتقدم قبله في تلك المسألة خلاف . وهذا
هو الصحيح لاجماع العلماء عند التفصيل عليه واحتجاجهم به وترك ما أصوله له .
إلى أن قال وصفة الاجماع ما يتقن أنه لا خلاف فيه بين أحد من علماء
الاسلام ونعلم ذلك من حيث علمنا الاخبار التي لا يتخالف فيها شك مثل أن
المسلمين خرجوا من الحجاز إلى اليمن ففتحوا العراق وخراسان ومصر والشام
وأن بنى أمية ملكوا دهرأ ثم ملك بنو العباس وأنه كانت وقعة صفين والحرة
وسائر ذلك مما يعلم بيقين وضرورة .

ولسانه نفي أبا الهذيل ولا ابن الاصم ولا بشر بن المعتز ولا ابراهيم بن سيار ولا جعفر (١)

(١) أبو الهذيل هو محمد بن الهذيل الملقب بالبصري توفي سنة ٢٣٦ كما في عيون التواريخ عن مائة سنة . وفي أصحابه كثرة بين المعتزلة ولم يكن له عناية بالفقه ولا بالحديث وإنما كانت عنايته بالجدل في الكلام . وهو أول من استمد من كتب اليونان في الكلام . وحق مثله أن لا يعول على كلامه في الفقهيات البتة . م . وابن الاصم هو أبو بكر عبد الرحمن بن كيسان البصري من طبقة بشر بن غياث وحفص الترد ، كان مجلس علم الكلام له في أواخر عهد ضرار بن عمرو المعاصر لواصل وجهم . وكان أبو الهذيل يسميه (خربان) بمعنى المكاري وهو صاحب التفسير المشهور . ويناقشه قدماء المفسرين في آرائه في التفسير إلا أن تفسيره مفقود . وما في فهرس مكتبة قليج على ناشا في اصطخول من التفسير المنسوب إليه ليس بتفسيره وإنما هو تفسير أبي بكر الاصم القرطبي من علماء القرن العاشر . ولا ين كيسان هذا عناية خاصة بالفقه والحديث ولذا تجد بعض آرائه في كتب ابن جرير وكتب أبي بكر الرازي وغيرهما من الأقدمين . وهو قد شذ عن الجماعة في رد خبر الأحاديث كانت رواه أقل من عدلين في كل طبقة أسوة بالشهادة . ومن أصحابه في الفقه ابراهيم بن علي . وطريقتهما في خبر الأحاديث ضد الظاهرية على خط مستقيم . م

وبشر بن المعتز هو أبو سهل الهلال شيخ معتزلة بغداد توفي في حدود سنة ٢١٠ . وإنما كان عمله في الأدب والكلام على طريقة أهل الاعتزال ولم يؤلف في الفقه ولا في الحديث فلا يكون مثله شأن في مسائل الإجماع . م

وابراهيم بن سيار هو ابراهيم النظام البصري توفي في حدود سنة ٢٣١ عن ست وثلاثين سنة وهو ابن أخت أبي الهذيل ، وتلقى الاعتزال من خاله وتوفي قبله بنحو خمس سنوات وقد أكفره خاله وغيره من المعتزلة فضلا عن أهل السنة كما ذكره ابن أبي الدم في الفرق الإسلامية ، وهو أول من أنكر الإجماع والقياس الشرعي وأطال لسانه في الصحابة ليم له ما أراد من نفي حجة إجماع الصحابة ورد تمسكهم بالقياس في التنازل . وهو كثير الوقعة في أهل الحديث أيضا . وكان يعاقر الخمر ويهاجر بالقسوق ، ولا تزال تشكيكاته في الإجماع والقياس مدونة في كتب الأصول للأقدمين مع دفعها وهو الذي اتخذ الخوارج والروافض والظاهرية قدوة في آرائهم في الإجماع والقياس . راجع ترجمته من عيون التواريخ . م . وجعفر بن حرب هو جعفر الهمداني المتوفى سنة ٢٣٦ وهو على ورعه وزهده لم يكن له حمل في الفقه والحديث فلا يكون له شأن في مسائل الإجماع . م

ابن حرب ولا جعفر بن مبشر ولا ثمامة ولا أبا غفار ولا الرقاشي ولا الأزارقة
والصفيرية ولا جهال الاباضية ولا أهل الرضى (١).

(١) جعفر بن مبشر هو جعفر التقي الميموني المتوفى سنة ٢٣٤ وكان على ورعه
يود على أهل الرأي والقياس ، وعمله في الفقه لا يؤهله لأن يكون له شأن في
مسائل الاجماع . وكان يروى الاخذ بظاهر القرآن والسنة والاجماع دون القياس .
وحق المصنف أن يعتمد بقوله لأنه كان من فصيلته في تلك الأمور . م
وثمامة هو ثمامة بن اشرس النخعي المتوفى سنة ٢١٣ كما في عيون التواريخ
وقيل غير ذلك . ولم يكن على ادبه وعلمه من عباد المعتزلة بل هو معروف
بالخلاعة . ومثله لا يكون له شأن في مسائل الاجماع . م
وأبو غفار له مصحف من « أبي عفان » وهو أبو عفان الرقي صاحب
الجاحظ من الطبقة المايعة من طبقات المعتزلة . م
والرقاشي هو الفضل الواعظ من رجال ابن ماجه عن لا يحتاج به وهو قدرى النحلة كما
ذكره ابن قتيبة . والرقاشي هذا ساقط لا باعتبار نحلته فقط بل هو واهي الرواية أيضا . م
والأزارقة هم أتباع نافع بن الأزرق من الخوارج صاحب المسائل المعروفة عن عبد الله بن
العباس رضي الله عنهما ونحلته مشروحة في كتب الملل والنحل ولا يخفى الفصل للمصنف . م
والصفيرية أتباع زاذن الاصفر من الخوارج ونحلته مفصلة في الفرق بين الفرق وغيره . م
والاباضية هم أتباع عبد الله بن إياض من الخوارج ويعدهم اللالكائي في شرح السنة
معاصرا لا في الهذيل وليس بصحيح . ويوجد منهم اليوم طوائف في الجزائر وطرابلس
الغرب وحضرموت والبحرين وزنجبار وقد شرح المصنف نحلته في الفصل ولهم
كتب مطبوعة في الجزائر ومصر وفي ظاهرية دمشق (الكشف والبيان عن النحل
والاديان) لمحمد سعيد القلهاقي الاباضي يعد فيه مذاهب الأئمة المتبوعين من فرق الزيدية
وليس هؤلاء الاباضية من الذين يعمل على فقههم وهو أحدث من خضاب شيخهم وليس
لهم علم بالسنة لا بتعدادهم عن الأئمة وتكفيرهم لها فلا يتلقون السنة من الذين يكفرونهم
بالطبع فيعتقون من أجل خلق الله بالمنة ولا فقه حيث لا تكون سنة وهذا ظاهر جدا . م
وأما أهل الرضى فقد شرح مذاهبهم الاصلية والقرعية المحدث عبد العزيز الدهلوي
في (التنقيح الاثنى عشرية) بالغة انغرامية وقد تلخص ترجمتها الشيخ محمود شكرى الألومى
الى العربية وهما مطبوعان بالهند من الكتب المهمة في الباب (العاصم الحديدي الردي على ابن
بي الحديدي) لما لم يتدأدا العلامة السويدي وهو من محفوظات مكتبة القاتع وفي ذيول
(الاجوبة العراقية عن الاسئلة الايرانية للمفسر الألومى) مماثل في فروعهم يمتزج
بها الى مبلغ سقوط نحلهم أصلا وفرعا فلا يكون لامثالهم شأن في مسائل الاجماع . م

فان هؤلاء لم ينعنوا من تثقيف الآثار ومعرفة صحيحها من سقيمها . ولا البحث عن أحكام القرآن لتمييز حق الفتيا من باطلها بطرف محمود بل اشتغلوا عن ذلك بالجidal في أصول الاعتقادات . ولكل قوم علمهم .

ونحن وإن كنا لانكفر كثيراً ممن ذكرنا ولا نفسق كثيراً منهم بل نتولى جميعهم حالاً من أجمعت الأمة على تكفيره منهم فاننا تركناهم لأحد وجهين : إما لجهلهم بحدود الفتيا والحديث والآثار وإما لفسق ثبت عن بعضهم في أفعاله وبجوده فقط كأنه فعل نحن بمن كان قبلنا من أهل نحلتنا جاهلاً أو ماجناً ولا فرق والله التوفيق . ولسنا نخرج من جملة العلماء من ثبتت عدالته وبجته عن حدود الفتيا وإن كان مخالفاً لنحلتنا بل نمتد بخلافه كسائر العلماء ولا فرق كعمرو بن عبيد ومحمد ابن اسحق وقتادة بن دعامة السدوسي وشبابة بن سوار والحسن بن حي وجابر ابن زيد^(١) ونظرناهم وإن كان فيهم القدرى والشيعة والاباضي والمرجئي لأنهم كانوا أهل علم وفضل وخير واجتهاد رحمهم الله . وغلط هؤلاء بما خالفونا فيه كغلط سائر العلماء في التحريم والتحليل ولا فرق .

(١) لم يوفق المصنف في سوق أسماء هؤلاء في محاق واحد فان عمرو بن عبيد البصري أهرض عنه جماعة أهل الحديث رغم ثناء أبي جعفر المنصور عليه . وأبو الشعثاء جابر بن زيد البصري صحيح الحديث عند الجماعة إمام في الفقه والحديث باتفاق ، بعيد عن مذهب الخوارج وهو من كبار أصحاب ابن عباس . ومحمد بن اسحق مدلس يرمى بغير واحدة من البدع وليس بقليل من طعن فيه من الأئمة وإنما أخرج له مسلم بمقارن . وقتادة صحيح الحديث عند الجماعة على تدليس اليمير ونسبته الى القدر ، ويغلب عليه الحديث . وشبابة صحيح الحديث عند الجماعة ، والارجاء الذي ينسب اليه هو ارجاء المنة بمعنى القول بأن العمل ليس بركن حقيقي من الايمان بل الايمان أن تؤمن بالله وملائكته الى آخر ما ورد في الحديث الصحيح فيكون العمل من كمال الايمان لا ركناً أصلياً من العمل احترازاً من مذهبي الخوارج والمعتزلة . والحسن بن حي ثقته ووزعة البالغ وفقهه موضع اتفاق ، وهو صحيح الحديث عند الجمهور ، وهو من شيعة الزيدية وهم أعدل الشيعة ولا يتكلمون في الصعابة البتة ، ومن تكلم في الحسن بن حي تكلم بدون حجة وبتمصب . م

وإنما ندخل في هذا الكتاب الاجماع التام^(١) الذي لا يخالف فيه البتة ، الذي يعلم كما يعلم أن الصبح في الامن والخوف ركعتان وأن شهر رمضان هو الذي بين شوال وشعبان وأن الذي في المصالحف هو الذي أتى به محمد ﷺ وأخبر أنه وحى من الله وأن في خمس من الابل شاة ونحو ذلك وهي ضرورة تقع في نفس الباحث عن الخبر المشرف على وجوه نقله إذا تتبعها المرء من نفسه في كل ما يمر به من أحوال دنياه وأهل زمانه وجده ثابتاً مستقراً في نفسه . وما توفيقنا إلا بالله .

(كتاب الطهارة)

أجمعت الأمة على أن استعمال الماء الذي لم يبل فيه ولا كان سور حائض ولا كافر ولا جنب ولا من شراب ولا من غير ذلك ، ولا سور حيوان غير الناس وغير ما يؤكل لحمه ولا خالطته نجاسة وإن لم تظهر فيه أو ظهرت على اختلافهم فيما
(١) لكن لم يتمكن من المضي على ما اشترطه لنفسه كما يظهر من المحائل التي
سيمردها : م

وقال إنما ندخل في هذا الكتاب الاجماع التام الذي لا يخالف فيه البتة الذي يعلم كما يعلم أن صلاة الصبح في الامن والخوف ركعتان وأن شهر رمضان هو الذي بين شوال وشعبان ، وأن هذا الذي في المصالحف هو الذي أتى به محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وأخبر أنه وحى من الله اليه ، وأن في خمس من الابل شاة ونحو ذلك ، وهي ضرورة تقع في نفس الباحث عن الخبر المشرف على وجوه نقله إذا تتبعها المرء في نفسه في كل ما جربه من أحوال دنياه وجده ثابتاً مستقراً في نفسه . وقال أيضاً في آخر كتابه - كتاب الاجماع - هذا كل ما كتبنا فهو يقين لا شك فيه ، متيقن لا يحل لأحد خلافه البتة .

قلت : فقد اشترط في الاجماع ما يشترطه كثير من أهل الكلام والفقهاء كما تقدم ، وهو العلم بنى الخلاف وأن يصحكون العلم بالاجماع تواتراً . وجعل العلم بالاجماع من العلوم الضرورية كالعلم بالعلوم الاخبار المتواترة عند أكثرين ومعلوم أن كثيراً من الاجامات التي حكاهما ليست قريباً من هذا الوصف فضلاً عن أن تكون منه فكيف وفيها ما فيه خلاف معروف وفيها ما هو نفسه يشكر الاجماع فيه ويختار خلافه من غير ظهور مخالف

وقد قال إنما نعني بقولنا العلماء من حفظ عنه القتيا .

ينجس من حيوان أو ميت ولا كان آجنا متغيرا من ذاته وإن لم يكن من شيء .
 حله ، ولا مات فيه ضفدع ولا حوت ولا كان فضل متوضيء من حدث أو متسل
 من واجب ، ولا استعمال بعد ، ولا توضأت منه امرأة ولا تطهرت منه ، ولم يشمس
 ولا سخن ، ولم يؤخذ من بحر ولا غصب ولا أدخل فيه القائم من نومه يده قبل
 أن يفسلها ثلاثا ولا حل فيه شيء طاهر فخالطه غير تراب عنصره فظهر فيه ولا
 بل فيه خبز ولا توضأ فيه ولا به إنسان ولا اغتسل ولا وضأ شيئا من أعضائه به
 فيه الوضوء والغسل ، حلوا كان أو مرا أو ملحاً أو زعاقاً ، ففرض على الصحيح
 الذي يجده ويقدر على استعماله ما لم يكن يحضرته نبيذ ، وهذا في الماء غير الجاري .
 فأما الجاري فاتفقوا على جواز استعماله ما لم تظهر فيه نجاسة .

واتفقوا أن الماء الراكد إذا كان من الكثرة بحيث إذا حرك وسطه لم يتحرك
 طرفاه ولا شيء منهما فإنه لا ينجسه شيء إلا ما غير لونه أو طعمه أو رائحته .
 وأجمعوا أنه لا يجوز وضوء بشيء من المائعات وغيرها حاشا الماء والنبيذ ^(١) .

(١) ويرى عن ابن أبي ليلى والأوزاعي جواز الوضوء بالمياه المعتصرة كماء
 الورد ونحوه . لكن ليست رواية ذلك عنهما بسند صحيح يعول عليه ، ولوصح
 ذلك عنهما لما سأل ابن رجب أن يعد تجوز الوضوء بها من مفردات ابن تيمية
 كما في طبقات الحنابلة . على أن المراد بالنبيذ في حديث ليلة الجن في سنن الترمذي
 ماء ملح يلتقي فيه تمرات ليحلوا قليلا لجرى العادة بذلك بين العرب فلا التمر
 يتفتت في الماء ولا الماء يخرج عن طبعه فلذا قال عليه السلام « تمر طيبة وماء
 طهور » يعني لا التمر يخرج عن تمرته ولا الماء عن طهوريته . وإنما معني هذا
 الماء نبيذا حيث نبذت وألقيت فيه تمرات كما تقدم وهذا مذهب أهل العراق
 القائلين بحديث ليلة الجن وليس المراد النبيذ المعروف اليوم . م

وقال وأجمعوا أنه لا يجوز التوضوء بشيء من المائعات وغيرها حاشا الماء والنبيذ .
 قلت وقد ذكر العلماء عن ابن أبي ليلى وهو من أجل من يحكي ابن حزم قوله
 أنه يجوز الوضوء بالمعتصر كماء الورد ونحوه كما ذكروا ذلك عن الأصم لكن
 الأصم ليس ممن يعمده ابن حزم في الإجماع .
 وقال وأما الماء الجاري فاتفقوا على جواز استعماله ما لم تظهر فيه نجاسة .

واختلفوا هل يجزئ أن يتوضأ الرجل والمرأة معا أم لا يجزئ. ذلك .
 واتفقوا في جواز توضي الرجلين والمرأتين معا .
 وأجمعوا أن من توضأ وتطهر بالماء كما وصفنا وإن كان يحضره نبيذ تمر
 فقد أدى ماعليه .

واتفقوا على أن المريض الذي يتأذى بالماء ولا يجد الماء مع ذلك أن التيمم
 له بدل الوضوء والغسل .

واتفقوا على أن المسافر سفرًا تقصر فيه الصلاة إذا لم يقدر على ماء أصلا وليس
 بقر به ماء أصلا أن له أن يقيم بدل الوضوء للصلاة فقط .

واتفقوا على أن من غسل يديه ثلاثا ثم مضى ثلاثا ثم استنشق ثلاثا ثم
 استنثر ثلاثا ثم غسل وجهه كله - على ما نصفة بعد هذا - وخلل شعره ولحيته بالماء
 وغسل أذنيه بإطهما وظاهرهما وجميع شعره حيث انتهى ونوى الوضوء للصلاة
 قبل دخوله فيه ومع دخوله فيه وسعى الله ولم يقدم مؤخرا كما ذكرنا ولا فرق بين
 غسل شيء من ذلك ونقل الماء بيده الى جميع الأعضاء التي ذكرنا محذرا لكل
 عضو منها أنه قد أدى ماعليه في الأعضاء المذكورة .

واتفقوا على أن من غسل الوجه من أصل منابت الشعر في الحاجبين الى
 أصول الأذنين الى آخر الذقن فرض على من لالحية له .

واتفقوا على أن من عليه غسل من ذوى اللحى وجهه من أصول منابت الشعر
 في أعلى الجبهة فكما ذكرنا فيمن لالحية له وخلل جميع لحيته بالماء وأمر الماء على
 جميعها حيث بلغت وغسل باطن أذنيه وظاهرهما أنه قد غسل وجهه وأدى ماعليه فيه .
 واتفقوا أن غسل الذراعين الى مشد المرفقين فرض في الوضوء .

قلت الشافعي في الجديد من قوله وأحد القولين في مذهب أحمد أن الجاري
 كالراكب في اعتبار القلتين فينجس مادون القلتين بوقوع النجاسة فيه وإن لم تظهر فيه .
 وقال واتفقوا على أن غسل الذراعين الى منتهى المرفقين فرض في الوضوء .
 قلت وزفر يخالف في وجوب غسل المرفقين وحكي ذلك عن داود وبعض
 المالكية . اللهم إلا أن يعنى بمنتهى المرفقين منتهاهما من جهة الكف .

واتفقوا على أنه إن غسلهما وغسل مرقفيه وخلل أصابعه بالماء وما تحت الخاتم فقد تم ماعليه في الذراعين .

واتفقوا أن مسح بعض الرأس بالماء غير معين لذلك البعض فرض .

واتفقوا أن من مسح جميع رأسه فأقبل وأدبر ومسح أذنيه وجميع شعره فقد أدى ماعليه .

واتفقوا أن امسح الرجلين المكشوفتين الماء لمن توضأ فرض ، واخافوا أن تمسح أم تغسل .

واتفقوا على أن الوضوء مرة مرة مسبقة في الوجه والذراعين والرجلين يجزى .
واتفقوا على أن الزيادة على الثلاث لا معنى لها .

واتفقوا على أن إمساك الجلد كله والرأس في الغسل مما يوجب الغسل - على اختلافهم فيما يوجبه بالماء على ما ذكرنا اتفاقهم على إيجاب الوضوء عليه وبذلك الصفة من الماء فرض . ثم اختلفوا أبداً أم يصب أو غمس .

واتفقوا أن من اغتسل لأمر . يوجب الغسل فتوضأ على حسب ما ذكرنا من الوضوء الذي ذكرنا الاتفاق على أنه يجزى . ثم صب الماء الذي ذكرنا أنه يجزى . على جميع جسده ورأسه وأصول شعره وذلك كل ذلك أوله عن آخره ولم يترك من كل ذلك مكان شعرة فما فوقها ولم يحدث شيئاً ينقض الوضوء قبل تمام جميع غسله ونوى الغسل لما أوجب عليه فقد أجزأه .

واتفقوا على أن الماء الذي حلب فيه نجاسة فأحالت لونه أو طعمه فإن شربه لن يبرئ ضرورة والطهارة به على كل حال لا يجوز شيء من ذلك على عظيم اختلافهم في النجاسات .
واتفقوا على أن بول ابن آدم إذا كان كثيراً ولم يكن كرهوس البروغا طئه نجس .
واتفقوا على أن الكثير من الدم أي دم كان - حاشا دم السمك وما لا يسيل دمه - نجس .

واختلفوا في حد الكثير من الظفر إلى نصف الثوب :

واتفقوا على أن أكل النجاسة وشربها حرام حاشا التبيد المسكر .

واثقفوا على أن مالم يكن بولا ولا رجيمًا حاشا ملخرج من برغوث أو نحل أو خباب ولا خمرًا ولا ماتولد منها ولا مسه ، ولا مأخذ منها ولا مأخذ من حي حاشا الصوف والوبر والشعر مما يؤكل لحمه ، ولا كلبًا ولا حيوانًا لا يؤكل لحمه من سبع أو غيره . ولا لعلب مالا يؤكل ولا صديدًا ولا قيتًا ولا قيحًا ولا دمًا ولا بصاقًا ولا مخاطًا ولا قلسًا^(١) ولا مامسه شيء من كل ما ذكرنا فانه طاهر .

واثقفوا على أن الاستنجاء بالحجارة وبكل طاهر مالم يكن طعاما أو رجيمًا أو نجسًا أو جلدًا أو عظمًا أو فحًا أو حمة^(٢) جائز .

واثقفوا على أن كل من صلى قبل تمام فرض وضوئه أو تيممه - إن كان من أهل التيمم - أن صلاته باطلة ناسيا كان أو عامدا إذ أسقط عضواً كاملاً . واختلفوا فيمن أسقط بعض عضو ناسيا أينصرف من صلاته ويقضيها أم لا . واثقفوا على أن البول من غير المستنكح به ، وأن الفسوة والضراط إذا خرج كل ذلك من الدبر وأن إيلاج الذكرك في فرج المرأة باختيار المولج ينقض الوضوء بنفسين كان ذلك أو يعمد وكذلك ذهاب العقل بسكر أو إغماء أو جنون .

واثقفوا على أن ما حذا ما ذكرنا وما عدا مس المرأة الرجل والرجل المرأة بأي عضو تماسا وكيفما تماسا ، وما عدا مس الفرج والدبر والذكر والابط ومس الصليب ومس الابط والأوثان والسكامة القبيحة ونظرة الشهوة وخروج الدم حينما خرج وذبح الحيوان ، وماء المدة^(٣) والقيء والقلس والقيح وقلع الضرس وانشاد الشعر والضحك في الصلاة وقرقرة البطن في الصلاة وأكل ما مست النار أو شربه

(١) القلس بالتحريك وقيل بالسكون هو ما خرج من الجوف ملء القم أو دونه وليس بقيء فان عاد فهو القيء . م

(٢) الحمة وزان رطبة هي ما أخرج من خشب ونحوه (٣) في الأصل «ماء الجسد» . م

قال واثقفوا على أن الاستنجاء بالحجارة وبكل طاهر مالم يكن طعاما أو رجيمًا أو نجسًا أو جلدًا أو عظمًا أو فحًا أو حمة جائز .

قلت في جواز الاستنجاء بغير الأحجار قولان معروفان هما روايتان عن أحمد إحداهما لا يجزئ إلا بالحجر وهي اختيار أبي بكر بن النذر وأبي بكر عبد العزيز .

ولطم الابل وكل شيء منها ، والنوم والمنى والودي ، أو لمسا على ثوب أو غير ثوب لشهوة أو شيئاً خرج من أحد المخرجين من دود أو حصي أو غير ذلك ، أو شيء قطر فيهما أو أدخل أو رجيما أو بولا أو منيا خرج من غير مخرجه المهبود أو حلق شعره أو قص ظفر أو خلع خف مسح عليه أو عمامة كنتك أو كلمة عوداء أو أذى مسلم ، أو حمل ميت أو وطء نجاسة رطبة فإنه لا يوجب وضوءاً .
 واتفقوا على أن خروج الجنابة في نوم أو يقظة من الذكر بلذة لغير مغلوب باستنكاح أو مضروب ، وقبل أن يقتل للجنابة فإنه يوجب غسل جميع الرأس والجسد .

واتفقوا على أن الدم الأسود الخارج في أيام الحيض من فرج المرأة التي من كانت في مثل سنها حاضت يوجب الفسل على المرأة .
 واتفقوا على أن ما عدا الامناء والايلاج في فرج أو دبر من انسى أو بهيمة ومس الابط والاستحداد ودخول الحمام ودخول المتى في فرج المرأة أو خروجهم من فرجها بعد وقوعه والامناء والحيض والاستحاضة والدم كله والصفرة والكدرة والحديث في تضاعيف الفسل قبل تمامه ما لو كان في غير غسل لنقض الوضوء فقطع والحجامة والاسلام وغسل الميت ومواراته والاحرام ويوم الجمعة لا يوجب غسلًا .
 واتفقوا على أن الماء الذي وصفنا في أول هذا الباب إذا جمع تلك الصفات ولم يكن راكداً فإن الفسل به جائز .

واتفقوا أن من وطئ مرارا امرأة واحدة ففسل واحد يميزه .
 واتفقوا إن اجتمع عليه أمران كل واحد منهما يوجب الفسل فاففسل لكل واحد منهما غسلًا ينويه به ثم للآخر منهما كذلك أنه قد طهر وأدى ما عليه . بخلاف قولهم في الاحداث المختلفة .

واتفقوا على أن الفسل في الاجتناب من الزنا واجب كوجوبه من وطء الحلال .
 واتفقوا أن من احتلم فرأى الماء من الرجال والنساء أو حاضت من النساء بعد أن تتجاوز خمسة عشر ويستكلا في قدمها ستة أشبار وهما عاقلان ، فقد زنتها

الاحكام وجرت عليهما ان كانا مسلمين الحدود ، ولزمتها الفرائض وأنه بلوغ صحيح .
وأجمعوا أن من تجاوز تسع عشرة سنة من الرجال والنساء وهو عاقل ولم
يحتمل ولا حاضت فائهما بالغان بلوغا صحيحا .

وأجمعوا أن المسافر سفراً يكون ثلاثة أيام فصاعدا ولا يجده ماء ولا نبيناً
فإن التيمم له بالتراب الطاهر جائز في الوضوء للصلاة الفريضة خاصة .

وأجمعوا أنه إن تيمم لكل صلاة فقد صلاها بطهارة .

وأجمعوا أن المريض الذي يؤذيه الماء ولا يجده مع ذلك أن له التيمم .
واختلفوا في أن من توضأ فله أن يصلى ما لم ينتقض وضوؤه فروينا عن
ابراهيم النخعي أنه لا يصلى بوضوء واحد أكثر من خمس صلوات ، وروينا عن
عبيد بن عمير الوضوء لكل صلاة واحتج بالآية .

وأجمعوا أن^(١) مسح بعض الوجه غير معين وبعض الكفين كذلك بضربة
واحدة في التيمم فرض .

وأجمعوا أن من مسح جميع وجهه وخلل لحينه في التيمم بتراب لم يزل من
أرضه وذلك التراب طاهر ومسح جميع بدنه وذراعيه وعضديه الى منكبيه وخلل
أصابعه بضربة واحدة ثم أعاد مسح الوجه والذراعين كذلك بضربة أخرى من
التراب فقد أدى ما عليه ، واختلفوا في تقديم الوجه على اليدين بما لا سبيل الى جمعه .
واختلفوا أي مسح التيمم المصحف ويؤم المتوضي أم لا وهل يتيمم بتراب نجس أم لا .
واقفوا إن تيمم كما ذكرنا بعد دخول الوقت وطلب الماء فله أن يصلى صلاة
واحدة واختلفوا في أكثر وفي النافلة وفيمن يتيمم قبل الوقت ليكون على
طهارة أن له أن يصلى بما شاء من الفرائض والنوافل حاشا اختلاف الذي ذكرنا .
واقفوا أن من اجتمع عليه غسلان كحائض أجنبى أو نحو ذلك فاعتسل
أو اغتسلت غسليْن فقد أدى ما عليهما .

وأجمعوا أن من أيقن بالحلث وشك في الوضوء ، أو أيقن أنه لم يتوضأ

حان الوضوء عليه واجب .

واتفقوا أن لحم الميتة وشحمها وودكها^(١) وغضروفها ونخها وأن لحم الخنزير وشحمه وودكه وغضروفه ونخه وعصبه حرام كله وكل ذلك نجس .

واتفقوا أن ما عدا التراب والرمل والحجارة والجدران والأرض كلها والمعادن والثلج والنبات لا يجوز التيمم به .

واتفقوا أن جلد ما يؤكل لحمه إذا ذكي طاهر جائز استعماله وييمه .

وأجمعوا على أن جلد الإنسان لا يحل سلخه ولا استعماله .

واتفقوا أن كل إناء ما لم يكن فضة ولا ذهب ولا صفرا^(٢) ولا نحاسا ولا رصاصا ولا منصوبا ولا إناء كتابي ولا جلد ميتة ولا جلد ما لا يؤكل لحمه وإن ذكي فإن الوضوء منه^(٣) والأكل والشرب جائز .

واتفقوا على أن الحيض لا يكون أزيد من سبعة عشر يوما ، ذكر أحمد وغيره أنهم سمعوا ذلك في نساء الماجشون وغيرهم .

واتفقوا على أن الدم الأسود المحتوم حيض فصحيح إذا ظهر في أيام الحيض ولم يتجاوز سبعة أيام ولم ينقص من ثلاثة أيام .

واتفقوا على أن المرأة إذا وضعت آخر ولد في بطنها فإن ذلك الدم الظاهر منها بعد خروج ذلك الولد الآخر دم نفاس لا شك فيه يجنب فيه الصلاة والصيام والوطء .
واتفقوا على أن الحائض لا تصلي ولا تصوم أيام حيضها ولا يطؤها زوجها في فرجها ولا في دبرها . واتفقوا أن له مؤاكلتها ومشاربتها .

(١) الودك هو دمه اللحم ودهنه الذي يمتزج منه ، والغضروف هو كل عظم رخص يؤكل كإرناء الأنف ونفض الكتف ورؤوس الأضلاع ودخل قوف الأذن . م

(٢) الصفر بالضم من النحاس . م

(٣) في الأصل « فيه » . م

قال وافقوا على أن كل إناء لم يكن فضة ولا ذهب ولا صفرا ولا رصاصا ولا نحاسا ولا منصوبا ولا إناء كتابي ولا جلد ميتة ولا جلد ما لا يؤكل لحمه وإن ذكي فإن الوضوء منه والأكل والشرب جائز كل ذلك .

قلت الآية النيمية التي تكون أعلى من الذهب والفضة كالياقوت ونحوه فيها قولان للشافعي . وفي مذهب مالك قولان .

واقفوا أن دم النفاس إذا دام سبعة أيام فهو نفاس تجتنب به ما ذكرنا .
 واقفوا أنه إن اتصل أزيد من خمسة وسبعين يوماً فليس دم نفاس .
 واقفوا أن القصة البيضاء ^(١) المتصلة شهراً غير يوم طهر صحيح .
 واقفوا على أن من وطئ من بز الدم الاسود ^(٢) ما بين ثلاثة أيام الى سبعة أيام في أيام الحيض المهرود ولم تربعد ذلك شيئاً غيره فقد وطئ حراما .
 واقفوا أن من لا ترى دماً ولا كدرة ولا صفرة ولا استحاضة ولا غير ذلك بعد أن تفتسل كلها بلقاء فوطوها حلال لمن هي فراش له ما لم يكن هنالك مانع من صوم أو اعتكاف أو إحرام أوظهار .
 وأجمعوا أن الحائض اذا رأت الطهر مالم تفصل فرجها أو تتوضأ فوطوها حرام .
 وأجمعوا أن من غسل أثر الكلب والخنزير والهر سبع مرات بلقاء والثامنة بالتراب فقد طهر .
 وأجمعوا أن من غسل موضع النجاسات متبعا بلقاء حتى لا يبقى لها أثر ولا ريج قد أنقى وطهر . واقفوا أن من غسل أثر السنور فقد طهر .

(كتاب الصلاة)

واقفوا على أن الصلوات الخمس فرائض .
 واقفوا على أن صلاة الصبح للخائف والآمن ركعتان في السفر والحضر .
 وعلى أن صلاة المغرب للخائف والآمن في السفر والحضر ثلاث ركعات .
 (١) في حديث عائشة لا تفتسلن من الحيض حتى ترين القصة البيضاء . هو أن تخرج القطنة أو الحرقفة التي تحتشى بها الحائض كأنها قصة بيضاء لا يخالطها صفرة ، وقيل القصة شيء كالخيط الأبيض يخرج بعد انقطاع الدم كله . م
 (٢) أي من غلب عليها الدم . م

قال وأجمعوا أن الحائض وإن رأت الطهر مالم تفصل فرجها أو تتوضأ فوطوها حرام .
 قلت أبو حنيفة يقول اذا انقطع دمها لاكثر الحيض أو مر عليها وقت صلاة .
 جاز وطؤها وإن لم تفتسل ولم تتوضأ ولم تغسل فرجها ^(١) .
 (١) كتب ظاهر الرواية ساكتة عن الوضوء وغسل الفرج . م

واقفوا على أن صلاة الظهر والعصر والعشاء الآخرة للمقيم الآمن أربع ركعات .
واقفوا على أن من حج أو اعتمر أو جاهد المشركين أو كانت مدة سفره
ثلاثة أيام فصاعدا فصلى الظهر والعصر ركعتين فقد أدى ما عليه .

واختلفوا في العتمة^(١) : روي عن ابن عباس في حديث شعبة ما يدل على
أنه كان لا يقصرها .

ولم يتفقوا في أقل صلاة الخوف على شيء يمكن ضبطه لأن جماعة من التابعين
يرون الفرض في صلاة الخوف يجزئ بتكبيرة واحدة فقط . وأبو حنيفة لا يرى
التكبير فرضا وأن أقل فرض ذلك عنده ركعتان وإن لم يكن فيهما تكبير أصلا .
واقفوا أن الصلاة لا تسقط ولا يحل تأخيرها عمداً عن وقتها عن البالغ العاقل
بمدر أصلا ، وأنها تؤدي على حسب طاقة المرء من جلوس أو اضطجاع بإيماء
أو كيفية أمكنه .

واقفوا أن من أدرك الإمام وقد رفع رأسه من الركوع واعتدل ورفع كل من
وراءه رؤوسهم واعتدلوا قياما فقد فاتته الركعة . وأنه لا يعتد بتبنيك السجدة
اللتين أدرك .

واقفوا أن من جاء والإمام قد مضى من صلاته شيء قل أو كثير ولم يبق إلا
السلام فأنه مأمور بالدخول معه ومواظته على تلك الحال التي يجده عليها لم يحزم^(٢)

(١) بمعنى العشاء الآخرة . م (٢) « يحزم » ساقطة من الأصل . م .

قال واقفوا أن الصلاة لا تسقط ولا يحل تأخيرها عمداً عن وقتها عن العاقل
البالغ بمدر أصلا ، وأنها تؤدي على قدر طاقة المرء من جلوس واضطجاع بإيماء
وكيفية أمكنه .

قلت النزاع معروف في صور منها حال المسافرة فأبو حنيفة يوجب التأخير
وأحمد في إحدى الروايتين يجوز . ومنها المحبوس في مصر . ومنها طأم الماء
والتراب فذهب أبي حنيفة وأحد القولين في مذهب مالك أنه لا يصلي . رواه
معن عن مالك وهو قول أصبغ وحكي ذلك قولاً للشافعي ورواية عن أحمد .
وهؤلاء في إعادة لهم قولان هما روايتان في مذهب مالك وأحمد ، والقضاء
قول أبي حنيفة .

بادراك الجماعة في مسجد آخر .

واتفقوا أن من فعل ما يفعله الامام من ركوع وسجود قيام بعد أن فعله ^(١) الامام لا معه ولا قبله فقد أصاب .

واتفقوا أن استقبال القبلة لها فرض لمن يعاينها أو عرف دلائلها ما لم يكن محاربا ولا خائفا .
واتفقوا على أن القيام فيها فرض لمن لا علة به ولا خوف ولا يصلى خلف
إمام جالس ولا في سفينة .

واتفقوا على أن الركوع فيها فرض ، وأن السجود سجدتان في كل فرض .
واتفقوا أن ما بين زوال الشمس الى كون ظل كل شيء مثله بعد طرح ظل
الزوال وقت الظهر .

واختلفوا في وقت الجمعة فروىنا عن مجاهد أنه قال كل عيد للمسلمين فهو قبل الزوال .
واختلفوا في دخول وقت العصر مما لا سبيل الى جمعه لأن أبا حنيفة يقول :
لا يدخل وقت العصر إلا اذا صار ظل كل شيء مثليه ، وقال الشافعي حينئذ يخرج
وقت العصر المحمود .

واتفقوا أن الشمس إذا غربت كلها فقد خرج وقت الدخول في الظهر والعصر
لغير من يقضيها . واتفقوا أن الشمس إذا غربت ^(٢) فإنه وقت لصلاة المغرب .
واتفقوا أن مغيب الشفق الأبيض الذي هو آخر الشفقين وقت لصلاة العتمة
الى انقضاء ثلث الليل الاول .

واختلفوا أنه إذا طلع الفجر المعترض أخرج وقت الدخول في المغرب لغير
من لا يقضيها أم لا ؟ وروى عن عطاء أن وقت المغرب والعتمة حتى النهار .
واتفقوا على أن طلوع الفجر المذكور الى طلوع قرص الشمس وقت للدخول
في صلاة الصبح لغير من يقضيها .

واتفقوا : أن من بلغ أو أسلم وأمكنه الظهر وقد بقي من آخر وقت العصر
على اختلافهم في آخر مقدار ركعة فإنه يصلى العصر والمغرب ثم العتمة أنه قد أدى ما عليه .

(١) في الاصل « يعلمه » . م (٢) « إذا غربت » غير موجودة في الاصل . م

واتفقوا : أن من أخذ بعد دخول الوقت فقال : الله أكبر ، الله أكبر أشهد أن لا إله إلا الله مرتين ، أشهد أن محمداً رسول الله مرتين ، ثم رفع فقال : أشهد أن لا إله إلا الله مرتين ، أشهد أن محمداً رسول الله مرتين ، حتى على الصلاة مرتين ، حتى على الفلاح مرتين ، الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله ، وزاد في صلاة الصبح والعسة (الصلاة خير من النوم مرتين) فقد أدى الأذان حقّه من الكلمات التي ذكرناها خاصة على أن أقدمونا عن ابن عمر رضي الله عنهما الأذان ثلاث وأنه كان يقول في أذانه : حتى على خير العمل ^(١) .

واتفقوا أن قول الله أكبر مرتين أشهد أن لا إله إلا الله مرتين أشهد أن محمداً رسول الله مرتين حتى على الصلاة مرتين حتى على الفلاح مرتين لا إله إلا الله مرة واحدة ينبغي ذكره في الإقامة .
واتفقوا أنه إن كرر الله أكبر أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمداً رسول الله حتى على الصلاة حتى على الفلاح مرتين مرتين كل واحدة من الألفاظ المذكورة وفيها وقد قامت الصلاة مرتين والله أكبر مرتين بعد ذلك ثم لا إله إلا الله مرة فقد أدى الإقامة .

واتفقوا على أن الكلام في الصلاة عمداً مع غير الإمام في إصلاح الصلاة وفي رد الإمام أو ما ناب عنه وبعد موت النبي صلى الله عليه وسلم ينقض الصلاة إلا أننا روينا عن الشعبي في الصلاة بنى وإن تكلم .
واتفقوا : أن الإكل والتقهية والعمل الطويل بما لم يؤمر به فيها ينقضها إذا كان تمسك ذلك كله وهو ذاكر لأنه في صلاة .

واتفقوا أن المرأة لا تؤم الرجال وهم يعلمون أنها امرأة فإن فعلوا فصلاتهم فاسدة بإجماع ، وروى عن أشهب أنه من أتم بامرأة وهو لا يدري حتى خرج

(١) فلا يكون هذا بدعة الروافض كما يزعم ابن تيمية . م

قال واتفقوا على أن المرأة لا تؤم الرجال وهم يعلمون أنها امرأة فإن فعلوا فصلاتهم فاسدة بالإجماع ، قال وروى عن أشهب أن من أتم بامرأة وهو لا يدري حتى خرج الوقت ثم علم فصلاته تامة وكذا من أتم بكافر وهو لا يعلم أنه كافر .

الوقت ثم علم فصلاته تامة وكذا من اثم بكافر ، وقد قال قوم من أهل الظاهر ان الكافر اذا ابتدأ الصلاة بقوم مسلمين فانه إسلام منه يقتل ان راجع الكفر .
واتفقوا أن القهقهة تبطل الصلاة ، على اننا رويناه عن الشعبي من ضحك في الصلاة فلا شيء عليه .

واختلفوا في التبسم والآنين والنفخ وفي القراءة في المصحف وفي الاعتماد على اليد فيها وفي زجر الصبي بخاف عليه أن يهوى ^(١) ودفع الظالم والاصلاح بين المتقاتلين والمتضارين وفي عد الآي في الصلاة .

واختلفوا في شرب الماء قصدا في صلاة التطوع أينقضها أم لا ، وفي مرور الكلب والسنور والحمار والكافر والمرأة بين يدي المصلي أنتقض صلاته أم لا .
واتفقوا : أن أقرأ القوم اذا كان فاضلا في دينه ومعتمده سالم الاعضاء كلها صحيح الجسم فصبحا صحيح النسب حراً لا يأخذ على الصلاة أجراً فقيها ولم يكن أحراريا يؤم مهاجرين ولا أعجميا يؤم عربا ، ولا متبهما يؤم متوضئين فان الصلاة وراءه جائزة .

واتفقوا على أن من تحول عن القبلة عمداً لغير قتال أو لغير غسل حدث غالب أو بنسيان الوضوء له ، أو لغير غسل رعاف أو لغير ما افترض على المرء من أمر بمعروف أو إصلاح بين الناس أو إطفاء نار أو إمساك شيء فائت من ماله ، أو لغير إكراه فان صلاته فاسدة .

واتفقوا أن ستر العورة فيها لمن قدر على ثوب مباح لباسه له فرض .
واتفقوا على أن من لبس ثوبا طاهرا مباحا لباسه كشيئا واحدا فقطى مرتته

(١) في الاصل « القوي » . م

قلت اتهم الرجال الأميين بالمرأة القارئة في قيام رمضان يجوز في المشهور من أحمد ، وفي سائر التطوع روايتان .

قال واتفقوا على أن وضع الرأس في الارض والجلين في السجود فرض .
قلت المنقول عن أبي حنيفة أنه لا يجب السجود إلا على الوجه وهو قول الشافعي ورواية عن أحمد ويقضى هذا أنه لو سجد على يديه ووجهه وركبتيه أجزأه .

وركبته وما بينهما وطرح منه على عاتقه أن صلاته فيه تجزئه .

واتفقوا على أن الفرج والدبر عورة .

واتفقوا أن الفكرة في أمور الدنيا لا تفسد الصلاة .

واتفقوا على أن شعر الحرة وجسمها حاشا وجهها ويدها عورة .

واختلفوا في الوجه واليدين حتى أظفارهما أعورة هي أم لا ؟

واتفقوا أن الأمة إن سترت في صلاتها شعرها وجميع جسدها فقد أدت

صلاتها ، وقد روينا عن عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها لا ينبغي للمرأة أن تصلى إلا وفي عنقها قلادة أو خيط أو سير أو شيء .

واتفقوا على جواز الصلاة في كل مكان مالم يكن جوف الكعبة أو الحجر أو

ظهر الكعبة أو معاطن الابل أو مكانا فيه نجاسة أو حماما أو مقبرة أو الى قبر

أو عليه أو مكانا^(١) منصوبا يقدر على مفارقتها أو مكانا يستهزا فيه بالاسلام أو مسجدا للضرار أو بلاد تمود لمن لم يدخلها با كيا .

واتفقوا على جواز الصلاة في كل ثوب مالم يكن حريرا أو فيه حرير أو منصوبا

أو مصفرا أو فيه نجاسة أو جلد ميتة أو ثوب مشترك .

واتفقوا على أن ماعدا الكلب والمرأة والحمار والهر والمشرک لا يقطع الصلاة .

(١) من هنا إلى قوله « أو مكانا » ساقط فاستدركناه من كلام ابن تيمية .

قال واتفقوا على أن التمكرة في أمور الدنيا لا تفسد الصلاة .

قلت اذا كانت هي الأغلب ففيها نزاع معروف ، والبطلان اختيار أبي عبد الله

ابن حامد^(١) وأبي حامد الغزالي .

قال واتفقوا على جواز الصلاة في كل مكان مالم يكن جوف الكعبة أو الحجر

أو ظهر الكعبة أو معاطن الابل أو مكانا فيه نجاسة أو حماما أو مقبرة أو الى قبر

أو عليه أو مكانا منصوبا يقدر على مفارقتها أو مكانا يستهزا فيه بالاسلام أو مسجدا للضرار أو بلاد تمود لمن لم يدخلها با كيا .

قلت الصلاة في الجزيرة والمزبة وقاعة الطريق لا تنصح في المشهور عند كثير

من أصحاب أحمد بل أكثرهم . والصلاة في الحف^(٢) كذلك عند جمهورهم وإن

صلى في مكان طاهر منه .

(١) هو شيخ أبي يعلى الحنبلي . م (٢) في الاصل « النجس » . م

واتفقوا أن مامر من ذلك كله وراء السترة وهي ارتفاع قدر آخره الرجل وفي حلة
الرمح أنه لا يقطع الصلاة .

واتفقوا على أن من قرب من سترته ما بين يمر الشاة الى ثلاثة أذرع فقد أدى ما عليه .
واتفقوا على كراهية المرور بين المصلي وسترته وأن فاعل ذلك آثم .

واتفقوا على أن من استنجى بما يجوز الاستنجاء به على الوتر من ثلاثة
أشخاص مختلفة الاجرام فصاعدا حتى ينقى ما هنالك ثم توضأ بماء كما ذكرنا وفي
إناء كما وصفنا وضوءاً كما نعتنا ثم لم يأت شيئا مما ذكرنا أن ما عداه لا ينقض
الوضوء ولا مس شيئا من جلده بريقه وعليه ثوب كما شرطنا قام في جماعة ونوى
في تلك الصلاة وهو كما حددنا وهي راضية به في مكان مساو لو قوفهم ليس أعلى
منه ووقف أمامهم بغير محراب فكبر ونوى في تكبيره وقبل تكبيره متصلا
بتكبيره تلك الصلاة التي يصلي بعينها فقال الله اكبر ورفع يديه وتعوذ بالله من
الشیطان الرجيم وقرأ بأم القرآن يفتتحها بيسم الله الرحمن الرحيم ثم قرأ سورة
وجهر حيث ينبغي الجهر وأسر حيث ينبغي الأسرار ثم كبر وركع فاطمان في ركوعه
حتى استقرت أعضاؤه كلها وقال وهو راكع سبحان ربی العظیم ولم يقرأ شيئا
من القرآن في حال ركوعه ثم قال سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد ثم اطمأن قائما
حتى اعتدلت أعضاؤه كلها ثم كبر وخر ساجدا وجأى يديه عن ذراعيه .
وفخذه ووضع جبهته وأنفه مكشوفين ويديه ورجليه على ما هو عليه
قائم مما يحل افتراشه في الصلاة وهو نحو ما يحل لباسه وقال في سجوده
سبحان ربی الاعلى ثلاثا واطمأن أعضاؤه كلها ولم يقرأ في سجوده شيئا
من القرآن ثم كبر وجلس معتدلا ثم كبر وسجد أخرى كالتى وصفنا ولا فرق في
كل ما قلنا فيها ثم قام مكبرا ثم عمل هكذا في الركعة الثانية فان كانت صلاة
غير الصبح جلس بعد الثانية وتشهد . ولا تقدر على اجماع فيما يفعل في الجلوس
فقال الشعبي لا يزيد على التشهد ، وقال الشافعي ويصلى على محمد عبده ورسوله
ثم يعود فيقوم ثم قام مكبرا يفعل كما قلنا في الركعة الأولى في كل ما قلنا فيها من

قراءة سورة مع أم القرآن ، وتعوذ وبسمة وغير ذلك فان كانت غير المغرب والصبح فركتان كما قلنا ولا فرق حتى اذا جلس في آخر صلاته تشهد التشهد المروى عن النبي صلى الله عليه وسلم من طريق ابن مسعود وابن عباس رضى الله عنهما ثم يصلى على محمد ﷺ الصلاة المروية عنه عليه السلام - اذ سأله بشير ابن سعد الانصارى - ثم سلم عن يمينه وعن شماله تسليحتين السلام عليكم ورحمة الله السلام عليكم ، وهو في موضع ليس من المواضع التي ذكرنا ان ما عداها مباح الصلاة عليه ولم ينفخ ولا بكى ولا ضحك ولا تبسم ولا التفت ولا سها ولا تختصر ولا كفت شعرا ولا ثوبا ولا فرقع أصابعه ولا شبكها ولا امر أمامه شيء مما ذكرنا أن ما عداها متفق عليه أنه لا يقطع الصلاة ولا صلت الى جنبه امرأة ولا رفع بصره إلى السماء ولا عمل عملا ولا سمى احدا غير النبي ﷺ في صلاته ولا دعا بنير ما يشبه القرآن فيها ولا تقم في إيهام او سبابة او وسطى ولا قال الحمد لله في عطاس ان كان منه ولا سبح مريدا مخاطبة انسان قد أدى الصلاة وأنما كما أمر ، على ائثار ويناعن عطاه كراهية السجود على غير التراب والبطحاء والحصى .

واتفقوا على ان من فعل كما ذكرنا وهو منفرد ولم يجد من يؤمّه ولا من يأتيهم به او كان معذورا في صلاته منفردا وقت تلك الصلاة قائم بعد أو كان قد نسيها أو قام عنها وإن خرج وقتها مالم يكن بعد صلاة الصبح إلى ابيضاض الشمس . او حين استوائها او بعد العصر الى غروبها ولم يكن عبدا أبقا قد أدى صلاته . كما أمر ولا سبيل الى اجماع جاز في المأموم اصلا .

واتفقوا على أن من قرأ وهو في الصلاة سجدة من سجديات القرآن فخر لها ساجدا ثم عاد الى صلاته أن صلاته لا تنتقض .

واتفقوا أنه ان سجد فيها عمدا ذا كرا لانه في صلاة غير السجود المأمور به . وغير هذا السجود وغير سجد السهو فان صلاته تفسد .

واتفقوا انه ليس في القرآن اكثر من خمس عشرة سجدة .

واتفقوا منها على عشر . واختلفوا في التي في ص وفي الآخرة التي في الحج وفي

الثلاث اللواتي في المفصل . واتفقوا على أن التي في حم وآم من عزائمها .
 واتفقوا على أن قراءة القرآن لغير المحدث والجنب والحائض وفيما عدا الخلاء
 والحمام حسن .

واتفقوا على أن من نام عن صلاة أو نسيها أو سكر من خمر حتى خرج وقتها
 فعليه قضاؤها أبدا .

واتفقوا على أن صلاة العيدين وكسوف الشمس وقيام ليالي رمضان ليست
 فرضاً ، وكذلك التهجد على غير رسول الله صلى الله عليه وسلم .

واتفقوا أن كل صلاة ما عدا الصلوات الخمس وعدا الجنائز والوتر وما نذر
 المرء ليست فرضاً .

واتفقوا أن الصلوات المفروضة والغسل المفروض والوضوء لها كل ذلك لازم
 للحر والعبد والأمة والحرمة لزومها مستويا إذا بلغ كل من ذكرنا وعقل وبلغه وجوب ذلك .
 واتفقوا على أن ما بعد صلاة العتمة إلى طلوع الفجر آخر وقت للوتر .

واتفقوا أن من صفاء الشمس إلى زوالها وقت لصلاة العيدين على أهل الأمصار .
 واتفقوا أن صلاة العيدين ركعتان في الصحراء وصح عن علي في الجامع العبد أيضاً .
 واختلفوا إذا صليت في المصر في الجامع قوم قالوا ركعتان .

واختلفوا في الكلام في الصلاة فقالت طائفة بجوازه مع الإمام في إصلاح

قال واتفقوا أن صلاة العيدين وكسوف الشمس وقيام ليالي رمضان ليست
 فرضاً . وكذلك التهجد على غير النبي صلى الله عليه وسلم .

قلت العبدان فرض على الكفاية في ظاهر مذهب أحمد وحكي عن أبي حنيفة
 أنهما واجبان على الأعيان . وعن عبيدة السلماني أن قيام الليل واجب كحلب
 شاة وهو قول في مذهب أحمد .

قال واتفقوا أن كل صلاة ما عدا الصلوات الخمس وعلى الجنائز والوتر وما نذر
 المرء ليست فرضاً .

قلت في وجوب ركعتي الطواف نزاع معروف وقد ذكر في وجوب المعادة
 مع إمام الحنفي وركعتي الفجر والكسوف (؟) .

الصلاة ، وقالت طائفة إن الكلام محظور حتى في إفتاء المأموم الامام في القرآن إذا اخطأ . وقال آخرون الكلام عمداً ونسياناً يبطل الصلاة .

واتفقوا على أن صلاة الظهر من يوم الجمعة في المصر الجامع إذا أمر بذلك الامام الواجبة طاعته وخطب الامام خطبتين قائماً يجلس بينهما جلسة وكان ممن تجوز إمامته وحضر ذلك أربعمائة رجل فصادوا أحرار مقيمون بالفن قد حضروا الخطبة ولم يبلغ أحد منهم ولا شرب ماء ولا زال منهم أحد . إلا أنهم اختلفوا في الوقت بما لا سبيل الى جمعه إذ قد روينا عن شعبة عن الحكم عن مجاهد أن كل عيد للمسلمين فهو قبل نصف النهار ، وروى في الجمعة قبل الزوال عن أبي بكر وغيره إلا أنهم أجمعوا على أن الجمعة إذا جمعت على شروطها ركعتان يجزئ فيهما . وأجمعوا أن من أسقط الجلسة الوسطى من صلاة الظهر والعصر والمغرب والعمة ساهياً أن عليه سجدة السهو .

واتفقوا أن من أدرك السهو مع إمامه فإنه يسجد للسهو وإن لم يسه .
ثم اختلفوا في كل من زاد أو نقص وفيمن أدرك وترأ من صلاة إمامة وإن لم يسه أيسجد للسهو أم لا ؟ .

واتفقوا : أن القراءة في ركعتي الصبح والأوليين من المغرب والعشاء من جهر فيها قد أصاب ومن أسرفي الآخرين من العمة وفي الثالثة من المغرب وفي جميع الظهر والعصر قد أصاب .

وليس قولي قد أصاب موجب أن من خالف ذلك فهو عندهم مخطئ ، بل من خالف ذلك موقوف على اختلافهم فيه .

واتفقوا أن التوافل من التهجد والتطوع من شاء جهر ومن شاء أسر .

قال واتفقوا أن من أسقط الجلسة الوسطى من صلاة الظهر والعصر والمغرب والعمة ساهياً أن عليه سجدة السهو .
قلت الشافعي لا يوجب سجود السهو .

واتفقوا على استحباب ركعتين بعد طلوع الفجر وقبل صلاة الصبح .
وأجمعوا أن التطوع بالصلاة حسن ما لم يكن بين طلوع الفجر وايضاض
الشمس بغير الركعتين اللتين ذكرنا .

﴿ كتاب الجنائز ﴾

اتفقوا على أن مواراة المسلم فرض .
واتفقوا على أن غسله والصلاة عليه إن كان بالغاً وتكفينه ما لم يكن شهيداً أو
مقتولاً ظلاً في قصاص فرض .
واتفقوا أن من صلى عليه بوضوء فقد أصاب .
واختلفوا في الكفن والحنوط : أمن الثلث أم من رأس المال ، وفيمن صلى
عليه بلا وضوء ولا تيمم أيجوز ذلك أم لا ؟

﴿ كتاب الزكاة ﴾

اتفقوا على أن في مائتي درهم بوزن مكة من الورق المحض إذا آمنت علماً كاملاً
قمرها متصلاً عند مالكها الحر البالغ العاقل المسلم ، رجلاً كان أو امرأة بكرّاً أو
ذات زوج أو خلوا منه لم تنتقل من ملكه عن أعيان الدراهم ، ولا عن شيء
منها : زكاة خمسة دراهم بالوزن المذكور ما لم يكن حلي امرأة أو حلية سيف أو
منطقة أو مصحفاً أو خاتماً .

واتفقوا على أن في كل مائتي درهم من الفضة التي اكتسبها المرء زائدة على
المائتي درهم التي كانت عنده حولاً أيضاً كما ذكرنا خمسة دراهم أيضاً .

قال واتفقوا أن في كل مائتي درهم خمسة دراهم ما لم يكن حلي امرأة أو حلية
سيف أو منطقة أو مصحفاً أو خاتماً .

قلت النزاع في كل حلي مباح أو حلي الخوذة والران وحمائل السيف كالمنطقة
في مذهب أحمد وغيره . والذهب ليسير المتصل بالنوب كالطراز الذي لا يتجاوز
أربعة أصابع مباح في إحدى الروايتين عنه وحلية الملاح كله كحلية السيف في
إحدى الروايتين عنه . وللعلماء نزاع في غير ذلك من الحلية .

واختلفوا في الزيادة إذا كانت أقل من مائتي درهم أفيتها زكاة أم لا ؟
 واتفقوا على أنه إذا كان في الدراهم أو الآنية أو النقاد خلط من نحاس أو غير
 ذلك إلا أن يفهم من الفضة المحضة المقدار الذي ذكرنا فإن الزكاة فيها واجبة كما قدعنا .
 واتفقوا على أن في أربعين ديناراً مضروبة أو تبرأً أو نقاراً أو سبائك غير
 مصبوغ شيء من ذلك بوزن مكة من ذهب أو إيريز محض تساوى الدراهم المذكورة
 مائتي درهم من ورق محض مضروبة فصاعداً تم عند مالئها على الصفة التي
 ذكرنا في الفضة حولا قمرأ متصلاً لم ينتقل ملكه عنها بأعيانها ولا عن شيء
 منها : زكاة دينار .

واتفقوا على أن في كل عشرين ديناراً زائدة تقيم حولا كما ذكرنا نصف .
 واختلفوا في الزيادة إذا كانت أقل من عشرين ديناراً أفيتها زكاة أم لا ؟
 واتفقوا على أن الوزن المذكور من الذهب المحض وإن خالط الدنانير أو التبر
 أو السبائك خلط غير الذهب إلا أن فيها من الذهب المحض الوزن المذكور ففيها
 الزكاة كما ذكرنا .

واتفقوا أن في ألفي رطل وأربعمائة رطل بالفلقلى كاملة فصاعداً من القمح
 الخالص الذي لا يخالطه شيء غيره إذا أصابه رجل وامرأة حران بالغان عاقلان
 مسلمان ينفر كل واحد منهما بملك كل ذلك بعد إخراج ما أنفق عليها أو أصاب
 ذلك نصيبه من زرعه نفسه أو نخله نفسه في أرض ليست من أرض الخراج ولا
 من أرض اكتراها ، إن فيها الزكاة وذلك عشر ما ذكرنا إن كانت تسقى بالأنهار
 أو ماء السماء أو العيون أو السواقي ، ونصف المشران كانت تسقى بالبلو أو السانية^(١)
 وذلك مرة في الدهر ، تجب الزكاة المذكورة منها كما ذكرنا إثر الضم والتصفية .

واتفقوا على أن في خمس من الأبل مسان راعية غير معلوفة ولا عوامل
 - ليست فيها عمياء - ذكوراً كانت أو أنثى أو مختلطة إذا آمت عاماً شمسياً عند
 مالئها كما ذكرنا في الذهب زكاة شاة .

(١) أى البعير يعنى عليه أى يصتقى من البئر . م

واثقفوا على أن في عشر من الابل شاتين ، وفي خمسة عشر كذلك ثلاث شياه وفي عشرين أربع شياه وفي ست وثلاثين بنت لبون ، وفي ست وأربعين حقة ، وفي إحدى وستين جذعة ، وفي ست وسبعين بنتا لبون ، وفي إحدى وتسعين حقتان إلى مائة وعشرين .

ثم اختلفوا في صفات الفرائض بعد ذلك ، واختلفوا أيضاً في الخمس والعشرين ، ولذلك تركنا ذكرها .

واثقفوا على أن في البقر زكاة ، ثم اختلفوا في مقدارها في خمس من البقر إلى خمسين منها بما لا سبيل إلى ضبطه .

ثم اتفقوا أن فيها إذا صارت خمسين على الصفة التي ذكرنا في الابل سوا يشترط أن لا تكون متخلفة لتجارة ولا معاوغة ولا لحث : بقرة واحدة إلى تسع وخمسين ، وتم اختلفوا فيها إذا زادت إلا أنهم اتفقوا على أن في كل خمسين زائدة رأساً منها ثم اختلفوا في سنة فأكثر من الأمر .

واثقفوا على أن في الغنم إذا كانت بالصفة التي ذكرنا في الابل والبقر وأقامت المدة التي ذكرنا في الابل وبلغت أربعين : شاة^(١) إلى مائة وعشرين ثم شاتين إلى مائتين .

ثم اختلفوا فيما زاد على المائتين إلى مائتين وأربعين .

ثم اتفقوا فيما زاد على وجوب ثلاث شياه إلى ثلاثمائة .

ثم اختلفوا فيما بين الثلاثمائة والأربعمائة .

ثم اتفقوا على أن في كل مائة شاة شاة .

واختلفوا في جمع الغنم المتفرقة في البلاد وإن كان مالكها واحداً .

واثقفوا على أن الضأن والمعز يجمعان معاً .

واثقفوا على أنه ليس في أقل من خمس من الابل شيء ولا في أقل من

خمس من البقر ولا في أقل من أربعين من الغنم شيء .

واثقفوا على أن أصناف القمح كالصينى والسمرة ونحو ذلك (تجمع معاً^(٢)) .

(١) اسم « أن » م (٢) « تجمع معاً » ساقطة من الاصل . م

واتفقوا على أن أصناف التمر تجتمع معاً .

واتفقوا على أصناف الشعير تجتمع معاً .

واتفقوا على أن من أعطى زكاة ماله أى مال كان من غير عين المال المزكى
لكن من استقراض أو من شىء ابتاعه بماله آخر أو من شىء وهب له أو بائى
وجه جائز ملكه فان ذلك جائز وأنه لا يجبر أن يعطى من عين المال المزكى .

واتفقوا على أنه إن أعطى من عين المال فذلك جائز ما لم يكن من التمر
مصران الفار وعنق ابن حبيب والجعرور^(١) وما لم يكن من المواشى معيباً أو تيساً أو
كريمة وغير الأسنان والأصناف التى قدمنا ، وكذلك القول فى الذى يحضر
من غير عين المال .

واتفقوا على أن الامام العدل القرشى اليه قبض الزكاة فى المواشى .

واتفقوا على أن الامام المذكور إذا وضع الزكاة التى تقبض فى الاسهم السبعة
من الثمانية المنصوصة فى القرآن فقد أصاب . واختلفوا فى المؤلفه .

واتفقوا على أن كل مال ما لم يكن إبلاً أو غنماً أو بقرأً أو جواميس أو خيلاً
أو بئالاً أو عبيداً أو عسلاً أو عروضاً متخذة للتجارة أو شيئاً تلبته الارض أى
شىء كان من نعيم أو حمل شجر أو ورقها أو حشيش أو ذهباً أو فضة ما خالطها :
لا زكاة فيه وإن كثر .

واتفقوا على أنه لا زكاة فى أعين الشجر .

واتفقوا على أن من كان عنده أقل من النصاب من كل شىء يزكى فانه لا زكاة

عليه ما لم يكن خليطاً على اختلافهم فى النصاب .

واتفقوا أنه لا زكاة على كافر فى شىء من أمواله حاشاً ما أثبتت أرضه فانهم

اختلفوا : أيؤخذ منه المشر أم لا ؟ وحاشاً أموال نصارى بنى تغلب فانهم اختلفوا

أتضعف عليهم الصدقة أم لا ؟ .

(١) أنواع من أردأ التمر . وفى الاصل تصحيفات فى اسمائها ، والتصحيح من

واتفقوا على أن من أدى الزكاة إثر حلول حولها وإثروقت وجوبها في الزرع والثمار قد أدى فرضه .

واختلفوا فيمن أداها قبل ذلك بقليل أو كثير .

واتفقوا على أن الزكاة تتكرر في كل مال عند انقضاء كل حول حاشا الزرع والثمار فاتهم اتفقوا أن لا زكاة فيها إلا مرة في الدهر فقط .

واتفقوا أنها على الحى في ماله مالم يفس .

واتفقوا على أن من كان عنده من الذهب والفضة مالا يبلغ إذا جمع ^(١) قيمة عشرين ديناراً أو قيمة مائتي درهم أو عشرين ديناراً بتكامل الأجزاء أو مائتي درهم بتكامل الأجزاء فلا زكاة عليه في شيء من ذلك ، فأما القيمة فمعرفة وهو الصرف الجارى في كل وقت ، وأما تكامل الأجزاء فهو أن يوازى كيلا دينار ذهب .

واتفقوا على أن من قبض الامام الذى يجب إمامته زكاة ماله وهو غائب لا يعلم أو ممتنع أن ذلك يجزى عنه وليس عليه أن يعيدها ثانية .

واتفقوا على أن من أداها عن نفسه بأمر الامام فأداها بنية أنها زكاته ووضعها مواضعها أنها تجزى .

﴿ الركا ز ﴾

لم يتفقوا في الركا ز ^(٢) على شيء يمكن جمعه لان مالكاً يقول إن وجدنى أرض عنوة فهو لمفتتحها لا لواجده ، وإن وجد فى أرض صلح فهو كله لأرض الصلح لا لواجده ، ولا خمس فيه وإنما الخمس فيما وجد من ذلك فى أرض العرب ، وقال الحسن ما وجد فى أرض العرب فلا خمس فيه ، وإنما فيه الزكاة ، وقال الشافعى وغيره حينما وجد فهو لواجده وفيه الخمس .

وكذلك أيضاً لم يتفقوا فى المدن على شيء يمكن جمعه ولا فيما يخرج من البحر كالمنبر والؤلؤ وغير ذلك .

(١) فى الاصل « يبلغان إذا جمعا » . م

(٢) هو المال المدفون فى الارض . م

ولا أعلم بينهم خلافاً في أنه لا شيء في السمك المتصيد وأما الصيد البري فقد اتفقوا على أنه لصائمه في أرض الاسلام خاصة حاشا الحرمين وأنه لا شيء عليه فيه .

﴿ كتاب الصيام ﴾

اتفقوا على أن صيام نهار رمضان على الصحيح المقيم العقل البالغ الذي يعلم أنه رمضان وقد بلغه وجوب صيامه وهو مسلم وليس امرأة لا حائضاً ولا حاملاً ولا مرضعاً ولا رجلاً أصبح جنباً أو لم ينو من الليل فرض مذيظهر الحلال من آخر شعبان إلى أن يتيقن ظهوره من أول شوال وسواء العبد والحر والمرأة والرجل والأمة والحرّة ذات زوج أو سيد كانتا بكرين أو ثيبين أو خلوين .

واتفقوا على أن الاكل لما يغذي من الطعام مما يستأنف إدخاله في الفم والشرب والوطء حرام من حين طلوع الشمس إلى غروبها .

واتفقوا على أن كل ذلك حلال من غروب الشمس إلى مقدار ما يمكن الفصل قبل طلوع الفجر الآخر .

واتفقوا على أن صيام النذر المعلق بصفة ليست فعضية فرض .

واتفقوا على أن الأكل لغير ما يخرج من الأضراس أو لغير البرد ولغير مالا طعم له ولغير الريق ، وأن الشرب والجماع في الفرج للمرأة إذا كان ذلك نهاراً بعمد وهو ذاكر لصيامه فإن صيامه يلتقط .

واتفقوا على أن من نوى الصوم في الليل وهو ممن ذكرنا أن الصوم يلزمه ولم يأكل شيئاً أصلاً ولا ناسياً ولا عامداً ولا شرب شيئاً أصلاً ولا ناسياً ولا عامداً ولا استمنى كذلك ولا أصبح جنباً ولا تقياً عامداً ولا قبل ولا عض ولا منى ولا أمنى ولا أمنى ولا احتجم ولا احتلم ولا دخل حلقه شيء غير ريقه ولا احتقن ولا داوى جرحاً يبطنه ولا استمط^(١) ولا نوى الفطر ولا فطر في إحليله ولا في أذنه ولا اكتحل ولا خرج عن قريته أو مصره ولا كذب ولا اغتاب ولا تعدد

(١) المعوط دواء يعصب في الأنف . م

معصية ولا دهن شارب ولا رغب أفنه من قبل طلوع الفجر الآخر إلى تمام غروب الشمس فقد تم صومه .

واتقوا على أن الريق ما لم يفارق الفم لا يفطر .

واتقوا على أن المريض إذا تحمل على نفسه فصام أنه يجزئه .

واتقوا على أن من آذاه المرض وضعف عن الصوم فله أن يفطر .

واتقوا أن من سافر السفر الذي ذكرنا في كتاب الصلاة أنه إن قصر فيه أدى ما عليه فأهل هلال رمضان وهو في سفره ذلك فانه إن أفطر فيه فلا إثم عليه .
واتقوا أن من أفطر في سفر أو مرض فعليه قضاء أيام عدد ما أفطر ما لم يأت عليه رمضان آخر .

واختلفوا في وجوب قضاؤه إذا أتى عليه رمضان آخر .

واختلفوا فيمن أفطر الشهر كله لمرض أو سفر كما ذكرنا فقضى ناقصاً مكان كامل أجزئه أم لا ؟

وأجمعوا أن صيام يوم الفطر ويوم النحر لا يجوز .

وأجمعوا على أن الكافة إذا أخبرت برؤية الهلال أن الصيام والافطار بذلك واجبان .

واتقوا أن الهلال إذا ظهر بعد زوال الشمس ولم يعلم أنه ظهر بالأمس فانه لليلة مقبلة .

وأجمعوا أن الحائض تقضى ما أفطرت في حيضها .

وأجمعوا وأجمع من يقول على أن الحائض لا تصوم أن النساء لا تصوم .

واختلفوا أن تطعم وتقضى لكل يوم مداً أم تقضى ولا تطعم قال مجاهد تقضى وتطعم .

وأجمعوا أن من كان شيخاً كبيراً لا يطيق الصوم أنه يفطر في رمضان ولا إثم عليه .

وأجمعوا أنه لا يصوم أحد عن انسان حي .

وأجمعوا أن الصيام يلزم من ذكرنا أن الأحكام تجري عليه .

وأجمعوا أن من تطوع بصيام يوم واحد ولم يكن يوم الشك ولا اليوم الذي

بعد النصف من شعبان ولا يوم جمعة ولا أيام التشريق الثلاثة بعد يوم النحر

فاته مأجور حاشا المرأة ذات الزوج .

واتفقوا على أنها إن صامت كما ذكرنا باذن زوجها فاتها مأجورة .

وأجمعوا أن التطوع بصيام يوم وإفطار يوم حسن إذا أفطر يوم الجمعة والايام التي ذكرنا .

وأجمعوا أن من صام قضاء رمضان أو كفارة يمينه أياماً متتابعة أجزأه إذا

صام ذلك في أول أوقات امكان الصيام له .

وأجمعوا أن ليلة القدر حق ، وأنها في كل سنة ليلة واحدة .

﴿ باب الاعتكاف ﴾

اتفقوا أن من اعتكف في المسجد الحرام أو مسجد المدينة أو مسجد بيت

المقدس ثلاثة أيام فصاعداً وصام تلك الايام ولم يشترط في اعتكافه ذلك شرطاً

ولا مس امرأة أصلاً ولا آتى معصية ولا خرج عن المسجد لغير حاجة الانسان

ولا دخل تحت سقف أصلاً في خروجه ولا اشتغل بشيء غير الصلاة والذكر وما

لا بد منه ولا تطيب إن كانت امرأة : فقد اعتكف اعتكافاً صحيحاً .

واتفقوا أن الوطء يفسد الاعتكاف .

واتفقوا على أن من خرج من معتكفه في المسجد لغير حاجة ولا ضرورة ولا

بر أمر به أو نذب اليه فإن اعتكافه قد بطل .

﴿ كتاب الحج ﴾

اتفقوا أن الحر المسلم العاقل البالغ الصحيح الجسم واليدن والبصر والرجلين

الذى يجد زاداً وراحلة وشيئاً يتخلف لأهله مدة مضيه وليس في طريقه بحر ولا

خوف ولا منعه أبواه أو أحدهما فإن الحج عليه فرض .

واتفقوا أن المرأة إذا كانت كذلك وجب معها فحرم أو زوج فإن الحج عليها فرض .

ولا سبيل إلى إجماع جازي كيفية الحج .

وأجمعوا أن الحج إلى مكة لا إلى غيرها .

وأجمعوا أن ذا الحليفة لأهل المدينة ، والجحفة لأهل المغرب ، وقرن لأهل نجد ،
ويطيم لأهل اليمن ، والمسجد الحرام لأهل مكة : مواقيت الاحرام للحج والعمرة
حاشا العمرة لأهل مكة .

وأجمعوا أن الطواف الآخر المسمى طواف الافاضة بالبيت والوقوف بعرفة فرض .
واختلفوا فيمن وقف اليوم الماشر يظنه التاسع .

وأجمعوا أن وقت الوقوف ليس قبل الظهر في التاسع من ذى الحجة ولا يوم
النحر لمن علم أنه يوم النحر فما بعده .

وأجمعوا أنه إن وقف بها ليلة النحر بمقدار ما يدرك الصلاة للصبح من ذلك
مع الامام فقد وقف ^(١) .

واتفقوا أن الاحرام للحج فرض .

واتفقوا أن جماع النساء في فروجهن ذا كراً لحجه يفسخ الاحرام ويفسد الحج
مالم يقدم المتمر مكة ، ولم يأت وقت الوقوف بعرفة للحج .

ثم اختلفوا فيه أيضا بعد ذلك مالم يتم جميع الحج وجميع العمرة أم لا .
وأجمعوا أن الهدى يكون من الابل والبقر الثني فصاعداً من الابل والبقر
والضأن والمز .

واختلفوا في الجنح من الابل والبقر والمز .

وأجمعوا أن الرجل المحرم يجتنب لبس العمام والقلائس والحباب والقمص
والخيط والسراويل التي لا تسمى ثيابا إن وجد إزارا .

واختلفوا في الخفين للرجال والنساء .

واتفقوا أنه يجتنب استعمال الطيب والعُفران والورس ^(٢) والثياب المودستة والمزعفرة

(١) « فقد وقف » ساقطة من الاصل (٢) الورس هو نبت أصفر يصبح به م .

قال واتفقوا على أن وقت الوقوف ليس قبل الظهر في التاسع من ذى الحجة .
قلت أحد القولين بل أشهرهما في منخب أجد أنه يجوز الوقوف قبل الزوال
. وإن أذض قبل الزوال لكن عليه دم كما لو أفاض قبل الغروب .

بعد إحرامه إلى صبيحة يوم النحر .

واتفقوا أن المرأة المحرمة تجتنب الطيب كما ذكرنا .

وأجمعوا : أن لباس الحيط من الثياب كله للمرأة حلال وكذلك تنطية رأسها .

واتفقوا أنه من فعل من كل ما ذكرنا أنه يجتنبه في إحرامه شيئاً عامداً أو .

ناسياً أنه لا يبطل حجه ولا إحرامه .

واتفقوا أنه من جادل في الحج أن حجه لا يبطل ولا إحرامه .

واختلفوا فيمن قتل صيداً متعمداً فقال مجاهد بطل حجه وعليه الهدي .

وأجمعوا أن المحرم يقتل ما عدا عليه من الكلاب الكبار والحيتان الكبار

وأنه لا جزاء عليه فيما قتله من ذلك .

واختلفوا أيلزمه جزاء ما قتل مما عدا عليه من السباع كلها أم لا .

واختلفوا في قتل الفيران الصغار والكبار والحيت والذباب والوزغ^(١) وكل ما

عدا ما ذكرنا ولا جزاء عليه من قتل المباحات المذكورة باتفاق .

(١) جمع وزغة بالتجريك وهي التي يقال لها سام أبرص . م

وقال بعد أن ذكر من محظورات الاحرام اللباس والطيب والتعطية واتفقوا

أنه من فعل من كل ما ذكرنا أنه يجتنبه في إحرامه شيئاً عامداً أو ناسياً أنه لا

يبطل حجه ولا إحرامه . واتفقوا أن من جادل في الحج فإن حجه لا يبطل ولا

إحرامه . واختلفوا فيمن قتل صيداً متعمداً فقال مجاهد بطل حجه وعليه الهدي .

قلت وقد اختار في كتابه ضد هذا وأنكر على من ادعى هذا الاجماع الذي

حكاه هنا فقال : الجدال بالبطل وفي الباطل عمداً ذاكراً لا حرامه مبطل لا حرامه

والحج بقوله تعالى (فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) وقال كل فسوق

تعمره المحرم ذاكراً فقد أبطل إحرامه وحجه وعمرته لقوله تعالى (فلا رفث

ولا فسوق) . قال ومن عجائب الدنيا أن الآية وردت كما قلونا فأبطلوا الحج

بالرفث ولم يبطلوه بالفسوق وقال كل من تعمد معصية أي معصية كانت وهو ذاكراً لحجه

منذ يحرم إلى أن يتم طوافه بالبيت للأفاضة وروى حمزة العقبة فقد بطل حجه .

قال وأعجب شيء دعواهم الاجماع على هذا .

قلت الاجماع فيه أظهر منه في كثير مما ذكره في كتابه .

وأجمعوا على استحسان التلبية إلى دخول الحرم .
 واتفقوا أن وقت التلبية خارج عن تمام رمى آخر حصاة من السبع حصيات
 من يوم النحر في جمرة العقبة بعد طلوع الشمس .
 واتفقوا على أنه لا يحل للحرم أن يتصيد فيقتل شيئاً مما يؤكل من الصيد
 البرى في الحرم ولا مادام محرماً .
 وأجمعوا أن له أن يتصيد في البحر ما شاء من صمكه .
 واتفقوا أن له أن يذبح من الأنعام والدجاج الانسى ما أحب مما يملك أو
 يأمر ماله وهو محرم في الحرم .
 وأجمعوا على أن من حلق رأسه كله لعله به فإن عليه فدية طعام لا يتجاوز
 عشرة مساكين ولا يتجاوز صاعاً كل واحد إن لم يجد نسكاً ، ونجزة شاة أو
 صيام لا يكون أقل من ثلاثة أيام لمن لم يجد هدياً ولا طعاماً ولا أكثر من عشرة
 أيام فإن صامها متتابعة أجزأته باتفاق .
 واتفقوا أن الحلق والتقصير أحدهما مستحب في تمام الحج يوم النحر وإن
 الحلق أفضل .
 واتفقوا على استلام الحجر الأسود .
 واتفقوا على أن من ألقى البيت عن يساره فطاف خارج الحجر ولم يخرج في
 طوافه من المسجد سبعمائة ثلاثاً خيباً^(١) وأربعة مشياً فقد طاف .
 واتفقوا أن من طاف بين الصفا والمروة سبعمائة يبدأ بالصفا ويختم بالمروة ثلاثاً
 خيباً وأربعة مشياً فقد سعى .
 وأجمعوا أن من رمى جمرة العقبة يوم النحر قبل الزوال بسبع حصيات كحصى
 الخلف^(٢) فقد رمى .
 واختلفوا في أقل وفيمن ألقى البيت عن يمينه وفيمن لم يسع أيجزئه كل ذلك أم لا .

(١) الخيب ضرب من العدو . م

(٢) أى صغار . وفي الأصل « الخلف » وهو خطأ ظاهر . م

واتفقوا على أن جمع صلاتي الظهر والعصر بمرقتي وقت الظهر حق بخطبة قبل الصلاتين . وعلى أن جمع صلاتي المغرب والعشاء في مزدلفة بعد غروب الشمس .
واتفقوا على أن شوال وذا القعدة وتسمًا من ذي الحجة وقت للأحرام بالحج ومن أشهر الحج .

واتفقوا على أن ما عدا شوال وذا القعدة وذا الحجة فليس من أشهر الحج .
واتفقوا على أن من أهدي كل دم وجب عليه أو كل هدي تطوع فوقف بعرفة ثم نحره أو ذبحه بمكة أجزأه .

واتفقوا أن كل صدقة واجبة في الحج أو إطعام إن أداه بمكة أجزأه .
واختلفوا فيمن فعل ذلك بغير مكة حاشا جزاء الصيد فأنهم اتفقوا على أنه لا يجزئ إلا بمكة .

واتفقوا أن من غروب الشفق من ليلة النحر إلى قبل طلوع الشمس من يوم النحر وقت للوقوف بمزدلفة .

واتفقوا على أن من طاف طواف الافاضة يوم النحر أو بعده وكان قد أكمل مناسك حجه ورعى فقد حل له الصيد والنساء والطيب والحيط والنكاح والانكاح وكل ما كان امتنع بالأحرام .

وأجمعوا على أن من يوم النحر وهو العاشر من ذي الحجة إلى انسلاخ ذي الحجة وقت لطواف الافاضة وما بقي من سنن الحج .

قال واتفقوا أن كل صدقة واجبة في الحج أو إطعامه إن أداه بمكة أجزأه واختلفوا فيمن أدى ذلك في غير مكة حاشا جزاء الصيد فأنهم اتفقوا أنه لا يجزئ إلا بمكة .

قلت : مذهب أبي حنيفة ومالك أنه يجزئ الإطعام في جزاء الصيد في غير مكة . وكذلك هندهما تفرقة اللحم تجزئ في غير الحرم وإنما الواجب في الحرم هندهما إراقة الدم بخلاف الشافعي واحد ومن وافقهما فأما أوجبوا ذبحه في الحرم وأوجبوا تفرقته في الحرم . وكذلك الصدقة تقوم مقام ذلك .

قال واتفقوا أن من يوم النحر وهو العاشر من ذي الحجة إلى انسلاخ ذي

واتفقوا أن ثلاثة أيام بعد يوم النحر هي أيام رمى الجمار وأن من رماها فيها بعد الزوال أجزأه .

واتفقوا على أنه لا يعتبر إلا من الحل من كان من غير القارين والمقيمين بمكة . ثم اختلفوا : أمن أدنى الحل أم ميقات بلد المعتمر أم من منزله حيث كان . ؟ واتفقوا أن من أفسد حجة الفرض فعليه أن يحج ثانية ، ولا نعلم أنهم اتفقوا على قضاء حج التطوع إذا فسد ، وقد ادعى بعض العلماء في ذلك إجماعاً وليس كذلك ، بل قد وجدنا فيه خلافاً صحيحاً .

ولم يفتقروا فيما يباح الأكل منه من الهدى على شيء ، لأن الشافعي وأصحابه وأصحاب الظاهر يقولون : لا يأكل من شيء من الهدى إلا هدى التطوع ، وأباح غيرهم الأكل من بعض الواجبات ومن جزاء الصيد أباح ذلك الحكم . واتفقوا على أن إيجاب الهدى فرض على المحصر وعلى حلق جميع رأسه بتخيير كما قدمنا ، وعلى من نذر نذراً معلقاً بصفة ليست معصية مثل أن يقول : إن كان كذا فعلت نذر هدى لله تعالى .

واختلفوا هل على من أفسد حجه هدى أم لا . ؟

واتفقوا على أن ما عدا الإبل والبقر والضأن والمز لا يهدى منها شيء ، فيأخذ كراهه . وأجمعوا على أن التصيد في حرم مكة لصيد البر الذي يؤكل حرام .

الحجبة وقت لطواف الأفاضة ولما بقي من سنن الحج .

قلت إن آخره من أيام منى جاز في مذهب الشافعي وأحمد والليث والاوزاعي وأبي يوسف وغيرهم وهكذا نقل عن مالك وقال أبو حنيفة وزفر والثوري في رواية أن آخره إلى ثالث أيام التشريق لزمه دم وهو قول مخرج في مذهب أحمد وإن آخره إلى الحرم فلا شيء عليه إلا عند مالك فإنه عليه دم . ونلفظ المدونة إذا جاوز أيام منى وتناول ذلك لزمه ولم يوقت فيه وأما رمى الجمار فلا يجوز بعد أيام التشريق لاتزاع فعله بل على من تركها دم ولا يجزئ رميها بعد ذلك . قال واتفقوا على أن إيجاب الهدى فرض على المحصر .

قلت قد نقل غير واحد عن مالك أنه لا يجب الهدى على المحصر وهو المشهور من مذهب مالك .

واختلفوا في طير الماء .

واختلفوا في العمل في كفارة جزاء الصيد بما لا سبيل إلى إجماع جاز في كيفية ذلك الصيام لا ذلك الاطعام ولا الجزاءات فيه ولا على من هو القاتل الذي يلزمه الجزاء فان قوما قالوا لا يتجاوز ذلك الجزاء شاة ، وقوم قالوا إنما جعل الطعام ليعرف به قدر الصيام ، وقوم حنوا في الصيام أنه كصيام حائض رأسه ، وقال قوم كصيام المتمتع وقالوا غير ذلك . وقال أبو حنيفة لا يجزئ صوم على قتل صيد في الحرم وإنما هو على الحرم يقتل الصيد في الحل فهذا عليه الصوم .

وأجمعوا أن ذبح الأنعام والدجاج الانسى في حرم مكة وغيرها حلال .

واختلفوا في المتمتع بما لا سبيل إلى ضم إجماع فيه لأن الرواية قد جاءت عن ابن الزبير أن المتمتع هو المحصر عن حج أحرم به فاته ، وقال آخرون المحصر هو من أهل بصرة في أشهر الحج وعمل عمرته كلها في أشهر الحج ونوى بها التمتع ولم يسق مع نفسه في حين إحرامه بها هيتا ثم حل وأقام بمكة ولم يخرج منها أصلاً ولم يكن ساكناً بمكة ولا كان بها أهله ولا من ساكني جميع المواقيت التي ذكرنا قبل ولا فيما بينها وبين مكة ، ولا كان له في شيء مما ذكرنا من المواضع أهل ثم حج في ذي الحجة من تلك الأشهر التي اعتمر فيها فانه متمتع .

ثم اختلفوا فمن موجب لها فرضاً ومن محرم لها ومن كاره لها ومن مستحب لها ومن مبيح لها .

واتفقوا أن العمرة المفردة التي لا يريد صاحبها أن يحج من علمه إنما هو إحرام من الميقات أو من الحل كما قلنا في الحج أو منزل المعتمر ثم طواف بالبيت كما ذكرنا في الحج .

ثم اختلفوا فاقصر بعضهم على ذلك وقال بعضهم يسعى بين الصفا والمروة كما ذكرنا في الحج ثم حلق أو قصير وإحلال .

واختلفوا في المسكى يهل بالعمرة من مصر من الأمصار ثم يحج أو يكون متمتعاً يلزمه ما يلزم المتمتع أم لا ؟

واتقوا أن من لبي ونوى الحج والمعرة معاً وساق الهدى مع نفسه حين إحرامه فانه قارن .

ثم اختلفوا فمن موجب ذلك . ومن مانع منه ومن مستحب له ومن كاره ومن مبيح . .
واتقوا أن من قال في تلبيته لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك فقد لبي .

واتقوا أن من لم يتظلل في إحرامه ولا قتل قتلوا قراة ولا حلة ^(١) ولا حضنة ولا مس شيئاً من شعره ولا من أظفاره ولا رث ولا عصى ولا جادل ولا التذ .
بشيء من النساء ولا شم ريحاً ولا أكل شيئاً مس طيباً ولا دنا منه ولا عصب رأسه ولا شد منطقة ولا طرح على رأسه خيطاً ولا حمل على رأسه شيئاً ولا عطر وجهه ولا غسل رأسه بفسل ولا بماء ولا انغمس في ماء ولا بالغ في الحلك ولا احترم ولا قتل شيئاً ولا قتل سباعاً ولا أسداً ولا خنزيراً ولا شيئاً من دواب البر ولا يبيض طائر ولا ذعر صيداً ولا أفسد عشه ولا نظر في مرآة ولا دل على شيء من ذلك ولا فعل شيئاً من ذلك يحرم ولا احتجم : فانه لم يأت شيئاً يكره في إحرامه . وقد روينا عن الأعمش أنه قال : من تمام الحج ضرب وزاء بلا شك ^(٢) ، إنما أراد أهل الفسق منهم .

(١) الحلة . القراة الضخمة . م

(٢) كذا . وفي « كشف الخفا ومزيل الالباس عما اشتهر من الاحاديث على أئمة الناس للعجلوني ٣ - ٣٤١ »

(من تمام الحج ضرب الجدل) هو من كلام الأعمش ؛ ولكن حمل ابن حزم على القسقة منهم ، يعني إن سأل له ذلك بنفسه ولا أعلم الأمير أو نحوه ، وعلى كل حال هو من نوادر الأعمش ، وقال صاحب التروع من الحنابلة وليس من تمام الحج ضرب الجدل بخلاف الأعمش ثم حكى حمل ابن حزم . وقال القاري : قد ضرب الصديق جماله في حجة الوداع بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينكر عليه فدل على أن المراد إضافة المصدر إلى مفعوله ، قال ونقل إضافته إلى القاعل وهو الأظهر وفي معنى الجام . اشتهر ، والمعنى أنه لا يحمى في سبيل الله حتى يضرب ويهان انتهى . م

واتفقوا على أن من اعتمر عمرته كلها مما بين استهلال الحرم إلى أن يتم قبل يوم الفطر ولم ينو بها التمتع ثم خرج إلى منزله أو إلى الميقات وهو من غير أهل مكة ثم حج من عامه أنه ليس متمماً .

ثم اختلفوا في ذلك فمن وجبه ومن مانع ومن كارهه ومن مستحب ومن مبيح . وكذلك اختلفوا أن من اعتمر في أشهر الحج ثم لم يحج من عامه ذلك إلى أن حج عاماً كاملاً أنه ليس متمماً . ثم اختلفوا كما ذكرنا في ذلك .

واتفقوا أن العام كله - حاشا يوم التروية إلى آخر أيام التشريق - وقت لثلبية والسعي للعمرة لمن لم يرد الحج من عامه .

واختلفوا في الثلبية والسعي بين الصفا والمروة والنية في جميع عمل الحج : أفرائض هي أم لا . وكذلك في طواف الوداع .

(كتاب الأفضية)

اتفقوا أن من ولاء الامام القرشي الواجب طاعته الاحكام فان أحكامه إذا وافق الحق نافذة ، على أنه إن حكم بما يخالف الاجماع فان حكمه مردود .

واتفقوا على أن من لم^(١) يوله سلطان نافذ الأمر بحق أو بتغلب ولا حكمه الخلفاء ، ولا هو قادر على إنفاذ الحكم أن حكمه غير نافذ وأن تحليفه ليس تحليفاً .

واتفقوا أن من لم يكن مجبوراً وكان بالفأ حسن الدين سالم الاعتقاد حراً غير معتق طاماً بالحديث والقرآن والنظر والاجماع والاختلاف لم يبلغ الثمانين جائز أن يولى القضاء .

واتفقوا أن ما حكم به لغير نفسه ولغير أبيه ولغير عبد ولا لغير كل من يخلف في قبول شهادته له من ذوى رحمه ومن ولده أو من ولد ولده بكل وجه وأخوته وأخواته ومن هو في كماله توصد به الملاطف وعلى عدوه أن حكمه جائز إذا وافق الحق .

واختلفوا في حكمه لكل من ذكرنا أيجوز أم لا .
 واتفقوا أن من ولي القضاء كما ذكرنا في جهة ما أو وقت ما أو أمر ما أو بين
 قوم ما فإن له أن يحكم بينهم .
 وأظن أنهم اختلفوا هل له أن يحكم في غير ما قلده ، ولكن لا أعلم في المنع
 من ذلك خلافاً في وقته هذا ^(١) .

واتفقوا على وجوب الحكم بالبينّة مع بين المشهود له وبالأقرار الذي لا يتصل
 به استثناء أو ما يطله إذا كان في مجلس القاضي ولم يكن تقدمه انكار عنه
 أو أثبتته القاضي في ديوانه وشهد به عدلان عند ذلك القاضي .

واتفقوا على أن للقاضي أن يحكم في منزله .
 واتفقوا على أنه فرض عليه أن يحكم بالعدل والحق .
 واتفقوا على تحريم الرشوة على قضاء بحق أو باطل أو تسجيلاً لقضاء بحق أو باطل .
 واتفقوا على أنه إن حكم بين اليمينين الراضيين بحكمه مع رضا حكم أهل
 دين ذينك اليمينين أن ذلك له وأنه يحكم بما أوجبه دين الاسلام .
 واختلفوا في حكمه بينهم في الحر والخنازير والميتة .

واتفقوا أن من كان غير عالم بأحكام القرآن والحديث صحيحة ومقبولة وبالأجاء
 والاختلاف فإنه لا يحل له أن يفتي وإن كان ورعاً .

واتفقوا أن من كان عالماً بما ذكرنا وكان ورعاً فله أن يفتي .
 واتفقوا أنه لا يحل لقاض ولا لفتى تقليد رجل بعينه ^(٢) بعد موت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فلا يحكم ولا يفتي إلا بقوله وسواء كان ذلك الرجل قديماً أو حديثاً .
 واتفقوا على وجوب الحكم بالقرآن والسنة والاجماع .

(١) فتدخل هذه المسألة في عداد الاجماعات المتبعة عند الجمهور . م
 (٢) هذا إذا كان القاضي والفتى من أهل الاستنباط بمعرفة قمتها أدلة الأحكام
 كما هو الأصل في القضاء والافتاء ؛ وإلا فلا بد من الاتباع لأحد أئمة الاجتهاد
 عند الجمهور . م

واعتقوا أن من حكم بنير هذه الثلاثة أو القياس أو الاستحسان أو قول صاحب لا مخالف له منهم أو قول تابع لا مخالف له من التابعين ولا من الصحابة أو قول الأكثر من الفقهاء فقد حكم بباطل لا يحل .

واعتقوا على أنه لا يحل لفت ولا لقاض أن يحكم بما يشتهى مما ذكرنا في قصة ، وبما اشتهى مما يخالف ذلك الحكم في أخرى مثلها وإن كان كلا القولين ما قال به جماعة من العلماء ما لم يكن ذلك لرجوع عن خطأ لاح له إلى صواب بان له . وأجمعوا على أن قبول الترجمة بشاهدين عدلين .

واعتقوا على أن للقاضي أن يكتب للمحكوم عليه كتاباً يحكم له يشهد له فيه إن أحب المحكوم له ذلك أو دعا اليه .

واعتقوا أن الامام إذا أعطى الحاكم ما لا من وجه طيب دون أن يسأله إياه فإنه له حلال ، وسواء رقبه له كل شهر أو كل وقت محدود أو قطعه عنه .

واعتقوا أن الحاكم إذا حكم بشهادة عدول عنده على ما نذكره في كتابنا هذا في الشهادات إن شاء الله تعالى على إقرار أو على علمهم أن له أن يحكم .

واعتقوا على أنه ليس له أن يحكم بما عدا علمه أو إقرار المحكوم عليه أو ما قامت به البينة .

واعتقوا أن من أمره الامام الواجبة طاعته من الحكم بقبول كتاب حاكم آخر اليه من بلد بعيد ^(١) أو بمخاطبة غيره من الولاة : أن للحاكم أن يقبل الكتاب وأن يكتب ويحكم بما ورد فيه ^(٢) مما يوجب الحكم ويحكم بكتابه من أمر بقبوله أيضاً . كذلك إذا شهد بما في نص الكتاب عدلان وكان الكتاب مختماً وكان إلى هذا الذي وصل اليه وكان الذي كتبه حياً غير معزول في حين وصول الكتاب الذي كتب به اليه . هذا في غير الحدود والقصاص وفي غير ^(٣) كتابه من البلد الغريب .

(١) في الاصل « يبعثه » . م

(٢) في الاصل « بما فيه ورد » . م

(٣) « غير » غير موجودة في الاصل . م

واتفقوا ان كتب الحاكم إلى الحاكم إذا كان بأمر من الامام كما ذكرنا فشهد عدلان عند الحاكم المكتوب اليه : أن هذا كتاب فلان الحاكم اليك وأشهدنا على ما فيه أن على المكتوب اليه أن يحكم به .

﴿ بقية من الاقضية والدعوى ﴾ والاقرار والقسمة والشهادات

واتفقوا على قبول شاهدين مسلمين عدلين فاضلين في دينهما ومعتقدهما حسنى الزى والاسم والسكنية معروفين حرين بالغين معروفى النسب ضابطين للشهادة غير محدودين فى قنف ولا فى خر ولا فى شئ من الحدود ولا يكونان - مع ذلك - أبوين ولا جدين ولا ابنين ولا ابنى ابن أو ابنة أو أن سفل ولا أخوين ولا ذوى رحم محرمة من الذى شهدا له ولا أحدهما ولا آكل طين ولا نائف لحيته ولا صديقين ولا شريكين ولا أجيرين ولا سيدين للشهود له ولا أحدهما ولا أغلفين ولا صيرفين ولا أخرسين ولا مقنين ولا نأحين ولا بائى ما لا يجوز ولا متخذه ولا مكاري حبر ولا صاحبي حمام ولا متقبلي حمام ولا طفيليين ولا يكون أحدهما شيئاً ما ذكرنا ولا زوجاً ولا يكونان عدوين للشهود عليه ولا أحدهما ولا جارين إلى أنفسهما نفماً ولا أحدهما ولا دافعين عن أنفسهما ضرراً ولا أحدهما ولا بدوين على قروى وهو الحضرى ولا خصيين ولا أعميين ولا يكونان - أيضاً - أخوين ولا أباً وابناً ولا شاهدا المشهود فيه يتملكه غير من شهدا له به فسكتا ولا قهبرين ولا شاعرين ولا أحدهما شيئاً ما ذكرنا .

فاذا شهد إثنان كما ذكرنا وحلف المشهود له ولم يرجع عن شهادتهما ولا أحدهما ولم يكونا حين معامهما الشهادة مختفين وقال لهما المشهود عليه : شهدا على بهذا وقال حين أدائهما الشهادة : نشهد بشهادة الله على هذا لهذا بكين . ولم يكن عند المشهود عليه اعتراض وكان حاضراً بعد تأتى مدة ينقطع فيها عذره فقد وجب الحكم بما شهدا به فى جميع الحقوق كلها والحدود كلها حاشا السماء والزنا واللباطة .

نفي بالبراءة : ما أوجب قتلا بقود أو غيره فقط ، إلا أن يكون أحدهما أو كلاهما
 شهد في حد قد أقيم عليه أو شهدا به قبل فردت أو علما ما شهدا به وكان منكراً
 فبقى مدة ما لا يشهدان بها أو أحدهما فانهم اختلفوا في الحكم بتلك الشهادة .
 واتفقوا على قول رجل وامرأتين كما ذكرنا في الرجال سواء بسواء إن لم يوجد
 رجلان في الديون من الأموال خاصة .

واتفقوا على قبول أربعة رجال كما ذكرنا فيها أوجب القتل بقود أو غيره وفي
 الزنا وفعل قوم لوط .

واتفقوا أن الحاكم إذا تضي البحث عن الشهادة والشهود فلم يأت محرماً عليه .
 واختلفوا في شهادة من لم يبلغ من الصبيان والجواري وفي شهادة النساء
 منفردات وفي شهادة الرجل الواحد والمرأة الواحدة مع عین الطالب ودون عینه
 أيحوز ذلك أم لا ؟

واتفقوا على أنه لا يقبل مشرك على مسلم في غير الوصية في السفر .

واختلفوا في قبول المشركين في الوصية في السفر .

واتفقوا على أن المسلمين يقبلون على ^(١) المشركين الدميمين وغيرهم في كل
 حال من الدماء فما دونها .

واختلفوا في قبول المشركين على المشركين .

واتفقوا على أن الشاهد إذا لم يكن غيره ينوب عنه ولم يكن مشغولاً وكانت
 الاجابة له ممكنة فدعى إلى أداء شهادته ففرض عليه أداؤها .

واتفقوا على أن السكياتر والمجاهرة بالصغائر والاصرار على السكياتر جرحه
 ترد بها الشهادة .

واختلفوا في غير كل ما ذكرنا قبل هذا ترد به الشهادة أم لا .

واتفقوا على أن قبول من يرى من أهل الآهواء أن يشهد لمواقفه على مخالفه
 بما لا يعلم غير جائز .

وافتقوا على أن قبول من بلغت بدعته الكفر المتيقن على أنه كفر غير جائز .
وأجمعوا أن السحر والفساد في الأرض والزنا والربا وقنف المحصنات واللباطة
وأخذ أموال الناس استجلالا وظلماً والقتل ظلماً وشرب الخمر وعقوق الوالدين
بالضرب والسب ومنع حقهما وهو قادر عليهما والكنب المحرم الكثير جرح ترد به الشهادة .
واختلفوا في المسلم يخاصم الذمي فقال الجمهور اليمين على المدعى عليه منهما
أيهما كان . وقال بعض التابعين المسلم أحق باليمين على كل حال .
وافتقوا أن اليهود إذا شهدوا كما ذكرنا أن الحكم بشهادتهم قد وجب .
واختلفوا أيضاً إذا رجعوا عنها بعد إفاذ الحكم أيفسخ أم لا .

وافتقوا على أن من حلف في جامع بلفه - قائماً حاسراً مستقبلاً القبلة بأمر الحاكم
الذي يجوز حكمه - بالله الذي لا إله إلا هو الطالب الغالب الذي يعلم من السر
ما يعلم من العلانية على البت . فإنها يمين ينقطع بها عنه الطلب
ثم اختلفوا إن جله المحلوف له بعد ذلك بيينة .

وافتقوا على أن من حلف لخصمه دون أن يحلفه حاكم أو من حكماء على
أنفسهما أنه لا يبرأ بتلك اليمين من الطلب .
وافتقوا على وجوب التحليف في دعوى الأموال .

واختلفوا في الوالد يأخذ مال الولد ؛ أيقضى عليه برده أم لا ؟
وافتقوا على أن الخلطة بالمباينة والمشاركة إذا ثبتت وكان المدعى عليه منهما
يمثل ما يسمى به عليه مظلوناً منه ذلك فقد وجب على الحاكم أن يسمع منهما .
وافتقوا أن من أثبت حقاً على ميت فأنبت موته وعدته ورثته فإنه يحكم له .
وافتقوا : أن من أسلم أبوه وأمه جميعاً وهو غير بالغ فإن الاسلام يلزمه .
وافتقوا أنه إن كان بالغاً فأسلم أبواه أو أحدهما أنه لا يجبر على الاسلام .

قال وافتقوا على أن من حلف لخصمه دون أن يحلفه حاكم أو من حكماء على
أنفسهما أنه لا يبرأ بتلك اليمين من الطلب .

قلت قد نص أحمد على أنه إذا رضي يمين خصمه تخلف له لم يكن له مطالبة
باليمين بعد ذلك .

واختلفوا أيلزمه الاسلام بغير اسلام أبويه أو أحدهما من عم أو جد .
 واتفقوا أن الزوجين إذا كانا كتابيين وولد لهما ولد ولم يسب ولا أسلم أحدهما
 ولا كلاهما غانته على دينهما .

وافترقوا على أن جميع الشركاء إذا دعوا كلهم إلى القسمة وكان الشيء إذا
 قسم وقع لكل واحد منهم ما ينتفع به ولم يكن ذلك الشيء المشاع واحداً كجوهرة
 واحدة أو ثوب واحد أو إثنين مزدوجين كزوج بلب أو خفين أو نعلين أو ما
 أشبه ذلك ، وأثبتوا مع ذلك ملكهم لما طلبوا قسمة بينة عدل أنه يقسمه الحاكم بينهم .
 واتفقوا أنه من ملك إناث حيوان فكل ما تولد منها من لبن أو ولد أو كسب
 أو غلة أو صوف فاللبن والولد والصوف والشعر والوبر ملك للمالك أمهاته ، وأن له
 أخذ الأمهات والغلة والكسب .

واختلفوا إذا غصب الأمهات أو ملكها^(١) ملكاً فاسداً وإنما اختلفوا في
 النصب ، والمملك الفاسد ، لانهم جعلوا الناصب والمالك ملكاً فاسداً مالم يكن
 للأمهات والأصول بالتضمن له وبالشبهة .

وافترقوا في ولد حدث بين أمة زيد وعبد خالد أن ذلك الولد لسيد أمه .
 واتفقوا في ولد الأمة من زنا أنه ملك لسيد أمه .
 واختلفوا في ولد الفارة المتزوجة أيضاً .
 واتفقوا أن ولد الأمة من زوجها عبد لسيد أمه .
 واختلفوا فيه إن كان أبوه عربياً أملك أم يفديه أبوه .
 واتفقوا أن من ملك شجرة أو حياً فكل ما تولد منه فهو له من حب أو تبين أو ثمرة أو ورق .
 واتفقوا أن الولد ملك للمالك أمهاته لا للمالك آبائه .

واختلفوا إن كان أبوه عربياً ، أو ولد مستحقه أملكه مالك أمهاته أم لا .
 واتفقوا أن من أقر على نفسه في حد^(٢) واجب بقتل أو سرقة في مجلسين

(١) في الاصل « ملكت عليه » . م

(٢) في الاصل « غير » . م

مفتقرين وهو حر عاقل بالغ غير سكران ولا مكروه وكان ذلك الاقرار في مجلس الحاكم بحضرة بيعة عدول وغاب بين الاقرارين عن المجلس حتى لم يروه ثم ثبت على إقراره حتى يقتل أو يقطع على ما تذكره في كتاب الحدود ان شاء الله فقد أقيم عليه الحد الواجب .

واتفقوا أن من أقر بالزنا وهو حر بالغ غير سكران ولا مكروه في أربع مجالس متفرقة كما ذكرنا في المسألة التي قبلها وثبت على إقراره حتى أقيم عليه جميع الحد فانه قد أقيم عليه الحد الواجب .

واتفقوا أن الرجل إن أقر بولد يحتمل أن يكون منهولا يعرف كذبه فيهو يمكن أن يكون ملك أمه أو تزوجها ولم يذكر الولد دعواه ولم يكن فيه منازع ولم يكن على الولد ولا لأحد فهو لاحق به .

واتفقوا أن إقرار الحر البالغ العاقل غير المحجور عليه فيما يملك إذا كان إقراره ذلك مفهوماً غير مستثنى منه شيء ولا متصل به ما يبطله وكان غير سكران ولا مكروه ولا مفلس ولم يوقن كذبه : فانه مصدق ومحكوم عليه إذا صدقه المقر له .
واتفقوا أن لفظ الجمع ^(١) يقع على ثلاثة فصاعداً .

واتفقوا أنه لا يقع على واحد في غير معظم شأنه وإخباره عن نفسه .

واتفقوا أن استثناء الأقل من جنسه بعد أن يبقى الأكثر جائز .

واتفقوا أن الربع في هذا المكان قليل .

واتفقوا أن من أقر بآبى أمته أنه لاحق به .

واتفقوا أن ما ولدت الامة أو الزوجة لسته أشهر بعد وطء السيد أو الزوج ولم

يكن وطنها رجل قبلها او وطنها وكان بين ^(٢) آخر وطء كان من الاولويين ^(٣)

وطء الثاني ما لا يكون حملا فانه لاحق بالذي هو في عصمته الآن .

(١) « الجمع » غير موجودة في الاصل . م

(٢) في الاصل « من » م .

(٣) في الاصل « من » م .

واتفقوا أن الحمل يكون من ستة أشهر إلى تسعة أشهر وهو غير سقط فإنه لاحق بالذي هو في عصمته الآن .

واتفقوا أن ما ولدت لاكثر من سبع سنين من آخر وطه وطئها الزوج أو السيد أنه غير لاحق به إلا أن يكون الحمل مشهوراً بشهادة قوابل عدول متصلاً . وأجمعوا أن ولد المتزوجة زوجاً صحيحاً أو فاسداً والزوج جاهل بفساده ، وولد المملوكة ملكاً صحيحاً أو فاسداً والمالك جاهل بفساده ولم يكن فيها شرك في الملك والزوجة فاتها لاحقان بالزوج وبالسيد .

واختلفوا في ولد الزنا يستحقه الذي حملت به أمه منه وفي ولد المرأة يحلها لزوجها وولد الجارية من السبي يطؤها من له في القنينة حق فتحمل وفي أمة ولد الرجل يطؤها أبوه أو ابنه فتحمل وفي ولد المهرثة يطؤها المرتن باذن الراهن فتحمل وفي ولد الخدمه يطؤها الخدم فتحمل وفي ولد المتزوجة زوجاً فاسداً وهي ممن لا يحل أن تنكح أصلاً أو لسبب ، والنكاح عالم بفساد ذلك النكاح وعالم بالتحريم ، وفي ولد المملوكة وهي ممن لا يحل وطؤها لسبب أو يلحقون بمن خلقوا من نطفته أم لا ؟ وفي ولد المكاتب والعبد يقع عليهما سيدهما بغير انتزاع فتحمل أيلحق أم لا . قال الحسن يلحق ولد الزنا إذا استلحقه الذي حملت به أمه منه ، وقال سفيان الثوري : يلحق ولد المرأة يحلها لزوجها به ولا حد عليه وهو مملوك للمرأة .

وقال الحسن بن حيي يلحق بالرجل ما حملت منه أمة أبيه أو أمة أمه ، وقال أبو حنيفة يلحق بالرجل ولد المتزوجة وإن كانت أمه أو ابنته وهو عالم بذلك كله^(١) وقالوا يلحق ولد المشتركة يطؤها أحد مالكيها ، وقال الشافعي يلحق ولد المهرثة إذا وطئها المرتن باذن الراهن ، وكذلك ولد أمة المكاتب يطؤها سيده فتحمل ، وقال ابراهيم النخعي من ادعى أخاً وله إخوة منكرون له دخل معهم وإن أبوا . واتفقوا أن ولد المتزوجة أمة كانت أو حرة ذمية أو مسلمة إذا نفاه زوجها ساعة

(١) هذا توليد وتقويل . ورأى أبي حنيفة في نكاح المحارم قتل الناكح

غيلة ثلاثاً يتحدث عنه كما ورد في السنة . م

علمه به ساعة ولادته ولم يكن علم حمل أمه به ولم يتأن في ذلك وقنف أمه بالزنا ولا عنها وأكذبته والتغت هي وأنت به لأكثر ما يأتي به النساء وكلاهما حر مسلم بالغ عاقل غير محمود في زنا ولا قنف ولا هو أعمى ولا سكران وإذا ادعى رؤيته ولم يمكنه حاكم إلا حيثئذ : فان الولد عنه منتف .

﴿ كتاب التفليس ﴾

أجمعوا على أن كل من لزمه حق في ماله أو ذمته لأحد ففرض عليه أداء الحق لمن هو له عليه إذا أمكنه ذلك وبقى له بعد ذلك ما يعيش به أياماً هو ومن تلزمه نفقته .
واختلفوا فيما وراء هذا مما لا سبيل إلى إجماع فيه حتى اختلفوا أبيع الحر في الدين أم لا وهل يؤاجر فيما لزمه أم لا وهل يجبس أم لا وهل يباع عليه ماله إن وجد له أم لا وهل يترك منه شيء أم لا . ؟

﴿ كتاب الحجر ﴾

اتفقوا على أن وجوب الحجر على من لم يبلغ وطى من هو مجنون معتوه أو مطبق لا عقل له وأن كل ما أفند من ذكرنا في حال فقد عقله أو قبل بلوغه من هبة أو عتق أو بيع أو صدقة أن ذلك باطل .
واختلفوا لا بتياعه لما لا بد له منه من قوته ولباسه .
واتفقوا على وجوب حسن النظر لمن هذه صفته .

قال وأجمعوا على أن كل من لزمه حق في ماله أو ذمته لأحد ففرض عليه أداء الحق الى من هو له عليه اذا أمكنه ذلك وبقى له بعد ذلك ما يعيش به أياما هو ومن تلزمه نفقته .

قلت مذهب احمد انه يترك له من ماله ما تدعو اليه الحاجة من مسكن وخادم وثياب . وكذلك قال اسحق فظاهره مذهب احمد ايضاً انه اذا لم تكن له صنعة يترك له ما يتجر به لقوته وقوت عياله وإن كان ذا حرفة ترك له آلة حرفته وقد نقل عنه عبد الله ابنه انه قال يباع عليه كل شيء الا الممكّن وما يواريه من ثيابه والخادم ان كان شيخاً كبيراً او زمناً وبه حاجة اليه فلم يستن ما يكتسب به لقول الاكثرين .

واتفقوا أن من كان بالغا عاقلاً حراً عدلاً في دينه حسن النظر في ماله أنه لا يحجر عليه وأن كل ما أفند مما يجوز إنفاذه في ماله فهو نافذ .

﴿ كتاب الغصب ﴾

اتفقوا أن من غصب شيئاً أى شيء كان من غير ولده فوجد بعينه لم يتغير من صفاته شيء ولا تغيرت سوقه ووجد في يد غاصبه لا في يد غيره أنه يرد كاهو .
واتفقوا أن من غصب شيئاً مما يكال أو يوزن فاستهلكه ثم لقيه المغصوب منه في البلد الذي كان فيه الغصب أنه يقضى عليه بمثله .

واتفقوا أنه ان عدم المثل فالقيمة . واختلفوا في كيفية القيمة .

واتفقوا أنه لا قتل ولا قطع على غاصب .

واتفقوا أنه ان غصبه دنانير أو دراهم فوجده في بلد آخر والصرف في ذلك البلد مقارب الصرف في البلد الذي كان فيه الغصب أنه يقضى عليه بمثل ماغصب .
واختلفوا فيما عدا هذه الحال .

واتفقوا أن أخذ أموال الناس كلها ظلماً لا يحل .

ثم اختلفوا فيمن روجت دابته فأهملها فأخذها إنسان فقام عليها حتى صلحت ، وفيمن خفف عن مركب فرمى من متاع فيه فأنص عليه غائلص وأخذته ، وفي طائر أو صيد ملك ثم توحش أو يكون كل ذلك لوأجده أم لا يزول ملك الأولين عنه .
أبدا : فالحسن البصري والحسن بن حي واليث واحد واسحق يقولون فيأذكرنا هو لمن غاص فيه أو قام على الدابة . وقال مالك في الصيد المتوحش هو لمن أخذه .
وقال سائر الناس كل ذلك للاول .

﴿ اللقطة والضالة ﴾

لا اجماع فيها لأن من الناس من يرى أخذها ، ومنهم من يرى تركها كلها ، ومنهم من يرى أخذ البعض دون البعض .

﴿ الأبق ﴾

اتفقوا على رد الأبق الى ربه .

واختلفوا أيجعل ^(١) أم لا يجعل .

واختلفوا في الآبق الى دار الحرب أيغنم .

﴿ المزارعة والمساقاة ﴾

أجمعوا على أن المزارعة والمساقاة على ذكر النصف أو الثلثين أو إلى السدس أو أى جزء مسمى كمن منسوباً من الجميع الى مدة معروفة سواء لا فرق .

ثم اختلفوا فمن مانع ذلك ، ومن يجيز لكل ذلك ، ومن مانع من المزارعة بجيز للمساقاة ، ومن مانع من ذكر المدة في ذلك .

﴿ الاجارات ﴾

لا إجماع فيها ، فقد منع منها كلها قوم من أهل العلم وإن كان الجمهور على إجازتها .

﴿ اللقيط ﴾

أجمعوا أن اللقيط إذا أقر ملتقطه بحريته فإنه حر .

﴿ الصلح ﴾

لا إجماع في الصلح لان الشافعى وغيره يقول لا يجوز الصلح أصلاً إلا بعد الاقرار بالحق ، ثم لا يجوز فيه إلا ما يجوز في الميثاق أو البيوع وغيره .

وذكر بعض الناس عن احمد بن حنبل أن الصلح بعد الاقرار ليس صلحاً وإنما هو هضم للحق .

وقال قوم من السلف الصالح إن الصلح على ديون الميت التي ترك بها وفاه ^(٢) يغير أداء جميعها لا يجوز ..

﴿ كتاب الرهن ﴾

اتفقوا على أن الرهن في السفر في القرض الذى هو إلى أجل مسمى ، أو في البيع الذى يكون ثمنه الى أجل مسمى اذا قبضه المرتهن باذن الراهن قبل تمام البيع وبعد تعاقدته وعابن الشهود قبض المرتهن له ، وكان الرهن مما يجوز بيعه

وكان ملكاً صحيحاً للراهن فانه رهن صحيح تام .
 واتفقوا على أن الراهن اذا أراد إخراج الرهن من الارتهان إخراجاً مطلقاً
 دون تمويض فيما عدا العتق لم يجوز ذلك له .
 واتفقوا على أن الرهن كما ذكرنا إن كان دنائير أو دراهم فخم عليها في
 الكيس جاز رهنها .

قال الطحاوي ان شريك بن عبد الله القاضي لا يجوز الرهن وان قبضه
 المرتهن باذن الراهن وأقر بذلك حتى يماين الشهود القبض ، وقال بذلك أبو
 حنيفة ، ثم رجع عنه .

﴿ الاكراه ﴾

اتفقوا على أن المكره على الكفر وقلبه مطمئن بالإيمان انه لا يلزمه شيء
 من الكفر عند الله تعالى . واختلفوا في الزامه أحكام الكفر .
 واتفقوا أن خوف القتل إكراه .

﴿ الوديعة ﴾

واتفقوا أن على كل مودع أن يفي بوديعة .
 واتفقوا على أن من تاجر في الوديعة أو أغلقها أو تعدى فيها مستقرضاً لها أو
 غير مستقرض فضمانها عليه حتى ترد إلى مكانها .
 واتفقوا أن من أداها إلى مودعها وصرفها إليه فقد برئت ذمته منها .

﴿ الوكالة ﴾

اتفقوا على جواز الوكالة في البيع والشراء وحفظ المتاع وقبض الحقوق من
 الاموال ودفعها والنظر في الاموال .
 واتفقوا على أن الوكيل إذا أغد شيئاً ما وكل به ما بين بلوغ الخبر اليه ومحتته
 عنده إلى حين عزل موكله له ، أو حين موت الموكل ، مما لا غبن فيه ولا تعدد .

فانه نافذ لازم للموكل ولورثته بعده .

وأجمعوا على أن الوكالة في الصلاة المفروضة والصيام لا يجوز .

﴿ الحوالة ﴾

اتفقوا على أن من أحيل بحق قد وجب له بشيء يجوز بيعه قبل قبضه على شخص واحد ملى حاضراً ورضى بالحوالة ورضى المحال عليه بها أيضاً وعلم كل واحد منهم مقدار الحق الواجب فقد جاز للمحال أن يطلب المحال عليه بذلك الحق وانها حوالة صحيحة .

﴿ الكفالة ﴾

اتفقوا أن ضمان ما لم يجب قط ولا وجب على المرء ، لا يجوز .
واتفقوا على أن من كان له على آخر حق واجب من مال محدود قد وجب بعد ، فضمنه عنه ضامن واحد بأمر الذي عليه الحق ورضى المضمون له بذلك ، وكان الضامن له غنياً ، فان ذلك جائز ، والمضمون له أن يطلب الضامن بما ضمن له .
واختلفوا في الضمان عن الميت الذي ترك مالا ولاء بالدين الذي عليه ، أو لم يترك ؟ فقال قوم هو جائز ويطلب المضمون له الضامن بما ضمن له .
وقال آخرون لا يجوز أصلاً .

واتفقوا أن ضمان الواحد عن الاثنين فصاعداً بما عليهم من له قبلهم حق واجب بعد على واحد لهم قبله مثل ذلك الحق جائز .
واتفقوا أن الحيل والمحال عليه والمحال وأن الضامن والمضمون له إذا كانوا عقلاء أحراراً رجالاً بالعين غير مكرهين ولا محجورين ولا أحاط الدين بأموالهم فضمانهم وحوالتهم جائزة كما قدمنا .

﴿ كتاب النكاح ﴾

اتفقوا أن نكاح الحر البالغ العاقل العفيف الصحيح غير المحجور المسلم أربع حرائر مسلمات غير زوان صحائف فأقل : حلال .

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنْ نِكَاحُ أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعِ زَوَاجَاتٍ ^(١) لَا يَحِلُّ لِأَحَدِهِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

وَأَجْمَعُوا أَنَّ لِلرَّءِءِ الْحُرِّ الْبَالِغِ الْعَاقِلِ الْمُسْلِمِ غَيْرِ الْحَجُورِ أَنْ يَقْتَرِيَ مِنَ الْأَمَاءِ الْمُسْلِمَاتِ مَا أَحَبَّ ^(٢) وَيَطَّأَهُنَّ مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِنَّ مِنَ الْقِرَابَةِ أَوْ الرِّضَاعَةِ أَوْ الصُّهْرَمَا نَذَكَرَ أَنَّهُ يَحْرَمُ مِنَ الْحُرِّ أَوْ مَا لَمْ يَكُنْ مَعْتَقَاتٍ إِلَى أَجْلِ وَمَا لَمْ يَكُنْ مَدْبِرَاتٍ لَهُ وَمَا لَمْ يَكُنْ فِيهِنَّ مَلِكٌ وَلَا شَرْطٌ لِأَحَدٍ غَيْرِهِ وَلَا كَانَتْ مِنْ فَرْضٍ إِذَا مَلَكَهِنَّ بِحَقِّ مِنْ هَبَةٍ أَوْ عَوْضٍ مِنْ حَقٍّ أَوْ مِيرَاثٍ أَوْ ابْتِيعَ صَحِيحٌ فِي أَرْضِ الْإِسْلَامِ وَلَا فِي دَارِ الْحَرْبِ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ .

وَاخْتَلَفُوا فِي نِكَاحِ الشَّغَارِ وَالْمُنْعَةِ وَالسَّرِّ وَالْحُلِّ وَعَلَى شَرْطِ مَا وَمَهْرٍ فَاسْدَوْهُ كَوْنِ الصَّنَقِ صِدَاقًا وَتَعْلِيمِ الْقِرَآنِ ، أَيْ صَحَّ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟ وَفِي نِكَاحِ الْأَعْرَابِيِّ الْمُهَاجِرَةِ فَرَوَيْنَا عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ النَّهْيَ عَنْ ذَلِكَ .

وَأَجْمَعُوا أَنَّ عَقْدَ النِّكَاحِ لِأَرْبَعٍ فَأَقْلُ كَمَا ذَكَرْنَا فِي عَقْدَةٍ وَاحِدَةٍ جَائِزٌ ، إِذَا ذَكَرَ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ صِدَاقَهَا ؛ وَفِي عَقْدٍ مُتَفَرِّقَةٍ .

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْعَبْدَ الْبَالِغَ الْعَاقِلَ إِذَا أُذِنَ لَهُ سَيِّدُهُ الْعَاقِلُ الْبَالِغُ الْحُرُّ الْمُسْلِمُ الَّذِي لَيْسَ بِمَحْجُورٍ فِي النِّكَاحِ وَتَوَلَّى سَيِّدُهُ عَقْدَ نِكَاحِهِ فَلَهُ نِكَاحُ حُرَّةٍ أَوْ حُرَّتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمَاتِ فِي عَقْدَةٍ كَمَا ذَكَرْنَا أَوْ عَقْدَتَيْنِ .

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ أَنْ تَتَزَوَّجَ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدٍ فِي زَمَانٍ وَاحِدٍ . وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَنْ طَلَّقَ نِسَاءَهُ فَأَكَلْنَ عَدَّتَهُنَّ أَوْ مَتْنٌ أَوْ طَلَّقَ بَعْضُهُنَّ فَاعْتَدَتْ أَوْ مَاتَتْ فَلَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ تَعَامًا أَرْبَعٍ فَأَقْلُ إِنْ أَحَبَّ كَمَا ذَكَرْنَا .

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا طَلَّقَهَا زَوْجُهَا فَاتَّقَضَتْ عَدَّتَهَا إِنْ كَانَتْ مِنْ ذَوَاتِ الْعَدَدِ أَوْ مَاتَ أَوْ انْفُسَخَ نِكَاحُهَا مِنْهُ وَكَانَ الطَّلَاقُ وَالْفَسْخُ صَحِيحَيْنِ فَلَهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ مِنْ أَحَبَّتْ مِنْ يَحِلُّ لَهَا وَهَكَذَا أَبَدًا .

(١) فَأَيُّهُ الشُّوْكَانِيُّ وَالْقَتَوُجِيُّ مِنْ مَحْجُوزٍ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعٍ خَطَرٌ جَدًّا . م

(٢) وَمَنْ أَنْكَرَ التَّمَرُّيَّ مِنْ أَهْلِ عَصَرِنَا هَذَا فَقَدْ أَنْكَرَ السَّكْنَابَ وَالسَّنَةَ

وَالْإِجْمَاعَ فِي آتٍ وَاحِدٍ . م

واختلفوا فيها إذا نكحت في عدتها أو أمكنت غلامها من نفسها ، هل لها أن تتزوج أبداً أم لا .

وأجمعوا أن نكاح الاخ بعد موت أخيه أو انبتات عصمتها منه ، وكذلك الم بعد موت ابن أخيه ، والخال بعد موت ابن أخته وأن الاخ وابن الأخت بعد الم والخال مباح .

واتفقوا أن نكاح المرأة كفو لها في النسب والصناعة جائز .
واتفقوا أن نكاح الرجل من كان هو أعلى منه قدراً في نسبه وحاله وصناعته جائز .
وأجمعوا أن الأمة التي لها مال كان فصاعداً أنه لا يحل لها ولا لواحد منها وطؤها ولا التلذذ منها ولا رؤية عورتها .

وأجمعوا أن الأمة لا يجبر سيدها على انكاحها ولا على أن يطأها إن طلبت هي منه ذلك ولا على بيعها من أجل منعه لها الوطء والانكاح .

وأجمعوا أن الحر المسلم العاقل البالغ غير المحجور والعبد المسلم العفيف العاقل البالغ إذا خشي العنت ولم يجد حرة يرضى نكاحها لعدم طولها وأذن للعبد سيده في النكاح وتولى سيده عقدة انكاحه ، وفوض العبد ذلك اليه فان لكل واحد منهما أن ينكح أمة مسلمة بالغة عفيفة عاقلة باذن سيدها في ذلك وانكاحها .
وأجمعوا أن نكاح نساء النبي صلى الله عليه وسلم بعدهن حرة أو سرية حرام على جميع ولد آدم بعده عليه السلام

واتفقوا أن هذه الكرامة ليست لأحد بعده .

واتفقوا أن للرجل الحر العاقل المالك أمر نفسه المسلم أن يطلق إذا أحب إذا

قال وأجمعوا أن المملوكة لا يجبر سيدها على انكاحها ولا على أن يطأها وإن طلبت هي ذلك ولا على بيعها من أجل منعه لها الوطء والانكاح .

قلت مذهب احمد المنصوص المعروف من مذهبه أن الأمة إذا طلبت الانكاح فان سيدها يستمتع بها والا لزمه اجابتها وكذلك اذا كانت ممن لا تحمل له ، وكذلك مذهبه في العبد . ومذهب الشافعي اذا كانت ممن لا تحمل له فهل يلزمه اجابتها ؟
على وجهين .

ووقع طلاقه في وقته وعلى سنة الطلاق .

واتفقوا أن وطء غير الزوجة والامة المباحتين حرام .

واتفقوا ان من أولم اذا تزوج فقد أحسن .

واتفقوا أن من دعى إلى وليمة عرس لاهو فيها ولا هي من حرام ولا منكر فيها فأجاب فقد احسن .

واتفقوا على قبول المرأة تزف العروس إلى زوجها فنقول هذه زوجتك ، وعلى استباحة وطئها بذلك وعلى تصديقها في قولها إنها حائض وفي قولها قد طهرت . وأجمعوا أن العدل في القسمة بين الزوجات واجب .

واختلفوا في كيفية العدل ، إلا أنهم اتفقوا في المساواة بين الاليلى في الحرائر المسلمات العاقلات غير الناشزات مالم يكن فيهن متزوجة مبتدأة البناء .

واتفقوا ان المرأة اذا زوجها العاقل الحر المسلم وهي مسلمة بالغة عاقلة وهو محجور عليه وهي حرة ورضى ذلك ابوها وهي ان كان لها اب وكان لها جد واخ فرضوا كلهم ورضيت هي ، فان لم يكن لها احد من هؤلاء حياً ولا بنى بنيتهم ولا عم حتى فزوجها اقرب بنى عمها اليها وهو حر بالغ عاقل غير محجور وهي عفيفة بكر او ثيب خلوا من زوج او في غير عدة منه وانكحها من ذكرنا برضاها من حر بالغ عاقل مسلم كف عفيف غير محجور ، ونطق الناكح والمنكح بلفظ الزواج او الانكاح في مقام واحد وأشهدوا عدلين مسلمين حرين بالغين على الشروط التي ذكرنا في كتاب الشهادات ولم يمسكها ولا وقع هنالك شرط اصلاً وذكرها صدقاً جائزاً فهو نكاح صحيح تام .

واتفقوا ان من لا ولى لها فان السلطان الذى يجب طاعته ولى لها ينكحها من احببت من يجوز لها نكاحه .

واتفقوا ان امرأة^(٢) تزوجت^(٣) في عقدتين مختلفتين رجلين فلم اولها ولم يكن

(١) في الاصل « في امرأتين » م (٢) « تزوجت » ساقطة من الاصل . م

دخل بها واحد منهما فان الأول هو الزوج والآخر اجنبي باطل .

واقفوا ان من تزوجت زواجا صحيحا فحرام عليها ان تزوج آخر ما لم ينفسخ نكاحها او يطلقها او يغيب عنها غيبة منقطعة او ينكحها او يموت او يحكم حاكم بطلاقها او بفسخها .

واختلفوا في كيفية هذه الأحوال وجواز بعضها وبطلانه بما لا سبيل الى تحصيل اجماع جاز فيه الا على ما نبين في بعض ذلك ان شاء الله تعالى .

واقفوا ان نكاح الأم وامهاتها وجدات آبائهن وجدات أمهاتهن وجدات جداتهن وجدات أجدادهن وان علون ، وان نكاح عماتهن وخالاتهن وعمات أمهاتهن وعمات جداتهن كيف كن وعمات آبائهن وعمات أجدادهن وان علوا كيف كانوا من قبل الآباء او الأمهات وخالات آبائهن وخالات أمهاتهن وخالات أجدادهن وان علوا وان علون من قبل الآباء والأمهات وهكذا كل عمة وكل خالة وكل رجل او امرأة نالت امه ولادتها ونالت آباءه ولادتها فان نكاح كل من ذكرنا حرام مفسوخ ابدا وكذلك وظوهن بملك اليمين ، وكذلك القول في أمهات الآباء وأمتهن وجداتهن كيف كن للآباء وجدات وكذلك القول في عمات الآباء وخالاتهن وعمات أجدادهن وخالات أجدادهن كيف كن . وكذلك عمات الجدات والآباء وخالاتهن كيف كن الجدات وإن بعدن . فان وجد رجل كان لآبيه أخ لأم لآب لآب فان عمة هذا العم وجة هذا العم أم أبيه حلال لابن أخيه أو رجل كان لأمه أخ لأم لآب فان عمة هذا الخال وجة أم أبيه حلال لابن أخته ، والرجل يكون لآبيه أو لأمه أخ لآب لآب فان خالات ذلك العم وذلك الخال وجدته لأمه حلال لابن أخيها أو لابن أختها .

واقفوا : ان نكاح الابنة وابنة الابن وكل من نالتها ولادة ابنته أو ولادة ابنه من صلب أو بطن كيفما فرعت الولادات وإن بعدت حرام مفسوخ . وحرام وظوهن بملك اليمين أيضا .

واقفوا : ان الأخت الشقيقة وان الأخت للآب وان الأخت للام وكل من

تناسل منهم أو نالتهم ولادتهم من قبيل سلب أو بطن كيفما تفرعت الولادات وإن بعدت حرام نكاحهن مفسوخ . وكذلك وطؤهن بملك اليمين . وكذلك بنات الاخ الشقيق والاخ للاب والاخ للام وكل من نالتها ولادة الاخوة المذكورين كما ذكرنا في الاخوات ولا فرق .

واتفقوا على أن نكاح العتات للاب أو للام أو شقائق الاب وإن نكح تلك الخالات كذلك حرام مفسوخ أبداً وكذلك هو بملك اليمين .

واتفقوا أن الرضاع الذي ليس رضاع ضرار أو قصد به إيقاع التحريم يحرم منه ما يحرم من النسب على ما قلنا .

واختلفوا في رضاع الفحل ورضاع الكبير وكيفية الرضاع المحرم : قال ابن أبي ذئب رضاع الضرار لا يحرم شيئاً .

واتفقوا أن امرأة عاقلة حية غير سكرى إن أرضعت صبياً عشر رضعات متفرقات وافتراق ترك الرضاع فيما بين كل رضعتين منها فتمت العشر قبل أن يستكمل الصبي حولين قمرين من حين ولادته رضاعاً يمنعه فيه من ثديها فهو ابنها ووطؤها ووطء ما ولدت حرام عليه وعلى من تناسل منه كما قلنا فيمن يحرم من قبل أمهات الولادة ولا فرق .

واتفقوا أن أم الزوجة من الرضاعة بمنزلتها من الولادة وإن ابتلها من الرضاعة كابنتها من الولادة ولا فرق . وكل ذلك في التحريم خاصة فقط .

واتفقوا أن نكاح الرجل المرأة إذا كانا على الصفات التي قلنا ولم يكن أرضعته قط ولا وصل إلى جوف رأسه أو بدنه شيء من لبنها بوجه من الوجوه قط : لا من لبن أمها ولا من لبن من ولدها من فوق أو ولدها من أسفل بحرام ولا بحلال ، ولا من لبن زوجة ابنها أو زوجة واحد من ولدها أو ولد ولدها^(١) ولا من لبن من تكون بذلك عمة وإن بعدت أو خالة وإن بعدت أو بنت أخت وإن بعدت ، ولا إلى جوف واحد من ولده هو ، ولا كل من ولد بحلال أو بحرام ،

ولا ملكها قط أبوه ولا وطىء امرأة ولنتها هي من اسفل بحلال ولا بحرام ولا خلا
 بها أبوه ولا ولده ولا كل من ولده أو ولد ولده هو بحلال ولا بحرام ولا كان بدل
 الخلوة التذاذ بوجه من الوجوه ولا نكحها ربيبه ولا لها حريمة في عصمته ولا حلف
 بطلاقها إن تزوجها ولا زنى بها قط ولا هي زانية ولا هو زان ولا نكح قط أمها
 أو جدة لها أو ابنتها وإن سفلت ولا نكحها في عتة هو ولا غيره ولا لاط بأبيها
 ولا بولدها ولا زنى بأماها ولا بامرأة ولدها ولا بمن ولدت هي ولا التذ بدل الزنا
 ولا لاط بمن ولدت ولم يكن خصيا ولا كان وطىء أبوه أمها ولا صارت حريمته
 من أجل امرأة وطنها أو ملك عقدة نكاحها ولا كانت أمته ولا أمة ولده ولا كان
 هو عبدها ولا عبد ولدها ولا يملك منه شيئاً وهي مسلمة بالغة عاقلة وكان العقد
 في غير وقت النداء للجمعة الى سلام الامام منها وفي غير وقت قد تعين عليه
 فيه آخر وقت الدخول في الصلاة ولم تكن مريضة ولا حاملا ولا وطنها عبدها
 بتأويل . فان نكله لها حلال .

وأجمعوا : أن أم الزوجة التي عقد زواجها صحيح وقد دخل بها ووطنها
 حرام عليه نكاحها أبداً .

وأجمعوا أن بنت الزوجة التي عقد زواجها صحيح وقد دخل بها ووطنها
 وكانت الابنة مع ذلك في حجره فحرام عليه نكاحها أبداً .

واختلفوا في التي لم يدخل بأماها ولا بابنتها أيجوز نكاحها أم لا ؟ .

واتفقوا أن الجمع بين الاختين بمقد الزواج حرام .

واتفقوا أن نكاح الاختين واحدة بعد واحدة بعد طلاق الاخرى أو موتها
 أو انفساد نكاحها حلال .

وأجمعوا أنه لا يحل للرجل البقاء على زوجية امرأة صارت له حريمة .

ثم اختلفوا في كيفية تفسيرها له حريمة .

واتفقوا ان التمريض للمرأة وهي في المدة حلال اذا كانت العدة في غير

قال واتفقوا أن التمريض للمرأة وهي في المدة حلال إذا كانت العدة في غير

رجعية أو كانت من وفاة .

واتفقوا أن التصريح بالخطبة في العدة حرام .

واتفقوا : أن وطء الحائض في فرجها ودبرها حرام .

واتفقوا : أن ملك امرأته كلها فلم يمتقها ولا أخرجها عن ملكه اثر ملكه إياها فقد انفسخ نكاحها .

واتفقوا أن من ملكته امرأة فلم تمتقها اثر ملكها إياه أو لم تخرجه عن ملكها كذلك فقد انفسخ نكاحها .

ثم اختلفوا في كلا الأمرين أفسخ بلا طلاق أم طلاق واحدة أم ثلاث ؟
واتفقوا على أن من كان عبداً وله زوجة أمة فأعتقت فلها الخيار في فراقه أو البقاء معه ما لم يطأها .

واختلفوا في المعتقة بكتابة : فقال ابراهيم النخعي لا تخير في فراق زوجها وهي زوجته كما كانت .

واتفقوا : أن لكل موطوءة بنكاح صحيح ولم يكن مسمى لها مهرأ فلها مهر مثلها .
واختلفوا في الموطوءة بنكاح فاسد العقد ونكاحها جاهل بفساد ذلك النكاح ولم يكن مسمى لها مهرأ ألها مهر أم لا شيء لها .

ولم يتفقوا أن النكاح جائز بغير ذكر صداق . وذكر الطحاوي في شروطه :
أن كثيراً من أهل المدينة يبطلون هذا النكاح إذا خوصم فيه قبل الدخول .
واتفقوا أنه أن وقع في هذا النكاح وطء فلا بد من صداق .

واتفقوا على أن الصداق أن يكون ثلاث أواق من الفضة أو مائساوي ثلاث

رجعية أو كانت من وفاة .

قلت في المعتدة البائنة بالثلاث أو بمادون الثلاث كالمختلعة ثلاثه اوجه في مذهب احمد وقولان للشافعي احدهما يجوز التعريض بخطبتها وهو قول مالك وأحد قول الشافعي . والثاني لا يجوز . والثالث يجوز في المعتدة بالثلاث لانها محرمة على زوجها وكذلك كل محرمة ، ولا يجوز في المعتدة بما دون ذلك لامكان عودها اليه وهو أحد قول الشافعي .

أوقات فصاعداً ، وكان معجلاً أو حالاً في القصة فهو صدق جائز .

وروى من طريق شعبة عن أبي سلمة عن الشعبي ، ومن طريق شعبة عن الحكم عن إبراهيم : لا يتزوج أحد على أقل من أربعين درهما .

واتفقوا على أن كل من طلق امرأته وقد سمى لها صداقاً صحيحاً في نفس عقد النكاح لا بعده ولم يكن وطئها قط ولا دخل بها ، وإن لم يطأها وكان طلاقه لها وهو صحيح الجسم والعقل أن لها نصف ذلك الصداق .

واختلفوا إن قص شيء مما ذكرنا أُلها نصفه أم كله ؟ .

واتفقوا على أن من مات أو ماتت وقد سمى لها صداقاً صحيحاً ووطئها أو لم يطأها فلها جميع ذلك الصداق .

واختلفوا في المطلقة ولم يسم لها صداق أُلها المنة فقط أم نصف مهر مثلها أم لا شيء لها ؟ .

واتفقوا على أن بعثة الحكمين إذا شجر ما بين الزوجين .

واختلفوا في كيفية ما يقضى به الحكمان .

واتفقوا على أنه أن شرط أن لا يضارها في نفسها ولا في مالها أنه شرط صحيح ولا يضر النكاح بشيء .

واتفقوا : أن كل شرط اشترط على الزوج بعد تمام عقد النكاح فإنه لا يضر النكاح شيئاً وإن كان الشرط فاسداً .

واتفقوا على أن وطئ الرجل المرأة الحامل التي لا يلحق ولدها به حرام وإن ملك عصمتها أو رقبها .

واتفقوا أن ذبأ الريلة ، وبنه وأمه الحاميان . . . بوجه صحيح حلال .

﴿ الأيلاء ﴾

اتفقوا على أن من تخلف في غير حال غضب باسم من أساء الله عز وجل على أن لا يطأ زوجته الحرة المسلمة العاقلة البالغة الصحيحة الجسم والعقل والنكاح وهي

غير حبلى ولا مرضعة ولكن قد دخل وهو مسلم بالغ عاقل غير سكران ولا مكروه ولا محبوب ولا عنين وهي ممكنة له من نفسها ووطؤها ممكن خلف ألا يطأها أبداً فإنه مولد إذا طلبته بذلك .

قال علي بن أبي طالب رضوان الله عليه لا إيلاء في إصلاح . وقال عطاء والزهرى والثورى لا إيلاء إلا في مدخول بها . قال ابن عباس لا يكون مؤلماً إلا من حلف ألا يطأها أبداً .

واتفقوا أن الوطء في الفرج قبل اقضاء الأربعة الأشهر فيئة صحيحة يسقط بها عنه الإيلاء .

واختلفوا أيكفر لحنته إذا وطئ أم لا يكفر ؟
قال الحسن وإبراهيم لا كفارة عليه إن وطئ .
واختلفوا في كل ما ذكرنا بما لا سبيل إلى ترتيب صفة إجماع فيه .

﴿ الطلاق والخلع ﴾

اتفقوا أن طلاق المسلم العاقل البالغ الذي ليس سكران ولا مكروها ولا غضبان ولا مكروها ولا محجوراً ولا مريضاً لزوجه التي قد تزوجها زواجاً صحيحاً جائز إذا لفظ به بعد النكاح مختاراً له حينئذ ، وأوقعه في وقت الطلاق بلفظ من ألفاظ الطلاق على سنة الطلاق فإنه طلاق . عمرو بن عبيد يقول طلاق المريض ليس طلاقاً وهي زوجته كما كانت . ذكر ذلك الطحاوى في شروطه .
واتفقوا أن الزوجة إن لم يطأها زوجها في ذلك النكاح أن كل وقت فهو وقت طلاق لها .

واتفقوا أن التي وطئها في ذلك النكاح أن وقت الطلاق فيها هو كونها طاهراً لم يمسه فيه ما لم يكن طلقها قبل ذلك الطهر وهي حائض . وأن وقت طلاقها إن كانت ممن لا تمحيض لصغر أو كبر أو خلقة أو لباس بطة متيقن فطلقها في استقبال شهر لم يطأها في الشهر الذي قبله فإنه مطلق في وقت طلاق .

واختلفوا في خلاق الجاهل : فكرهه الحسن .

واتفقوا أن من طلق امرأته التي ذكرنا في الوقت الذي وصفنا طلاقه واحدة رجعية لم يبقها ولا شرطاً مفسداً للطلاق أن ذلك لازم .

واتفقوا أنه إن اتبع الطلقة التي ذكرنا لتي وطئها طلاقه ثانية بعد الأولى وقبل انقضاء عدتها أنها أيضاً لازمة له وأنه قد سقط مراجعتها ، وحرام عليه نكاحها إلا بعد زوج .

واتفقوا أن لم يتبع الطلقة الأولى ثانية أو لم يتبع الثانية ثالثة أن له ذلك .
واتفقوا أنه إن تزوجها زوج مسلم حر بالغ عاقل مرغوب فيه غير مقصود به التحليل نكاحاً صحيحاً على ما قدمنا قبل ثم وطئها في فرجها وأنزل المني وهما غير محرمين ولا أحدهما ولا صائمين فرضاً ولا أحدهما ولا هي حائض وهما عاقلان ثم مات عنها أو طلقها طلاقاً صحيحاً أو انفسخ نكاحها فأتمت عدتها ولم تزوج فنكاح الاول لها حينئذ حلال وهكذا أبداً .

واتفقوا أن من تزوج امرأة ثم طلقها طلاقاً صحيحاً فأكملت عدتها ولم تزوج ثم نكحها ابتداء نكاحاً صحيحاً أو لم تكمل عدتها فراجعها مراجعة صحيحة ثم طلقها ثانية طلاقاً صحيحاً فأكملت عدتها ولم تزوج ثم نكحها ثالثة نكاحاً صحيحاً أو لم تكمل عدتها فراجعها مراجعة صحيحة ثم طلقها طلاقاً صحيحاً فأنها لا نحل له إلا بعد زوج كما قلنا في التي قبلها ، ولا نعلم خلافاً في أن من طلق ولم يشهد أن الطلاق له لازم ولكن لسنا نقطع على أنه إجماع ^(١) .

واتفقوا أن الطلاق إلى أجل أو بصفة واقع إن وافق وقت طلاق . ثم اختلفوا في وقت وقوعه فمن قائل : الآن . ومن قائل هو إلى أجله .

(١) فيكون مافي المحلى مما يوم ظاهره خلاف ماهنا غير مراد للمصنف . م

قال واتفقوا أن الطلاق الى أجل أو بصفة واقع ان وافق وقت طلاق ، ثم اختلفوا في وقت وقوعه فمن قائل الآن ومن قائل هو الى اجله ، واتفقوا أنه اذا كان ذلك الاجل في وقت طلاق ان الطلاق قد وقع .

واقتوا أنه إذا كان ذلك الأجل في وقت طلاق أن الطلاق قد وقع .

واختلفوا في الطلاق إذا خرج مخرج اليقين أيلزم أم لا ؟

واقتوا أن ألفاظ الطلاق طلاق وما تصرف من هجائه مما يفهم معناه ، والبائن والبتة والخلية والبرية وأنه إن نوى بشيء من هذه الألفاظ طلاقاً واحدة سنية

قال واختلفوا في الطلاق إذا خرج مخرج اليقين أيلزم أم لا .

قال واقتوا على أن ألفاظ الطلاق طلاق وما تصرف من هجائه مما يفهم معناه والبائن والبتة والخلية والبرية وأنه إن نوى بشيء من هذا الألفاظ طلاقاً واحدة سنية لزمته كما قدمنا .

قال ولا نعلم خلافاً في أن من طلق ولم يشهد أن الطلاق لازم ، ولكننا لسنا نقطع على أنه إجماع .

قلت فقد ذكر فيما إذا كان قصده الحلف بالطلاق أيلزم أم لا ؟ قولان وذكر أن المؤجل والمعلق نصفه يعني إذا لم يكن في معنى اليقين أنه يقع بالاتفاق .

وقد اختار في كتابه الكبير في الفقه شرح المجلي خلاف هذا وإنكر على من ادعى الإجماع في ذلك ، وكذلك اختار أن الطلاق بالكناية لا يقع ولا يقع إلا بلفظ الطلاق وهذا قول الرافضة ، وكذلك قولهم أن الطلاق لا يقع إلا بالأشهاد وقد أنكر في كتابه من ادعى إجماعاً في هذا وهذا وهذا كما هو مودته في أمثال ذلك مع أنه قد ذكر هنا فيه الإجماع الذي اشترط فيه الشروط المتقدمة ، ومعلوم أن الإجماع على هذا من أظهر ما يدعى فيه الإجماع ، لكن هو في غير موضع يخالف ما هو إجماع عند عامة العلماء وينكر أنه إجماع كدعواه وجوب الضجعة بعد ركعتي الفجر وبطلان صلاة من لم يركعها ودعواه وجوب الدعاء في التشهد الأول بقوله اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر ومن عذاب النار ومن فتنة المحيا والممات ومن فتنة المسيح النجال ونحو ذلك مما يعلم فيه الإجماع أظهر مما يعلم في أكثر ما حكاها ، بل إذا قال القائل أن الأمة أجمعت أن الدعاء لا يشرع في التشهد الأول كان هذا من الإجماعات المقبولة فضلاً عن أن يقول أحد إن هذا الدعاء واجب فيه وإن صلاة من لم يدع فيه باطلة ، وإنما النزاع في وجوبه في التشهد الذي يسلم فيه ، وكان طاووس يأمر من لم يدع به بالأعادة وذكر ذلك وجه في منذهب أحمد .

لزمته كما قدمنا .

واعتقوا أنه إن أوقع هذه الألفاظ أو بعضها مختاراً كما قلنا على المرأة نفسها لاعلى نفسه وعلى بعضها قائماً واقعة على الصفات التي قدمنا .

واعتقوا على أن الحر إذا طلق زوجته الأمة التي نكحها نكاحاً صحيحاً بكونه ممن يحل له نكاح الاماء باذن سيدها طلاقاً واحدة كما قلنا ، فله مراجعتها بغير رضاها في ذلك النكاح الذي وقع فيه الطلاق مادامت في العدة وكلن مع ذلك ممن يحل له نكاح الاماء المسلمات .

ثم اختلفوا بعد الطلقة الثانية .

واعتقوا أن العبد إذا طلق زوجته الحرة مختاراً لذلك وطلقها أيضاً عليه سيده مختاراً لذلك طلاقاً واحدة كما قدمنا وكان قد وطئها أو لم يطأها أن له أن يراجعها برضاها ورضاه ورضا سيده كل ذلك معا .

واختلفوا بعد في الطلقة الثانية عند عدم شيء مما ذكرنا ، وكذلك القول في زوجته الأمة بزيادة رضا سيدها وزيادة كونه ممن يحل له نكاح الاماء .
واعتقوا أن من شك هل طلق امرأته مرة أو مرتين أو ثلاثاً متفرقات أن الواحدة له لازمة .

واعتقوا أن الزوج إذا أضر بامرأته ظلماً أنه لا يأخذ منها شيئاً على مفارقتها أو طلاقها .

ثم اختلفوا ان وقع ذلك أينفذ ذلك الطلاق وذلك الفراق أم لا يجوز شيء منه ؟ وهل يرد عليها ماأخذ منها أم لا يرد عليها شيئاً من ذلك وينفذ الطلاق ويكون له ماأخذ منها ؟ روى هذا عن أبي حنيفة .

ثم اختلفوا بعد ذلك في الخلع بما لاسبيل إلى ضم إجماع فيه . لان في العلماء من قال الخلع كله لايجوز أصلاً والآية الواردة فيه منسوخة بقوله تعالى (وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم إحداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً) . وقال بعضهم الخلع جائز بتراضيهما وإن لم تكن كراهة له ولا هو لها .

وقال بعضهم الخلع لا يجوز إلا بأمر السلطان .
 وقال بعضهم لا يجوز إلا بعد أن يجد على بطنها رجلاً .
 وقال بعضهم لا يجوز إلا بعد أن يعطها ويضربها ويهجرها .
 وقال بعضهم لا يجوز إلا بعد ألا تغتسل له من جنابة .
 وقال بعضهم حتى تقول لا أغتسل لك من جنابة ولا أطيع لك أمراً .
 وقال بعضهم لا يجوز إلا بأن تكرهه هي ولا يضر هو بها أو يخاف أن يعرض
 عنها وهو لم يعرض بعد .
 وقال بعضهم هو طلاق . وقال بعضهم ليس طلاقاً .
 وغير هذا من الاختلاف فيه كثير جداً .

﴿ الرجعة ﴾

اتفقوا أن من طلق امرأته - التي نكحها نكاحاً صحيحاً - طلاق سنة وهي بمن
 يلزمها عدة من ذلك الطلاق فطلقها مرة أو مرة بعد مرة فله مراجعتها شاءت أو
 أبى بلا ولي ولا صداق مادامت في العدة ، وأنها يتوارقان ما لم تنقض العدة .
 واختلفوا أيلبستها إيلؤه وظهاره ويلاعنها أن قنفها أم لا ؟ .
 واختلفوا إن كانت أمة قتال مولاهما قد تمت عدتها . وقالت هي لم تتم .
 واتفقوا أنه إن أتمت العدة قبل أن يرتجى أنها ليس له ارتجاعها إلا برضاها
 إن كانت بمن لها رضا على حكم ابتداء النكاح .
 واتفقوا أن التي لا عدة عليها لا رجعة له عليها إلا على حكم ابتداء النكاح الجديد .
 واتفقوا أن من أشهد عدلين على الشروط التي ذكرناها في كتب الشهادات
 أن عليه مراجعتها أنها رجعة صحيحة .

﴿ العدد ﴾

اتفقوا أن من طلق امرأته التي نكحها نكاحاً صحيحاً طلاقاً صحيحاً وقد
 وطئها في ذلك النكاح في فرجها مرة فما فوقها إن العدة لها لازمة ، وسواء كانت

الطَّلَاقُ أَوَّلَى أَوْ ثَانِيَةً أَوْ ثَالِثَةً .

واختلفوا في الطلاق من الإيلاء أفيه عدة ؟ وهل للذي آلى منها فبانت منه أن يخطبها في عدتها أم لا ؟ حتى تنقضي العدة في قول هذا القائل وهو على بن أبي طالب رضي الله عنه .

وأجمعوا أن التي طلقت ولم تكن وطئت في ذلك النكاح ولا طالت صحبته لها بعد دخوله بها ولا طلقها في مرضه فلا عدة عليها أصلاً وإن لها أن تنكح حينئذ من يحل له نكاحها إن أحببت وكانت ممن لها الخيار ولا رجعت للمطلق عليها إلا كالأجنبي ولا فرق . قال الحسن البصري واحد وأصح أن يطلق المريض امرأته التي لم يدخل بها فعليها العدة . وقال سفيان الثوري إن طلق المجنون امرأته بعد أن دخل بها فلها المهر كله وعليها العدة ولا يلحقه الولد .

واتفقوا أن العدة واجبة من موت الزوج الصحيح العقل وسواء كان وطنها أو لم يكن وطئاً وسواء كان قد دخل بها أو لم يدخل بها .

وأجمعوا أن أجل الحرة المسلمة المطلقة التي ليست حاملاً ولا مستترية ولا مستحاضة ولا ملاءنة ولا مختلعة أيام الحيض وأيام الاطهار وكان بين حيضتيها عدد لا يبلغ أن يكون شهراً ، فإن عدتها ثلاثة قروء .

واختلفوا فيمن لم تستوعب الصفات التي ذكرنا بما لا سبيل إلى ضم إجماع فيه . واتفقوا أن من استكملت ثلاثة أطهار وثلاث حيض فاعتسلت من آخر الثلاث حيض المستأنفة بعد الطلاق متى ما اغتسلت ، أنها قد انقضت عدتها . واختلفوا فيما دون ذلك .

واتفقوا على أن عدة المسلمة الحرة المطلقة التي ليست حاملاً ولا مستترية وهي

قال واتفقوا أن عدة الحرة المسلمة المطلقة التي ليست حاملاً ولا مستترية وهي لم تحض أو لا تحيض إلا أن البلوغ متوهم منها ثلاثة أشهر متصلة .

قلت من بلغت من سن الحيض ولم تحض ففيها عند أحمد روايتان أشهرهما عند أصحابها أنها تعد عدة المستترية تسعة أشهر ثم ثلاثة أشهر كالتى أوقع حيضها لا تدرى ما رفعه .

لم تحض أو لا تحيض إلا أن البلوغ متوهم منها ثلاثة أشهر متصلة .
 واتفقوا أن المطلقة وهي حامل فعندتها وضع حملها متى وضعته ولو إثر طلاقه لها .
 واتفقوا أن الحامل المتوفى عنها إن وضعت حملها بعد انقضاء أربعة أشهر وعشر
 ثم خرجت من دم نفاسها أو انقطع عنها فقد انتقضت عدتها .
 واتفقوا أن المعتدة بالقروء أو الشهور أو بالأربعة أشهر وعشر فأقل من الوفاة
 أنها إن ابتدأت ذلك كله من حين صحة طلاق زوجها لها عندها ، ومن حين صحة
 وفاة زوجها له عندها فقد انتقضت عدتها .
 واتفقوا أن وضع الحمل إن كان أكثر من أربعة أشهر من وفاة الزوج ومتى
 كان بعد الطلاق فإنه تنقضى به العدة عرفت بالوفاة أو بالطلاق أو لم تعرف .
 واتفقوا أن الامة المطلقة أو المتوفى عنها زوجها إن اعتدت بالأجل التي ذكرنا
 فقد انتقضت عدتها .
 واتفقوا أن الذي يلزم من العدد ليس أقل من نصف الأجل التي ذكرنا .
 واتفقوا أن المرأة إذا ادعت انقضاء العدة بالاقراء في ثلاثة أشهر صدقت إذا
 أتت على ذلك بيينة على اختلافهم في البينة .
 واتفقوا أن المطلقة المسومة التي لم تحض قط فشمرت في الاعتماد بالشهور
 ثم حاضت قبل تمام الشهور أنها لا تنهض على الشهور .
 ثم اختلفوا أبتدىء الاقراء أو تعد ماضى لها من شهر أو شهرين مكان قرء
 أو قرءين وتأتى بما بقي لها من قرء أو قرءين .
 واتفقوا أن أم الولد إذا مات سيدها وقد استعقت الحرية بموته على اختلافهم
 في كيفية استحقاقها العتق حينئذ فاعتدت أربعة أشهر وعشر فيها ثلاث حيض
 وثلاثة أطهار فقد حل لها النكاح .
 واتفقوا أنه إن أعنتها في صحته وهو جائز عتقه فاعتدت ثلاثة قروء إن كانت
 ممن تحيض أو ثلاثة أشهر إن كانت ممن لا تحيض فقد جاز لها النكاح .
 ولا سبيل إلى اتفاق على إيجاب شيء عليها ، إذ في الناس من لا يري عليها

من كلا الأمرين عدة ساعة فما فوقها .

واتفقوا أن كل من ذكرنا من المعتدات ان ابتدأت^(١) عدتها من حين بلوغ خبر الطلاق إليها على صحة أو حين بلوغ الخبر بالوفاة إليها على صحة حتى تتم الأجل التي ذكرنا قد اعتدت .

واتفقوا أن كل نكاح عقدته امرأة وهي في عدتها الواجبة عليها لغير مطلقها أقل من ثلاث فهو منسوخ أبداً .

واتفقوا أن لمطلقها نكاحها في عدتها منه ما لم يكن كل الطلاق ثلاثاً ، وما لم يكن هو مريضاً ، أو في حكم المريض أو هي أو لم تكن هي حامل من ستة أشهر فصاعداً .
واتفقوا أن المطلقة وهي ممن تحيض وعدتها بالأقراء أنها إذا أكلت من حين وجوب العدة عليها ثلاثة أطهار تامة غير الطهر الذي ابتدأت فعدتها بعد مضي شيء منه وثلاث حيض تامة ، ثم اغتسلت من الحيضة بعد انقطاعها ورؤية الطهر منها فظهرت كلها بالماء إلا أنها قد انقضت عدتها وحلت للأزواج إن كانت غير مجنونة وانقطعت رجعة المطلق وصارا كالأجنيين .

واتفقوا أن من مطلقها زوجها طلاقاً رجعياً في العدة ثم راجعها في العدة فقد سقط عنها حكم الاعتداد ما لم يطلقها بعد ذلك .

ولم يتفقوا في وجوب الاحداد^(٢) على شيء يمكن ضمه ، لأن الحسن لا يرى الاحداد أصلاً على مسلة متوفى عنها ولا على غير مسلة ولا على مطلقة ، وقوم يرونه على كل متوفى عنها زوجها وكل مطلقة ميتة .

واتفقوا أن للمعتدة من طلاق رجعي السكنى والنفقة .

واتفقوا أن المعتدة - أي عدة كانت - أنها إن أقامت في بيتها مدة عدتها فلم تأت منكراً .

(الاستبراء)

اتفقوا أن من اشترى جارية ذراً صحيحاً بكرّاً أو ثيباً فحاضت عنده إن

(١) في الاصل « ابتدأت » م . (٢) في الاصل « الاعتداد » م .

كانت ممن تحيض ، أو أتمت ثلاثة أشهر في ملكه إن كانت ممن لا تحيض ولم تسترب بحمل ، أن له وطأها بعد ذلك .

واتفقوا أن من ملك حاملا من غيره ملكا صحيحا فليس له وطؤها حتى تضع .
واتفقوا أنه إذا اشتراها اشتراء صحيحا وهي ممن تحيض فارتفع حيضها إذا استبرأها من غير ربية حمل ، أنه بعد عامين يحل له وطؤها ، إلا أن تحيض قبل ذلك أو تضع حملا إن كان ظهر بها . ولا سبيل إلى اتفاق موجب في ذلك شيئا ، إذ في الناس من لا يرى الاستبراء في الجوارى أصلا ، إلا من خاف حملا بمقدار ما يدفع الريب فقط من وضع الحمل .

﴿ بقية من العدد ﴾

اتفقوا أن الدم الظاهر من الحامل لا يمتد به اقراء من عدتها وأنه لا بد لها من وضع الحمل ، وأن الشهور الثلاثة والاربعة والعشرين انقضت قبل آخر ولد في البطن ان كل ذلك لا يمتد به ولا تنقضي العدة إلا بوضع الحمل بعد ذلك .

﴿ كتاب الرضاع والتنفقات والحضانة ﴾

قد ذكرنا ما اختلفوا عليه من الرضاع المحرم في كتاب النكاح .
واتفقوا أن من وهب المرأة التي أرضعته عبداً أو أمة فقد قضى ذمامها .
واتفقوا أن الحر الذي يقدر على المال البالغ العاقل غير المحجور عليه فعليه نفقة زوجته التي تزوجها زواجا صحيحا إذا دخل بها وهي ممن توطأ وهي غير ناشز وسواء كان لها مال أو لم يكن .

واتفقوا أن من كان بهذه الصفة فعليه القيام برضاع ولده إن لم يكن للرضع أم أو لم يكن لأمه لبن ولم يكن للرضع مال .

واتفقوا على أنه يلزم الرجل الذي هو كما ذكرنا نفقة ولده وابنته اللذين لم يبلغا ولا لهما مال حتى يبلغا .

واتفقوا على أن على الرجل الذي هو كما ذكرنا نفقة أبويه إذا كانا قديرين ومنين .

واعتقوا على أنه يلزم الرجل من النفقات التي ذكرنا ما يدفع الجوع من قوت
 البلد التي هو فيه ومن الكسوة ما يطرد البرد ويجوز فيه الصلاة .
 واعتقوا على أنه لا يلزم أحداً أن ينفق على غنى غير الزوجة .
 واختلفوا في الفقراء من ذوى الرحم المورثين والجيران أتزمتهم نفقتهم الغنى
 والغنى من ورائهم وذوى رحمهم وجيرانهم أم لا . ؟
 واعتقوا أن على الرجل الحر والمرأة الحرة نفقة أمتهم وأعبدهما وكسوتهما وإسكانهما .
 إذا لم يكن للرفيق صنعة يكتسبان منها .
 واعتقوا أن ذلك يلزم الصغير والأحق في أموالهما .
 واعتقوا أن من لزمته نفقة فقد لزمته كسوة المنفق عليه وإسكانه .
 واعتقوا أن من كسا رقيقه مما يلبس وأطعمهم مما يأكل أى شيء كان ذلك ولم
 يكلفهم ما لا يطيقون ولا لعظم ولا ضرب ولا سب بغير حق فقد أدى ما عليه .
 واعتقوا أن من كان له حيوان من غير الناس فحرام عليه أن يبيعه أو يكافئه
 مالا يطيق أو يقتله عبثاً .
 واعتقوا أن من كسا من تلزمه نفقته من أبوين أو زوجة أو ولد وغيرهم مما
 يشاكلهم ويشاكله وأنفق عليهم كذلك فقد أدى ما عليه .
 ولم ينفقوا فيمن هو أحق بمحضنة الصغير والصغيرة على شيء يمكن جمعه .
 فقد روى عن شريح : أن الأب أحق من الأم .
 وروى عن عمر بن الخطاب : أن العم أحق من الأم .

﴿ اللعان ﴾

اعتقوا على أن الزوج الصحيح عقد الزواج الحر المسلم العاقل البالغ الذي ليس
 بسكران ولا محدود في قنف ولا أخرس ولا أعمى إذا قنف بصريح الزنا زوجته
 العاقلة البالغة المسلمة الحرة التي ليست محدودة في زنا ولا قنف ولا خرس وقنفها
 وهي في عصمتها بزناً ذكر أنه رآه منها بعد نكاحه لها مختاراً لزنا غير سكرى وكان
 الزوج قد دخل بها وبوطئها أو لم يدخل بها ثم لم يطأها بعد ما ذكر من الإطلاعه

على ما اطلع ولم يطلقها بعد قنفه لما ولا ماتت ولا ولدت ولا اتضح نكاحها :
فان اللعان بينهما واجب .

واختلفوا فيمن قنف زوجته كما ذكرنا وهي حامل واتفق من حملها بما لا
سبيل إلى ضم إجماع فيه ، لان أبا حنيفة يقول : لا يلاعن أصلاً حتى تضع ، وقال
آخرون لا لعان بعد الوضع وإنما يلاعنها قبل أن تضع .

واتفقوا أنه إن قال في اللعان يوم الجمعة بعد العصر في الجامع بمحضرة الحاكم
الواجب فإذ حكمه : بالله الذي لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة إني لصائق
فيما رميت به فلانة زوجتي هذه - ويشير اليها وهي حاضرة - من الزنا وأن حملها
هذا ما هو مني ، ثم كرر ذلك أربع مرات ثم قال الخامسة وعلى لعنة الله إن كنت
من الكاذبين ، فقد التمن وسقط عنه حد القنف .

واتفقوا أن الزوجة إن قالت بعد ذلك : بالله الذي لا إله إلا هو عالم الغيب
والشهادة إن فلاناً زوجي هذا فيما رماني به من الزنا لكاذب ، وكررت ذلك أربع
مرات ثم قالت في الخامسة وعلى غضب الله إن كان من الصادقين ، أنها قد التمنت
ولا حد عليها ، وأن الولد قد اتفق حينئذ عنه في الفرقة فيها ان التعنأ ، وإن لم
تلتعن هي أو لم يلتعن أو قنفها ولم يلتعن واحمئنها بما لا سبيل إلى ضم إجماع فيه .
واتفقوا أن الحاكم إذا أمر بين الرابعة والخامسة من يضع يده على أفهامها أو
أويناها عن اللجاج ويذكرها الله عز وجل فقد أصاب .

(الظهار)

ما ^(١) اتفقوا في كيفية الظهار على شيء يمكن ضبطه لان قتادة والحسن
والزهري وغيرهم يقولون لا كفارة على مظاهر حتى ^(٢) يطاء التي ظاهر منها .
وأبو يوسف يقول : لا كفارة بعد جماعها .

ولكنهم اتفقوا على أن الحر الواجد لرقية مؤمنة سليمة بالغة ليست ممن تمتنع

(١) « ما » ساقطة من الاصل . م

(٢) في الاصل « إلا حتى » . م

عليه ان ملكها ولا هي من المكاتبين ولا من المدبرين ولا أم ولد ولا فيها شرك
لا يجوز له صوم ولا إطعام .

واتفقوا أن من عجز عن رقة أى رقة كانت فلا يجوز له إلا الصوم .
واتفقوا انه ان كفر وهو في حال عجزه بصوم شهرين من أول الهلالين الى
آخرهما متصلين لا يعترضه شهر رمضان ولا يوم لا يجوز صيامه ولا مرض ولا سفر
أفطر فيه ، أنه قد أدى ما عليه .

واختلفوا إن وجد رقة قبل الصوم او قبل تمامه بما لا سبيل الى ضم اجماع جازفيه .
واتفقوا انه ان لم يقدر على رقة ولا على صيام كما ذكرنا فكفر في حال
عجزه عن كلا الامرين باطعام ستين مسكيناً مسلمين آكلين متغايري الأشخاص
مدين مدين فيهما اربعة أرتال من بر لكل مسكين فقد أدى ما عليه .

واتفقوا انه ان لم يمس بشيء من جسمه كله شيئاً من جسمها كله حتى يكفر
أنه قد أدى ما عليه .

واتفقوا انه إن ظاهر من امته او ظهرت زوجته منه على اختلافهم في كيفية
الظهار فكفر وكفرت المرأة المظاهرة ان وطأها له حلال .

واتفقوا ان من لم يحرم امرأته ولا مثلها بشيء من كل ما يحرم على المسلم من
أى شيء كان ولا عمادى في ايلائه انه غير مظاهر .

﴿ اختلاف الزوجين في متاع البيت ﴾

اتفقوا ان الزوجين - نعى الزوج والزوجة الحيين - اذا اختلفا في متاع البيت
فنداعياه ان الثياب التي تلبسها المرأة على نفسها حين الخصومة - ولسنا نعى
التي تشاكلها لكن التي على جسمها ورأسها - فانها لها بعد يمينها وأن ثياب الزوج
التي عليه ايضاً كذلك له بعد يمينه .

واختلفوا فيما سوى ذلك بما لا سبيل الى ضم اجماع فيه .
واتفقوا على أن من أقام بينة في شيء انه يقضى له به اذا حلف ايضاً مع بينته .

﴿ كتاب اليعوق ﴾

اتفقوا أن بيع جميع الشيء الحاضر الذي يملكه بائعه كاه ملكاً صحيحاً أو يملكه موكله على بيعه كذلك وأيديهما عليه منطلقة ويكون البائع والمشتري يعرفانه فيعرفان ماهيته وكنيته ، وليس فيهما أعمى ولا محجور ولا أحمق ولا سكران ولا مكروه ولا مريض ولا غير بالغ ، ولا نودى للصلاة من يوم الجمعة حين عقدها التبائع أو كان الامام قد سلم منها ولا صبي ولا عبد غير مأذون له في ذلك بعينه ولم يقع عنهما غش ولا تدليس ولا شرط أصلاً بشئ من جلس المبيع ولا أقل من قيمته في ذلك الوقت ولا أكثر ولم يكن المبيع مصححاً ولا كتياب فقه ولا كتاباً فيه شيء مكروه ولا جلد ميتة ولا شيئاً منها ولا شيئاً أخذ من حى حاشا الأصواف والاوزار والاشعار ولا شيئاً اشتراه فلم يقبضه على اختلافهم في كيفية القبض ولا طعاماً لم يأكله ولا جزءاً فلم ينقله ولا تمراً قبل أن يصرم ولا محرماً ولا صلياً ولا صنماً ولا كلباً ولا سنوراً ولا حيواناً لا ينتفع به ولا نخلًا ولا مدبراً ولا مدبرة ولا أم ولد ولا ولدها ولا من أعتق إلى أجل ولا ولدها ولا مكانباً ولا مكتوبة ولا ولدها ولا مريضاً مريضاً مخوفاً ولا حاملاً ولا في وقت قد تمين عليه فيه فرض صلاة لا يجوز تأخيرها عنه ولا مخلوطاً فيه بعتقه أو بعتقها أو بصدقها إن بيعا ولا معتقاً ولا معتقة بصفة قد قربت ولا نجس العين ولا مائع خالطته نجاسة على اختلافهم في النجاسات ما هي ولا كتاباً فيه علم ولا ماء ولا كلاً ولا ناراً ولا تراب معدن ولا آلة لهو ولا عبداً وجب عتقه عليه ولا أمة كذلك ولا جانباً ولا عقاراً مشاعاً أو رباعاً بمكة ولا معدناً ولا مشاعاً ولا غائباً ولا غير ممكن إلا بكلفة ولا صوماً على ظهر حيوانه ولا دود القز ولا بيضته ولا ذا مخلب من الطير ولا ذئباب من السباع ولا حيواناً لا ينتفع به ولا ضباً ولا قنفذاً ولا ممسراً^(١) فيها حاضر لباد ولا كان لحكرة ولم يكونا في مسجد ولا شيئاً مما في الماء غير

السكك ولا ضفدعاً ولا ابن امرأة ولا شعور بنى آدم ولا سلعة متلفاة ولا صفقة جمعت حللاً وحراماً ولا جزافاً ومعروف المقدار معاً ولا ولد زنا ولا ثمرة لم يبد صلاحها ولا زرعاً قيمته بمثل قيمته جائز .

واتفقوا أن بيع الضياع والدور التي يعرفها البائع والمشتري بالرؤية حين التبايع جائز كما قسمنا ولا فرق .

واتفقوا أن البيع كما ذكرنا وتفرقا عن موضع التبايع بأبدانها افتراقاً غاب كل واحد منها عن صاحبه منيب ترك لتلك الموضع وقد سلم البائع ما باع إلى المشتري سالماً لا عيب فيه دلس أو لم يدلس وسلم المشتري إليه الثمن سالماً بلا عيب فإن البيع قد تم .

واتفقوا أن بيع النسيئة ليس ^(١) في عقله بخير السكر باطل وكذلك ابتياعه .
واتفقوا أن بيع من لم يبلغ لما لم يؤمر به ولا اضطر إلى بيعه لقوته باطل ، وأن ابتياعه كبيع في كل ذلك .

واتفقوا أن بيع المرأة مالا يملك ولم يجزه مالكة ولم يكن البائع حاكماً ولا منتصفاً من حق له أو لغيره أو مجتهداً في مال قد يئس من ربه فانه باطل .
واتفقوا أن المرأة الحرة العاقلة البالغة كالرجل في كل ما ذكرنا .

واتفقوا أن بيع الذهب بالذهب بين المسلمين نسيئة حرام ، وأن بيع الفضة بالفضة نسيئة حرام .

إلا أنا وجدنا لمولى رضى الله عنه : أنه باع من عمرو بن حريث جبة مفسوجة بالذهب إلى أجل ، وأن عمراً أحرقها فأخرج منها من الذهب أكثر مما ابتاعها به .
ووجدنا للعبدة الخزومي صاحب مالك : ديناراً وثوباً بدينارين أحدهما نقد والآخر نسيئة جائز .

وأما بيع الفضة بالذهب بين المسلمين نسيئة أحرام هو أم لا ؟ فقد روى فيه عن طلحة ما روى .

واتفقوا أن بيع القمح بالقمح نسيئة حرام ، وأن بيع الشعير بالشعير كذلك نسيئة حرام . وأن بيع الملح بالملح نسيئة حرام . وأن بيع التمر بالتمر كذلك نسيئة حرام .

واتفقوا أن بيع هذه الأصناف الأربعة بعضها ببعض بين المسلمين نسيئة وإن اختلفت أنواعها حرام . وأن ذلك كله ربا .

واتفقوا أن أصناف القمح كلها نوع واحد .

واتفقوا أن أصناف الشعير كلها صنف واحد .

واتفقوا أن أصناف الملح كلها نوع واحد .

واتفقوا أن أصناف التمر كلها نوع واحد .

واتفقوا أن الابتاع بدنانير أو دراهم حال أو في الذمة غير مقبوضة أو بهما إلى أجل محدود بالأيام أو بالأهلة أو بالساعات أو الأعوام القمرية جائز^(١) ما لم يتناول الأجل حداً وما لم يكن المبيع مما يؤكل أو يشرب فإن الاختلاف في جواز بيع ذلك بالدنانير والدرهم في كلا الوجهين المذكورين .

واتفقوا أن الأصناف الستة التي ذكرنا آنفاً إذا بيعت بعضها ببعض وكل صنف منها محض لا يخالطه شيء من غير نوعه قل أو كثير ولا معه شيء من غير نوعه قل أو كثير فبيعا مثابليين الذهب والفضة وزناً ووزن ولم يكن أحد الدنانير الموزن بها أكثر عدداً من الآخر وبقي الأصناف الأربعة كيلاً وبكيل وكان كل ذلك يداً بيد وتداخلاً كل ذلك ولم يؤخره عن حين العقد طرفه عين فقد أصابا . واختلفوا فيما عدا هذه الصفات التي ذكرناها ووصفنا بها المبيع والبيع اختلافاً لا سبيل إلى جمعه بإجماع جاز .

واتفقوا أن من ابتاع شيئاً يبيعاً صحيحاً بلا خيار فقبضه بائن بائه ثم عرض فيه عارض مصيبة فهو من مصيبة المشتري ما لم يكن حيواناً من رقيق أو غيره أو ثماراً أو زرعاً أو بقولاً .

واتفقوا أن ما أصاب الرقيق والحيوان بعد أربعة أيام من العيوب كلها ، وما أصابه بعد العام وأيام المدونة الاستبراء من جنون أو جذام أو برص فانه من المشتري .
واتفقوا أن الثمار اذا ضلت كلها من الجائحة فقد صح البيع .

واتفقوا أن ما أصابها بعدضم المشتري لها إزاء التهاعن الشجر والأرض فانه منه .
واتفقوا أن البيع بخيار ثلاثة أيام بلياليها جائز .

واختلفوا في بيع الثمار بعد ظهورها وقبل ظهور الطيب فيها وقبل ظهورها ايضاً على القطع والابد أو الترك أجائز أم لا . ؟

واتفقوا على أن بيع الثمرة بعد ظهور الطيب في أكثرها على القطع جائز .
واختلفوا في جوازه على الترك .

واتفقوا أن بيع ما قد ظهر من القناء والباذنجان وما قلع من البصل والكراث والجزر واللفت والجار وكل منيب في الأرض جائز اذا قلع المنيب من ذلك .

واتفقوا أن بيع الحب اذا صفي من السنبل وصفي من التبن وبيع التبن حيثئذ جائز . واختلفوا في جوازه قبل ذلك .

واتفقوا أن البائع إذا تطوع للمشتري بترك ثمرته التي نضجت في شجره أن ذلك جائز .

واتفقوا أن بيع كل ماله قشر واحد يفسد إذا طارق جائز في قشره كالبيض وغيره .
واختلفوا فيما لا يفسد إذا أزيل قشره كالزرع ، وأما الجوز واللوز وما أشبهها فكالبيض فيما ذكرنا ولا فرق .

واتفقوا أن ماله قشرتان كاللوز والجوز فنزعت^(١) القشرة العليا أن يبعه حيثئذ جائز ، واختلفوا فيه قبل نزعها .

واتفقوا أن بيع التوى في داخل الترم مع الترم جائز في جواز بيع الترم بالتمر اذا نزع نواهما أو نوى أحدهما .

واختلفوا في ابتياع الحامل التي ظهر حملها وثيقن أو لم يثقن من النساء وسائر

الحيوان واشترط المشتري حملها لنفسه جائز ويكون له حينئذ أم لا ؟
واختلفوا فيمن باع شجراً فيه ثمر ظاهر^(١) أو أرضاً فيها زرع ظاهر قد طلب كل
ذلك أو لم يطلب منه شيء أو طاب بعضه ولم يطب بعضه لمن الثمر والزرع إن
اشترطه المبتاع أهوله أم لا ؟ واختلفوا فيه أهول البائع أو هو للمبتاع إن لم يشترطه المبتاع .
واتفقوا أن بيع أحرار بني آدم في غير التفليس لا يجوز .
واتفقوا أن بيع الحيوان الممتلك ما لم يكن كلباً أو سنوراً أو نحلاً أو مالا
يفتفع به جائز .

واختلفوا فيمن باع ثمر نخلة أو استثنى مكيلة أو عدداً أو ثمر نخلة أو نخل بعينها
أجائز ذلك أم لا ؟ رويناه عن ابن عمر كراهية استثناء ثمر نخل بعينه .
واتفقوا أن من باع نقداً أو أشهد بيينة عدل كما قدمنا أو باع أو أقرض إلى
أجل وأشهد كذلك وكتب بذلك وثيقة أنه قد أدى ما عليه .
واتفقوا أنه إن باع أو أقرض إلى أجل أو نقداً ولم يشهد ولا كتب أن البيع
والقرض صحيحان .

وإنما اختلفوا أيعصى بترك الكتب والشهاد أم لا .
واتفقوا أن الاتباع بدنانير أو دراهم أو أعيان عروض محضر كل ذلك يداً
بيد إذا كان الثمن من غير جنس المبيع جائز .

واتفقوا أن من اشترى شيئاً ولم يبين له البائع بعيب فيه ولا اشترط المشتري
سلامته ولا اشترط ألا خلافة^(٢) ولا بيع منه براءة فوجد فيه عيباً كان به عند البائع
وكان ذلك العيب يمكن البائع عمله وكان يحط من العمل خطأ لا يفتان الناس
بمثله في مثل ذلك المبيع في مثل ذلك الوقت نفي وقت عقد البيع ولم تتلف عين
المبيع ولا بعضها ولا تغير اسمه ولا تغير سوقه ولا خرج عن ملك المشتري كله
ولا بعضه ولا أحدث المشتري فيه شيئاً ولا وطأ ولا غيره ولا ارتفع ذلك العيب

(١) في الاصل « ظاهر آ » م

(٢) أي لا خداع م

وكان المشتري قد قد فيه جميع الثمن فان للمشتري أن يردّه ويأخذ ما أعطى من الثمن ، وأن له أن يمسه إن أحب .

واختلفوا فيما عدا كل ما ذكرنا بما لا سبيل إلى ضم إجماع جاز فيه .
واختلفوا هل الغلة المأخوذة مما ذكرنا للمشتري ردأو أمسك أم بردها مع مارد .
واتفقوا أنه إذا بين له البائع بعيب فيه وحد مقداره ووقفه عليه ان كان في جسم المبيع فرضى بذلك المشتري ، أنه قد لزمه ولا رد له بذلك العيب .
واتفقوا أن كل شرط وقع بعد تمام البيع فانه لا يضر البيع شيئاً .
واختلفوا في جواز الشرط وبطلانه . وفي البيع إذا اشترط الشرط قبله أو معه أيجوز البيع أم يبطل .

واختلفوا في بيع الأرض وفيها خضراوات مغيبة واشترط المشتري تلك الخضراوات لنفسه أجاز أم لا .

واتفقوا أنه إن لم يشترطها فانها للبائع .
واتفقوا أن من أقال بعد القبض بلا زيادة يأخذها ولا حطيطة يحطها أن ذلك جائز .
واختلفوا في بيع البون من الحيوان واشترط المشتري اللبن الذي في ضرعها أجاز أم لا ؟

واتفقوا أن بيع العبد والأمة ولهما مال واشترط المشتري ملهما وكان المال مبروف القدر عندالبائع والمشتري ولم يكن فيه ما يقع فيه ربا في البيع فنلك جائز .
واتفقوا أنه إن لم يشترط المشتري فانه للبائع حاشا ما عليها من اللباس وما زينت به الجارية فالخلاف فيه موجود : روى عن ابن عمر أنه للمشتري كله إلا أن يشترطه البائع ، وهو قول الحسن البصري والنخعي . وأوجب مالك على البائع كسوة ما . . . وكل ما ذكرنا في هذا الكتاب من الاشتراط فانهم اختلفوا : أن ذلك الاشتراط يكون بحكم البيع أم لا ؟ وهل يكون للمشتري حصّة من الثمن أم لا اختلافاً لا سبيل إلى إجماع جاز فيه .

واتفقوا أن من أشرك أو ولى على حكم ابتداء البيع فقد أصاب .

واتفقوا أن البيع لا يجوز إلا بثمن .
 واتفقوا أن البيع الصحيح إذا سلم من النجش ^(١) جائز .
 واتفقوا أن البيع الصحيح إذا وقع في غير المسجد جائز .
 واتفقوا أن بيع الحاضر للحاضر والبادي للبادي جائز .
 واتفقوا أن البيع الصحيح إذا وقع في الأسواق وعلى سبيل التلقى فهو جائز .
 واتفقوا أن الحكرة المضرة بالناس غير جائزة .
 واتفقوا أن العبد الماقل البالغ المأذون له في التجارة جائز له أن يبيع ويشترى
 فيما أذن له فيه مولاه .
 واتفقوا أن للسيد أن ينتزع مال عبده وأمنه اللذين له بيعهما .
 واتفقوا أن الربا حرام .
 واختلفوا في بيعتين في بيعة .
 واختلفوا في بيع الثمر . وفي بيع الشيء المنصوب والابق والشارد أى شيء
 كان ما قد ملك قبل ذلك ، وفي بيع المحلول وإلى أجل مجهول أو في المبيع بشرط
 أيجوز كل ذلك أم لا .
 واتفقوا أن من باع سلعة ملكها بعد أن قبضها ونقلها عن مكانها وكلها إن
 كانت ما يكال ، فإن ذلك جائز .
 واتفقوا أن من اشترى داراً فإن البنيان كله والقاعة داخل كل ذلك في البيع
 حاشا الظلة وهي السقيفة المعلقة من حائط الدار من خارج وحاشا الساباط ^(٢) وحاشا
 الجناح وهو التابوت والسطح الخارج من الدار والروشن وحاشا مسيل الماء
 فاتهم اختلفوا فيها .

(١) النجش هو أن يمدح الملعنة لينفقها ويروجها ، أو يزيد في ثمنها وهو
 لا يريد شراءها ليقع غيره فيها . م
 (٢) الماباط : سقيفة تحتها ممر نافذ . م

واعتقوا أن الفرقة بين ذوى الارحام المحرمة إذا كانوا كلهم بالنسبة عقلاء
أصحاء غير زمنى جائزة .

واعتقوا أن ما تظالم فيه الحريون بينهم أن شراءه منهم حلال وقبوله
ميتة منهم كذلك .

واعتقوا أن مبايعة أهل اللفة فيما بينهم وفيما بينهم وبيننا ما لم يكن رقيقهم أو
عقارهم أو ما جرت عليه سهام المسلمين من السبي إذا وقع على حكم ما يحل ويحرم
في دين الاسلام علينا فانه جائز .

واختلفوا إذا وقع بخلاف ذلك .

واعتقوا أن بيع المرء عقاره من الدور والحوائط والحوانيت ما لم يكن العقار
بمكة فهو جائز .

واعتقوا أن بيع عقاره من المزارع والحوائط غير المشاعة جائز ما لم يكن
أرض عنوة غير أرض مقسومة .

(الشفعة)

لا إجماع فيها ، لان قوماً لا يرون بيع الشقص^(١) المشاع من الدور ولا من
الارضين ولا من جميع العقار .

وقوم يرون الشفعة في المقسوم من كل ذلك لجميع أهل المدينة فمن دونهم
إلى الجار الملاصق .

وقوم يرون بيع الشقص المشاع ولا يرون الشفعة في المقسوم أصلاً .
وقوم يرون الشفعة فيما يبيع منه شقص من كل شيء مشترك فيه من رقيق أو
ثياب أو أرض أو غير ذلك .

وقوم لا يرون ذلك في بعض ذلك دون بعض .

وقوم لا يرونه إلا في أرض خاصة مع ما فيها من بناء أو أصل إذا بيع مع

(١) الشقص هو النصيب في العين المشتركة من كل شيء . م

الأرض وإلا فلا . ولا سبيل إلى إجماع فيها منه سيئه .

(الشركة)

اتفقوا أن الشركة إذا أخرج كل واحد من الشريكين أو الشركاء دراهم متماثلة في الصفة والوزن وخلطوا كل ذلك خلطاً لا يتميز به ما أخرج كل واحد منهم أو منهما : فأنها شركة صحيحة فيما خلطوه من ذلك على السواء بينهم .
واتفقوا أن لها أو لهم التجارة فيما أخرجوه من ذلك وأن الربح بينهم على السواء والخسارة بينهم على السواء .

وأجمعوا أن الشركة كما ذكرنا بغير ذكر أجل جائزة .
واتفقوا أن من أراهم الانفصال بعد بيع السلع وحصول الثمن فإن ذلك له .
واتفقوا أن من باع منهم في ذلك مالا يتغابن الناس بمثله أو اشترى كذلك مالا عيب إذا تراضوا بالتجارة فيه فأنه جائز لازم لجميعهم .
واتفقوا أن الشركة كما ذكرنا فأنها متبادية عليهم كلهم ما لم يقسمها واحد منهم أو منها أو كلاهما وما لم يمت أحدهما أو كلاهما أو كلهم .
واتفقوا أن وطء الأمة المشتركة لا يحل لأحد منهم ولا لجميعهم التلذذ بها ولا رؤية عورتها .

(القراض)

قال أبو محمد علي بن أحمد رضوان الله عليه :
كل أبواب الفقه ليس منها باب إلا وله أصل في القرآن والسنة نطقه والله الحمد حاشا القراض فما وجدنا له أصلاً فيهما البتة ، ولكنه إجماع صحيح مجرد^(١) والذي تقطع عليه أنه كان في عصر النبي صلى الله عليه وسلم وعلمه فأقره

(١) أي خلو عن الأصل في الكتاب والسنة ، وتردد على كلامه هنا أمور :
فالاول أنه ليس من منخبه الاعتداد بالإجماع مع الجهل بالسند من الكتاب والسنة وقد اعترف بأنه لم يجد له أصلاً فيهما ، والثاني أنه لا يرى عدم العلم

ولولا ذلك ما جاز .

واتفقوا أن القراض بالدينانير والدرهم من الذهب والفضة المسكوكة الجارية في ذلك البلد جائز .

واتفقوا أن اجراء^(١) التي له المال العامل جزءاً منسوباً مسمى كعشر أو نصف أو ثلاثة أرباع أو جزءاً من ألف أو أقل أو أكثر جائز .

واتفقوا في القراض أن لكل واحد منهما إذا تم البيع وحصل الثمن كله أن يترك التماضي في القراض إن شاء الآخر أم أبي .

واتفقوا أن العامل باق على قراضه ما لم يمت هو أو يمت مقارضه أو يترك العمل أو يبدل رب المال عن القراض .

واتفقوا أن القراض إذا لم يشترط فيه أحدهما درهما لنفسه فأقل أو أكثر ولا فلساً فصاعداً ولا لغيرهما ولا اشترط أحدهما لنفسه نفقة ولا غير ذلك من الأشياء لا من المال ولا من غيره ولا شرطاً ذلك لغيرهما ولا شرط أحدهما للآخر ربح دراهم من المال معلومة أو ربح دينانير منه معلومة ولا شرط لغيرهما جزءاً من الربح وممياً ما يقع لكل واحد منهما من الربح ولم يذكر ما للواحد وسكتنا عما للثاني فهو قراض صحيح ، إلا أنثاروا يناعن ربيعة لولا اشتراط العامل النفقة والكسوة لم يجز القراض ، وقد أبطله غيره بهذا الشرط وهو قول الشافعي وأصحاب الظاهر .

بالمخالف إجماعاً مع أنه ليس عنده هنا سوى عدم العلم بالمخالف ، والثالث أنه يعترف بأقرار النبي صلى الله عليه وسلم في المسألة بعد علمه التعامل به ، والتقرير نوع من السنة فيكون نفي الأصل من السنة مناقضاً لقوله بالتقرير ، والرابع أن التجارة عن تراض في الكتاب تشمل القراض والمضاربة ، والخامس أن مذهبه وجود نص في الكتاب والسنة على كل نازلة فكيف ينفي هنا وجود أصل للقراض فيها ، والسادس أن عدم الوجدان لا يدل على عدم الوجود ، والسابع أن الآثار الواردة في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تصل إلى مرتبة القطع بمضمونها مع أن المصنف يقطع بتقريره عليه السلام في المسألة . م

(١) يعني جعل صاحب المال للعامل فيه جزءاً معلوماً منه . م

وافتقوا أن القراض كما ذكرنا في التجارة المطلقة جائز .

وافتقوا على جواز التجارة حينئذ في الحضر .

وافتقوا أن صاحب المال إن أمر العامل أن لا يسافر بماله فنلك جائز ولازم^(١) للعامل وأنه إن خالف فهو متعد .

وافتقوا أنه إن أمره بالتجارة في جنس سلعة بعينها مأمونة الانقطاع فان^(٢) ذلك جائز لازم ما لم ينه عن غيرها .

وافتقوا أن العامل إن تعدى ذلك أو سافر بغير إذن رب المال فهو متعد .

وافتقوا أنه إن أباح له رب المال السفر بالمال فساقر فله ذلك وليس متعد .

وافتقوا أن للعامل أن يبيع ويشتري بغير مشورة صاحب المال ويرد بالعيب .
واختلفوا في الوكيل : أيرد بالعيب أم لا ؟

وافتقوا أن المال إذا حصل عيناً كله مثل الذي دفع رب المال أولاً إلى العامل وهناك ربح أن الربح مقسوم بينهما على شرطهما .

وافتقوا أن للعامل أن ينفق من المال على نفس المال فيما لا بد للمال منه وعلى نفسه في السفر .

وافتقوا أن للعامل إذا أخذ من اثنين فصاعداً قراضاً أن يعمل بكل مال على حدة وأن ذلك جائز .

واختلفوا أيخلطهما أم لا ؟ .

واختلفوا هل للعامل ربح قبل تحصيل رأس المال أم لا ؟ .

وإذ قد اختلفوا في ذلك فقد بطل قول من ادعى الاجماع على ان الحسارة يجبر بربح إن كان في المال .

واختلفوا أيضمن القراض بحمله وإن لم يتعد أم لا ، وكان شريح يضمنه ، ذكره شعبة عن الشيباني .

(١) في الاصل « ولا م » م .

(٢) في الاصل « أن » م .

﴿ القرض ﴾

اتفقوا ان استقرض ماعدا الحيوان جائز .
واختلفوا في جواز استقرض الرقيق والجوارى والحيوان .
واتفقوا ان القرض فعل خير وأنه إلى أجل محدود وحالا في الذمة جائز .
واتفقوا على وجوب رد مثل الشيء المستقرض .
واتفقوا ان اشتراط رد أفضل او اكثر مما استقرض جائز أم لا يحل ؟ .
واختلفوا إذا تطوع المقرض بذلك دون شرط .
واتفقوا ان للمستقرض بيع ما استقرض وأكله وتملكه وأنه مضمون عليه
مثله إن غصبه أو غلب عليه .
واختلفوا في القرض إلى أجل مسمى يريد المقرض تعجيل ماقرض قبل أجله
أله ذلك أم لا ؟ وفي المقرض يعجل ما عليه قبل حلول أجله ، إيجير المقرض على
قبضه أم لا ؟ .

﴿ العارية ﴾

اتفقوا على ان عارية الجوارى للوطء لا يحل .
واتفقوا على أن عارية المتاع للاتفان به لا لأكله ولا لافساده ولا للملك
لكن للباس والتجمل والتوطى ونحو ذلك جائز .
واتفقوا أن عارية السلاح ليقاتل به أو للدواب لركوبها جائزة ، وكذلك كل
شيء يستعمل في أغراضه ولا يعمم شخصه ولا يغير ولا شيء مما خرج منه لكن

قال واتفقوا على أن استقرض ماعدا الحيوان جائز ، واختلفوا في جواز
استقرض الرقيق والجوارى والحيوان .
قلت الاتفاق إما هو في قرض المنليات للمكيل والموزون وأما ما سوى ذلك
فأبو حنيفة لا يجوز قرضه لأن موجب القرض المثل ولا مثل له عنده ، فالزراع
فيه كالزراع في الحيوان .

كالدار للسكنى والعروة بينى فيها وما أشبه ذلك جائز إذا كان المعير والمستعير حرين عاقلين بالنعين .

وأجمعوا أن المستعير إذا تملى فى العارية فانه ضامن لما تملى فيه منها بما يجرى إفساده بنفسه .

(إحياء الموات)

اتفقوا أن من أقطعه الامام أرضاً لم يعمرها فى الاسلام قط لا مسلم ولا ذمى ولا حربى ولا كانت مما صالح عليها أهل القمة ولا كان فيها منتفع لمن يجاورها ولا كانت فى خلال المعمور ولا يقرب معمور بحيث إن وقف واقف فى أدنى المعمور وصاح بأعلى صوته لم يسمعه من فى أدنى ذلك العامر فعمره الذى أقطعهما أو أحياهما بجرث أو حفر أو غرس أو جلب ماء لسقيها أو بناء بناء أنها له ملك موروث عنه يبيعها إن شاء ويفعل فيها ما أحب .

واختلفوا فيها إن تركها بعد ذلك حتى عادت غامرة أتكون باقية له ولعقبه أم تمود إلى حكم مالم يملك قط .

واتفقوا أنه لا يجوز لأحد أن يتحجر أرضاً بنير اقطاع الامام فيمنعها ممن يحبسها ولا يبيعها هو .

واتفقوا أن من استعمل فى احياء الارض أجراً أو رقيقه أو قوماً استعانهم فأعاتوه طوعاً ونيتهم إعاتته والعمل له أن تلك الأرض له لا للعاملين فيها .

واتفقوا أن من ملك أرضاً بحياة ليست معدناً فليس للامام أن ينتزعها منه ولا أن يقطعها غيره .

واختلفوا - السن يظهر هو لرب الأرض أم للامام أن يفعل فيه ما رأى .

(النفع)

اتفقوا أن الصدقة بثلث المال فأقل إذا كان فى الباقي غنى يقوم بالتنصق ومن يعول خير للرجال والنساء الواوى لا أزواج لمن إذا كانوا بالنعين عقلاء أحراراً

غير محجورين ولا عليهم ديون ولا يفضل بمعها المقدار الذى ذكرنا .

واختلفوا فى النساء ذوات الأزواج وفى كل من ذكرنا .

واقفوا أن ذات الزوج لها أن تصدق من مالها بالشئ اليسير الذى لقيمة له .

واختلفوا فى أكثر من ذلك فمن مبيح لها الثلث ومن مبيح لها الجميع .

واقفوا أنه لا يحل للرجل أن يتصدق من مال زوجته بشئ إختها .

واختلفوا أتصدق المرأة من مال الزوج بشئ إذنه بما لا يكون فساداً أم لا ؟

واقفوا أن الصدقة التى هى الزكاة لا تحل لبني العباس ولا لبني آل أبى طالب

نساؤهم ورجالهم وإن كانوا من ذوى السهام .

واقفوا أن الهبة والمطية حلال لبني هاشم وبني المطلب وهما إليهم . .

واقفوا أن من عدا من ذكرنا من بنى هاشم والمطلب ومواليهم نساؤهم

ورجالهم صغارهم وكبارهم فإن الصدقة التلوع جائزة على غنيهم وفقيرهم ، وأن

الصدقة المفروضة جائزة لأهل السهام منهم إلا قولاً روينه عن أصبغ بن الفرج :

أن قريشاً كلها لا تحل لها الصدقة .

واقفوا أن الصدقة المطلقة والهبة والمطية إذا كانت مجردة بشئ شرط ثواب

ولا غيره ولا كانت فى مشاع ، فإن كانت عقاراً أو غيره وكانت مفرغة غير مشغولة

من حين الصدقة إلى حين القبض قبلها الموهوب له أو المعطى أو المتصدق عليه

وقبضها عن الواهب أو المعطى أو المتصدق فى صحة الواهب والمعطى والمتصدق

فقد ملكها مالم يرجع الواهب والمعطى فى ذلك .

واقفوا أن كل ذلك من المريض إذا كان ثلث ماله فأقل أنه نافذ .

واختلفوا إذا كان أكثر وكذلك إقراره .

واقفوا أن من كان له عند آخر حق واجب معروف القدر غير مشاع فأسقطه

عنه بلفظ الوضع والإبراء : أن ذلك جائز لازم للوضع المبرئ .

واقفوا أن المتصدق عليه أو الموهوب له أو المعطى أو المهدي إليه إذا لم يقبل

شيئاً من ذلك أنه راجع إلى من نفع له بشئ من ذلك ، وأنه له حلال بملكه .

واتفقوا أن أخذ المتصدق بغير حق ما تصدق به بعد أن قبضه المتصدق عليه حرام .

واتفقوا أن هبة فروج النساء أو عضواً من عبد أو أمة أو عضواً من حيوان لا يجوز ذلك ، وكذلك الصدقة به والمطية والهدية .

واختلفوا في هبة جزء من كل مشاع في الجميع كنصف وما أشبهه .

واتفقوا على جواز إيقاف أرض لبناء مسجد أو لعمل مقبرة .

واتفقوا أنه إن لم يرجع موقعها فيها حتى دفن فيها بأمره وبني المسجد وصلّى فيه بأمره فلا يرجع له فيها بعد ذلك أبداً .

واختلفوا في إيقاف كل شيء من الأشياء كلها غير ما ذكرنا .

واتفقوا أن من كان له بنون ذكوراً لا إناث فيهم أو إناث لا ذكور فيهم فأعطاهم كلهم أو أعطاهن كلهن عطاه ساوى فيه ولم يفضل أحداً على أحد أن ذلك جائز نافذ .

واتفقوا أن من كان له بنون ذكوراً وإناثاً فضل فيما أعطاهم بينهم فذلك جائز نافذ .

واختلفوا في كيفية العدل هنا والمفاضلة بما لا سبيل إلى إجماع جاز فيه .

واتفقوا على استباحة الهدية وإن كانت من الرقيق لخبر الذي يأتي بها ولو أنه امرأة أو صبي أو ذمي أو عبد .

واتفقوا أن إباحة الطعام للآكلين في الدعوات وجنى الثمار للآكلين جائزة وإن تفاضلوا فيما يتناولون منه .

(كتاب الفرائض)

اتفقوا أن من كان عبداً لاشعبة للحرية فيه ولا يبيعه سيده ولا في نصيبه من الميراث ما لو ورث تمكن به من أن يشتري ولم يعتق حتى قسم الميراث فإنه لا يرث شيئاً .

واستقوا أن مال العبد ليس له وإن كان دينهما مختلفان وأنه لا يرثه ورثته إذا كان لاشعبة للحرية فيه .

واستقوا أن الامة في هذا كالعبد .

واستقوا أن من كان كافراً ولم يسلم إلا بعد قسمة الميراث فإنه لا يرث قريبة المسلم . واختلفوا في الميراث بالولاء : فقال احمد بن حنبل وغيره يرث الكافر المسلم والمسلم الكافر بالولاء ، وروينا عن معاذ بن جبل ومعاوية بن أبي سفيان ومسروق^(١) : أن المسلم يرث قريبه الكافر . وروى عن الحسن وعكرمة وجابر ابن زيد : أن العبد إن اعتق والكافر إن أسلم قبل قسمة الميراث أنهما يرثان . وروى ذلك عن عمر وعثمان وهو قول احمد بن حنبل .

واستقوا أنه لا يرث قاتل عمداً بالغ ظالم عالم بأنه ظالم من الدية خاصة . واختلفوا فيما عدا ذلك . وروينا عن الزهري : أن القاتل عمداً يرث من المال لامن الدية . واستقوا أن من لا يرث لا يحجب من هو أقرب منه في العصبية خاصة .

واختلفوا أيحجب ذوى السهام عن أعلى سهامهم إلى أقلها أم لا ؟ وهل يحجب الاخوة والاخوات للام أم لا ؟ .

واستقوا أن من لا يرثه من العصبية إلا اخوته وأخواته الأشقاء أو للاب أو للام وليس هنالك أب ولا جد وإن علا من قبل الاب ولا ابن ذكر أو أنثى ولا ولد ولد ذكر وإن سفل نسبهم لا ذكر ولا أنثى ، فإن هذه الوراثة وراثه كلاله . واستقوا أن من ورثه ابن له فصاعداً أنه لم يورث كلاله .

واستقوا أن الأب يرث وأن الجد يرث إذا كان من قبل الاب وأبائه ليس حوته أم وإن علا ، إذا لم يكن حوته أب حى .

واستقوا أن الابن وابن الابن يرث وإن سفل إذا كان يرجع بنسب آبائه الى الميت ولم تحل بين ابنين منهما أم مالا يكن هنالك ابن حى أو ابن ابن أقرب منه . واستقوا أن الاخ الشقيق أو الأخ لأب يرث إذا لم يكن هنالك ابن ذكر

(١) بن ندى صح عن مسروق استنكار ما فعله معاوية . م

ولا ابن ابن كما ذكرنا وإن سفل ولا أب ولا جد من قبل الأب كما ذكرنا وإن علا .
واختلفوا هل يرث مع الجد في بعض المسائل مع الأب .

واتفقوا أن الاخ للام يرث اذا لم يكن هناك ابن ابن ذكر أو أنثى أو ابن ابن
ذكر أو أنثى وإن سفلوا أو أب أو جد من قبل الأب كما قسمنا وإن علا .
واختلفوا يرث مع الأب والجد أم لا ؟ .

واتفقوا أن الاخ الشقيق أو للاب يرث مع الأب إذا لم يكن أم الميتة حية .
واتفقوا أن الاخوة كلهم لا يرثون مع الولد الذكر ولا مع الذكر من ولد الولد
الراجعين بأنسابهم إلى الميت .

واتفقوا ان ابن الاخ الشقيق أو للاب يرث وبنوه الذكور وبنوهم وإن بعدوا
إذا كانوا راجعين بأنسابهم إلى الاخ كما ذكرنا وإن لم يكن هناك ابن ولا ابن
ابن كما قسمنا وإن بعدوا ولا أب ولا أخ شقيق ولا جد لأب وإن علا .
واتفقوا أنهم يرثون مع من ذكرنا شيئاً حاشا الجد فقد جاء الاختلاف أيرثون
معه أم لا .

واتفقوا أن ابن الاخ للام لا يرث ما دام للميت وارث عاصب أو ذو رحم له
سهم مفروض من الرجال والنساء .
واتفقوا أن المم أخا الأب لأبيه أو شقيقه يرث إذا لم يكن هناك ولد ذكر
ولا ذكر يرجع نسبه إليه ولا أب ولا جد لأب وإن علا ولا أخ شقيق أو لأب من
يرجع نسبه إلى أبي الميت .

واتفقوا أن المم التي ذكرنا لا يرث مع أحد من ذكرنا شيئاً .
واتفقوا أن المم أخا الأب لأمه وأخا الجد لأمه وهكذا ما بعد لا يرثون مع
أحد من العصبة ولا مع ذي رحم له سهم من النساء والرجال ولا مع ذي رحم
أقرب منهم شيئاً من الرجال والنساء .

واتفقوا أن ابن المم الشقيق أو للاب يرث إذا لم يكن للميت أحد من ذكرنا
ولا عم شقيق ولا عم أقرب منه ولا ابن عم أقرب منه ولا كان أخاً لأم وهناك

ابنه فانه قد ذكر احمد عن سعيد بن جبير في ابنته وابني عم أحدهما أخ للام :
 أن النصف للام والنصف الثاني لابن العم الذي ليس أخا لام واحتج بأنه لا يرث
 أخ لام مع ولد .

واتفقوا أن ابن العم للام لا يرث شيئاً مع عاصب ولا مع ذى رحم له سهم من
 النساء والرجال ولا مع ذى رحم هو أقرب منه من النساء والرجال .
 واتفقوا أن من مات وله ابناعم مستويان في القعد^(١) والآباء لا وارث له من
 العصبية غيرها وأحدهما أقرب بولادة جده فانه المنفرد بالميراث .

واتفقوا أن من ترك ابني عم مستويين أحدهما أخو الميت لأمه وليست للميتة
 ابنة فان الذي هو منها أخ لام وارث .
 واختلفوا أيرث الآخر معه شيئاً أم لا .

واتفقوا أن كل من ذكرنا اذا انفرد أحاط بالمال كله .
 واتفقوا ان المعتق لا يرث مع الرجال الذين ذكرنا شيئاً حاشا الأخ للام
 وولده والعم للام وولده ، فانهم اختلفوا ايرث معهم أم لا .
 واتفقوا ان المعتق يرث إذا لم يكن هنالك احد من ذكرنا ولا ذورحم محرمة
 من النساء والرجال .

واختلفوا إذا لم يكن هنالك ذكر عاصب ولا ذو سهام من الرجال و النساء
 يحيطون بالمال ايرث المعتق دون ذوى الارحام من غير ما ذكرنا هؤلاء دون المعتق .
 واتفقوا ان الزوج يرث من زوجته التي لم تبين منه بطلاق ولا غيره ولا ظاهر
 منها فانت قبل ان تكفر : النصف ان لم يكن لها ولد خرج بنفسه من بطنها من
 ذلك الزوج او من غيره ذكرأ او انثى فان الزوج يرث الربع ما لم تمل الفريضة
 في كلا الوجهين ، واختلفوا اذا عالت ايحط شيء أم لا .

واتفقوا أنه إذا كان لها ولد ولد ذكر أو أنثى أن للزوج الربع .
 واختلفوا في الربع الثاني أنه أو نولد ذكور وأحدهما . (٢)

وأجمعوا أنه يرث من النساء الام وأما وهكنا صعدا إذا لم تكن دون
إحداهن أم ولا جنة لام أقرب منها .

واتفقوا على أن الجدة لا ترث أكثر من الثلث ولا أقل من السمس إلا في
مسائل العول أو عند اجتماع الجدات .

واتفقوا أنه إن كانت دون الجدة أم فإن الام ترث والجدة لا ترث .

واتفقوا أن أم الام وأماها وام أمها وهكنا صعدا ترث ما لم يكن هنالك أم ولا أب .

واتفقوا أنها لا ترث مع الام شيئا .

واختلفوا أثرث مع الأب شيئا .

واتفقوا إن استوت الجدتان من قبل الأب ومن قبل الام فانهما شريكتان

في السمس .

واتفقوا أنه إن كانت إحداها أقرب فانهما ترث .

واختلفوا أتتفرد أم تشاركها الاخرى ؟

واتفقوا أن ميراث الام إذا لم يكن هنالك ولد لصلب الميت أو لبطنها ان

كانت امرأة أو لم يكن هنالك ثلاثة إخوة ذكور أو إناث أو كلاهما اشقاء أو لأب

أو لام ولا زوج ولا زوجة فلها الثلث .

واتفقوا إذا كان هنالك أخ أو جد أو أخت واحدة فللأم الثلث .

واتفقوا أنه إن كان هنالك ولد لصلب الميت أو لبطن الميتة أو ثلاثة إخوة كما

ذكرنا أن لها السمس .

واختلفوا إذا كان هنالك ولد ولد ذكر أو أنثى أو أخوان أو أختان أو أخ

وأخت بعد اتفاقهم على أن لها السمس أيكون ما زاد على السمس إلى تمام الثلث

لها أم لسائر الورثة .

واتفقوا إذا كان هنالك زوج أو زوجة وأب مع كل واحد فإن له الثلث ما يبق .

واختلفوا فيما بين ذلك وبين ثلث جميع المال أهو لها أم لا ؟ .

وأجمعوا أن الابنة المنفردة ترث النصف .

وأجمعوا أن الثلاث من البنات فصاعداً يرثن الثلثين إذا لم يكن هنالك ولد ذكر .

وأجمعوا أن للابنتين المنفردتين النصف . واختلفوا في السمس الزائد .
واتفقوا أنه إن كان مع الابنة فصاعداً ابن ذكر فصاعداً أن للذكر مثل حظ
الأنثيين بعد سهام ذوى السهام .

واتفقوا أن الولد من الامة كالولد من الحرة في الميراث ولا فرق في كل ما ذكرنا
وأن البكر كغير البكر وأن الصغير كالكبير والفاسق كالعدل واللاحق والعاقل
وأنه من كان في بطن أمه بعد ولو بطريقة عين قبل موروثه أنه إن ولد حياً ورث .
واتفقوا أن من مات إثر موروثه بطريقة عين أن حقه في ميراث الاول موروثاً
قد ثبت وأنه يرثه ورثة الميت الثاني .

واتفقوا أنه إن ثبت أنها ماتا معاً أنهما لا يتوارثان .
واختلفوا إذا جهل من مات قبل أيتوارثون أم لا ؟ .
واتفقوا أن موارثة المهجرة قد انقطعت .

واتفقوا أن الأخ للام والأخت للام لا يرثن شيئاً إذا كان هنالك ابنة أو ولد
لصلب الميت أو لبطن الميتة .

واختلفوا أيرثون مع الأب والجد أم لا ؟ .
واتفقوا أنهما يرثن مع غير الولد وولد الولد الذكور ذكورهم وإناثهم والولد
والجد من قبل الاب وإن علا .

واتفقوا أنهما يرثن مع غير الولد وولد الولد الذكور ذكورهم وإناثهم .
واتفقوا أن الأخت الشقيقة أو التي للاب إذا انفردت أحدهما ولم يكن هنالك
ولد ذكر ولا أنثى ولا ولد ولد ذكر وأنثى ولا أب ولا جد لاب وإن علا ولا أخ
يشاركها في ولادة الأم أو الأم والأب فإن لها النصف وأن للاختين فصاعداً الثلثين .
واتفقوا أن الشقيقة تحجب التي للاب عن النصف .

واتفقوا أن التي للاب واحدة كانت أو أكثر تأخذ أو يأخذن مع الشقيقة

الواحدة السمس من بعد النصف الذى للشقيقة .

واختلفوا فى الشقيقتين هل ترث معها اللواتى للاب شيئاً اذا كان هنالك أخ ذكر أم لا .

واتفقوا فيمن ترك أختاً شقيقة وأخاً لاب فان للاخت النصف وللأخ النصف (١) .

واتفقوا فيمن ترك أختين شقيقتين وأخاً لاب والمال بينهم اثلاثاً .

واتفقوا انه ليس للجدتين والجدات عند من يورثن أكثر من السمس أو من الثلث عند من يرى ذلك .

واتفقوا انه لا يرث مع الام جدة .

واتفقوا ان الزوجة ترث الربع حيث ذكرنا ان الزوج يرث منها النصف وأن

الزوجة ترث الثمن حيث ذكرنا ان الزوج يرث منها الربع ، إلا ان الذى يحجبها عن الربع الى الثمن ولد الزوج منها أو من غيرها لا ولدها من غيره .

واتفقوا أن المطلقة طلاقاً رجياً ترث زوجها وورثها ما دامت فى العدة .

واختلفوا فيمن طلق امرأته ثلاثاً أم دون الثلاث فأتمت عدتها أولم تم أو أفسخ

نكاحها منه وهو مريض فمات من مرضه أو صح ثم مات وهى حية متزوجة أو غير متزوجة أترثه أم لا ؟ وفى أنه لو وطئها رجم ورجعت لانهما زانيان أم لا .

واختلفوا فى الرجل يتزوج وهو مريض فيموت من ذلك المرض أترثه أم لا .

واتفقوا أن المعتقة ترث حيث ذكرنا أن المعتق يرث .

واتفقوا فيمن ترك معتقة ومعتقته وقد أعتقه بنصفين أن ماله لهما بنصفين وان

تفاضلت سهامهما فى عتقه فان لكل واحد من ماله مقدار سهمه من عتقه لا يبالى رجلاً كان أو امرأة .

واتفقوا أن بنات البنات وبنات الاخوات وبناتهن وبنات الاخوة والعمات

والخاللات وبناتهن وبنين والاخوال والاعمام للام وبنى الاخوة للام وبناتهم

والجد للام والخال وولده وبناته وبنات الاعمام لا يرثون مع عاصب ولا مع ذى

رحم أو ذات رحم لها سهم .

واتفقوا أن بنى المم اذا عرفوا أنسابهم ولم يكن دونهم من يحجبهم واجتمعوا في جد مسلم أنهم يتوارثون .

واتفقوا أن من ترك ابنة واحدة أو بنات أو ابنتين أو ترك ابنة ابن ذكر أو ابنتين من ولد ذكر ولده فصاعداً وترك معهن أخوة رجالاً ونساءً فهن شقائق ولاب أو إحدى القرايتين : أن البنات يأخذن سهامهن وكذلك الابنة وكذلك بنت الولد فصاعداً ، وإن الأخوة المذكور أو الأخ الذكر الشقيق يرث فإن لم يكن هنالك أخت شقيقة فالأخ للاب يرث .

واختلفوا هل يرث مع الأخوة المساويان له وهل ترث دونة الشقيقة أو الشقائق أم لا .

واتفقوا أن الولد الذكر لا يرث معه أحد إلا الأبوان والجد للاب والجدة للام والاب والزوج والزوجة والابنة فقط .

واتفقوا أن كل من ذكرنا يرث مع الولد الذكر .

واتفقوا أنه ليس للابن الذكر إلا ما فضل عن الزوج والزوجة والأبوين والجد والجنتين .

واتفقوا أن الأخ الشقيق يحجب الأخ للاب وبنيه ولا يحجب الأخ للام ولا الأخت للام .

واتفقوا أن الأخ الشقيق أولاب يحجب المم وابن المم وأن الأخ للام يحجبها .

واتفقوا أن المم الشقيق يحجب المم للاب وإن ابن المم الشقيق يحجب ابن المم للاب .

واتفقوا أن ابن الأخ الشقيق يحجب ابن الأخ غير الشقيق الأعمام كلهم بنيتهم إلا شيئاً رويناه فيما حدثناه يونس بن عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم عن أحمد بن خالد عن محمد بن عبد السلام^(١) أغشى عن بندار ثنا

(١) « عن محمد بن عبد السلام » ساقطة من الأصل . م

أبو أحمد الزبيرى ثنا مسعر بن كدام عن أبي عون عن شرح عن رجل مات وترك ابن أخيه وعمه فأعطى المال ابن الأخ .

وقال مسعر عن عمران بن رباح عن سالم بن عبد الله قال المال للمم .
واتفقوا أن بنى الأخوة للأم وبنى الأخوات لأبوين شيئاً مع عاصب أو ذى
رحم له سهم .

واتفقوا أن الأخ للأم أو الأخت للأم يأخذ كل واحد منهما السمس .
واختلفوا في أنه إذا كانا اثنين فصاعداً يتساوون في الثلث ذكرهم كأنهم
أم للذكر مثل حظ الأنثيين فإن لم يكن إلا واحد أو واحدة فليس لها أو ولد ولد
إلا السمس .

واتفقوا أن الأخ الشقيق إذا انفرد هو أو الأخ للأم أحاط بالمال فإذا كانت
معه أخت مساوية له فالمال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين وهكذا أن كانوا
وإنما هذا ما لم يكن هنالك أب أو جد أو ابن ذكر أو أنثى وإن سفلوا .

واتفقوا فيمن مات وترك أختين شقيقتين وإخوة لأب رجلاً ونسلاً ولا وارث
غيرهم ممن ذكرنا أنهم لم يتفقوا على أنهم يرثون معه فإن للشقيقتين الثلثين وأن
الذكر أو الذكور يرثن الأخوة أو للأب يرث أو يرثون .
واختلفوا هل يرث الأخوات للأب شيئاً أم لا .

واتفقوا فيمن ترك أختاً شقيقة كما ذكرنا وإخوة وأخوات لأب أن الشقيقة
تأخذ النصف . لكنهم اختلفوا أن للأخوات للأب شيئاً أم لا إن كان يقع لهن في
مقاسمة من في درجتهن من الأخوة للذكر مثل حظ الأنثيين السمس فأقل أخذن ذلك .
واختلفوا هل يرثن عليه شيئاً أم لا .

واتفقوا أن بنات البنين إذا لم يكن هنالك ولد ولا ابنة بمنزلة البنات وأن
ذكور البنين إذا لم يكن هنالك ولد ذكر ولا ابنة فهم بمنزلة البنين .

واتفقوا فيمن ترك ثلاث بنات وابن ابن وبنات ابن أن الثلثين للبنات وأن

ابن الابن وارث وان سفل .

واختلفوا هل معه بنات الولد ممن في درجته أو أعلى منه أم لا .
 واتفقوا في الابوين إذا لم يكن هنالك وارث غيرها أن للاب الثلثين وللأم الثلث .
 واتفقوا أن أم الولد لا ترث ما دام سيدها حياً ولم يستقها .
 واتفقوا إذا ترك ابنة وابن ابن وإن سفل فصاعداً أو ابنة ابن أو بنات ابن
 أن للابنة النصف وأنه إن وقع لابنة الابن أو لبنات الابن في مقاسمتين الذكر
 من ولد الولد السمس فأقل للذكر مثل حظ الانثيين .
 واختلفوا أيزدن عليه شيئاً أم لا ؟ إلا أن يكون أعلى من ولد الولد فلمن
 أو لها السمس حينئذ .

ثم الاختلاف كما ذكرنا فيمن دونهن من بنات البنين .
 والاتفاق على أن الذكر من بنى البنين يرث مالم يحجبه ذكر هو أعلى درجة منه .
 واتفقوا أن الجد يرث وإن كان هناك إخوة أشقاء أو لأب أو بنوهم الذكور .
 واختلفوا هل يرث من ذكرنا معه أم لا .
 واتفقوا في زوج وأم وأخوين وأختين لأم وإخوة رجالاً ونساءً أشقاء ومثلهم
 لأب أن الزوج والأم والأخوة للام يرثون .
 واختلفوا في الأخوة الأشقاء والذين للاب أيرثون شيئاً أم لا .
 واتفقوا أن الجد إذا ورث لا يحبط من السبع .
 واختلفوا هل له أكثر أم لا .
 واتفقوا فيمن ترك زوجاً وأماً وأختاً واحدة لأم وأختاً شقيقة أن الزوج والأم
 والأخت للام يرثون .

واختلفوا في الشقيقة أترث شيئاً أم لا ؟ . فإن كانت المسألة بحالها إلا أن
 مكان أخت أختين فكذلك أيضاً . فلو أن الأولى بحالها إلا أن مكان الزوج
 زوجة وكان الميت رجلاً فاتهم متفقون على أن للأخت الشقيقة الربع .
 ثم اختلفوا هل أكثر أم لا .

واتفقوا على أنها لا تأخذ النصف المذكور للاخت في القرآن كاملاً ولا بد من أن تحط منه بإجماع .

واختلفوا هل تحط الزوجة والام والاخت للام عن الفرائض المذكورة لم في القرآن أم لا .

واتفقوا إذا كثرت الفرائض فلم يحملها المال أن من له فرض مسمى في موضع دون موضع لا بد أن ينحط من الفرض المسمى له في غير هذا الموضع .

واختلفوا في توريثه جملة في بعض المواضع فوريثه قوم بمحيطه كما ذكرنا ولم يورثه آخرون شيئاً .

واختلفوا في حط من له فرض في كل موضع أينقص من فرضه شيء أم لا .
واتفقوا على توريثه ققوم ورثوه بنام فرضه وقوم بمحيطه .

واتفقوا أيضاً إذا قامت السهام على المال حط من يرث في بعض المواضع دون بعض .

واختلفوا أيضاً في توريثه في بعض المواضع بمحيطه أو منعه البتة .

واتفقوا على أنه لا يأخذ ما ذكر في النص لمثله كاملاً .

واختلفوا في حط من يرث على كل حال ، فقوم حطوه وقوم أكلوا له فرضه .
واتفقوا كلهم على توريثه ولا بد .

واتفقوا في ميت لا عصبه له ولا ذا رحم أصلاً لا من الرجال ولا من النساء

ولا زوج إن كانت امرأة ولا زوجة إن كان رجلاً وله مولى ذكر من فوق من عتقه

أو ابن مولى أعتق أبا هذا الميت قبل ولادة هذا الميت أن ميراثه لذوى المعتقد

أو لولاه أو لمن تناسل من ذكر أو ولد له أو لعصبته كما قدمنا .

واختلفوا من ذلك في معتق مات وترك جد سيده وأخا سيده أو جد سيده

وابن أخى سيده وأبا سيده وابن سيده أو ابن سيده وابن ابن سيده .

واختلفوا أثرث البنات من أعتقه أباً أو أم لا .

واتفقوا أن من أعتق من الرجال عبداً ذكراً عتقاً صحيحاً أن من تناسل من

ولد ذلك العبد بعد عتقه ممن يرجع بنسبه اليه من الذكور .

واختلفوا في الاناث من ولد ذلك العبد وفي ولد المملوكة المعتقة من حرني أو زنا أو كانت هي مملوكة أو من عبد لم يعتق عليه ، ولاؤه لموالى أمه أو جده أم لا ولاؤه عليه لأحد البتة .

واتفقوا أن ولد المعتق من معتقة حملت به بعد عتق أبيه جميعاً أن ولاؤه لموالى أبيه .
واتفقوا أن ولد الحر المسلم العربي الذي لا ولاؤه عليه من معتقة تحمل به بعد عتقها أنه لا ولاؤه عليه لموالى أمه ولا لغيره .

واتفقوا أن الأب يجر ولاؤه ما ولد له من حرة أو معتقة ممن حل به بعد عتقه وهكذا ما تناسلوا .

واختلفوا في الجد والام والعم والأب يعتق بعد الحل بالولد أيجرون بالولاء أم لا .
واختلفوا في امرأة أعتقت عبداً أو أمة عتقاً صحيحاً ثم ماتت السيئة من يجر هذين المعتقين ومن تناسل من الذكر منهما ولد المعتقة أم عصبتها من الاخوة والآباء وبنى العم والأعمام وبنى الاخوة على المراتب التي قدمنا بعد اتفاقهم على أنها إن ماتا ومن تناسل من الذكر منهما أن الميراث للتي أعتقتها أو أعتقت من يرجعون بنسبهم اليه .

واتفقوا أن من اعتق عبداً عتقاً صحيحاً من رجل وامرأة فقد استحق الولاء واستحق بسببه .

ثم اختلفوا فيمن يستحقه على ما قدمنا .

واتفقوا أنه لا يجوز عتق شيء غير بنى آدم وأنه لا ينفذ إن وقع ولا يسقط به الملك .
واتفقوا أن الولاء لا يستحق بغير العتق أو الاسلام على اليدين أو الموالاة والعتق متفق عليه أنه يستحق به الولاء على ما قدمنا والاسلام والموالاة مختلف فيهما أي يستحق بهما ولاؤه أم لا ؟ .

واتفقوا في قوم استنوا بغيرهم وولادة أمهاتهم وجداتهم من المعتق ولا وارث له دونهم ولا ذاً رحم أنهم يرثون مواليه بعد اقراضهم واقراض عضبته هكذا

ما سفل أبداً .

واتفقوا أن الخنثى المشكل يعطى نصيب أثى إذا كان نصيب الاثنى مساوياً لنصيب الذكر أو أقل .

واختلفوا في توريثه في مكان ترث فيه الاثنى عند بعض الناس ولا ترث عند بعضهم ولا يرث الذكر عند جميعهم مثل زوج وأم وأختين لأم وخنثى هو ولد أبى الميتة تقوم ورثوه وهنا وقوم لم يورثوه شيئاً .

واتفقوا أنه إن ظهرت علامات المتى والاحبال أو البول من الذكر وحده أنه رجل في جميع أحكامه وموارثه وغيرها .

واتفقوا أنه إن ظهرت علامات الحيض المتيقن أو الحبل أو البول من الفرج وحده فانه أثنى في جميع أحكامه وموارثه وغيرها .

واتفقوا أن المشكل هو مالم يظهر منه شيء مما ذكرنا وكان البول يندفع من كلا التقيين اندفاعاً واحداً مستوياً .

واتفقوا أن الموارث التي ذكرنا تكون مع اتفاق الدينين ومع أن لا يكون أحدهما قائلاً عمداً أو خطأ .

واتفقوا أن المجوس يرثون بأقرب القرائنين واختلفوا في الأخرى يرثون بها أم لا ؟ .

واتفقوا أن النصراني يرث النصراني وأن المجوس يرث المجوس وأن اليهودي يرث اليهودي .

واختلفوا أيرث بعض هذه الأديان من غير أهل ملته من الكفار وهل يرثهم المسلمون أم لا ؟ .

واتفقوا أن ما اقتسمه الحريون قبل أن يسلموا فانه لا يرد . .

واختلفوا فيما لم يقتسموه بعد أعلى حكم الاسلام يقسم أم على حكمهم .

واختلفوا أيضاً في موارث أهل الذمة أسلموا أو لم يسلموا أتمضى على أحكامهم

أم يجبرون على حكم موارث المسلمين فيما بينهم ..

واتفقوا أن الزوجة التي لم تطلق حتى مات زوجها ولا انفسخ نكاحه منها

وكانا حرييين ودينه دينها أنها ترثه ويرثها .

واتفقوا أن المطلقة ثلاثاً على حكم السنة والتي انقضت عدتها من الطلاق الرجعي ومن الخلع ومن الفسخ لا ترثه ولا يرثها إذا وقع كل ما ذكرنا من الطلاق والخلع والفسخ في صحتها بإختيارها .

واختلفوا إذا وقع كل ذلك في مرضه أو مرضها أترثه أم لا .
واختلفوا أيضاً أيرثها هو بعد انقضاء عدتها وقبل انقضائها إذا ماتت وهو مريض أم لا ؟ .

واتفقوا أن المطلقة طلاقاً رجعياً في صحة أو مرض وقد كان وطئها في ذلك النكاح ثم مات أحدهما قبل انقضاء العدة أنها يتوارثان .
واتفقوا في المروجة زوجاً صحيحاً في صحتها ودينها واحد وهما حران أنها يتوارثان ما لم يقع طلاق غير رجعي أو فسخ أو خلع .
واختلفوا في الميراث ووقوعه كما ذكرنا في المنكحة نكاحاً فاسداً لا يتوارثان أم لا .
وكن ذلك المنكحة في مرضها أو مرضه .
واختلفوا في كل ما ذكرنا ان كان أسيراً في دار الحرب أترث أم لا .

(كتاب الوصايا والوصياء)

اتفقوا أن الموارث التي ذكرنا إنما هي فيما أفضلت الوصية الجائزة وديون الناس الواجبة فان فضل بعد الديون شيء وقع الميراث بعد الوصية كما ذكرنا .
واتفقوا أن الوصية لا تجوز إلا بعد أداء ديون الناس فان فضل شيء جازت الوصية وإلا فلا .

واختلفوا في ديون الله تعالى من كل فرض في المال أو خير يعال فأسقطها قوم وأوجبها آخرون قبل ديون الناس ولم يجعلوا لديون الناس إلا ما فضل عن ديون الله تعالى ، وإلا فلا شيء للترماء .

واتفقوا أن للاب العاقل الذي ليس محجوراً أبنت يوصي على ولده ولبنيه

الصغيرين الذين لم يبلغوا والذين بلغوا مطبقين رجلا من المسلمين الاحرار المدلول
الاقوياء على النظر .

واتفقوا أن الوصى إذا كان كما ذكرنا فليس للحاكم الاعتراض عليه ولا
إزالته ولا الاشتراك معه .

وكذلك القول في الوصية بالمال وتفرقه بالوصية ولا فرق .

واختلفوا في الوصية إلى الأذى والفاسق والعبد والمرأة أيجوز أم لا ؟

واتفقوا على أن من دفع من الاوصياء المذكورين إلى من نظره بعد بلوغ اليتيم
ورشده ماله عنده وأشهد على دفعه بيعة عدل أنه قد برئ ولا ضمان عليه .

واختلفوا في تضمينه إن لم يشهد .

واتفقوا أن من بلغ عدلا في دينه مقبول الشهادة حسن النظر في ماله ففرض
على الوصى أن يدفع اليه ماله إذا قضى الحاكم بحله من الحجر .

واختلفوا فيما دون الصفات التي ذكرنا .

واتفقوا أن من مات ولم يوص على ولده الذين لم يبلغوا أو المجانين ففرض على
الحاكم أن يقدم من ينظر لهم من أهل الصفة التي قمنا .

واتفقوا أن ما أنفق الوصى المذكور على اليتيم بالمعروف من ماله فانه نافذ .

واتفقوا أن الوصى إن تعدى ضمن .

واتفقوا أن من لا يعقل البتة وهو مطبق معنوه أو عرض له ذلك بعد عقله
فواجب أن يقدم من ينظر له .

واختلفوا فيما ليس مطبقاً وهو مبذر الحجر عليه أم لا ؟

واتفقوا أن ما أنفق مما لا يحل مردود . واختلفوا فيما أنفق مما ليس حراماً .

واتفقوا أن إلقاء المال في الطريق وفي مواضع الأرض والمياه وشرب الخمر وما
لا يحل اضاعته ممنوع منها كل أحد .

واتفقوا أنه لا يجوز لمن ترك ورثة أو وارثاً أن يوصى بأكثر من ثلث ماله لافي
صحته ولا في مرضه .

واختلفوا هل يجوز الوصية بالثلث لمن ترك ولها أم لا ؟ إنما يجوز له أقل من الثلث .
واختلفوا فيمن لم يترك وارثاً وفيمن استأذن ورثته أو وارثه في صحته أو في
مرضه فأذن له أو فأذنوا وأجازوا بعد موته أينفذ أكثر من الثلث أم لا ينفذ إلا
ما يجوز له من الثلث .

واتفقوا أنه إن وصى لوالدين له لا يرثانه يرق أو كافر أو لأقاربه الذين لا يرثون
منه إن كان له أقارب يثلث الثلث أن وصيته تلك وصائر وصاياهم في باقي ماله من
ثلثه فيما ليس معصية أو فيما أوصى به لحي نافذة كلها وأنه قد أصاب .
واختلفوا إذا لم يوص لملك .

واتفقوا أن من لم يكن له قريب غير وارث ولا أبوان لا يرثان أنه يوصى لمن
أحب بالثلث أو بما يجوز له من الثلث أنه يصح من ذلك ما يجوز من الثلث
ويبطل الزائد .

واختلفوا فيمن لا وارث له أو أجاز وارثه على ما قلنا .
واتفقوا أن من أوصى بما لا يملك وبطاعة ومعصية أن الوصية تنفذ في الطاعة
وبما يملك وتبطل في المعصية وفيما لا يملك .

واختلفوا في مثل ذلك في البيوع والهبات والمناكح والصدقات فقوم ساووا
وقوم أبطلوا الجميع في الهبات والصدقات والبيوع والمناكح . وقوم فرقوا بين
كل ذلك أيضاً .

واتفقوا أن الرجوع في الوصايا جائز ما لم يكن عتقاً .
واتفقوا أن الرجوع بلفظ الرجوع وبخروج الشيء الموصى به عن ملك الموصي
في حياته وصحته رجوع تام .

واتفقوا في تحويل الموصي وصيته إلى غير ما أوصى به أولاً ما لم يلفظ بأنه رجع
عما أوصى به أولاً بخروجه عن ملكه فقال قوم : هو رجوع ، وقال آخرون :
ليس رجوعاً .

واختلفوا في الوصية بالعتق أيجوز الرجوع فيه أم لا .

واتفقوا أن الوصية بالمال والولد الى اثنين فصاعداً أو إلى أحب جائزة كما قدمنا .
 واتفقوا أن وصية المرأة في المال خاصة كوصية الرجل في كل ما ذكرنا ولا فرق .
 واتفقوا أن الوصية كما ذكرنا جائزة فيما علم الموصى أنه يملكه .
 واختلفوا أيجوز فيما لم يعلم بأنه يملكه في يوم الوصية أم لا يجوز .
 واتفقوا أن من أوصى كما ذكرنا وله مال أكثر من ألف درهم فقد أصاب .
 واختلفوا فيمن له مال فبات ليلتين ولم يوص فيه أعاص هو أم لا . وفيمن له
 أقل من ألف أنه أن يوصى أم لا .

واتفقوا أنه إن أوصى وأشهد وإن لم يكتبها فلم ينعى .

واتفقوا أن الوصية لو ارث لا تجوز .

واختلفوا إذا أذن في ذلك سائر الورثة وأجازوه أيجوز أم لا .

واتفقوا أن الرجل الصحيح له أن يتصدق بالثلث من ماله أو بأكثر ما لم
 يبلغ الثلثين ويكون ما بقي غناه أو غنى عياله ، وأن يتصدق كملك وأن يتصرف
 كيفما أحب في ماله .

واتفقوا أن الوصية بالمعاصي لا تجوز وأن الوصية بالبر وبما ليس برأ ولا معصية
 ولا تضييعاً للمال جائزة .

واتفقوا على أن المريض له أن يتصرف في ثلث ماله .

واختلفوا أنه يتصرف في ذلك وفي أكثر من ذلك كالصحيح أم لا .

واتفقوا أن وصية العاقل البالغ الحر المسلم المصلح للملة نافذة .

قال واتفقوا أن الوصية بالمعاصي لا تجوز وأن الوصية بالبر وبما ليس ببر ولا
 معصية ولا تضييعاً للمال جائزة .

قلت الوصية بما ليس ببر ولا معصية والوقف على ذلك فيه قولان في مذهب
 أحمد وغيره . والصحيح أن ذلك لا يصح فإن الإنسان لا ينتفع ببذل المال بعد
 الموت إلا أن يصرفه الى طاعة الله والا فبذله بما ليس بطاعة ولا معصية لا ينفعه
 بعد الموت بخلاف صرفه في الحياة في المباحات كالاكل والشرب واللباس فإنه
 ينتفع بذلك .

واتفقوا فيما نعلم^(١) ان وصية العبد غير جائزة ما لم يحجزها السيد ولا تقطع على انه إجماع .
واختلفوا في وصية السفينة وفي وصية من يعقل الوصية وان لم يبلغ التمييز أم لا .

﴿ قسم الفداء والجهاد والسير ﴾

اتفقوا ان الخمس يخرج مما غنم عسكر المسلمين أو عشرة من المسلمين الاحرار البالغين
العقلاء الرجال من الحيوان غير بني آدم ومما غنم من الامثال والسلاح والمتاع
كله الذي ملكه اهل الحرب بعد أن يخرج منه سلب المقتولين ، وما اكل
المسلمون من الطعام او احتملوه .

واختلفوا أخرج من سلب القتلى خمس أم لا .
واتفقوا أن للامام أن يعطى من سدس الخمس من رأى اغطاءه صلاحاً للمسلمين .
واتفقوا أنه ان وضع ثلاثة أخماس الخمس في اليتامى والمساكين وابن السبيل
فقد أصاب .

واتفقوا أن للامام ان يقسم الكتابيين من الاسرى ويخمسهم .
واختلفوا في قتلهم وفدائهم واطلاقهم .
ثم اختلفوا فيمن يستحق هذه الامماء وفي كيفية قسمة ذلك عليهم وفي هل
يعطى منها غيرهم بما لا سبيل إلى اجماع جاز فيه .
إلا أنهم اتفقوا أن بني العباس وبني أبي طالب من ذوى القربى مدة حياة
الرسول صلى الله عليه وسلم .

واختلفوا فيمن هم ؟ وهل بقي حكمهم بعد موته عليه السلام ؟
واتفقوا على وجوب أخذ الجزية من اليهود والنصارى ممن كان منهم من
الاعاجم الذين دان أجدادهم بدين من الدينين قبل مبعث الرسول صلى الله

(١) يقول المصنف بالاتفاق في المسألة حيث لا يعلم مخالفاً فيها ومع ذلك لا يقطع
فيها بالاجماع فيكون موافقاً لمن يقول بأن الاجماع منه ما هو قطعي ومنه ما
هو ظني فليتأمل . م

عليه وسلم ولم يكن معتقاً ولا بطل ذلك الدين بغيرة ولا شيخاً كبيراً ولا مجنوناً ولا زماً ولا غير بالغ ولا امرأة ولا راهباً ولا عرياناً ولا ممن تجر في أول السنة وكان غنياً .

واتفقوا أنه ان أعطى كل من ذكرنا عن نفسه وحدها فقيراً كان أو غنياً أو معتقاً أو حراً أربعة مناقيل ذهباً في اقتضاء كل عام قرى بعد أن يكون صرف كل دينار إثني عشر درهما كيلا فصاعداً على أن يلتزموا على أنفسهم أن لا يحدثوا شيئاً في مواضع كنائسهم وسكناتهم ولا غيرها ولا يبيعوا ولا يديروا ولا صومعة ولا يمجندوا ما خرب منها ولا يحيا ما دثروا أن لا يمتنعوا من مر بهم من المسلمين النزول في كنائسهم من ليل أو نهار وأن يوسعوا أبوابها للمارة وأن يضيفوا من مر بهم من المسلمين للثالث وأن لا يؤووا جلسوساً ولا يكتنوا غشاً للمسلمين ولا يعلوا أولادهم القرآن ولا يمتنعوا من أراد الدخول في الاسلام من أهلهم وأن يوقروا المسلمين وأن يقوموا لهم في المجالس وأن لا يتشبهوا بهم في شيء من لباسهم لا قلنسوة ولا عمامة ولا نملين ولا فرق شعر ولا يتكلموا بكلامهم ولا يكتبوا بكتابتهم ولا يركبوا على السروج ولا ينقلوا شيئاً من السلاح ولا يحملوه مع أنفسهم ولا يتخنوه ولا ينقشوا في حوانيتهم بالعربية ولا يبيعوا الخمر وأن يميزوا مقدم رؤسهم وأن يشدوا الزناير على أوساطهم وأن لا يظهروا الصليب على كنائسهم ولا في شيء من طرق المسلمين ولا يجاوروا المسلمين بموتاهم ولا يظهروا في طريق المسلمين نجاسة ولا يضربوا النواقيس إلا ضرباً خفياً ولا يرفخوا أصواتهم بالقراءات لشيء من كتبهم بحضرة المسلمين ولا مع

وقال في الجزية : واتفقوا على أنه ان أعطى معنى من يقبل منه الجزية عن نفسه وحدها أربعة مناقيل ذهب في كل عام على أن يلتزموا ما ذكره من شروط الذمة فقد حرم دم من وفي بذلك وماله وأهله وظلمه .

فلت للعلماء في الجزية هل هي مقدرة بالشرع أو باجتهاد الامام ان يزيد على اربعة دنائير وهذا إحدى الروايتين عن احمد بن محمد بن عطاء والثوري ومحمد بن الحسن وابن عبيد وغيرهم .

موتاهم ولا يخرجوا شمانين ولا صلياً ظاهراً ولا يظهرُوا النيران في شيء من طرق المسلمين ولا يتخفوا من الرقيق ماجرت عليه سهام المسلمين وأن يرشدوا المسلمين ولا يطلقوا عدوهم عليهم ولا يضربوا مسلماً ولا يسبوه ولا يستخفوا به ولا يهينوه ولا يسمعوا المسلمين شيئاً من شركهم ولا من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا غيره من الأنبياء عليهم السلام ولا يظهرُوا خمرأً ولا شربها ولا نكاح ذات محرم ، فإن سكن مسلمون بينهم هدموا كنائسهم وبيعهم .

فاذا فعلوا كل ما ذكرنا ولم يبدلوا ذلك الدين الذي صولحوا عليه بين الاسلام فقد حرمت دماء كل من وفي بذلك وماله وأهله وظلمه .

واختلفوا إن لم يف بشيء من الشروط التي ذكرنا ولا بواحد أيحرم قتله وسبي أهله وغنيمة ماله أم لا ؟ .

واختلفوا فيمن أسلم ثم مات بعد وجوب الجزية عليه أتؤخذ منه لماسلف أم لا ؟ .
واتفقوا أن الغلول (١) حرام .

واتفقوا أن من أخذ من أهل السكر أو السوق من المسلمين شيئاً قد تملكه أهل الحرب ليس طعماً سواء قل أو كثر السلطان كان أو غيره أنه قد غل إذا انفرد بملكه ولم يلقه في القتال .

واختلفوا في الطعام وفيما لم يتملكه أحد من أهل الحرب كالخضر والصيد وخشب البرية وغير ذلك أيكون ذلك غلاً أم لا ؟ .

واتفقوا أن الغنيمة تملك بالقسمة الصحيحة .

واختلفوا أملك قبل ذلك أم لا ؟ .

واتفقوا أن للفارس الحر البالغ المسلم العاقل الذي لم يدخل تاجراً ولا أجيراً ولا أُرْجف بالمسلمين ولا خذل في غزاته تلك وكان قرسه جيداً ليس بيرذون وكان غنيمة عسكرياً غنيمة حصن ولا في بحر : سهمين سهماً لفرسه وسهماً له .

واتفقوا أنه لا يعطى من ثلاثة أسهم .

(١) الغلول هو الحياطة في المغمم . م

واتفقوا أنه يسهم لمن هذه صفته ولفرسه الواحد .
 واختلفوا هل يسهم لأكثر من فرسين وإن كانت أفراساً أم لا يسهم إلا
 لواحد وفي أسائر ماذكرنا .
 واتفقوا أن راكب البغل والجمار والراجل مقساوون في القتال وأنه لايزاد
 واحد منهم في القسمة على سهم واحد .
 واتفقوا أن راكب الجمل لا يسهم له ثلاثة أسهم .
 واختلفوا في أقل وفي المرأة وفي العبد والاجير والتاجر والخندل والصبي الذي
 لم يبلغ وفي الكافر أي سهم له كما يسهم لغيره أم لا .
 واختلفوا في راكب البرذون أهو راكب فرس أو كالراجل .
 واتفقوا على أن كل من ذكرنا أنه يسهم له فانه إن عاش إلى وقت القسمة
 وكان قد حضر شيئاً من القتال أسهم له .
 واتفقوا أن من جاء بعد انقضاء القتال بثلاثة أيام كاملة وبعد إخراج الغنيمة
 والجيش من دار الحرب أنه لا يسهم له .
 واختلفوا فيمن جاء بعد انقضاء القتال إلى ثلاثة أيام أو قبل الخروج بالغنيمة
 من دار الحرب إلى دار الاسلام أي سهم له أم لا .
 واتفقوا أن من أدرب فارساً وحضر شيئاً من القتال فارساً أنه يسهم له سهم فارس .
 واختلفوا فيمن كان في إحدى الحالتين غير فارس أي سهم له سهم فارس أم
 سهم راجل .
 واتفقوا أنه لا يفضل في قسمة الغنيمة شجاع على جبان ولا من أبلى على من لم
 يبل ولا من قاتل على من لم يقاتل .
 واختلفوا أيضاً يفضلون في النظر والرضخ أم لا .
 واختلفوا في المبارزة : فكرها الحسن البصري والثوري واحد وإسحق إلا
 بإذن الامام ، وروى عن الأوزاعي لا يحمل ولا يبارز إلا بإذن الأمير .
 واتفقوا أن غنائم السرايا الخارجة الواحد يضم بعضها إلى بعض ويقسم عليهم

مع جميع أهل ذلك المسكر .

واتفقوا أن المسكر والسرية الخارجين من المدينة أو من الحصن أو القرية أو البرج أو الرباط الذي هو مسكنهم لا يشاركون أهل ذلك الحصن أو المدينة أو القرية أو البرج أو الرباط في شيء مما غنموا وسواء منهم كان المغيرون أو من غيرهم .
واتفقوا أن المغيرين إن خرجوا بأمر الأمير أو كانوا أقل من عشرة أينفردون بما أخذوا أم ينزع الأمير منهم أم يخمس ويقسم الباقي بينهم .

واتفقوا أن جيشين مختلفي الأمراء غير مضمومين لا يشتركان فيما غنما .
واتفقوا أن الجيش الواحد وإن كان له أمراء كثيرة وكان على طائفة منهم أمير إذا كانوا مضمومين في جيش واحد أنهم كلهم شركاء فيما غنموا أو غنمت سراياهم .
واتفقوا أنه لا يفضل في القسمة من ساق مغنما قل أو أكثر على من لم يسق شيئاً .
واختلفوا في تنفيذه .

واتفقوا أنه لا ينقل من ساق مغنما أكثر من رבעه في الدخول ولا أكثر من ثلثه في الخروج .

واتفقوا أن التنفيل المذكور ليس بواجب .

واتفقوا أن للإمام أن رأى أن يجمع المسلمين على ديوان فله ذلك .

واتفقوا أنه إن كان هنالك مال فاضل ليس من أموال الصدقة ولا الخمس ولا مما جلا أهله عنه خوف مضرة المسلمين وقيل حلولهم به لكنه من وجه آخر لا يستحقه أحد بعينه ولا أهل صفة بعينها فرأى الإمام قسمته على المسلمين على ما يرى من الاجتهاد لهم غير محاب لقرابة ولا لصداقة .

قال واتفقوا أنه لا ينقل من ساق مغنما أكثر من رבעه في الدخول ولا أكثر من ثلثه في الخروج .

قلت في جواز تنفيل ما زاد على ذلك إذا اشترطه الإمام مثل أن يقول من فعل كذا فله نصف ما يقسم وفلان هما روايتان عن أحمد . وأما تنفيل الزيادة بلا شرط فلا أعلم فيه نزاعاً ويمكن أن يحمل كلام أبي محمد بن حزم على هذا فلا يكون فيما ذكره نزاع .

واتفقوا أن وسم الحيوان المحبوس ليصرف في الصدقات والمغازى بغير النار جائز .
 واتفقوا أن الجهاد مع الأئمة فضل عظيم .
 واتفقوا أن دفع المشركين وأهل الكفر عن بيضة أهل الاسلام وقراهم
 وحصولهم وحریمهم اذا نزلوا على المسلمين فرض على الأحرار البالغين المطيقين .
 واتفقوا أن لا جهاد فرضاً على امرأة ولا على من لم يبلغ ولا على مريض
 لا يستطيع ولا على فقير لا يقدر على زاد .
 واتفقوا أن من له أبوان يضيعان بخروجه أن فرض الجهاد ساقط عنه .
 واتفقوا أنهم إذا صاروا بالغنائم بأرض الاسلام فقد وجبت قسمتها .
 واختلفوا في قسمتها قبل ذلك .
 واتفقوا أن ملك صبيان أهل الحرب ما لم يكن من ولدهم بأى وجه كان مرتداً
 ومسلم ومسلماً وإن بعدت تلك الولادة ملك حلال وكذلك قسمتهم وكذلك
 القول في نسائهم .
 واتفقوا أن من أسلم منهم بعد أن ملك فإن الرق باق عليه .
 واتفقوا أنه لا يحل قتل صبيانهم ولا نسائهم الذين لا يقاتلون .
 واتفقوا أن من قتل منهم أحداً قبل قسمة الصبيان وإسلام النساء أنه لا يقتل
 بمن قتل .
 واتفقوا أن من قتل بالغيهم ماعدا الرهبان والشيخ الهرمين والعميان والمباطيل
 والزمى والاجراء والحرائين وكل من لا يقاتل جائز قبل أن يؤسروا .
 واتفقوا أن الحربى الذى يسلم في أرض الحرب ويخرج الينا مختاراً قبل أن
 يؤسر أنه لا يحل قتله ولا أن يسترق . واختلفوا فيه إن لم يخرج .
 واختلفوا في ماله وأرضه وداره وولده الصغار وزوجته الحامل .
 واتفقوا أن ولده الكبار المختارين لدين الكفر على دين الاسلام فانهم كسائر
 المشركين ولا فرق .
 واتفقوا على تسمية اليهود والنصارى كفاراً .

واختلفوا في تسميتهم مشركين .

واتفقوا أن من عدام من أهل الحرب يسمون مشركين .

واختلفوا هل تقبل جزية من غير اليهود والنصارى الذين ذكرنا قبل ومن كتابي العرب أو لا يقبل منهم غير الاسلام أو السيف وكذلك النساء منهم .

واختلفوا في تقسيم من ذكرنا أيضاً إختلافاً شديداً لاسبيل إلى ضم إجماع فيه .

واتفقوا أن من أسمر بالغاً منهم فإنه لا يجبر على مفارقتينه أعنى إن كان كنياً .

واختلفوا فيهم إن أجبروا أو أجبر ذمى على الاسلام أو أسلم كرهاً أترك

والرجوع إلى دينه أم قد لزمه الاسلام ويقتل إن فارقه .

وكذلك اختلفوا في المكروه على الكفر فأظهر الكفر أبحكم عليه بحكم

المرتد أم لا ؟ .

واختلفوا فيمن أسر غير بالغ أيجبر على الاسلام ويكون له حكمه من حين يملك

أم لا ؟ وسواء أسر مع أبويه أو مع أحدهما أو دونهما اختلف في ذلك موجود .

واتفقوا أن المسلمين إن لحقهم أهل الكفر وبأيدى المسلمين من غنائمهم مالا

يقدرون على تخليصه أن لم حرق الأثاث غير الحيوان .

واختلفوا أيعقر أم لا يعقر غير بنى آدم .

واتفقوا أنه لا يقتل منهم من كان صغيراً أو امرأة وانهم يتركون وأهل دينهم

إن لم يقدر على تخليصهم .

واتفقوا أن أموال أهل الحرب كلها مقسومة .

واختلفوا في أموال الرهبان وفي الأرضين .

واتفقوا أنه لا يجمل أن يفرم مسلم جزية لم تلزمه أيام كفره .

واتفقوا أن كل جزية ساقطة من المستأمن إذا أسلم وإن لم يكن كافراً فلا

جزية عليه .

واختلفوا في خراج أرضه التي صالح عليها إذا أسلم أيسقط البتة أم لا .

واتفقوا أن من أسلم أبواه جميعاً وهو صغير لم يبلغ أنه يلزمه الاسلام .

واختلفوا فيه إذا أسلم أحدهما أو أسلم جنه لأبيه أو لأمه أو أسلم عنه أو كان مولوداً بين مملوكين كافرين لرجل مسلم أيلزمه الاسلام أم لا .
واختلفوا فيما صار بأيدي المشركين من أموال المسلمين أيملكونه أم لا يملكونه أصلاً .

واختلف القائلون بأنهم يملكونه علينا أيأخذونه صاحبه بثمن أم لا ينيل له اليه .
واتفقوا أن المراسد الموضوعة للمغازم على الطرق وعند أبواب المدن وما يؤخذ في الأسواق من المكوس على السلع المجبوبة من المارة والتجار ظلم عظيم وحرام وفسق حاشا ما أخذ على حكم الزكاة وباعها من المسلمين من حول إلى حول مما يتجرون به ، وحاشا ما يؤخذ من أهل الحرب وأهل الذمة مما يتجرون به من عشر أو نصف عشر فانهم اختلفوا في كل ذلك فمن موجب أخذ كل ذلك ومن مانع من أخذ شيء منه إلا ما كان في عهد صلح أهل الذمة مذكوراً مشروطاً عليهم فقط .
واتفقوا أن الحر البالغ العاقل الذي ليس سكران إذا أمن أهل الكتاب الحربيين على أداء الجزية على الشروط التي قدمنا أو على الجلاء أو أمن سائر أهل الكفر على الجلاء بأنفسهم وعيالهم وذريعتهم وترك بلادهم والحق بأرض حرب لا بأرض ذمة ولا بأرض إسلام أن ذلك لازم لأمير المؤمنين ولجميع المسلمين حيث كانوا .

قال وافقوا أن الحر البالغ العاقل الذي ليس سكران إذا أمن أهل الكتاب الحربيين على أداء الجزية على الشروط التي قدمنا أو على الجلاء أو أمن سائر الكفار على الجلاء بأنفسهم وعيالهم وذريعتهم وترك بلادهم والحق بأرض حرب أخرى لا بأرض ذمة ولا بأرض إسلام أن ذلك لازم لأمير المؤمنين ولجميع المسلمين حيث كانوا .

قلت ظاهر مذهب الشافعي أنه لا يصح عقد الذمة إلا من الامام أو نائبه وهذا هو المشهور عند أصحاب احمد وفيه وجه في المنعنيين أنها تصح من كل مسلم كما ذكره ابن حزم .

واتفقوا أنه إن أمنهم على أن يحاربوا المسلمين ولا يحاربهم المسلمون أن ذلك باطل لا ينفذ .

واتفقوا أن قتال أهل الكفر بعد دعائهم إلى الاسلام أو الجزية إذا امتنعوا من كليهما جائز .

واتفقوا أن من سبي من نساء أهل الكتاب المتزوجات وقتل زوجها وأسلمت هي إن وطأها حلال للمساكين بعد أن تستبرئ .

واتفقوا أنه إن لم يقدر على فك السلم المأسور إلا بمال يعطاه أهل الحرب أن إعطاهم ذلك المال حتى يفك ذلك الأسير واجب .

واختلفوا إذا أطلق ذلك الأسير قبل قبضهم المال أيوفى لهم بالمال أم لا .

واتفقوا أن لأهل القمة المشي في أرض الاسلام والدخول حيث أحبوا من البلاد حاشا الحرم بمكة فاتهم اختلفوا أيدخلونه أم لا .

واتفقوا على أن لم سكنى أى بلد شاؤا من بلاد الاسلام على الشروط التي قدمنا حاشا جزيرة العرب .

واتفقوا أن جزيرة العرب هي ما أخذ من بلد عبادان ماراً على الساحل إلى سواحل اليمن إلى جبة إلى القازم ، ومن القازم ماراً على الصحارى إلى حدود العراق .

واختلفوا في وادى القرى وتباه وفلك .

واختلفوا ألهم سكنى جزيرة العرب أم لا .

واتفقوا أن ابتياع المسلمين أرضهم ورقيقهم وفي ابتياعهم أرض المسلمين وفي بيع أرض العنوة .

واتفقوا أن إعطاء المهادنة على إعطاء الجزية بالشروط التي قدمنا جائزة .

واتفقوا أن من صالح من أهل الذمة عن أرضه صلحاً صحيحاً أنها له ولعقبه عقبه أسلم أو لم يسلم ما لم يظهر فيها معدن .

واتفقوا أن أولاد أهل الجزية ومن تناسل منهم فإن الحكم الذي عقدته أجدادهم قال واتفقوا أن أولاد أهل الجزية ومن تناسل منهم فإن الحكم الذي عقدته

وإن بعدوا جار عليهم لا يحتاج إلى تجديد مع من حدث منهم .
 واتفقوا أن من كان من نسائهم لا رجل لها ولا زوج ولا قريب ومن كان من
 اصغارهم ما لم ينتقض أو يلحق الصبيان بدار الحرب .
 واختلفوا في إلحاق من ذكرنا بأرض الحرب .

واتفقوا أن من أسره أهل الحرب من كبار أهل النمة وصغارهم ونسائهم أن
 ذمتهم لا تنتقض بذلك ما لم يلحق مختاراً وأنه إن ظفر المسلمون بالمأسورين
 المذكورين من انهم لا يسترقون .

واختلفوا فيهم إذا قضوا العهد أيسبون أم لا .

واتفقوا أن أهل النمة إذا رضوا حين صلحهم الأول بالتزام خراج في الأرضين
 أو بمشر أو بتعشير من تاجر منهم في مصره وفي الأفاق أو بأن يؤخذ منهم شيء
 معروف زائد على الجزية محدود يحل ملكه وكان كل ذلك زائداً على الجزية
 أن كل ذلك إذا رضوه أولاً لازم لهم ولا عقابهم في الأبد .

واختلفوا أيلزمهم شيء من ذلك إن أكرهوا أو لا يلزم .

واتفقوا أن الوفاء باليهود التي نص القرآن على جوازها ووجوبها وذكرت فيه
 بصفاتها واسمائها ذكرت في السنة كذلك وأجمعت الأمة على وجوبها أو جوازها
 فإن الوفاء بها فرض وإعطائها جائز .

واختلفوا في الوفاء بكل عهد كان بخلاف ما ذكرنا فيحرم إعطاؤه ويبطل أن
 عقد أم ينفذ .

واتفقوا أن من أسلم على أرض له ليس فيها معدن ولا ظهر فيها معدن أنها
 له ولعقبه .

واختلفوا في المعادن أتكون كسائر الأرضين لأربابها أم لا .

أجدادهم وإن بعدوا جار على هؤلاء لا يحتاج إلى تجديد مع من حدث منهم .
 قلت هذا هو قول الجمهور ولأصحاب الشافعي وجهان : أحدهما يستأنف له
 العقد وهذا منصوص الشافعي ، والثاني لا يحتاج إلى استئناف عقد كقول الجمهور .

(الامامة)

(وحرب أهل الردة ودفع المرء عن نفسه وقطع الطريق)

اتفقوا على أن من بنى من اللصوص فطلب أخذ الروح أو الحرم أو المال أن قتله واجب .

واختلفوا أيجوز قتالهم أم لا إذا نصبوا إماماً وخرجوا بتأويل .
واتفقوا أن الامامة فرض وأنه لا بد من امام حاشا النجيدات وأراهم قد حادوا
الإجماع وقد تقدمهم .

واتفقوا أنه لا يجوز أن يكون على المسلمين في وقت واحد في جميع الدنيا
إمامان ^(١) لا متفقان ولا مفترقان ولا في مكانين ولا في مكان واحد .

(١) ولا اعتداد بقول بعض المتكلمين وبعض المبتدعة في ذلك ، لأنه خروج
على إجماع قائم مسند إلى السنة « إذا بويع خليفتين فاقتلوا الآخر منهما » أى
أبطلوا البيعة الأخيرة . قال في النهاية : أى أبطلوا دعوته واجعلوه كمن مات . م

قال واتفقوا على أنه لا يجوز أن يكون على المسلمين في وقت واحد في جميع
الدنيا إمامان لا متفقان ولا مفترقان لا في مكانين ولا في مكان واحد .

قلت التزاع في ذلك معروف بين المتكلمين في هذه المسألة كأهل الكلام
والنظر : فذهب الكرامية وغيرهم جواز ذلك وأن علماً كان إماماً ومعاوية كان
إماماً . وأما نعمة الفقهاء فذهبهم أن كلا منهما ينفذ ^(٢) حكمه في أهل ولايته كما ينفذ
حكم الامام الواحد . وأما جواز العقد لهما ابتداء فهذا لا يفعل مع اتفاق الأمة ،
وأما مع تفرقتها فلم يعقد كل من الطائفتين لامامين ولكن كل طائفة اما أن تسلم
الأخرى وأما أن تحاربها والمسألة خير من محاربة يزيد ضررها على ضرر المسألة ،
وهذا مما تختلف فيه الآراء والأهواء .

(٢) لكن تمادى حكم الثاني كتنفيذ حكم المتغلب على حد سواء فلا يتأني هذا
الحكم الجميع عليه . وليس الكلام إلا في حكم الشرع فلا شأن لعمل بعض الناس
عن هوى في مورد النص . م

واتفقوا أن الامام إذا كان من ولد علي ركن عدلا ولم يتقدم بيعته بيعة أخرى .
لأنسان حي وقام عليه من هو دونه أن قتال الآخر واجب .

واختلفوا إذا كان الأول غير عدل أقاتل معه أم لا من هو مثله أو دونه وهل
يقام عليه مع عدل أم لا وهل تجوز الامامة في غير ولد علي أم لا .

وإنما أدخلت هذا الاتفاق على جوازه لخلاف الزيدية في هل تجوز إمامة غير
علوي أم لا ، وإن كنا مخطئين لم في ذلك ومعتقدين صحة بطلان هذا القول
وأن الامامة لا يتعدى بها ولد فهر بن مالك وأنها جائزة في جميع أفخاذهم ، ولكن
لم يكن بد في صفة الاجماع الجارى عند الكل مما ذكرنا .

واتفقوا أن الامام إذا مات ولم يستخلف إن ساد الناس إماماً مدة ثلاثة أيام

قال واتفقوا أنه إذا كان الامام من ولد علي وكان عدلا ولم يتقدم بيعته بيعة
أخرى لأنسان حي وقام عليه من هو دونه أن قتال الآخر واجب ^(١) .

قلت ليس للأئمة في هذه بعينها كلام ينقل عنهم ولا وقع هذا في الاسلام
إلا أن يكون في قصة علي ومعاوية . ومعلوم أن أكثر علماء الصحابة لم يزوا
القتال مع واحد منهما ^(٢) وهو قول جمهور أهل السنة والحديث وجمهور أهل
المدينة والبصرة وكثير من أهل الشام ومصر والكوفة وغيرهم من السلف والخلف .
وقد قال إنما أدخلنا هذا الاتفاق على جوازه لخلاف الزيدية هل تجوز إمامة
غير علوي أم لا ، وإن كنا مخطئين لهم في ذلك ومعتقدين صحة بطلان هذا القول
وأن الامامة لا تتعدى فهر بن مالك ^(٣) وأنها جائزة في جميع أفخاذهم ولكن لم
يكن بد في صفة الاجماع الجارى عند الكل مما ذكرنا .

قلت قد ذكر هو أنه لا يذكر إلا خلاف أهل الفقه والحديث دون المعتزلة
والخوارج والرافضة ونحوهم ، فلا معنى لادخال الزيدية في الخلاف وفتح هذا
الباب فقد ذكر في كتابه الملل والنحل نزاعاً في ذلك وأن طائفة ادعت النص على
العباس ، وطائفة ادعت النص على عمر .

(١) ومستند الاجماع على ابطال البيعة الثانية هو حديث مسلم . م

(٢) بل جمهرة أهل الحق يرون أن عمراً قتله القشة الباغية كما ورد في الحديث . م

(٣) واختلف النسابون في قريش من هم ؟ راجع أصول الدين لعبد القاهر

أثر موت الامام جائز .

واتفقوا أن للامام أن يستخلف قبل ذلك أم لا . ولم يختلف في جواز ذلك
للأبي بكر رضي الله عنه أحد وإجماعهم هو الاجماع .
واتفقوا أن الامامة لا تجوز لامرأة ولا لكافر ولا لصبي لم يبلغ وأنه لا يجوز
أن يعقد المجنون .

واتفقوا ان الامام الواجب إمامته فان طاعته في كل ما أمر مالم يكن معصية
فرض والقتال دونه فرض وخدمته فيما أمر به واجبة واحكامه واحكام من ولي
نافذة وعزله من عزل نافذ .

واختلفوا فيما بين مدن الطرفين من إمام قرشي غير عدل أو متغلب من قرشي
أو مبتدع .

ورجعوا إلى الاتفاق على قتال أهل الردة بعد اختلاف عظيم كان منهم ولكن
الخلافا في هذا من أفحش الخطأ وتيقنه لواقع من مجتهد محروم ولم يقم عليه
الحجة لم نكفره ولا فسقناه .

واتفقوا أن من خالف الاجماع المتيقن بعد علمه بأنه اجماع فانه كافر .
واختلفوا فيما بين ^(١) سب آل النبي ﷺ أو أحد أصحابه أو ابتدع أو لحق
بدار الحرب ا يكون ذلك مرتدًا .

واتفقوا على ان من عدا عليه لص يريد روحه او زوجته او أمته فدافعه عن
ذلك قتل اللص فلا شيء عليه وان قتله غير متأول فقد استحق القتل .

واتفقوا ان من قاتل الفئة الباغية ممن له ان يقاتلها وهي خارجة ظلمًا على إمام

(١) وقال التقي السبكي في فتاويه (٢ - ٥٧٣) : وأما سب النبي صلى الله عليه وسلم فلا اجماع منعقد على أنه كفر اهـ م

قال واتفقوا أن من خالف الاجماع المتيقن بعد علمه بأنه اجماع فانه كافر .
قلت في ذلك نزاع ^(٢) مشهور بين الفقهاء .

(٢) بل لا نزاع في كفر من أنكر ذلك الاجماع م .

عبد واجب الطاعة صحيح الامامة فلم يتنج مديراً ولا أجهز على جريح ولا أخذ
لحم مالا أنه قد فعل في القتال ما وجب عليه .

واتفقوا أن من ترك منهم القتال تائباً أنه لا يحل قتله .

واختلفوا في قتل المستدير الذي نفر إلى فئة أو ملجأ غير معلن بالتوبة والاجهاز
على الجريح كذلك .

واتفقوا أنه لا يحل تملك شيء من أموالهم ماداموا في الحرب ماعداً السلاح
والسكراخ فاتهم اختلفوا في الانتفاع بسلاخهم وخيلهم مدة حربهم وفي قسمتها
وتخميمها أيضاً أيجوز ذلك أم لا إذا ظفر بهم .

واختلفوا فيمن سطا عليه حيوان ممتلك يريد روحه قتله أبيضنه أم لا .

واتفقوا أن من كان رجلاً مسلماً خراً باختياره وبإسلام أبيه كليهما أو تهادى
على الاسلام بعد بلوغه ذلك ثم ارتد إلى دين كفر كتابي أو غيره وأعلن رده
واستتيب في ثلاثين يوماً مائة مرة قتلى على كفره وهو عاقل غير سكران أنه
قد حل دمه ، إلا شيئاً رويناه عن عمر وعن سفيان وعن إبراهيم النخعي أنه
يستتاب أبداً .

واختلفوا في المرأة المرتدة والعبد وغير البالغ وولد المرتد هل تقبل توبة المرتد
أم لا وهل يستتاب أم لا وهل يقتل اثر رده أو يتأني به .

واتفقوا أن من أسلم أبواه وهو صغير في حجرهما لم يبلغ أنه مسلم باسلامهما ،
واختلفوا في إسلام أحدهما .

واختلفوا أيضاً أقتل ان أبى الاسلام بعد بلوغه وقد أسلم قبل ذلك أبواه معاً
أم لا يقتل .

واتفقوا أن من أسلم وهو بالغ مختار عاقل غير سكران أنه قد لزمه الاسلام .

واتفقوا أنه إذا أعلن كذلك فانه متبرئ من كل دين غير دين الاسلام
وأنه معتقد لشرية الاسلام كلها كما أتى به محمد رسول الله ﷺ وأظهر شهادة
التوحيد أنه مسلم .

واختلفوا في اقراره بشهادة التوحيد ونبوة محمد صلى الله عليه وسلم هل يلزمه بذلك إسلام أم لا .

واقفوا أنه لا يلزم كافرًا كتابيًا بالإسلام بغير اختياره أو بغير إسلام أبيه أو أحدهما قبل بلوغه أو بغير سببه قبل بلوغه أو بغير إسلام أجداده أو عمه أن لم يكن له أب قبل بلوغه سواء أسلم قبل بلوغه سائر قرابته أو لم يسلموا .

واختلفوا في الحارب بما لم يمكن ضبطه قتل قوم : إن من قطع وشهر السلاح بين المسلمين وأخاف السبيل في صحراء ليست بقرب مدينة ولا بين مدينتين ولا في مدينة قتل وأخذ المال وبلغ ما أخذ عشرة دراهم فصاعدًا وحده وهو في كل ذلك عاقل بالغ غير سكران وأخاف ولم ينصبوا إمامًا ولا كانوا أهل قرية ولا حصن أو مدينة ولم يكن في المقطوع عليهم ذورحم من أحد القاطنين وكان القاطنون في جماعة ممتعة أن الإمام إذا ظفر بمن فعل ذلك كما ذكرنا قبل أن يتوب له أن يقتله إذا أراد ذلك ولي المقتول وأن يصلبه .

وقال هؤلاء إنه إن أخذ من المال على الأحوال التي ذكرنا المقدار الذي ذكرنا فصاعدًا وأخاف ولم يقتل وكان سالم اليد اليسرى والرجل اليمنى لا آفة فيهما ولا في أصابعهما ولا في شيء منهما أن قطع يده ورجله من خلاف قد حل .

وقال هؤلاء إنه إن قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى فقد أصاب القاطع .

وقال هؤلاء إنه إن أخاف الطريق فقط وهو حر كاذب أن نفيه قبل الحل للإمام .

وقالت طائفة : إنه إن أخاف السبيل في مصر أو حيث أخافه هو محارب وعليه ما ذكرنا وسواء كانوا إمام أو أهل مدينة أو منفردين أو واحدًا أو حرًا أو عبدًا أو امرأة فالإمام بخير في قتلهم أو صلبهم أو قطعهم أو نفيهم أخنوا مالا أو لم يأخنوا مالا يتوبوا قبل أن يقدر عليهم وسواء كانوا نصبوا إمامًا أو كانوا جماعة ممتعة .

واختلفوا في كيفية الصلب ووقت القتل وصفة النفي بما لا سبيل إلى إجماع جاز فيه . وقال قوم : إنما هو في أهل الشرك فقط . وقال آخرون ليس هذا في

أهل الشرك أصلاً ، وهذا ما لا سبيل إلى إجماع جاز فيه .
واختلفوا فيما يملكونه مما يصح أنهم أخذوه من المسلمين أيقسم ويخمس أم لا
يجل أخذ شيء منه .
واختلفوا فيمن تاب قبل أن يظفر به أيسقط عنه الحد أم لا .

﴿ كتاب الحدود ﴾

أجمعوا أن من اجتمع عليه حد الزنا والحر والقذف والقتل أن يقتل عليه واجب .
واختلفوا أيقام عليه قبل ذلك سائر الحدود أم لا .
واتفقوا أن من زنى وهو حر بالغ غير محصن وهو عاقل مسلم غير سكران ولا
مكره في أرض غير حرم مكة ولا في أرض الحرب بامرأة بالغة ليست أمة لزوجته
ولا لولده ولا لأحد من رقبته ولا لأحد من أبويه ولا ممن ولده بوجه من الوجوه
ولا ادعى أنها زوجته ولا ادعى أنها أمته بوجه من الوجوه ولا هي من المغنم ولا
هي مخممة له ولا مباحة الفرج له من ماله كما وهي عاقلة غير سكرى ولا مكرهة
ولا حريمته ولا هي مستأجرة للزنا ولا هي أمته متزوجة من عبده ولا هي ذمية
ولا هي حربية وهو يعلم أنها حرام عليه أو ليست ملكاً له ولا عقد عليها نكاحاً
ولم يتب ولا تقادم زناه قبل أخذه بشهر ولا تزوجها ولا اشتراها بعد أن زنى بها ؛
أن عليه جلد مائة .

واتفقوا أنه إذا زنى كما ذكرنا وكان قد تزوج قبل ذلك وهو خصى وهو بالغ
مسلم حر عاقل حرة مسلمة بالغة عاقلة نكاحاً صحيحاً ووطئها وهو في عقله قبل أن
يزنى ولم يتب ولا طال الأمر : أن عليه الرجم بالحجارة حتى يموت .

واتفقوا أنه إن جلد المرجوم الذي ذكرنا مائة قبل أن يرجم وغرب المجلود غير
المحصن عن بلده وسجن حيث يغرب علماً أنه قد أقيم عليه الحد كله .

واتفقوا أن من أقر على نفسه بالزنا في مجلس حاكم يجوز حكمه أربع مرات
مختلفات يغيب بين كل مرتين عن المجلس حتى لا يرى وهو حر مسلم غير مكره

ولا سكران ولا مجنون ولا مريض ووصف الزنا وعرفه ولم يتب ولا طال الامر
أنه يقام عليه الحد ما لم يرجع عن إقراره .
واختلفوا أيقبل رجوعه أم لا .

واختلفوا في إقرار العبد على نفسه بذلك وهل عليه حد في ذلك وإن قامت
عليه بذلك بينة أم لا حد عليه أصلاً ، أم يرجع هو إن أحسن والأمة المحصنة
أم يجلدان نصف حد الحر ، وفي الذمي وفيمن أقر أقل من أربع مرات .
واتفقوا أن من شهد عليه في مجلس واحد أربعة عدول كما ذكرنا في كتاب
الشهادات أنهم رأوه يزني بفلانة ورأوا ذكره خارجاً من فرجها وداخلا كالرود
في المكحلة وأن لمدة زناه بها أقل من شهر ولم يختلفوا في شيء من الشهادة وأتوا
بجتممين لا متفرقين ولم يقر هو بالزنا وعادى على انكاره ولم تقم بينة من نساء
على أنها عذراء ولا اضطرب الشهود في شهادتهم ولم تقم بينة أنه محبوب : أنه
يقام عليه الحد .

واختلفوا إذا أقر بعد البينة أتبطل البينة ويرجع الحكم إلى حكم الاقرار
ويسقط عنه الحد برجوعه أم لا .

واتفقوا أن المسلمين يصلون على المرجوم .

واختلفوا في الامام والشهود والراجمين .

واتفقوا أنه إن صف الناس صفوفاً كصفوف الصلاة فرجم الشهود أولانهم
الناس ورجم الامام في المقر أولانهم الناس وحفرت له حفيرة إلى صدره أن
الرجم قد وفي حقه .

واختلفوا فيه إذا كان بغير هذه الصفة .

واتفقوا أنه لا يجوز قتله بغير الحجارة .

واتفقوا أن المرأة الحرة المسلمة المحصنة المأقولة غير المكروهة فيما ذكرنا كالرجل
المحصن ، وأن غير المحصنة كغير المحصن .

واتفقوا أنه إن كان أحد الزانين محصناً والآخر غير محصن أن لكل

واحد منهما حكمه .

واتفقوا أن الشهود على المرأة إذا كانوا أربعة ليس فيهم زوجهم قبلوا بكافمننا .
واتفقوا انها إن حملت من زنا وثبت الزنا بمافمننا قبل من إقرار وتماد عليه .
أو بينة ليس معها إقرار : أن تمام فطامها لما تضع وقت لاقامة الحد عليها ما لم
يمت الولد قبل ذلك .

واتفقوا أن الحد لا يقام عليها وهي حبلى بعد قول كان من عمر رضى الله عنه
في ذلك رجع عنه .

واختلفوا في العبد غير المحصن بالزواج وفي المحصن أيضاً إذا زنى كما قسمنا
عليه خمسون جلدة أم تمام الماتق والتغريب والرجم ومقدار التغريب أم لحد عليه .
واتفقوا أن الامة المحصنة بالزواج خاصة إذا ثبت زناها كما قسمنا في الحرة
وأنه ليس عليها إلا خمسون جلدة .

واختلفوا في التغريب والرجم .

واختلفوا في الامة غير المحصنة عليها جلد أم لا .

ولا سبيل إلى أجماع جاز أو واجب في العبد المحصن إذا زنى .

واتفقوا أن وطء الرجل الرجل جرم عظيم .

واتفقوا أن سحق المرأة للمرأة حرام .

واختلفوا في اللرق والاستمناء أحرام هو أم مكروه أم مباح .

واختلفوا فيما يجب على اللوطى وواطىء البهيمة والمنكوح وتلك البهيمة بما لا

سبيل إلى أجماع جاز ولا واجب فيه .

واتفقوا أن اتيان البهائم حرام .

واتفقوا أن وطء الحائض من الزوجات ومك الجمين والحرمه والصائم والصائمه

والمعتكف والمظاهر الذى ظاهر منها حرام .

واتفقوا أنه لا حد في شيء من ذلك كله حاشا لقوم لوط واتيان البهائم فانهم

اختلفوا في ذلك حد أم لا .

- . واختلف الموجبون للحد في كيفية الحد أيضاً .
 . واختلفوا على واطئ الخائض صدقة دينار أو نصف دينار أو عتق رقبة أو صيام شهر أو إطعام ثلاثين مسكيناً أو كفارة أو كفارة الظهر أم لا .
 . واتفقوا أن الولد في الوجوه التي ذكرنا أنه لاحد فيها لاحق بأبيه .
 . واختلفوا في المهر واجب في ذلك أم لا .
 . واختلفوا أيقع بها إحصان وإحلال أو يكون في ذلك نفقة أو ميراث أم لا .
 . واختلفوا أنزوطه المطلق الذي طلق طلاقاً رجعيّاً مكروه .
 . واتفقوا أن الولد به لاحق . واختلفوا أيجب فيه حد وهل تكون رجعة أم لا .
 . واتفقوا أن الحرب لا يقام عليه بعد ذمته أو إسلامه حد زنا كان منه قبل ذلك ولا قتل مسلم أو غيره ولا قذف ولا خمر ولا سرقة ولا يفرم ما أتلّف من مال المسلم أو غيره .
 . واختلفوا أينزاع كل ما وجد بيده من ذلك أم لا .
 . واختلفوا في المحارب للمسلم بتأويل أو بشير تأويل أيقضى عليه بضمان ما أتلّف أو استهلك أم لا يؤخذ بشيء من ذلك كله .
 . واتفقوا أن ما وجد بيده وييد الباغين المتأولين مردود إلى أربابه .
 . واختلفوا في تضمينهم ما أتلّفوا أو إقامة القود عليهم فيما قتلوا أو إقامة الحدود كما قسمنا .
 . واختلفوا فيمن أصاب حداً من زنا أو قذف أو سرقة أو خمر في حرم مكة أو أصابه خارجاً ثم لجأ إلى الحرم بمكة أو أصابه في دار الحرب أيقام عليه الحد في ذلك كله أم لا .
 . واختلفوا في الذي يصيب حداً من كل ما ذكرنا من خمر أو غيرها أيقام عليه الحد في ذلك كله أم لا .
 . واختلفوا في الزاني بمحرمة وفي الذي الزاني بمسلمة وفي متزوج امرأة أبيه أيحد كل واحد منهم أم يقتل على كل حال .

والشهادة في الزنا مذكورة فيما خلا من هذا الكتاب فأغنى عن إعادته .
وقد روى عن بعض السلف اجازة ثمانى نسوة في الزنا والرجم بشهادتهن .
واتفقوا أن من تحرك في الزنا في وطء واحد حركت كثيرة أن حداً واحداً يلزمه .
واتفقوا أن بإيلاج مرة للحشفة وجدها يجب الحد .

واتفقوا أن من شرب نقطة خمر وهو يعلمها خمرًا من عصير العنب وقد بلغ ذلك حد الاسكار ولم يتب ولا طال الأمر وظفر ساعة شربها ولم يكن في دار الحرب أن الضرب يجب عليه إذا كان حين شربه لذلك عاقلاً مسلماً بالغاً غير مكره ولا سكران سكر أو لم يسكر .

واختلفوا بماذا يضرب من طرف الرداء إلى السوط .

واتفقوا أن الحد أن يكون مقدار ضربه في ذلك أربعين .

واختلفوا في إتمام الثمانين . واتفقوا أنه لا يلزمه أكثر من ثمانين .

واتفقوا أن الحرة البالغة العاقلة كذلك .

واتفقوا على أنه لا يلزمه أكثر من ثمانين .

واتفقوا أن العبد والامة يلزمهما من ذلك عشرون . واختلفوا في تمام الثمانين .

واتفقوا أن من شرب كأساً بعد كأس من الخمر حتى سكر أن حداً واحداً يلزمه .

واتفقوا أن عدلين يقبلان في الخمر إذا ذكرا أنها رأياه يشرب خمرًا إذا لم يكن بين شهادتهما وشربه إلا أقل من شهر . وكذلك في شهادة السرقة .

واختلفوا في عدلين شهدا على سكران بشرب الخمر ثم لم يؤت به إلا بعد ذهاب سكره الحد أم لا .

واتفقوا أنه إذا أقر مرتين كما قلنا في إقراره بالزنا وثبت أنه يحد .

واختلفوا أنه إذا وجد سكران فلما صحا قال أكرهت أو قال لم أعتد أنها تسكر أبعد أم لا . واتفقوا أنه يحد ثلاث مرات .

واختلفوا في الرابطة أقتل أم يحد .

واتفقوا أن الزاني غير المريض يجلد بسوط لآلين ولا شديد .

واتفقوا أن القاذف يجلد ولو أنهم عدد الزم لم ولو أنهم في غاية العدالة إذا جازوا بحجى القنف مجتمعين أو متفرقين ماعدا الزوج لزوجته والوالد في ولده ففيه خلاف أيحد أم لا .

وأجمعوا في أربعة عدول جازوا بحجى الشهادة مجتمعين أنهم لا يجلدون .
واختلفوا فيهم إذا لم يتموا أربعة أو إذا تموا أربعة ثم رجع بعضهم قبل إقامة الحد أو بعده أيجلدون ويجلد الرابع أم لا يجلد واحد منهم .
واتفقوا أن الحر المائل البالغ المسلم غير المسكره إذا قنف حرّاً عاقلاً بالغاً مسلماً عفيفاً لم يحد قط في زنا أو حرة بالغة عاقلة مسلمة عفيفة غير ملاحنة لم يحد في زنا قط بصرح الزنا وكانا في غير دار الحرب المقنوف أو المقنوفة فطلب الطالب منهما القاذف هو بنفسه لا غير وشهد بالقنف الآن أو الحر القاذف كما قسمنا أنه يلزمه ثمانون جلدة .

واتفقوا أن القاذف غير الحر كاذكرنا يلزمه أربعون جلدة واختلفوا في أكثر .
واتفقوا أن لا مزيد في ذلك على ثمانين .
واختلفوا فيمن عرض أو نفى عن نسب أو قال لامرأته لم أجلك عنراء أيحد حد القنف أم لا حد عليه .
واتفقوا أن من قنف من قد ثبت عليه الزنا من الرجال والنساء بالزنا الذي قد ثبت على المقنوف لا بغيره أنه لا حد عليه .
واختلفوا إذا قنف بزنا آخر .

واختلفوا في قاذف الكافرين والأحققين والصغيرين والعبد والامة والمعترف على نفسه ثلاثاً ثم يرجع إلى الرابعة أيحد للقنف كما قسمنا أم لا .
واتفقوا أن القاذف إذا أتى بيينة كما قسمنا على ما ذكر أن الحد سقط عنه .
واتفقوا أن من قنف جماعة بكلام متفرق أو بكلام واحد أن حداً واحداً قد لزمه . واختلفوا في أكثر .

واتفقوا أن القاذف ما لم يقب لا تقبل له شهادة .

واختلفوا إذا تاب وقد حد أم لم يحد أثقل شهادته في كل شيء أم لا تقبل له شهادة في شيء أصلاً أم تقبل في شيء وترد في شيء .
 واتفقوا أنه إن أقر على نفسه بالكذب فيما قدمنا وتاب من ذلك أنه قد تاب .
 واختلفوا فيمن قال لآخر يا نايك أمه أيجد أم لا .

واتفقوا أنه من سرق من حرز من غير مغنم ولا من بيت المال بيده لا بآلة وحده منفرداً وهو بالغ عاقل مسلم حر في غير الحرم بمكة وفي غير دار الحرب وهو ممن بحر في وقت من الأوقات فسرق من غير زوجته ومن غير ذى رحمه ومن غير زوجها إن كانت امرأة وهو غير سكران ولا مضطر بجوع ولا مكره فسرق مالا مملوكاً يحل للمسلمين بيده وسرقه من غير غاصب له وبلغت قيمة ماسروق عشرة دراهم من الورق الخصى بوزن مكة ولم يكن لحماً ولا حيواناً مذبوحاً ولا شيئاً يؤكل أو يشرب ولا طيراً ولا صيداً ولا كلباً ولا سنوراً ولا زبلاً ولا عنزة ولا تراباً ولا زرينخاً ولا حصى ولا حجارة ولا فخاراً ولا زجاجاً ولا ذهباً ولا قصباً ولا خشباً ولا فاكهة ولا حماراً ولا حيواناً سارحاً ولا مصحفاً ولا زرعاً من فدائه ولا تمرأ من حائطه ولا شجراً ولا حراً ولا عبداً يشكك ويقتل ولا أحدث فيه جنابة قبل إخراج له من مكان لم يؤذن له في دخوله من حرزه وتولى إخراج له من حرزه بيده فشهد عليه بكل ذلك شاهدان رجلان كما قدمنا في كتاب الشهادات ولم يختلفا ولا رجعا عن شهادتهما ولا ادعى هو ملك ما سرق وكان سالم اليد اليسرى وسالم الرجل اليمنى لا ينقص منها شيء ولم يهبه المسروق منه ما سرق ولا ملكه بعد ماسروق ولا رد السارق على المسروق منه ولا أعاده السارق ، وحضر الشهود على السرقة ولم يعض للسرقة شهر فقد وجب عليه حد السرقة .

واختلفوا فيمن خالف شيئاً من الصفات التي قدمنا في سرقة إلا أنه سرق وهو بالغ عاقل فقط أقطع أم لا .

وافترقوا أن من سرق كما ذكرنا فقطعت يده اليمنى انه قد أقيم عليه الحد .

واختلفوا انه إن قطعت اليسرى أيعاد عليه قطع اليمنى أم لا .

واتفقوا ان المرأة تقطع كما يقطع الرجل .

واختلفوا فيمن سرق ثمانية أوجب عليه القطع أم لا .

واتفقوا أن من أقر على نفسه بسرقة كما ذكرنا في مجلسين مختلفين على ما قدمنا في الاقرار بالزنا وثبتت على اقراره أو أحضر ماسرق ان القطع يجب عليه كما قدمنا ما لم يرجع .

واتفقوا أنه إن أقر كل من تقدم ذكره مرة أيلزمه أم لا وهل ينتفع برجوعه أم لا . واختلف القائلون بقطعه ثمانية أقطع في الثانية يده أو رجله .

واتفقوا أنه إن وجدت السرقة بعينها لم تتغير ولا غيرها السارق ولا أحدث فيها عملاً ولا باعها أنها ترد إلى المسروق منه .

واختلفوا في المستعير يباح ما استعار وفي الذي والعبد يسرقان وفي المختلس أيقطعون أم لا .

واختلفوا في أخذ المال سرّاً من غير حرز أي مال كان وفي سارق الجبر أيقطع أم لا قل ماسرق أو كثر .

واتفقوا أن الناصب المجاهر الذي ليس محارباً لا قطع عليه .

واتفقوا أن التعزير يجب فيه من جلعة إلى عشرة . واختلفوا في أكثر .

واتفقوا أن أكل لحم الخنزير أو الدم أو الميتة أعليه حد كحد الخمر أم لا حد عليه مميّناً .

(الاشربة)

اتفقوا أن عصير العنب الذي لم يطبخ إذا غلى وقنف بالزبد وأسكر أن كثيره وقليله والنقطة منه حرام على غير المضطر والمتداوى من علة ظاهرة وأن شارب به وهو يملأه فاسق وأن مستحله كافر .

واختلفوا في قنق الزبيب الذي لم يطبخ والذي طبخ ، وفي عصير العنب إذا طبخ وفي كل نبيد أو عصير طبخ أو لم يطبخ حاشا عصير العنب إذا أسكر

كثير كل ذلك فكرهه قوم وأباحه آخرون ، وقال قوم : هو بمنزلة العصير من العنب
فيما قدمنا ولا فرق .

واقفوا أن من شرب عصير عنب أو قبيح زبيب أو نبذ من أي شيء كان
وهو لم يغل بعد ولا أسكر كثيره ولا شرب في قبيح خشب ^(١) ولا في إناء من قرع
ولا في إناء مزفت ^(٢) ولا في إناء من رصاص ولا من صفر ولا من شراب ولا في إناء
مختم ^(٣) ولا بمزجاً بشيء من جميع الأشياء غير الماء ولا من شيتين مختلفين من
نوعين كانا أو من نوع واحد كطبة بعضها قد أرطب وبعضها لا وما أشبه ذلك ،
ومن شربه في إناء غير فضة ولا ذهب ولا مغصوب أنه قد شرب حلالاً قليلاً مما
يسكر كثيره من غير عصير العنب وقبيح الزبيب أيحد أم لا وهل يحرم ذلك أم لا .
واقفوا في أن الخمر إذا لم يكن قط خمرًا حلال .

واختلفوا في خل الخمر وفي طعام عمل بالخمر إلا أنه ليس له فيها لون ولا طعم
ولا رائحة أيحل أم لا .

واقفوا إذا ظهرت الرائحة منها واللون أو الطعم فانه حرام .
واختلفوا في الخمر للمريض يداوى بها وللمضطر أحرام هي أم خلال .

(الدماء)

اتفقوا أن دم المسلم الذي لم يقتل مسلماً ولا ذمياً ولا مهادناً ولا زنى وهو محصن
ولا بغيره ولا نكح امرأة أبيه بوطه ولا بعقه ولا لاظ ولا لحق بدار الحرب

(١) التقيير : أصل النخلة ينقر وسطه ثم ينبذ فيه الخمر ويلقى عليه الماء ليصير
غليظاً م . (٢) أى طلى بالزفت ثم اقتبذ فيه م .

(٣) الختم : جرار مدعونة خضر كانت تحمل الخمر فيها إلى المدينة ثم اتسع
فيها فقبل للخزف كله ختم واحدها ختمة ، وإنما نهى عن الاتباذ فيها لأنها
تسرع الشدة فيها لأجل دهنها م .

ولا سب صاحباً ولا أنكر القدر ولا ساكن أهل الحرب مختاراً لذلك ولا وجد بين أهل البغي ولا ليط به ولا أتى بهيمة ولا سحر ولا ترك صلاة عمداً حتى خرج وقتها ولا حد في الخمر ثلاث مرات ثم شرب الرابعة ولا حد في السرقة أربع مرات ولا سب الله ولا رسوله ﷺ ولا ابتسح ولا ارتد وسعى في الأرض فساداً ولا جاهر بترك الزكاة والصوم والحج : حرام .

واتفقوا أن دم الذي الذي لم ينقض شيئاً من فتمته حرام .
واتفقوا أن الحر المسلم العاقل البالغ إن قتل مسلماً حراً ليس هو له بولد ولا انفصل منه وهو رجل حر عاقل غير حربي ولا سكران ولا مكروه قتلته فاصداً لقتله عامداً غير متأول في ذلك وافرد بقتله ولم يشرك فيه انسان ولا حيوان ولا سبب أصلاً مباشراً لقتله بنفسه بمدينة يمات من مثلها وكان قتله له في دار الاسلام : أن لولى ذلك المقتول قتل ذلك القاتل ان شاء .

واتفقوا أنه إن قتل كما ذكرنا غيلة أو حراة فرضى الولي بقتله أن دمه حلال .
واتفقوا أن الحرية المسلمة ان قتلها حرة كما قدمنا ولا فرق فولها غير بين القود أو العفو .

واتفقوا أن الكافر الحر يقتل بالمسلم الحر .
واتفقوا أن يد الرجل المسلم الحر العاقل البالغ الذي ليس بأشل الأخرى يقطع بيد الرجل الحر المسلم العاقل البالغ الصحيحة إذا قطعها كما قسمنا في القتل ولا فرق بين الافراد والمباشرة وبلا تأويل وغير ذلك اليمنى باليمنى واليسرى باليسرى .
واتفقوا أن عين الرجل الحر المسلم البالغ العاقل الصحيحة وحاملها ليس بأعور من الأخرى فقاً بعين الرجل المسلم الحر البالغ العاقل الصحيحة : بمعنى يمينى ويسرى ويسرى .

واتفقوا أن ضرر الرجل المسلم الذي ذكرنا الصحيحة التي ليست سوداء بضرر الرجل المسلم كذلك إذا كانت مسماة باسمها .
واتفقوا أن الألف بالآلف كذلك . واختلفوا فيما عدا كل صفة ذكرناها .

واتفقوا أن لا يقطع عضو بعضو لا يجمعهما اسم واحد .
 واختلفوا إذا جمعهما اسم واحد ولم يجمعهما صفة كيسرى يمينى وصحيح
 عريض وفرج بفرج أحدهما فرج رجل والثانى فرج امرأة وفي عين الأعور عين
 الصحيح وفي سائر ما ذكرنا .

واتفقوا أن القصاص بين الحرين العاقلين البالغين على الصفة التى قدمنا لم
 يكن الجانى أباً المجنى عليه أو جده من قبل وأمه أو أبيه فى الموضحة ^(١) من الجراح
 ما لم تكن فى مقتل .

واختلفوا فى الذى يقتص منه فيموت أله دية أم لا .
 واختلفوا فى القصاص من الشجة أتنزع فى الجرح أم بنسبة من العضو .
 واتفقوا أن الولد والوالد ورجال المصبة ان لم يكن هنالك امرأة ولدت له أو ابن
 فهم أولياء يجوز ما اتفقوا عليه من قود أو عفو .

واتفقوا فى واحد قتل جماعة فاتفق الأولياء كلهم على قتله أن لهم ذلك .
 واتفقوا أن القصاص بين النساء على نص ما ذكرنا من الرجال سواء .
 واختلفوا هل بينها وبين الرجل قصاص أم لا ، وهل بين الكافر والمسلم
 قصاص أم لا وهل بين الحر والعبد قصاص أم لا .
 واتفقوا أن لا قصاص على مستكرهة فى الزنا ولا فى فعل قوم لوط ولا من مس
 عضواً لا يحل له مسه .

واختلفوا فى كل تعد مما سوى هذا أفیه القود أم لا .
 واتفقوا أن من جنى على مسلم جناية كما ذكرنا أن فيه القود فلم يشارك المجنى
 عليه الإسلام ولا أحدث حدثاً يحل به دمه حتى مات من تلك الجناية أن القود
 كما ذكرنا .

واتفقوا أن القود إذا أخذه الولى بأمر السلطان من شيء كما ذكرنا فنلك
 جائز له ولا يقتص من الولى فى ذلك .

(١) هى الشجة التى تبذى وضح العظم أى يياضه . م

واختلفوا فيمن عفا من يجوز عفوهُ ثم اقتص هل يقتص منه أم لا . قال عمر بن عبد العزيز الأمر فيه إلى السلطان ، وقال الحسن البصري لا يقتص منه .
 واتفقوا أن أربعة عدول يقبلون في القتل . واختلفوا في أقل .
 واتفقوا أن من أقر على نفسه بقتل يوجب قوداً مرتين مختلفتين وثبت كما نقضنا أنه لزمه القود ما لم يرجع أو يعف عنه الولي .
 واختلفوا في الأمر المطاع وغير المطاع وفي المسك للقتل أ يقتلون أم لا وفي المكروه أيضاً وفي السكران .

﴿ الديات ومن العقوبات ﴾

اتفقوا أنه لا يحرق رجل من لم يغل وممع النداء للصلاة وهو لا عنزله فأجاب وأتاه . واختلفوا في حرق رجل من فعل أحد هذين الوجهين .
 واتفقوا على أن الدية على أهل البادية مائة من الابل في نفس الحر المسلم المقتول خطأ لا أكثر ولا أقل ، وأن في نفس الحرة المسلمة المقتولة منهم خمسين من الابل كل ذلك ما لم يكن المقتول أو المقتولة ذوى رحم . أو في الحرم أو في الأشهر الحرم .
 واتفقوا أنه لا تكون كلها بنات مخاض ولا كلها بنى مخاض ولا كلها بنات لبون ولا كلها حقائقاً ولا كلها جذاعاً ولا كلها ذكوراً ولا كلها إناثاً .
 واتفقوا أنه لا يجزئ فيها فصيل أقل من بنت مخاض أو ابن مخاض .
 واتفقوا أن القتل يكون عمداً ويكون خطأ . واختلفوا في عمد الخطأ .
 واتفقوا أن الدية لا تكون من غير الابل والدرهم والدنانير والبقرة والغنم والطعام والحلل .
 واختلفوا في ديات أهل البادية بما لا سبيل إلى ضم إجماع فيه .
 واتفقوا أنه إن قصد قتل إنسان فيصيب إنساناً لم يقصد بما يمت من مثله يكون خطأ .
 واتفقوا أن على المسلم العاقل البالغ قاتل المسلم خطأ الكفارة .

واتفقوا ان الكفارة عتق رقبة مؤمنة لمن قدر عليها ولا بد .
 واتفقوا انه إن عجز عنها صام شهرين متتابعين .
 واتفقوا انه إن صامها كما ذكرنا في الظهار فقد أدى ما عليه .
 واتفقوا أن الرقبة في ذلك لا تجزئ إلا مؤمنة .
 واتفقوا أنها إن كانت سليمة فتية بالغة عاقلة ليست أم ولد ولا مكاتب ولا مدبرة ولا من يعتق بحكم ولا من يعتق بالملك ولا من بعضها حر أنها لا تجزئ .
 والمرأة كالرجل في كل ما قلنا في وجوب التكفير به .
 واتفقوا أنه لا قود على قاتل الخطأ .
 واتفقوا على وجوب الدية في المسلمين الأحرار خاصة في مثل الخطأ إذا كان القاتل له عاقلة وقامت بالقتل بينة عدل .
 واختلفوا على القاتل في ماله أم على العاقلة ومن هي العاقلة .
 واتفقوا أن الدية من يرث منها فانه يرث من المال .
 واختلفوا في الذمي والعبد أعليهما دية أم لا . واختلفوا في الذمي كفارة أم لا .
 واختلف الموجبون لدية الذمي في مقدارها أيضاً ما بين ثلثي عشر دية المسلم إلى دية كاملة .
 واتفقوا أن في نفس العبد إذا أصابها الحر العاقل البالغ المسلم قيمته ما لم يبلغ دية حر على اختلافهم في دية الحر : قد روينا عن بعض الصحابة أنه لا يتجاوز وإنما يفرم في العبد المقتول أربعة آلاف درهم ، وروينا أن هذا المدد كان دية الحر .
 واختلفوا في الزوج والزوجة والأخوة للام وقاتل الخطأ وقاتل العمد بحق أو مدافعة أو تأويل وهو صغير أو مجنون أو سكران أو يرثون أم لا .
 واختلفوا في دية الجنين بما لا سبيل إلى ضم إجماع فيه .
 واتفقوا فيما أظن أن في المأمومة^(١) إذا كانت في الرأس خاصة وهي التي بلغت أم الدماغ ، وفي الجائفة وهي التي بلغت حشوة الجوف ولم تفتقها ثلث دية المسلم الحر

(١) هي الشجة التي بلغت أم الرأس ، وهي الجلدة التي تجمع الدماغ . م

إذا جنى عليه بالغ عاقل حر خطأ وكانت له عاقلة وقامت بذلك بينة .
 وافترقوا أن الصبي الذى لا يعقل ما يفعل لصغره لا يقتص منه .
 واختلفوا فى السكران وفى المكره .

واختلفوا فى الصبي الذى يعقل ما يفعل وإن لم يبلغ أيقام عليه حد السرقة
 ويقتل فى الردة أم لا . ولا أقطع على إجماع فى إسقاط سائر الحدود عنه .
 واختلفوا فى المجنون أيمد أم لا .

ولا أعلمهم افتقوا فى المنقلة إذا جناها حر على حر مسلم خطأ عشر الدية ونصف عشرها إذا
 كانت فى الرأس وكان الجانى لا عاقلة له وقامت بذلك بينة وهى التى تخرج منها العظام .
 واختلفوا فى عمد الذئ لم يبلغ وفى عمد المجنون فى النفس وفى الشجاج الثلاث
 التى ذكرنا .

واختلفوا فى إيجاب دية فى النفس إذا كان لها عاقلة أفى المالم وذمتها أم على
 العاقلة أم لا شيء .

واختلفوا فى عمدها فى الشجاج التى ذكرنا أفيها شيء أم لا .
 واختلفوا فيما عدا الشجاج التى ذكرنا إذا كانت خطأ وفى الشجاج التى ذكرنا
 وغيرها إذا كانت عمداً وفى جنابة العبد والامة والمكاتب وأم الولد والجنابة عليهم
 وفى جنابة كل من لا عاقلة له فى النفس فما دونها خطأ وفيما دون النفس عمداً بما
 لا سبيل إلى ضم إجماع فيه .

واختلفوا فيما حدث من فعل المرء من غير مباشرة له أى شيء كان أيجب فى
 ذلك حكم أم لا .

واختلفوا فى أسنان الحر المسلم السليمة التى قد نبئت له بعد قلعها فى الصبا
 إذا أصيبت خطأ وكان المصيب له عاقلة نصف عشر الدية لا أكثر فى كل شيء
 منها إذا لم يكن أسود ولا متأكلاً ولا ناقصاً وأصيب السن كله وهى اثنا عشر
 سنناً أربع ثلثاً وأربع رباعيات وأربع أنياب .

وافترقوا أن باقى الأضراس من الرجل الحر وهى عشرون أولها الضواحك

وآخرها التواجد ووسائلها الطواحن في كل ضرر من سليم كما ذكرنا إذا أصيب كله خطأ وكان المصيب له عاقلة بعيراً بعيراً .

واختلفوا في أكثر من ذلك إلى تمام نصف عشر الدية .

واتفقوا أن في إيهام الحر المسلم إذا أصيبت كلها خطأ وهو رجل عشر الدية .

واختلفوا في زيادة نصف عشر الدية على ذلك .

واتفقوا أن في السبابة كلها إذا أصيبت كذلك أيضاً عشر الدية لا أقل ولا أكثر .

واتفقوا أن في الوسطى كلها تسعة أعشار الدية فقط .

واتفقوا أن في المختصر كلها نصف عشر الدية .

واختلفوا في أكثر إلى تمام عشر الدية فقط .

واتفقوا أن كل ما ذكرنا من الرجل ففيه من المرأة نصف الدية .

واختلفوا في مساواتها له إلى ثلث الدية فقط .

ولم يتفقوا في القسامة ^(١) على شيء يمكن جمعه .

ولم يتفقوا في الساحر ولا في تارك الصلاة على شيء يمكن جمعه .

واتفقوا أن في ذهاب نفس المسلم خطأ الدية كاملة وأن في ذهاب البصر من

كلنا العينين البصيرتين من المسلم الدية كاملة إذا ذهب خطأ ، وأن في ذهاب

العقل منه بالخطأ الدية كاملة ، وأن في أصابع اليدين العشر كلها إذا ذهبت منه

بخطأ - وهي كلها سليمة - الدية كاملة ، وأن في أصابع الرجلين كذلك الدية كاملة

وفي أنفه إذا استوعب جدعاً وهو سليم بخطأ الدية كاملة ، وأن في الشفتين منه كذلك

الدية كاملة إذا استوعبتا بخطأ ، وأن في جميع الأسنان والأضراس منه إذا

استوعبت كلها وهي سليمة بخطأ ثلاثة أخماس الدية .

(١) القسامة بالفتح اليمين كالقسم ، وحقيقتها أذية - م من أولياء الدم فحمون

نقرأ على استحقاقهم دم صاحبهم إذا وجدوه قتيلاً بن قوم ولم يعرف قاتله ، فإن

لم يكونوا خمسين أقسم الموجودون خمسين يميناً ولا يكون فيهم صبي ولا امرأة

ولا مجنون ولا عبد ، أو يقسم بها المتهمون على نبي القتل عنهم فإن حلف المدعون

استحقوا الدية وإن حلف المتهمون لم تلزمهم الدية . م

واختلفوا في أزيد إلى دية كاملة وثلاثة أخماس دية كاملة .

واقفوا أن في اللسان السليم الناطق إذا استوعب كله من الحر المسلم بخطأ الدية كاملة .

واقفوا أن في الصلب إذا كسر فتقبض وأذهب مشيه من المسلم الحر خطأ الدية كاملة ، وأن في الاثنين على كل حال إذا أصيبنا خطأ من الحر المسلم وبقي الذكر بعدها أول يبقى : الدية كاملة .

واقفوا أن الديات في كل ذلك تجب على من له عاقلة . ثم اختلفوا فيه أعلى عاقلته أم عليه .

واختلفوا فيمن لا عاقلة له أيلزمه شيء أم لا .

واختلفوا أيضاً في العمد من ذلك بما لا سبيل إلى ضم إجماع فيه .

واقفوا أن المرأة يلزمها من ذلك ما يلزم الرجل .

واختلفوا في كل ذلك أيلزم من لم يبلغ والمجنون في عدما وفي الخطأ .

واختلفوا في عدما وفي خطئها أعليهما أم على عاقلتهما .

واقفوا أن في كل ما قلنا فيه في الرجل دية كاملة أن فيما أصيب من ذلك بخطأ كما ذكرنا من المرأة المسلمة الحرة نصف الدية .

ولم ينفقوا على إيجاب دية كاملة في غير ما ذكرنا أصلاً .

وليس في الانسان زوجان من أعضائه إلا وقد قال قوم : إن فيهما الدية كاملة حتى الشعر واشراف الأذنين واقضاء المرأة وميل الوجه وغير ذلك ، وقال قوم : لا شيء في كل ذلك إلا إذا كان بخطأ .

واختلفوا فيما أصاب المراء رجله خطأ أفيه ضمان أم دية أو غرم أم لا شيء .

واختلفوا في اتلاف الصبي والاحق مالا دفعه اليه صاحبه أعليهما ضمان أم لا .

واختلفوا أيضاً فيما كان من كل ذلك بمعد فأوجب قوم القصاص في ذلك

حتى في الافضاء بمدينة ، ومنع آخرون من القصاص إلا في بعض ذلك وأوجبوا

خرامات ، ومنع منها آخرون بما ليس هنا الكتاب مكان ذكره .

واختلفوا أيقاد الذئب من المسلم والحرم من العبد والعبد من الحر والذئب من
الأنثى والأنثى من الذئب والابن من أبويه وأجداده أم لا في النفس فما دونها .
واتفقوا أن في عين الاور وسمع ذئ الاذن الصماء واليد السلينة من الاشل
اذا أصيبت خطأ من مسلم حر وكان المصيب ذا عاقلة نصف الدية .
واختلفوا في تمام الدية في كل ذلك .

واختلفوا في كل ما ذكرنا إذا أصيب وهو غير سليم أو أصيب ببعضه .
واتفقوا أن في الشفة السفلى كما قسمنا ثلث الدية . واختلفوا في أكثر .
واتفقوا أن في العليا كذلك نصف الدية .
ولم يتفقوا في الجناية على الحيوان بما يمكن جمعه .

﴿ الصيد والضحايا والذبائح والعقيقة ﴾

(وما يحل وما يحرم)

اتفقوا أن ما نصيبه المسلم البالغ العاقل الذي ليس سكران ولا محرماً ولا في
الحرم بمكة والمدينة ولا زنجياً ولا أغلف ولا جنباً بكلبه المعلم الذي ليس أسود
ولا علمه غير المسلم ، وقد صاد ذلك الكلب الذي أرسل عليه ثلاث مرات
متواليات ولم يأكل مما صاد شيئاً ولا ولغ في دمه قتل الكلب الذي ذكرنا
الصيد الذي أرسله عليه مالكة الذي وصفنا وجرحه وكان ذلك الصيد مما يؤكل
لحمه ولم يملكه أحد قبل ذلك قتل الكلب قبل أن يدرك سيده المرسل له
ذكاته ولم يأكل منه شيئاً ولا ولغ في دمه ولا أعانه عليه سبع ولا كلب آخر
ولا ماء ولا تردى وكان المرسل أرسله عليه بعينه وسمى الله عز وجل حين إرساله
ولم يرسل معه عليه أحد غيره أن أكل ذلك الصيد حلال وأن ذكاته تامة .
واتفقوا أن ما قتل الكلب الذي هو غير معلم وكل سبع من طير أو ذئب أربع
غير معلم ولم تترك فيه حياة أصلاً فيذكي أنه لا يؤكل .

واتفقوا أن من أرسل كلبه المعلم كما ذكرنا على صيد كما ذكرنا ثم أدركه حياً

بين يديه أنه إن ذبحه وصمى الله عز وجل حل له أكله .

واختلفوا في الصيد يدركه الصائد حيا وليس معه ما يذكيه فترك الكلب فقتله فقال النخعي يؤكل .

واتفقوا أن الكلب إذا بلغ أن يكون إذا أطلق انطلق وإذا وقف توقف ولم يأكل ما يصيد ولا ولغ في دمه فضل ثلاث مرات متواليات فقد صار معلما يحل أكل ما قتل إذا أرسل عليه وصمى الله عز وجل عليه مرسله وكان مرسله ماله بحق كما قدمنا ما لم يأكل ذلك الكلب ولا ولغ في دم ما صاده .

واختلفوا في الأكل مما أكل أو ولغ في دمه أو في عودته أي بطل بذلك تعليمه أم لا . واتفقوا أن ما صاد كما ذكرنا مشرك ليس مسلما ولا نصرانيا ولا مجوسيا ولا يهوديا فقتله الكلب أو غير الكلب أنه لا يؤكل .

واختلفوا فيما صاده المجوس والصابي والنصراني واليهودي والمرتد على الحكم الذي قدمنا أي يؤكل أم لا .

وكذلك اختلفوا فيما صاده من لم يبلغ من المسلمين أو السكران منهم . واتفقوا أن من أرسل سهمه أو رمحه من المسلمين العاقلين البالغين المالكين لما أرسلوا من ذلك ولم يكن زنجيا ولا أغلف ولا مجنبا فسمى الله عز وجل واعتمد صيدا بعينه لم يملكه أحد قبله مما يحل أكله فصادف مقتله فمات أنه يحل أكله ما لم يغيب^(١) عنه أو يتنن .

واتفقوا أن الغنم تؤكل إذا ذبحها مالكها أو راع بأمر مالكها وكان المتولى الذبح مسلما عاقلا بالغاً غير سكران ولا زنجي ولا أغلف ولا آبق ولا جنب وصمى الله عز وجل حين ذبحه إياها وهو مستقبل القبلة وألقى العقدة إلى فوق وفري الأوداج كلها والحلقوم كله والمرى كله ولم يرفع يده حتى فرغ من كل ذلك بحديثة غير مغسوبة ولا مسروقة ولم يفعل ذلك لمفاخرة أى على طريق الفخر .

(١) في الأصل « لم يبت » ولعله تصحيف فغاب عنه إلى أن يتنن لا يحل أكله اتفاقاً . م

واتفقوا أنه إن ذبح كما ذكرنا بكل شيء يقطع قطع السكين ما عدا العظام والاسنان والاعطار فانه يؤكل ، الا أننا روينا عن ابن عمر بن الخطاب رضى الله عنهما قال : لا ذكاة الا بالاسل يعنى ما عمل من الحديد .

واتفقوا أن ما ذبح العبد فهو كلانى يذبح الحر ولا فرق .
ولا أعلم خلافاً فى أكل ما ذبحت المرأة المسلمة العاقلة البالغة على الشروط التى ذكرنا فى الرجل . ولا أقطع على انه اجماع .

واختلفوا فيما ذبح الصبي والسكران والزنجى والاعلف والجنب والسارق والغاصب والابق والمرتد الى دين كتابى وتارك التسمية خطأ أو عمداً أو إلى غير القبلة وبآلة مفصوبة أو مسروقة أو بغير إذن مالك المذبوح بعمد أو خطأ والمعافرة وذبح أهل الذمة .

واختلفوا فيما صيد بكلب أسود وفيما ذبح معظم أو ظفر منزوع وفيما صيد بصحر أو عصافات .

واتفقوا أنه إن ذبحت الغنم كما قسمنا حل أكلها .
واتفقوا أنه إن نحررت الابل كما ذكرنا فى البة أنها تؤكل .
واختلفوا فيما عدا الابل إذا نحررت أتؤكل أم لا .
واختلفوا فى البقر إذا ذبحت أتؤكل أم لا .
واتفقوا أن ذبح الصيد الذى يدرك حياً كما ذكرنا أنه يؤكل .
واختلفوا إن نحره .

ولا أعلم خلافاً فى جواز أكل ما ذبح النصرانى الذى داب آباؤه بدين النصرانى قبل مبث رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكن عربياً ، أو أكل لحم ما ذبح اليهودى الذى دان آباؤه بدين اليهود قبل مبث النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكن عربياً إذا سموا الله عز وجل ولم يسموا غيره ولا ذبحوا لاعيادهم . ولا أقطع على أنه اجماع وكأتى أشك فى وجود اختلاف فيه وأما الخلاف فى أكل شحم ما ذبحه اليهودى ولحوم ما لا يؤكلونه وشحومه وفى أكل ما ذبحه

مجموسى أو صائى فوجود معلوم .

واتفقوا أن ما قدر عليه من الانعام وهى الضأن والبقر والابل والماعز وما قدر عليه من الصيد وفى كل ما يؤكل لحمه من دواب البر قتل بغير ذبح من حلق أو تقاً فى صدر أو لبة أنه لا يحل أكله .

واتفقوا أن منحر الابل ما بين اللبة والثغرة وهو أول الصدر وآخره .

واتفقوا أن ما ذبحه الذابح على الصفات التى قدمنا أو نحره الناحر على ما وصفناه أنه مان كان ذلك فى حيوان مرجو الحياة غير متيقن الموت أن أكله جائز .

واختلفوا إذا كان فيه الروح إلا أنه لا ترجى حياته بملة أصابته أو بفعل انسان أو سبع حيوان آخر فيه أو بترديه أو انخناقه أو غير ذلك .

واتفقوا أن كل ما مات وخرجت نفسه بالبت ولم تدرك ذكاته فى شيء من ذلك قبل زهوق نفسه أنه لا يؤكل إذا كان من غير صيد الماء .

واتفقوا أن جنين ما ذكرنا إذا خرج حياً فذكى أن ذكاته حلال .

واختلفوا فيه قبل ذلك .

واتفقوا أن السمك المتصيد من البحر والأشهار والبرك والعيون إذا صيد حياً وذبح وتولى ذلك منه مسلم بالغ عاقل ليس سكران أن أكله حلال .

واختلفوا فيه إذا مات ولم يذبح . واختلفوا فى سائر حيوان البحر أيضاً .

واتفقوا أن أكل كل حيوان فى حال حياته لا يحل .

واختلفوا فيما قطع من المذكى قبل تمام زهوق نفسه .

واتفقوا أن الجراد إذا صيد حياً وقتله مسلم بالغ عاقل على الشروط التى ذكرنا فى الصيد أن أكله حيفئذ حلال .

واختلفوا فى أكله إذا مات حتف أنفه . واتفقوا أنه لا يحل أن يبلغ حياً .

واتفقوا أن الابل غير الجلالة حلال أكلها وركوبها وأكل ألبانها .

واختلفوا فى كل ذلك من الجلالة وهى التى تأكل العنرة .

واتفقوا أنه إذا بقيت مدة يزول عنها اسم الجلالة أن الركوب وأكل لحمها

وألبانها حلال . وحد بعضهم في ذلك أربعين يوماً .

واتفقوا أن البقر والغنم والدجاج والحمام والأوز والبرد والحجل والقطا والحبارى والمصافير حلال أكلها وكنكك كل ما كان من صيد الطير ليس غراباً وكان غير ذى مخلب وغير آكل للجيف من طير البر والماء ما لم يكن شيء من كل ما ذكرنا بهيمة نكحها إنسان أو صادها محرم أو في حرم فاتها حرام .

واتفقوا أن ذبح الانعام والدجاج في الحرم والحرم حلال .
واختلفوا فيما توحش من الانعام أو تردى فدكى في غير الحلق أو اللبة أو بما يذكى به الصيد أي كل أم لا .

واتفقوا أن ما تأنس فقد ر عليه من الصيد لا يؤكل إلا بذبح .
واختلفوا فيه إذا نحر .

واتفقوا أن الخنزير ذكره وأنتاه صغيره وكبيره حرام لحمه وشحمه وعصبه وخنه وغضروفه ودماعه وحشوته وجلده حرام . كل ذلك .
واختلفوا في الاتبفاع بشعره وفي جلوده وجود سائر الميتات بما لا سبيل الى ضم اجماع فيه .

واتفقوا أن أكل الإبائيل والنعام وبقر الوحش وحمار الوحش المتوحشة والظباء والآرام والفزلان والأوعال والنباتل وأنواع دواب البر حلال ما لم يكن ذائب من السباع .

واختلفوا في الضباع والخيل والحمار الأهليقوالارنب والبغل وحمار الوحش إذا تأنس .
واختلفوا هل حكم البغل كحكم الحمار في الأكل فن مبيح لها ومن كاره ومن محرم لها ، وروينا عن الزهري الفرق بينهما فحرم الحمار وأباح البغل .

واختلفوا أيضاً في السباع وفي الجرذان وجميع الهوام .

واختلفوا أيضاً في الضب والوبر والقنفذ واليربوع .

واتفقوا أن لبن ما يؤكل لحمه ويبيضه حلال .

واتفقوا أن ابن آثم وعنترته وبوله حرام بكل حال .

واختلفوا في لبن ما لا يؤكل لحمه وفي بيضه حاشا الخنزير فاتفقوا أن لبنه حرام .
واتفقوا أن جميع الحبوب والثمار والأزهار والصمغ وكل ما عصر منها ما لم
يكن من الانبئة التي ذكرنا في كتاب الاشربة ولم يكن ثوماً ولم يكن شيء من
ذلك سمّاً فإنه حلال .

واتفقوا أن السموم القتالة حرام .
واتفقوا أن أكثر المراء مما يقتله إذا أكثر منه حرام .
واتفقوا أن الدم المسفوح حرام .
واتفقوا أن ركوب الابل والخليل والبغال والخيول ما لم تكن جلالة حلال .
واتفقوا في الحمل عليها وعلى الابل ما تطيق . وأقبر أن في ركوب الابل خلافاً
ولست أحققه الآن ، والذي لا أعلم فيه خلافاً إباحة ركوبه .
واختلفوا في ركوب البقر .

واتفقوا أن لباس كل شيء ما لم يكن حريراً أو منسوجاً فيه حريراً أو معصفاً
أو منصوباً أو مصبوغاً بالبول أو جلد ميتة أو من صوفها أو من شيء منها فحلال
للرجال والنساء .

واتفقوا على كراهية الحرير للرجال في غير الحرب وفي غير التداوى بلباسه
إذا كان محضاً . ثم اختلفوا فمن محرم ومن كاره .

واختلفوا في الخنز الحمر أيضاً كذلك وفي كل ما كان حريره أكثر من العلم .
واتفقوا على إباحة الصباغ ما لم يكن بعصر أو نجاسة .
وقد روى عن بعضهم كراهية الحرمة .

واتفقوا على إباحة تحلي النساء بالفضة ما لم يكن أكثر منها .
واتفقوا على إباحة تحتم الرجال بالفضة .

واتفقوا على إباحة تحلي النساء بالجوهر والياقوت .

واختلفوا في ذلك للرجال إلا في الخاتم فاتفقوا على أن التخنم لهم بجميع
الأحجار مباح من الياقوت وغيره . واتفقوا على التخنم للرجال في الخنصر .

واتفقوا على إباحة الركوب للرجال على ما أحبوا ما لم يكن جلد سبع أو ميتة أو
حرير أو ميثرة حمراء .

واتفقوا على أن الميتة والدم ولحم الخنزير حلال لمن خشى على نفسه الهلاك من
الجوع ولم يأكل في أمسه شيئاً ولم يكن قاطع طريق ولا مسافراً سافراً لا يحل له .
واتفقوا أن مقدار ما يدفع به الموت من ذلك حلال . واختلفوا في أكثر .
واختلفوا في الخمر المضطر وفيمن اضطر وهو قاطع طريق أيحل له ما ذكرنا أم لا .
واتفقوا أن مكاسب الصناعات من الصناعات المباحة حلال .
واختلفوا في كسب الحجام .

واتفقوا في اختيار التداوى بالحجامة لغير الصائم والمحرم .
واتفقوا على إباحة الكلى وكرهه قوم .

واتفقوا أن سفر الرجل مباح ما لم تزل الشمس من يوم الخميس .
واتفقوا أن السفر حرام على من تلزمه الجمعة إذا نودى لها .
واتفقوا أن سفر المرأة فيما أبيح لها مع زوج أو ذى محرم مباح .
واختلفوا في سفر ما فيما أبيح لها دونهما .

واتفقوا أن كل مائع غيرته نجاسة أو ميتة فأحالت لونه أو طعمه أو رائحته إلى
لونها أو طعمها أو رائحتها فحرام أكله وشربه على المسلم . واختلفوا إذا لم تغيره .
واتفقوا أن السمن إذا وقع فيه فأر أو فأرة فلت أو مانت فيه وهو مائع أنه لا يؤكل .

قال : واتفقوا أن السمن إذا وقع فيه فأر أو فأرة فلت أو مانت وهو مائع
أنه لا يؤكل .

قلت هذا فيه نزاع معروف فذهب طائفة أنه يلقي وما قرب منها ويؤكل سواء
كان جامداً أو مائماً . قال البخاري في صحيحه باب إذا وقعت الفأرة في السمن الجامد
أو الذائب : حدثنا الحميدي ثنا سفيان ثنا الزهري أخبرني عبيد الله بن عتبة أنه سمع ابن
عباس يحدث عن ميمونة أن فأرة وقعت في سمن^(١) فأتت فسئل النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم عنها فقال القوها وما حولها وكلوه ، قيل لسفيان فإن معبراً يحدثه

(١) الجمهور حملوه على الجامد جمعاً بين الروايات . م

عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال سمعت الزهري يقول عن عبيد الله عن ابن عباس عن ميمونة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولقد سمعته منه مرارا . حدثنا عبد الرزاق ثنا عبيد الله يعني ابن المبارك عن يونس عن الزهري عن الدابة تموت في الزيت والسمن وهو جامد أو غير جامد القارة أو غيرها قال بلغنا أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أمر بفارة ماتت في سمن فأمر بما قرب فطرح ثم أكل عن حديث عبيد الله بن عبد الله . ثم رواه من طريق مالك كما رواه من طريق ابن عيينة . وهذا الحديث رواه عن الزهري كما رواه ابن عيينة بسنده ولفظه . وأما معمر فاضطرب فيه في سنده ولفظه فرواه تارة عن ابن المسيب عن أبي هريرة وقال فيه إن كان جامداً فألقوها وما حولها وإن كان مائماً فلا تقروه ، وقيل عنه : وإن كان مائماً فاستصحبوا به . واضطرب عن معمر فيه وظن طائفة من العلماء أن حديث معمر محفوف فعملوا به ، ومن ثبته محمد بن يحيى الذهلي فيما جمعه من حديث الزهري ، وأما البخاري والترمذي وغيرهما فعملوا حديث معمر وبينوا غلطه ، والعباب معهم فذكر البخاري هنا عن ابن عيينة أنه قال سمعته من الزهري مراراً لا يرويه إلا عن عبيد الله بن عبد الله وليس في لفظه إلا قوله : ألقوها وما حولها وكلوا . وكذلك رواه مالك وغيره وذكر من حديث يونس أن الزهري سئل عن الدابة تموت في السمن الجامد وغير الجامد فأفتى بأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أمر بفارة ماتت في سمن فأمر بما قرب منها فطرح . فهذه فتيا الزهري في الجامد وغير الجامد فكيف يكون قد روى في هذا الحديث استواء حكم النوعين بالحديث ، ورواه باللفظ فقال وأمر أن يطرح وما قرب منها وروى صالح بن أحمد في مسأله عن أحمد قال حدثنا أبي ثنا اسمعيل ثنا حمارة بن أبي حفصة عن عكرمة أن ابن عباس سئل عن فارة ماتت في سمن قال تؤخذ القارة وما حولها قلت يا مولاي فإن أثرها كان في السمن كله قال عضضت بهن أيك إنما كان أثرها في السمن وهي حية وإنما ماتت حيث وجدت . ثم قال حدثنا أبي ثنا وكيع ثنا عن أنضر ابن عربي عن عكرمة ^(١) قال جاء رجل إلى ابن عباس فمأله عن جر فيه زيت وقع فيه جرو فقال خذه وما حوله فألقه وكله ، وروى نحوه عن ابن مسعود وهو إحدى الروايتين عن أحمد وإحدى الروايتين عن مالك أن الكثير من الطعام والشراب المائع لا ينجمه يميز التجماسة بل هو كالماء .

واختلفوا في بيعه والاتفاق به .

واختلفوا في سائر المائعات وفي السمن الجامد وفي كل شيء جامد .

واتفقوا أن من ضحى بعد أن يضحي الإمام يوم النحر إلى غروب الشمس

من يوم النحر فقد ضحى .

واختلفوا في الإمام بما لا سبيل إلى ضبط إجماع فيه .

واختلفوا فيمن ضحى بعد طلوع الفجر من يوم النحر وفيمن ضحى باقي أيام

التشريق الثلاثة بعد يوم النحر وفي لياليها .

واتفقوا أن ما بعد اليوم الرابع من يوم النحر ليس بوقت للتضحية إلا شيئاً

جلبنا عن الحسن لا تقف على موضعه من روايتنا أن التضحية جائزة إلى هلال الحرم .

واتفقوا أن من ذبح أضحيته بيده فقد ضحى . واختلفوا إن ذبحه ذى بأمرة .

واتفقوا أن من أكل أضحيته وتصدق بثلاثها أو كل قبل انقضاء اليوم الثالث

من يوم النحر أنه قد أحسن .

واختلفوا فيمن لم يأكل منها أو لم يتصدق أو أخر بعد ثلاث عصي أم لا .

واتفقوا أن الثني من الضأن فصاعداً إذا كان سليماً من كل عيب ونقص

بمذمومة للتضحية إلى أن يتم موته بالذبح أنه يجزئ في الأضحية .

واتفقوا أن العوراء البين عورها والعمياء البينة العمى والمرجاء البينة العرج

التي لا تدرك السرح والمريضة البينة المرض والمعفاء التي لا منع لها أنها لا تجزئ

في الأضاحي .

واتفقوا أن من ذبح عن نفسه لم يشرك فيها أحداً أنه قد ضحى .

واختلفوا في الاشتراك .

واتفقوا أن من لم يأخذ من شعره وظفره شيئاً مذ يهل هلال ذي الحجة إلى أن

قال أبو محمد واختلفوا في بيعه والاتفاق به . واختلفوا في المائعات وفي السمن

الجامد وفي كل شيء جامد .

يضحي فانه لم يأت ممنوعاً منه .

واختلفوا فيمن أخذ من شعره وظفره شيئاً أعصى أم لا .
 واتفقوا أنه من لم يبيع شيئاً ولا عاوض به فقد أحسن . واختلفوا إن فعل .
 واتفقوا أن التضحية بخنزير وبما لا يحل أكله لا يجوز .
 واختلفوا في التضحية بما يحل أكله من طائر أو غيره .
 واتفقوا أن إحسان الذابح واجب فيما يذبح .
 واتفقوا أنه لا يجوز أن يشترك في الهدى الواجب أكثر من عشرة .
 واختلفوا في جواز اشتراك أقل من ذلك أو المنع منه .
 واتفقوا أن من أهدى من الانعام هدياً لم يشرك فيه أحداً فقد أهدى .
 واتفقوا أن الهدى إلى مكة حسن .

واختلفوا في تقليده وأشعاره وهدى ماعدا الانعام بما يحل أكله ، ولا سبيل
 إلى ضم إجماع فيه ، وفي العقيقة فإن قوماً أوجبوها وقوماً قالوا هي منسوخة ، وقال
 آخرون هي تطوع فاختلفوا في كل ذلك بما لا سبيل إلى ضم إجماع فيه .
 واتفقوا أن التسمية للرجال والنساء فرض .
 واتفقوا أن المولود إذا مضت له سبع ليال فقد استحق التسمية فقوم قالوا
 حينئذ ، وقوم قالوا يوم ولادته .

وافتقوا على استحسان الاسماء المضافة إلى الله عز وجل كعبد الرحمن
 وما أشبه ذلك .
 واتفقوا على تحريم كل اسم مبدع لغير الله عز وجل كعبد المزي وعبد هبل
 وعبد عمرو وعبد الكعبة وما أشبه ذلك حاشا عبد المطلب .

وافتقوا على إباحة كل اسم بعد ما ذكرنا ما لم يكن اسم نبي أو اسم ملك أو مرة
 أو حرب أو زخم أو الحكم أو مالك أو خلد أو حزن أو الاجتمع أو الكويفر
 أو شهاب أو أصرم أو العاصي أو عزيز أو عبدة أو شيطان أو غراب أو جبابيه
 أو المضطجع أو نجاج أو أفلح أو نافع أو يسار أو بركة أو عاصية أو برة فاتهم .

اختلفوا فيها .

واتفقوا على إباحة التنكح لمن له ولد بالإسماء المباحة حاشا أبا القاسم فانهم اختلفوا فيه فمن مانع أو كاره أو مبيح . واختلفوا في تكتنية من لا ولد له .

واتفقوا على استحسان الطيب لغير المحرم ولغير المرأة الخارجة إلى المسجد أو إلى خواتمها .

واختلفوا في الزعفران للرجال وفي المسك خلاف من عطاء .

وأجمعوا أن اكتساب المرء من الوجوه المباحة مباح .

واتفقوا أن المسألة حرام على كل قوى على الكسب أو غنى إلا من تحمل حالة أو سأل سلطاناً ما لا بد منه .

واتفقوا أن كسب القوت من الوجوه المباحة له ولعياله فرض إذا قدر على ذلك .

واتفقوا أن المسألة لمن هو فقير ولا يقدر على الكسب مقدار ما يقيم قوته مباحة .

واختلفوا في مقدار الغنى إلا أنهم اتفقوا أن ما كان أقل من مقدار قوت اليوم

فليس غنى ، والذي نذهب إليه من ذلك أن قوت اليوم فما زاد كفاف وأن قوت

العام فما زاد غنى ويسار ، وأن المسألة لمن عنده قوت يوم حرام عليه وأنها لمن

ليس عنده ذلك مباحة إذا لم يكن مكتسباً وأنها فرض عليه إذا خشى في تركها

الموت هزألاً ، وأن أخذ الصدقة الواجبة من الزكاة والكفارات مباح لمن ليس

عنده قوت عامه ولعياله من نفقة وكسوة ومسكن لأنه مسكين وإن يكن فقيراً

وكان عنده كفاف وأن أخذها حرام على من عنده قوت عامه له ولعياله بما ذكرنا

لأنه غنى ، هذا الذي نمتد والدلائل على صحة قولنا في ذلك كثيرة ، وليس

هذا موضعها .

واتفقوا أن بناء ما يستتر به المرء هو وعياله وماله من العيون والبرد والحر والمطر

فرض أو اكتساب منزل أو مسكن يستمر ما ذكرنا .

واتفقوا أن الاتساع في المكاسب والمباني من حل إذا أدى جميع حقوق الله

تعالى مباح . ثم اختلفوا فمن كاره ومن غير كاره .

واتفقوا أن حصار حصون المشركين وقطع المير عنها وإن كان فيها أطفالهم ونساؤهم واجب ما لم يكن هنالك أمرى مسلمون .

واتفقوا على إباحة جلوس المرء كيف أحب ما لم يضع رجلا على رجل أو يستلقي كذلك .

واتفقوا على إباحة الأكل والشرب في غير حال القيام .
واختلفوا في جواز الاستلقاء والقعود كما قسمنا وفي الأكل والشرب قائماً فمن مانع ومن مبيح .

واتفقوا على إباحة قراءة القرآن كله في ثلاثة أيام واختلفوا في أقل .

واتفقوا على أن حفظ شيء من القرآن واجب .

ولم يتفقوا على ماهية ذلك الشيء ولا كميته بما يمكن ضبط إجماع فيه إلا أنهم اتفقوا على أن من حفظ أم القرآن بسم الله الرحمن الرحيم كلها وسورة أخرى معها فقد أدى فرض الحفظ وأنه لا يلزمه حفظ أكثر من ذلك .

واتفقوا على استحسان حفظ جميعه وأن ضبط جميعه على جميع الأمة واجب على الكفاية لا متعينا .

واتفقوا على أن من عطس من المسلمين فحمد الله فقد أحسن .

واتفقوا على أن من ممعه قتال يرحمك الله فقد أحسن . ثم اختلفوا في كيفية الرد .

واتفقوا على أن المار من المسلمين على الجالس أو الجلوس منهم أنه يقول :

السلام عليكم . واتفقوا على إيجاب الرد بمثل ذلك .

واختلفوا أيجزئ فيما ذكرنا من رد السلام والدعاء والمطاس واحد من الجماعة أم لا يجزئ .

واتفقوا على كراهية الطيرة والكهانة .

واتفقوا على تحريم الغيبة والنميمة في غير النصيحة الواجبة .

واتفقوا على تحريم الكذب في غير الحرب وغير مداراة الرجل لإمرأته واصلاح بين اثنين ودفع مظلمة .

واتفقوا أن عيادة المريض فضل .
 واتفقوا أن رواية ما ينجي به النبي صلى الله عليه وسلم لا يحل إهمالها وكذلك
 كتابته وقراءته وتركه إن وجد لا يمحى أثره .
 واتفقوا أن بر الوالدين فرض . واتفقوا أن بر الجد فرض .
 واتفقوا أن مصافحة الرجل للرجل حلال .
 واتفقوا على وجوب غض البصر عن غير الحرمة والزوجة والامة ، إلا أن من
 أراد نكاح امرأة حل له أن ينظرها .
 واتفقوا أن من ختن ابنه فقد أصاب . واتفقوا على إباحة الختان للنساء .
 واتفقوا أنه لا يحل لأحد أن يقتل نفسه ولا أن يقطع عضواً من أعضائه ولا
 أن يؤلم نفسه في غير التداوي بقطع العضو الألم خاصة .
 واتفقوا أن حلق جميع الحية مثله لا يجوز وكذلك الخليفة والفاضل والعالم .
 واختلف في تكفير^(١) من استخف بالنبي صلى الله عليه وسلم .
 واتفقوا أن خصاء الناس من أهل الحرب والمبيد وغيرهم في غير القصاص
 والتمثيل بهم حرام .
 واتفقوا أن قص الشارب وقطع الاظفار وحلق العانة وتنف الابط حسن .
 واختلفوا في حلق الشارب وفي خصاء الحيوان غير بني آدم .

(السبق والرمي)

اتفقوا على إباحة المسابقة بالخيول والابل وعلى الاقدام .
 واتفقوا على استحسان الرمي وتعلمه والمناضلة .
 ولا أعلم خلافاً في إباحة أن يجعل السلطان أو الرجل شيئاً من ماله للسابق في خيل
 خاصة . ولا أعلم خلافاً في إباحة اخراج أحد المتسابقين بالقوسين المتساويتين من ماله
 شيئاً مسمى فان سبقه الآخر أخذه وإن سبق هو أحرز ماله ولم يفرم له الآخر شيئاً .

(١) بل في قتله بدون استتابة . م

واتفقوا أن المسابقة من غاية واحدة إلى غاية واحدة جائزة .
واتفقوا على أن المناضلة بنزع واحد من القسي وبتساو في جميع أحوالها بلا
تفاضل ولا شرط أصلاً جائزة .

﴿ الأيمان والنذور ﴾

اتفقوا أن من حلف من عبد أو حر ذكر أو أنثى من البالغين المسلمين العقلاء
غير المكرهين ولا المضطرب ولا السكران فحلف من ذكرنا باسم من أسماء الله
عز وجل المطلقة مثل الله الرحمن الرحيم وما أشبه ذلك من الاسماء المذكورة في
القرآن ونوى بالرحمن الله تعالى لاسوى الرحمن وعقد اليمين بقلبه قاصداً اليها ولم
يستثن لا متصلاً ولا منفصلاً وكان الذي حلف أن يفعله معصية وحلف ألا يفعل
هو بنفسه شيئاً ثم فعل هو بنفسه ذلك الشيء الذي حلف ألا يفعله مؤثراً للحنث
ذا كراً ليمينه ولم يكن الذي فعل خيراً من الذي ترك فإنه حانث وأن الكفارة تلزمه .
واتفقوا أن قصت صفة بما ذكرنا أيحنت أم لا وتلزمه كفارة أم لا .
واتفقوا أن من حلف بمن ذكرنا بحق زيد أو عمرو أو بحق أبيه أنه آثم
ولا كفارة عليه .

واختلفوا إن حلف بشيء من غير أسماء الله أو بنحر ولده أو هديه أو نحر
أجنبي أو هديه أو بالمصحف أو بالقرآن أو بنحر أخرجه مخرج اليمين أو بأنه
مخالف لدين الاسلام أو بطلاق^(١) أو بظهار أو بتحريم شيء من ماله أو بما أحل الله
أو قال على يمين أو قال علم الله أو قال لا يحل لي أو قال على لعنة الله أو أخزاني
الله أو أهلكني الله أو قطع الله يدي أو يقطع صلبه أو بأى شيء من فعل الله
تعالى أخرجه مخرج اليمين أيكفر أم لا كفارة عليه وإن خالف ما حلف عنه .

(١) وبه تمسك ابن تيمية في إرواء الكفارة ، لكن كلام ابن حزم هنا مبهم
نعم عدم تبيين القائل فلا متمسك لابن تيمية في مسألة اجماعية كهذه بمثل هذا
الكلام المجمل . م

واختلفوا في جميع هذه الأمور التي استثنينا أفيها كفارة أم لا وفي صفة الكفارة وفي وجوب بعضها .

واختلفوا في اليمين بالطلاق أهو طلاق فيلزم أو يمين فلا يلزم .
واتفقوا أن من حلف باسم من أسماء الله عز وجل كما ذكرنا أن يفعل هو بنفسه في وقت كذا فمر ذلك الوقت ولم يفعل هو بنفسه ما حلف عليه عامداً لذلك إذا كراً ليمينه مؤثراً للحنث وكان الذي ترك حوّن الذي حلف على فعله من الخير أنه حانث وأن الكفارة تلازمه .

واتفقوا أنه إن قال والله أو قال تالله أو قال بالله أنها يمين .
واختلفوا في غير هذه الحروف .

واتفقوا أن من حلف باسم من أسماء الله عز وجل كما ذكرنا ثم قال بلسانه إن شاء الله أو إلا أن يشاء الله أو نحو ذلك متصلاً بيمينه ونوى في حين لفظه باليمين أن يستثنى قبل تمام لفظه باليمين أنه لا كفارة عليه ولا يحنث إن خالف ما حلف عليه متعمداً أو غير متعمد .

واتفقوا أن الكفارة بعد الحنث تجزئ بالعتق وبالأطعام وبالكسوة وبالصيام .
واختلفوا أيجزئ قبل اليمين أن يكفر أم لا .
ولم يتفقوا في لغو اليمين على شيء يمكن جمعه .

واتفقوا في الحر أو الحرة من المسلمين أن حنث فلزمته كفارة يمين فأعتق بعد حنثه فيها كفارة رقبة مؤمنة سليمة الأعضاء في جميع أعضاء الجسم ولا يعتق عليه بحكم ولا قرابة ولا بشيء . يوجب العتق على ما نذكر في كتاب العتق من

(١) لزوم الطلاق مذهب جماهير من الفقهاء ، وحكى الإجماع على ذلك إجماعاً من الأئمة كما في « الدرة الماضية في الرد على ابن تيمية » سبكي . فلا ينفذ قضاء القاضي بخلافه ، إلا أن الإجماع هنا ليس من الإجماع الذي يحتمل اكفاره بخلافه ، وقد خالف بعض الظاهرية وبعض أهل التشيع من المتأخرين هذا الإجماع وهم مجبوجون بالإجماع السابق وظالطون في المسألة أبشع غلط وعمدتهم طاووس وهو يفتي بخلاف ما يذكرونه إليه كما في سنن سعيد بن منصور . م

هذا التأليف إن شاء الله ولم تترك تلك الرقبة أم ولد ولا من المكاتبين ولا من المدبرين ولا من المعتقين إلى أجل أن ذلك يجزئه ذكراً كانت الرقبة أو أنثى . ولم يتقوا في الاطعام على شيء يمكن جمعه أكثر من اتفاقهم على أنه إن أطعم عشرة مساكين ييقن أحراراً متغابرين مسلمين بنية كفارة عن يمينه تلك بعد الحنث أجزأه .

واختلفوا إن كسأم أقل أو أطعمهم .

ولم يتقوا في كيفية الكسوة أكثر من اتفاقهم على أنه إن كسا عشرة مساكين ييقن أحراراً متغابرين مسلمين ما تجوز فيه الصلاة^(١) لهم بنية كفارة يمينه تلك أجزأه .

واختلفوا إن كسأم أقل أو أطعمهم أو أطعم واحداً عشرة أيام .

واتفقوا أنه محجور بين العتق والكسوة والاطعام .

واختلفوا في عتق الرقبة المشتركة والمعيبة واطعام المشركين أو كسوتهم .

واختلفوا في كسوة بعض العشرة مساكين واطعام بعضهم أجزأ أم لا . فقال سفيان الثوري : يجزئه .

واتفقوا أن من عجز عن رقبة وكسوة واطعام من حر أو عبد ذكر أو أنثى في حين حنثه فكفر حينئذ ولم يؤخر إلى تبدل حاله فصام ثلاثة أيام يجوز صيامها متتابعات أجزأه .

واختلفوا في العبد إن كان له مال وفيمن تبدلت حاله من عسر إلى يسر أو يسر إلى عسر بما لا سبيل إلى جمعه .

واتفقوا أن من نذر من الرجال الأحرار العقلاء البالغين غير السكران لله عز وجل نذراً من صلاة في وقت تجوز فيه الصلاة أو صدقة مما يملك مما يبقى لنفسه وعياله بعد ذلك ثلثيه أو عمرة أو حج أو صيام جائز أو اعتكاف جائز

(١) ومقتضى ذلك كفاية لباس سراويل للرجال اتفاقاً مع أن في كفاية ذلك

خلاقاً كبيراً . م

أو عتق رقبة يملكها حين نذره بعينها أو عتق شخص معين كل ذلك طى سبيل الشكر لله عز وجل إن كان كذا وكذا لشيء ذكره ليست فيه معصية لله عز وجل فكان ذلك : أنه يلزمه ما نذر ما لم يكن الشيء الذى نذر الصدقة به أو الرقبة التى نذر عتقها خرجت عن ملكه قبل أن يكون ذلك الشيء وما لم يكن مريضاً أو تجاوز ما نذر ثلثه .

واختلفوا فيما نذر صلاتى مسجد مسمى أتميزته في غير ذلك المسجد أم لا .
واختلفوا فى النساء والعبيد وخروج ما ذكرنا عن الملك ثم رجوعه وفى المريض .
واتفقوا أن من نذر معصية فانه لا يجوز له الوفاء بها .
واختلفوا أيلزمه لذلك كفارة أم لا .

واتفقوا أن من نذر شيئاً إلى المسجد الحرام بمكة ونوى حجاً أو عمرة إن كان كذا وكذا وكذا وكان ذلك الشيء كما قسمنا سواء أن النهوض اليه يلزمه أن كان الشيء الذى نذره فيه ذلك .

واختلفوا أيمشى ولا بد أم يركب ويميزته . واختلفوا فى سائر المساجد .
واختلفوا فى النذر المطلق الذى ليس معلقاً بصفة وفى النذر الخارج مخرج اليمين أيلزم أم لا يلزم وفيه كفارة أم لا .

واتفقوا أن من نذر ما لا طاعة فيه ولا معصية أنه لا شيء عليه .
واتفقوا أن من نذر من ذكرنا أن يهدى بدنة إلى مكة إن كان أمر كذا فكان أنه يهدى بدنة .

قال واتفقوا أن من نذر معصية فانه لا يجوز له الوفاء بها . واختلفوا أيلزمه لذلك كفارة أم لا . واختلفوا فى النذر المطلق الذى ليس معلقاً بصفة وفى النذر الخارج مخرج اليمين أيلزم أم لا وأفيه كفارة أم لا .
قال واتفقوا أن من نذر ما لا طاعة فيه ولا معصية أنه لا شيء عليه .

قلت بل النزاع فى نذر المباح هل يلزم فيه كفارة إذا تركه كالنزاع فى نذر المعصية وأؤكد وظاهر من مذهب أحمد لزوم الكفارة فى الجميع وكذلك مذهب أكثر السلف وهو قول أبى حنيفة وغيره لكن قيل عنه إذا قصد بالنذر اليمين .

واختلفوا هل يجوز عندها أم لا .

(العتق)

اتفقوا أن عتق المسلم الحر البالغ العاقل الذي ليس بسكران للمسلم الذي ليس ولد زنا ولا جناية فعل خير .

قال أبو زيد من أعتق عبداً له قد خير فاعتق مردود .

واتفقوا أن من أعتق عبده أو أمته اللذين ملكهما ملكاً صحيحاً وهو حر بالغ عاقل غير محجور ولا مكروه وهو صحيح الجسم عتقاً بلا شروط ولا أخذ مال منهما ولا من غيرها وهما حيان مقدور عليهما وليس عليه دين يحيط بقيمتيهما أو بقيمة بعضهما وهما غير مرهونين ولا مؤاجرين ولا غنمين أن عتقه جائز .

واختلفوا في جوازه في خلاف كل ما ذكرنا في سائر الأحوال وفيمن أعتق بعض عبده أيستم ملكه عليه أم لا وفيمن ملك ذا رحم محرمة بنسب أو رضاع أيعتق عليه أم لا .

واتفقوا أن من أعتق عبده أو أمته كما قدمنا عتقاً صحيحاً غير سائبة ولم يكن للمعتق أب أعتقه غير الذي أعتقه هو أن ولاءه له .

واختلفوا في السائبة وفي عتق من أحاط الدين بماله أو ييمضه .

واتفقوا أن عتق حيوان غير بني آدم لا يجوز وأن الملك لا يسقط بذلك .

واختلفوا في تسييبه وشروء ما كان منه صيداً في أصله وحيواناً ضل أيسقط الملك عنه بذلك أم لا .

واتفقوا أن من تصدق بمال غيره أو وهب مالا يملك أن ذلك غير نافذ .

واختلفوا في عتق مالا يملك .

واتفقوا أن تدبير المسلم على الصفات التي قلنا مباح .

واتفقوا أن من قال لعبده أو أمته اللذين يملكهما ملكاً صحيحاً أنت مدير

أو أنت مدبرة بعد موتى أنه تدبير صحيح .

وَاتَّفَقُوا أَنْ سَيِّدَهُ إِنْ مَاتَ وَلَمْ يَرْجِعْ فِي تَدْيِيرِهِ وَلَا أَخْرَجَهُ وَلَا خَرَجَ عَنْ مَلِكِهِ
وَلَهُ مَالٌ يُخْرَجُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَثَنَةِ كُلِّهِ حَرٌّ .

وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ إِنْ مَاتَ سَيِّدُهُ وَلَيْسَ لَهُ مَالٌ يَبْقَى بِمِثْلِ قِيَمَةِ الْمَدِيرِ أَنَّهُ يَمْتَقُ عَلَيْهِ
مِنْهُ مَا حُلَّ الثَّلَاثُ .

وَاخْتَلَفُوا فِي سَائِرِهِ أَيْعَتَقَ أَمْ لَا وَبِاسْتِمْعَاءِ أَمْ بِغَيْرِ اسْتِمْعَاءٍ .

وَاخْتَلَفُوا فِي وَطْءِ الْمُعْتَقَةِ إِلَى أَجَلٍ فَقَالَ الْمَالِكُ لَا يَجُوزُ لَهُ وَطْؤُهَا .

وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْمُتَقَى بِصِفَةِ إِلَى أَجَلٍ جَائِزٌ .

وَاخْتَلَفُوا أَلْسَيْدٌ إِخْرَاجُهَا أَوْ إِخْرَاجُ الْمَدِيرِ عَنْ مَلِكِهِ .

وَاخْتَلَفُوا فِي الْمَدِيرِ أَيْرَجِعْ فِي تَدْيِيرِهِ أَمْ لَا وَبِإِخْرَاجِ الْمَلِكِ أَوْ بِغَيْرِ إِخْرَاجٍ .

وَاخْتَلَفُوا هَلْ يَطْلُبُ الرَّجُلُ مُعْتَقَتَهُ إِلَى أَجَلٍ وَبِصِفَةِ وَمَدِيرَتِهِ أَمْ لَا .

وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ حَمَلَتْ مِنْهُ أَمْتُهُ الَّتِي لَا يَحِلُّ لَهُ وَطْؤُهَا يَمْلِكُهَا مَلِكًا صَحِيحًا

أَوْ سَائِرٌ مَا يَبِيحُ الْوَطْءُ مِنَ الْأَحْوَالِ الَّتِي لَا يَحْرُمُ مَعَهَا النَّظَرُ فِي عَوْرَتِهَا وَهُوَ حَرٌّ
نَامَ الْحَرِيَّةُ مُسْلِمٌ فَوُلِدَتْ مُتَبَقِّنًا أَنَّهُ وَلَدٌ : أَنَّهَا أُمُّ وَلَدٍ لَهُ .

وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْأَمَةَ إِذَا حَمَلَتْ كَمَا ذَكَرْنَا لَا يَحِلُّ بَيْعُهَا وَلَا انْكَاحُهَا وَلَا إِخْرَاجُهَا

عَنْ مَلِكِهِ مَا لَمْ تَضَعْ .

وَاخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ كُلِّهِ بَعْدَ وَضْعِهَا ^(١) .

وَاتَّفَقُوا أَنَّهَا فِي حَالِ وَضْعِهَا لَا تَحِلُّ مُوَاجَرَتُهَا . وَاخْتَلَفُوا فِيهَا بَعْدَ الْوَضْعِ .

وَاتَّفَقُوا أَنَّ لِسَيِّدِهَا وَطْؤَهَا حَامِلًا أَوْ غَيْرَ حَامِلٍ مَا لَمْ تَكُنْ حَائِضًا أَوْ نَفْسَاءً أَوْ

صَائِمَةً أَوْ وَهَوًى أَوْ مَحْرَمَةً أَوْ وَهَوًى مُعْتَكِفًا أَوْ وَهَوًى .

وَاتَّفَقُوا أَنَّ حَمْلَهَا مِنْ سَيِّدِهَا كَمَا ذَكَرْنَا لَا يَحِلُّ أَنْ يَبَاعَ لَامِعًا وَلَا دُونَهَا وَلَا

إِنْ يُوْهَبَ وَلَا يَمْلِكُ أَحَدٌ .

وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ يَرِثُ أَبَاهُ كَوَلَدِ الْحَرَّةِ وَلَا فَرْقَ وَأَنَّهُ يَرِثُ وَلَاءَ مَوَالِي أَبِيهِ وَأَجْدَادَهُ كَذَلِكَ .

(١) وَفِي الْمَنْعِ مِنْ بَيْعِهَا إِجْمَاعٌ لِأَحَقِّ بَعْدَ خِلَافٍ سَابِقٍ . وَجُمْهُورُ الْقَهْقَاءِ عَلَى

أَنْ قَضَاءُ الْقَاضِي يَبِيعُهَا لَا يَنْقُذُ . م

واتفقوا ان حكم ام الولد ما لم يمت سيدها او يعتقها حكم الامة في جميع احكامها حاشا الصلاة والبيع والمؤاجرة والاخراج عن الملك والانكاح .
واختلفوا في كل ذلك ايضاً لكن اتفقوا فيه ان حكمها حكم الامة في حدودها وميراثها وزكاتها .

واتفقوا ان ابراهيم بن رسول الله صلى الله عليه وسلم خلق حراً وأمه مارية أم ولد لرسول الله صلى الله عليه وسلم محرمة على الرجال غير مملوكة وأنه عليه السلام كان يطؤها بعد ولادتها وأنها لم تتبع بعده ولا تصدق بها وأنها كانت بعده عليه السلام حرة .

واختلفوا في أم الولد من غير سيدها وفي المشرقة والذي يملك زوجته التي كانت أمة غيره وقد ولدت منه أو هي حامل أيجوز بيعها واستثناءها في بطنها أم لا .
واتفقوا أن العبد والامة المسلمين البالغين العاقلين المتكسبين الصالحين في دينهما إذا سألوا أو أخذهما السيد المالك كله لا بمضه ملكاً صحيحاً والسيد ايضاً مسلم بالغ عاقل غير محجور ولا سكران والسائل كذلك أن يكتبه فأجابه وكتبه على مال منجم ولم يشترك معه في كتابته أحد غيره وكتبه كله بما يحل بيعه من مال محدود معلوم يعطيه طالب المكاتبه عن نفسه لسيدة بلا شرط رد المال عليه وبلا شرط أصلاً في نجمين فصاعداً إلى أجل محدود بالحساب العربي باسم الكتابة لا بغيرها وقال السيد متى أدبت إلى هذا المال كما اتفقنا فأنت حرة وقال لأمته أنت حرة كذلك : أنها كتابة صحيحة .

واتفقوا أنه إذا كاتب السيد عبده أو أمته كما ذكرنا وأديا في نجومهما لا قبلها ولا بعدها ما كاتبهما اليه نفسه أو إلى وكيله في حياة السيد على الصفة التي تعاقداها أنها حرة كذا إذا أدى ذلك عنها .

واتفقوا أن المرأة العاقلة البالغة غير المحجورة ولا ذات الزوج وهي مسلمة أنها كالرجل في كل ما ذكرنا في العتق والتدبير .

واختلفوا فيما عدا جميع الصفات التي ذكرنا بما لا سبيل إلى ضبط إجماع فيه .

واتفقوا أن الكتابة بما لا يحل فاسدة .

واختلفوا أيقع به اعتق أم لا ، وفي بيع المكاتب ما يعتق بالاداء أيجوز أم لا .

واتفقوا أن الامة المباح وطؤها حلال وطؤها قبل الكتابة وحرام بعد العتق بالاداء .

واختلفوا في وطئها في حال الكتابة .

واتفقوا أن للمكاتب أن يبيع ويشترى ما يرجو فيه نماء ماله بغير إذن سيده

مالم يسافر .

واتفقوا أنه مالم يتراضيا على فسخ الكتابة ولم يعجز المكاتب ومالم يبعه سيده

أنه ليس له انتزاع ماله الذي اكتسب بعد الكتابة .

واختلفوا في كل مال كان قبل الكتابة وفي ولده منها أرقيق للسيد أم مكاتب

أم غير ذلك .

واختلفوا في الكتابة بعد موت السيد أثبت أم لا .

واتفقوا أن المأذون له من العبيد له أن يبيع ويشترى ما أذن له فيه سيده .

واتفقوا أن للسيد أن ينتزع مال عبده مالم يكن مكاتباً أو أم ولد أو معتقاً

بصفة قد قربت .

واختلفوا هل له أن ينتزعه ممن ذكرنا أم لا .

واتفقوا أن ولاء المكاتب إذا عتق بالاداء أنه ليس لسيده الذي كاتبه كما

ذكرنا في سائر المعتقين .

(باب)

اتفقوا أن السواك لغير الصائم حسن . واختلفوا فيه للصائم .

واتفقوا أن حبس الشعر إلى الأذنين وتفزيقه في الجبهة حسن ، وإن ترك الشيب

لا يصيب مباح .

واتفقوا أن إزالة المرء عن نفسه ظمناً بأن يظلم من لم يظلمه فاصداً إلى ذلك

قال واتفقوا أن إزالة المرء عن نفسه ظمناً بأن يظلم من لم يظلمه فاصداً إلى

لا يحل وذلك مثل أن ينزل عدو مسلم أو كافر بساحة قوم فيقول أعطوني مال

ذلك لا يحل وذلك مثل أن يحل عدو المسلمين (؟) بساحة قوم فيقول أعطوني مال فلان أو أعطوني فلاناً وهو لا حق له عنده بحكم دين الاسلام . أو قال أعطوني امرأة أو أمة فلان أو افعلوا كذا لبعض ما لا يحل في دين الاسلام فانه لا خلاف بين أحد من المسلمين في انه لا يجاب الى ذلك وإن كان في منعه اصطلام الجميع . قلت دعوى الاجماع في مثل هذا الامر العام الذي يتناول أنواعاً كثيرة ليس مجتته نقلاً في هذا عن أهل الاجماع ولكن هو بحسب ما يعتقده الناقل في أن مثل هذا ظلم محرم لا يبيحه عالم . وفي بعض ما يدخل في هذا نزاع وتقصيل كما لو ترس الكفار بأمرى المسلمين وخيف على جيش المسلمين إن لم يرموا فانه يجوز أن يرموا بقصد الكفار وإن أفضى الى قتل هؤلاء المعصومين لأن فساد ذلك دون فساد استيلاء الكفار على جيش المسلمين . وهذا مذهب الفقهاء المشهورين كابن حنيفة والشافعي وأحمد وغيرهم . ولو لم يخش على جيش المسلمين في جواز الرمي قولان لهم أحدهما يجوز كقول أبي حنيفة وبعض أصحاب الشافعي . والثاني لا يجوز كالمرء من مذهب أحمد والشافعي ، وكذلك لو أكرم رجل رجلاً على إتلاف مال غيره وإن لم يتلفه قتله جاز له إتلافه بشرط الضمان والعدو المحاصر للمسلمين إذا طلب مال شخص وإن لم يدفعوه اصطلمهم العدو فانهم يدفعون ذلك المال ويضمنونه لصاحبه وأمنال ذلك كثيرة .

وقد ذكر رحمه الله تعالى اجماعات من هذا الجنس في هذا الكتاب . ولم يكن قصدنا تتبع ما ذكره من الاجماع التي عرف انتقاضها فان هذا يزيد على ما ذكرناه . مع أن أكثر ما ذكره من الاجماع هو كالحاكم لا نعلم فيه نزاعاً وإنما المقصود أنه مع كثرة اطلاعه على اقوال العلماء وتبرزه في ذلك على غيره واشتراطه ما اشترطه في الاجماع الذي يحكيه يظهر فيما ذكره في الاجامات نزاعات مشهورة وقد يكون الراجح في بعضها خلاف ما يذكره في الاجماع ، وسبب ذلك دعوى الاحاطة بما لا يمكن الاحاطة به ودعوى ان الاجماع الاحاطى هو الحق لا غيره فهاتان قضيتان لا بد لمن ادطاهما من التناقض إذا احتج بالاجماع . فن ادعى الاجماع في الامور الخفية بمعنى انه يعلم عدم المنازع فقد قفا ما ليس له به علم وهؤلاء الذين انكر عليهم الامام احمد . واما من احتج بالاجماع بمعنى عدم العلم بالمنازع فقد اتبع سبيل الأئمة وهذا هو الاجماع الذي كانوا يحتاجون به في مثل هذه المسائل .

فلان أو اعطوني فلاناً وهو لاحق له عنده بحكم دين الاسلام أو قال اعطوني امرأة فلان أو أمة فلان أو افضلوا أمر كذا لبعض ما لا يحل في الاسلام ، فانه لا خلاف بين أحد من المسلمين في أنه لا يحل أب يجب إلى ذلك وإن كان في منعه اصطلام^(١) الجميع .

(باب من الاجماع في الاعتقادات)

(يكفر^(٢) من خالفه باجماع)

اتفقوا أن الله عز وجل وحده لا شريك له خالق كل شيء غيره ، وأنه تعالى لم يزل وحده ولا شيء غيره معه ، ثم خلق الاشياء كلها كما شاء ، وأن النفس مخلوقة ، والعرش مخلوق ، والعالم كله مخلوق ، وأن النبوة حق ، وأنه كان أنبياء كثير منهم من سمى الله تعالى في القرآن ومنهم من لم يسم لنا ، وأن محمد بن عبد الله القرشي الهاشمي المبعوث بمكة المهاجر إلى المدينة رسول الله ﷺ إلى جميع الجن والانس إلى يوم القيامة .

وأن دين الاسلام هو الدين الذي لا دين لله في الارض سواه ، وأنه ناسخ

(١) أي استئصال . م (٢) يشير إلى أن ما في هذا الباب من المسائل هو مما ثبت

من الدين بالضرورة فلا يكون محلاً للتزاع أصلاً . م

وقد ختم الكتاب بباب من الاجماع في الاعتقادات فكفر من خالفه فقال : اتفقوا أن الله وحده لا شريك له خالق كل شيء غيره وأنه تعالى لم يزل وحده ولا شيء غيره معه ثم خلق الاشياء كلها كما شاء وأن النفس مخلوقة والعرش مخلوق والعالم كله مخلوق .

قلت أما اتفاق السلف وأهل السنة والجماعة على أن الله وحده خالق كل شيء فهذا حق . ولكنهم لم يتفقوا على كفر من خالف ذلك^(٣) فان القدرية - الذين

(٣) لا بل اتفقوا على اكفار من ثبت خالقاً سواه تعالى بمعنى الموجد من عدم بقدرة معتقة غير معتمدة كما هو المعنى المتبادر من المخلق ، وفرق هذه الامة برآء من مثل هذا الاشراك ، وأما عد فعل العبد أثراً للقدرة المودعة في

يقولون ان افعال الحيوان لم يخلقها الله^(١) - أكثر من أن يمكن ذكرهم من حين ظهرت القدرة في أواخر عصر الصحابة الى هذا التاريخ ، والمعتزلة كلهم قدرية وكثير من الشيعة بل عامة الشيعة المتأخرين وكثير من المرجئة والخواارج وطوائف من أهل الحديث والفقهاء نسبوا الى ذلك^(٢) . منهم طائفة من رجال الصبيحيين ولم يجمعوا على تكفير هؤلاء . بل هو نفسه قد ذكر في أول كتابه أنه لا يكفر هؤلاء . والمنصوص عن مالك والشافعي وأحمد في القدرة أنهم اذا جحدوا العلم كفروا واذا لم يجحدوه لم يكفروا . وأيضاً فقد ذكر في كتابه في الملل والنحل ان المعتزلة وأئمة الفتن لا يكفرون من أخطأ في مسألة في الاعتقاد^(٣) ، ولا فتناء ، وان كان أراد بقوله أي المسلمون على هذا فهذا أبان ومعلوم أن مثل هذا النقل للاجتماع لم ينقله عن معرفته بأقوال الأئمة ، لكن لما علم أن القرآن أخبر بأن الله خالق كل شيء ، وأن هذا من أظهر الامور عند الامة حكى الاجماع على هذا ثم اعتقد أن من خالف الاجماع كفر باجماع فصارت حكايته لهذا الاجماع مبنية على هاتين المقدمتين اللتين ثبت النزاع وكل منهما ، وأعجب من ذلك حكايته الاجماع على كفر من نازع أنه سبحانه لم يزل وحده ولا شيء غيره معه^(٤) ، ثم خلق الاشياء كما شاء ، ومعلوم أن هذه العبارة العبد فلا يكون خلقاً إلا بمعنى آخر للخلق وهو التقدير قال الله تعالى (فتبارك الله أحسن الخالقين) و (وإذ تخلق من الطين كهيئة الطير) فلا يصح الشق الثاني من قول ابن تيمية إلا بهذا المعنى وهذا غير مكفر وان طال إلزامهم به حتى التزم الجبائي ومن بعده القول بالخلق بالمعنى الثاني وأما من صرح بالاول فلا نفي في كفره ولا قائل بخالف سواء تعالى بالمعنى الاول بين فرق المسلمين فيما نعلم . م (١) ولم نر من صرح بذلك منهم في كتاب من كتبهم ، وإلزام الشيء غير القول به . م

(٢) أي إلى نفي القدر بمعنى أنه لا قدر يحول دون اختيار العبد ، وهذا إذا أدى الى نفي العلم القديم يكون كفراً صراحاً ، لكن هؤلاء لا يمنحون الى مثل هذا فلا تكون بدعة القدر غير المؤدى الى نفي العلم القديم كفراً . وغريب من ابن تيمية نهو من بدعتهم مع رمية إياهم بكل عظمة . م (٣) بشرط أن لا يؤدي الى انكار ما علم من الدين بالضرورة فان ذلك يكون كفراً بواحا . م

(٤) لا عجب في القول باجماع الامة على كفر من أثبت خالفاً سواء تعالى

ليست في كتاب الله ولا تنسب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بل الذي في الصحيح عنه حديث عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وسلم كان الله ولا شيء قبله وكان عرشه على الماء وكتب في الذكر كل شيء وخلق السموات والارض . وفي وثقظ : ثم خالق السموات والارض . وروى هذا الحديث في البخاري بثلاثة ألفاظ : روى كان الله ولا شيء قبله . وروى ولا شيء غيره ، وروى ولا شيء معه ، والقصة واحدة . ومعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما قال واحداً^(١) من هذه الالفاظ والآخران روي بالمعنى وحينئذ فالذي يناسب لفظ

بالمعنى الذي سبق ولا في ا كفار من ينكر « أنه سبحانه لم يزل وحده ولا شيء غيره معه » وإنما المعجب كل المعجب اجترأ ابن تيمية هنا على القول بمحوادث لا أول لها والقول بالقدم النوعي في العالم وقيام الحوادث به سبحانه ، متعامياً عن حجة ابراهيم المذكورة في القرآن الكريم ومنكراً لما يعزوه لصحيح البخاري (كان الله ولا شيء معه) مع أنه هو القائل بأن ما في الصحيحين يفيد العلم - يعنى اليقين إجماعاً له - يجري الخبر المتواتر - ومخالفاً للإجماع اليقيني في ذلك ، وأنى يتصور قدم للنوع الذي لا وجود له إلا في الدهن ! وعدم تنامي مادخل بالفعل تحت الوجود لا يتصوره إلا عقل عليل ، وعلى فرض وجود النوع في الخارج لا يكون موجوداً إلا في ضمن أفراد ، وأنى يكون للنوع قدم مع حدوث أفراد ١١٢ . ودعوى (أن الله لم يزل ومعه شيء) توازن في البشاعة القول بقدم شيء بعينه سواء تعالى بل القول بالقدم النوعي كالقول بالقدم الشخصي في البطلان بل ذلك أسقط من هذا وكلاهما يستلزم نفي الارادة عن الله سبحانه . ولا شأن للحلف الصالح في الخوض في مثل هذه البحوث ، وأما استغلال بعض الكلمات الجملة المروية عنهم بتأويلها على معنى لا يتصور خطوره على بالهم فتقول لهم بما لم يقولوا . وفي هذا التندر من البيان كفاية لضيق المقام والله ولي الهداية . م

(١) وليس بين الالفاظ الثلاثة تناف حتى يقبل أحدها ويلغى الآخران بل الله سبحانه كان ولا شيء قبله ولا شيء غيره ولا شيء معه . ولو سأله عن وجه دلالة الدماء على إلغاء الآخرين لما استطاع الى الجواب سبيلاً لكن الهوى يعصى ويصم . وقد استبشع ابن حجر في فتح الباري رأى ابن تيمية هذا فقال : كان الله ولم يكن شيء قبله ، وفي رواية أبي معاوية كان الله قبل كل شيء ، وهو بمعنى كان الله

ما ثبت عنه في الحديث الآخر الصحيح أنه كان يقول في دعائه : أنت الاول فليس قبلك شيء وأنت الآخر فليس بعدك شيء وأنت الظاهر فليس فوقك شيء وأنت الباطن فليس دونك شيء . فقوله في هذا أنت الاول فليس قبلك شيء يناسب قوله كان الله ولا شيء قبله ، وقد بسط الكلام على هذا الحديث وغيره في غير هذا الموضع .

والمقصود هنا الكلام على ما يظنه بعض الناس من الاجامات فهذا اللفظ ليس في كتاب الله ، وهذا الحديث لو كان نصاً فيما ذكر فليس هو متواتراً فكم من حديث صحيح ومعناه فيه نزاع كثير فكيف ومقصود الحديث غير ما ذكر ولا نعرف هذه العبارة عن الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين فكيف يدعى فيها إجماع . ويدعى الإجماع على كفر من خالف ذلك ولكن الإجماع المعلوم هو ما علمت الأمة أن الله بينه في القرآن ^(١) وهو أن خلق السموات والارض وما بينهما في ستة أيام كما أخبر الله بذلك في القرآن في غير موضع فإذا ادعى المدعى الإجماع على هذا وتكفير من خالف هذا كان قوله متوجهاً ، وليس في خبر الله أنه خلق السموات والارض وما بينهما في ستة أيام ما ينفي وجود مخلوق قبلهما ولا ينفي أنه خلقهما من مادة كانت قبلهما ، كما أنه أخبر أنه خلق الانسان وخلق الجن وإنما خلق الانسان من مادة وهي الصلصال كالهخار وخلق الجن من مارج من نار فكيف وقد ثبت بالكتاب والسنة وإجماع السلف الذي لا يعلم فيه نزاع أن الله لما خلق السموات والارض وما بينهما في ستة أيام وكان عرشه على الماء قبل ذلك فكان العرش موجوداً قبل ذلك وكان الماء موجوداً قبل ذلك .

وقد ثبت في صحيح مسلم عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال (إن الله قدر مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والارض بمخمسين ألف سنة وكان عرشه على الماء) .

ولاشيء معه . وهي أصرح في الرد على من أثبت حوادث لا أول لها من رواية الباب . وهي من مستشرق المائل المنسوبة لابن تيمية ، ووقفت في كلام له على هذا الحديث يرجح الرواية التي في هذا الباب على غيرها مع أن قضية الجمع بين الروایتين تقتضي حمل هذه على التي في بدء الخلق لا العكس والجمع يقدم على الترجيح بالاتفاق (فتح الباري ١٣ - ٣٤٦) م .

(١) سبحانه الله أهذا القدر فقط هو المجمع عليه في هذا الصدد ، وما هو الباعث على الاطالة هنا بما لا طائل منحه ولماذا سلك في العرش طريق التعمية ١١٩ م .

وقد أخبر سبحانه أنه استوى إلى السماء الدنيا وهي دخان فقال لها وللارض (إئتيا طوعا أو كرها قالتا أتينا طائعين) .

وثبت عن غير واحد من الصحابة والتابعين وغيرهم من علماء المسلمين أنه خلق السماء من بخار الماء ونحو ذلك من القول التي يصدقها ما يخبر به أهل الكتاب عن التوراة وما عندهم من العلم الموروث عن الانبياء .

وشهادة أهل الكتاب الموافقة لما في القرآن أو السنة مقبولة كما في قوله تعالى (قل كفى بالله شهيدا بيني وبينكم ومن عنده علم الكتاب) ونظائر ذلك في القرآن .

وهذا الموضع أخطأ فيه طائفتان طائفة من أهل الكلام من اليهود والمسلمين وغيرهم ظنوا أن اخبار الله بخلق السموات والارض وما بينهما يقتضى أنهما لم يخلقا من شيء بل لم يكن قبلهما موجود إلا الله ، ومعلوم أن خبر الله مخالف لذلك والله قد أخبر أنه خلق الانسان والجآن من مادة ذكرها . والذين يثبتون الجوهر الفرد من هؤلاء وغيرهم يعتقدون أن خلق الانسان وغيره مما يخلق في هذا العالم ليس هو خلقاً لجوهر قائم بنفسه بل هو احداث أعراض يحول بها الجواهر المنفردة من حال إلى حال . وهذا مخالف للشرع والعقل كما قد بسط في موضعه فان هؤلاء يقولون إنا لم نشهد خلق عين من الاعيان بل الرب أبدع الجواهر المنفردة ثم الخلق بعد ذلك إنما هو احداث أعراض قائمة بها .

وطائفة أخرى أبعد عن الشرع والعقل من هؤلاء يتأولون خلق السموات والارض بمعنى التولد والتعليل والايجاب بالذات ويقولون إن الفلك قديم أزلى معلول للرب وأنه يوجب بذاته لم يزل ولا يزال ، وقولهم بالايجاب هو معنى القول بالتولد فلما حصل عن غيره بغير اختيار منه فقد تولد عنه لاسيما ان كان حياً . وهؤلاء يقولون بقديم عين الفلك وأنه لم يزل ولا يزال فهؤلاء اذا قيل إن المسلمين أجمعوا على نقيض قولهم أو على كفر من قال بقولهم كان قولاً متوجهاً فانه قد علم بالاضطرار من دين الرسول أنه أخبر بخلق السموات والارض بعد أن لم تكن مخلوقة بخلاف من ادعى أن الصانع لم يزل معطلا والعقل والكلام عليه ممتنا بغير سبب حدث أوجب انتقاله من الامتناع الى الامكان وأوجب أن يصير الرب قادراً على العمل أو الفعل والكلام بعد أن لم يكن قادراً على ذلك . فهذه الدعوى وأمثالها عند جمهور العقلاء معلومة الفساد بالعقل مع فسادها في الشرع ومعلوم عند من له معرفة بالكتاب والمنة والاجماع أن الشرع لم يرد بها ولا بما يدل عليها قط

ولكن ظن من ظن من أهل الكلام أن هذا دين أهل الملل واستدلوا على ذلك
 بالكلام الذى أنكره السلف والأئمة عليهم من أن مالا يخلو من الحوادث فهو
 حادث وكان الذى أنكره السلف والأئمة عليهم الكلام الباطل الذى خالفوا فيه
 الشرع والعقل وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع وذكر منشأ غلط
 الطائفتين حيث لم يفرقوا بين النوع والعين وذكر قول السلف والأئمة أن الله لم
 يزل منكماً إذا شاء وأنه لا نهاية لكلمات الله وأن وجود مالا نهاية له من كلمات
 الله في الماضى كما ثبت في المستقبل وجود مالا نهاية له أيضاً وأن كل ماسوى الله
 مخلوق كائن بعد أن لم يكن وليس معه شيء قديم بقدمه بل ذلك ممتنع عقلاً
 باطل شرعاً فإن الله أخبر أنه خالق كل شيء ، والقول بأن الخالق علة تامة أزلية
 مستلزمة لمعلولها باطل عقلاً وشرعاً وموجب أنه يمتنع ضرورة وجود علة تامة يقارنها
 حدوث شيء من العالم فإن الحوادث بعد أن لم تكن يمتنع مقارنة معلولها بها بل قد
 بين أن القول بأن الفاعل يكون علة تامة مستلزماً للفعل باطل وأن الفعل
 لا يكون إلا بأحداث شيء لكن فرق بين حدوث الشيء المعين وبين حدوث
 الحوادث شيئاً بعد شيء ، وقد ثبت بالدلائل اليقينية أن الرب فاعل باختياره
 وقدرته وأنه إذا قيل هو موجب بالذات فإن اريد بذلك أنه يوجب بمشيئته
 وقدرته ما شاء فهذا لا ينافي فعله بمشيئته وقدرته ، وإن اريد بذلك ما يقوله
 دهرية الفلاسفة كابن^(١) سينا ونحوه من أن ذاتاً مجردة عن الصفات اوجبت العالم
 بما فيه من الأمور المختلفة الحادثة فهذا من أقصد الأقوال عقلاً ومهما فإن إثبات
 ذات مجردة عن الصفات وإثبات وجود مجرد عن جميع القيود او مقيد بالسلوب
 لا يختص بأمر وجودى مما لا يمكن تحقيقه في الخارج وإنما يقدره الذهن كما يقدر
 سائر الممتنعات . ودعوى ان الصفة هى الموصوف وان احدى الصفتين هى
 الأخرى كما يقوله هؤلاء المتفلسفة ان العقل والمائل والمعقول شيء واحد والذرة
 والذيد والمئذ شيء واحد وأن العلم والقدرة والارادة شيء واحد والقدرة هى
 التقادر والعلم هو العالم ونحو ذلك من اقوالهم التى قد بسط الكلام على فسادها
 وتناقضها في غير هذا الموضع هى دعاو باطلة . والمقصود هنا الاشارة إلى ما قد
 يتوهمه بعض الناس من الاجماع لنوع من الاشتباه فيظن اموراً داخلة في الاجماع
 ولا تكون كذلك كما يظن اموراً خارجة عنه ولا تكون كذلك كما يصيب بعض

(١) وقد أطال العبد الشيرازى في (المبدأ والمعاد) النفس في تيرئة حكماء

لجميع الأديان قبله ، وأنه لا ينسخه دين بعده أبداً ، وأن من خالفه ممن بلغه كافر مخلد في النار أبداً .

وأن الجنة حق ، وأنها دار نعيم أبداً لا تفتى ولا يفتى أهلها^(١) بلا نهاية ، وأنها أعدت للمسلمين والبنين المتقدمين وأتباعهم على حقيقة كما أتوا به قبل أن ينسخ الله تعالى أديانهم بدين الاسلام .

وأن النار حق ، وأنها دار عذاب أبداً لا تفتى ولا يفتى أهلها أبداً^(٢) بلا نهاية ، وأنها أعدت لكل كافر مخالف لدين الاسلام ، ولن خالف الأنبياء السالفين قبل مبعث رسول الله ﷺ وعليهم الصلاة والتسليم وبلوغ خبره اليه .

وأن القرآن المتلو الذي في المصاحف بأيدي الناس في شرق الأرض وغربها من أول (الحمد لله رب العالمين) إلى آخر (قل أعوذ برب الناس^(٣)) هو كلام الله عز وجل ووحيه أنزله على نبيه محمد ﷺ مختاراً له من بين الناس .

وأنه لا نبي مع محمد صلى الله عليه وسلم ولا بعده أبداً . إلا أنهم اختلفوا في عيسى عليه السلام آیاى قبل يوم القيامة أم لا ، وهو عيسى بن مريم المبعوث إلى بنى اسرائيل قبل مبعث محمد عليه السلام .

واقنعوا أن كل نبي ذكر في القرآن حق كآدم وادريس ونوح وهود وصالح وشعيب ويونس وابراهيم واسماعيل واسحاق ويعقوب ويوسف وهارون وداود وسليمان والياس واليسع ولوط وزكريا ويحيى وعيسى وأيوب وذى الكفل .

(١) فدعوى فناء إحدیهما بعد دخول أهلها فيها كفر بإجماع . م

(٢) وقراءة ابن مسعود المتواترة عنه هي قراءة طاصم عن زر بن حبیش عنه وفيها المودتان فأخبار الآحاد المضطربة لا تهاضها أصلاً . م

الناس فيما يدخلونه في نصوص الكتاب والسنة وفيما يخرجونه ولهذا يذكرون هؤلاء امورا مختلفة فيها وإذا نظر الى مستندهم في الخلاف وجد فيه من الخطأ امورا اخرى كذلك إيمانهم ضعيف واما لفظ عجل واما غير ذلك مما قد يقع الغلط في صحته قارة وفي فهمه تارة كما يقع مثل ذلك فيما ينقلونه عن النبي صلى الله عليه وسلم من الغلط ويكون قد نشأ من الاسناد تارة ومن فهم المتن تارة . والله سبحانه اعلم .

واختلفوا في نبوة مريم وأم موسى وأم اسحاق .
وافتقوا أن عيسى عليه السلام عبد مخلوق من غير ذكر لكن في بطن مريم
وهي بكر .

وافتقوا أن محمداً دعا العرب إلى أن يأتوا بمثل القرآن فعجزوا عنه كلهم .
وافتقوا أن مهاجر رسول الله ﷺ كان من مكة دار الحج إلى المدينة يثرب ،
وأن قبره يثرب وبها مات عليه السلام ، وأنه عليه السلام نكح النساء وأولد ،
وأنه عليه السلام بقى بالمدينة عشر سنين نبياً رسولاً ، وبمكة مثلها رسولا نبيا .
واختلفوا هل بقى بمكة أكثر أم لا .

وافتقوا أن الملائكة حق ، وأن جبريل وميكائيل ملكان رسولان لله عز
وجل مقربان عظيمان عند الله تعالى ، وأن الملائكة كلهم مؤمنون فضلاء ، وأن
الجن حق ، وأن ابليس عاص لله كافر مذابى السجود لادم واستخف به عليه السلام .
وأن كل مافى القرآن حق ، وأن من زاد فيه حرفاً من غير القراءات المروية
المحفوظة المنقولة نقل الكفاة ، أو نقص منه حرفاً ، أو بدل منه حرفاً مكاف
حرف ، وقد قامت عليه الحجة أنه من القرآن قبادى متعمداً لكل ذلك عالماً
بأنه بخلاف ما فعل فانه كافر .

وافتقوا أنه لا يكتب في المصحف متصلاً بالقرآن ما ليس من القرآن .
واختلفوا في « بسم الله الرحمن الرحيم » فقال قائل لا تكتب وليست من القرآن
إلا في داخل سورة النمل . وقال آخرون تكتب في أول كل سورة حاشا براءة
وهي من القرآن في كل موضع قبل أول كل سورة . وقال آخرون تكتب في أول
كل سورة حاشا براءة وليست من القرآن .

وافتقوا أنها في داخل النمل من القرآن ، وأنها تكتب هنالك .
وافتقوا أنها ليست في أول براءة ، وأنها لا تكتب هناك .

وافتقوا أنه منذ مات النبي ﷺ قد انقطع الوحي وكل الدين واستقر ، وأنه
لا يجل لأحد أن يزيد شيئاً من رأيه بغير استلال منه ، ولأن ينقص منه شيئاً

ولا أن يبدل شيئاً مكان شيء ولا أن يحدث شريعة : وأن من فعل ذلك كفر .
واتفقوا أن كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صح أنه كلامه يبين
فواجب اتباعه .

واختلفوا في كيفية صحته بما فيه البلاغ إلى نقل الكفاة .
واتفقوا أن نقل الكفاة حق ، فمن خالفه بعد علمه أنه نقل كفاة كفر .
واتفقوا أن طلب رخص كل تأويل بلا كتاب ولا سنة فسق لا يحل .
واتفقوا أنه لا يحل ترك ما صح من الكتاب والسنة والاقتصار على ما اقتصر
عليه فقط .

واتفقوا أنه لا يحل لأحد أن يحلل ولا أن يحرم ولا أن يوجب حكماً بغير
حليل من قرآن أو سنة أو إجماع أو نظر .

واختلفوا في النظر : فقال بعضهم منه الاستحسان .
وقال بعضهم منه تقليد صاحب أو تابع أو قبيح فاضل .
وقال بعضهم منه القياس ^(١) .

وقال بعضهم هو إستصحاب الحال المجتمع عليها ، ومفهوم اللفظ الوارد في
نص القرآن والسنة .

واتفقوا أن الله تعالى مسمى بأسمائه التي نص عليها في القرآن ، فقد ذكرناها
في مكان آخر . وأنه تعالى لا يخفى عليه شيء ولا يضل ولا يفتنى ولا يجهل ،
وأن كل ما ورد في القرآن من خبر ماضى أو ما يأتى حق صحيح وصدق لا شك فيه .
واتفقوا أن البعث حق ، وأن الناس كلهم يبعثون في وقت تنقطع فيه سكناتهم

(١) بل حجية القياس لجميع عليها بين فقهاء الصحابة والتابعين وتابعيهم ولا
يثبت من أحد منهم ردها ، والمروى عن بعضهم في الرأي إنما هو في الرأي من
هوى بدون دليل . راجع (الفتاوى والمتنفة للخطيب البغدادي) . وأول من
خرق هذا الإجماع هو النظام فأنخذعت به شرذم من الظاهرية و فرق الزينج .
وجلية الأمر في كتب الأصول الميمونة . م

في الدنيا يحاسبون عما عملوا من خير وشر ، وأن الله تعالى يعذب من يشاء ويفخر لمن يشاء . واختلفوا في تفسير هذه الجملة بعد اتفاقهم على هذا اللفظ .

واتفقوا أن محمداً عليه السلام وجميع أصحابه لا يرجعون إلى الدنيا إلا حين يبعثون مع جميع الناس . وأن الأجساد تنشر وتجمع مع الأنفس يومئذ .

واتفقوا أن التوبة من الكفر - مقبولة ما لم يوقن الإنسان بالموت بالمعينة - ومن الزنا ومن فعل قوم لوط ومن شرب الخمر ومن كل معصية بين المرء وربه تعالى مما لا يحتاج في التوبة منه إلى دفع مال وما ليس مظلة لإنسان .

واتفقوا أن ما وصف الله تعالى به في الجنة من أكل وشرب وأزواج مقدسات ولباس ولذة حق صحيح وأنه ليس شيء من ذلك معاني بنار وأنه لا ذبح فيها ولا موت ، وأن كل ذلك بخلاف ما في الدنيا ، لكن أمر من أمره تعالى لا يعلم كيفيته غيره .

وأن الأجساد تدخل مع أنفسها الفاضلة الجنة بعد أن تصفى الأجساد من كل كبر والآنفس من كل غل وأن أجساد العصاة تدخل مع أنفسهم في النار وأن الأنفس لا تنتقل بعد خروجها عن الأجسام إلى أجسام آخر البتة لكنها تستقر حيث شاء الله .

واختلفوا في موضع استقرارها وفي فنائها وعودتها وأن لا فناء . وقد بينا الحق في ذلك في غير هذا المكان .

واتفقوا في وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالقلوب .

واختلفوا في وجوبه بالأيدي والسلاح .

واتفقوا أن من آمن بكل ما ذكرنا وحرّم كل ما قسّمنا أنه حرام ، وأحل كل ما ذكرنا أنه حلال وأوجب كل ما قسّمنا أنه واجب وتبرأ من إيجاب كل ما ذكرنا أنه غير واجب فقد استحق اسم الإيمان والاسلام .

ثم اختلفوا في زواله عنه بتقصيره في العمل أو برأى أو تأويل ... ت له تفسير هذه الجملة التي قسّمنا (؟) .

واقتوا أن من آمن بالله تعالى وبرسوله صلى الله عليه وسلم وبكل ما أتى به عليه السلام مما نقل عنه نقل الكفاة أو شك في التوحيد أو في النبوة أو في محمد صلى الله عليه وسلم أو في حرف مما أتى به عليه السلام أو في شريعة أتى بها عليه السلام مما نقل عنه نقل كافة . فان من جحد شيئاً مما ذكرنا أو شك في شيء منه ومات على ذلك فانه كافر مشرك مخلد في النار أبداً .

* *

قال أبو محمد : قد انتهينا حيث انتهى بنا عون الله عز وجل لنا وبلغنا حيث بلغنا ما وهبنا الله تعالى من العلم والله الحمد والشكر .

ونحن نرغب من قرأ كتابنا هذا أن يلتزم لنا شرطين :

أحدهما : أن لا ينحلتنا ما لم نقل ^(١) بكلفة منه أو تتمد وذلك مثل أن يجدها قلنا في أمر ما قد وصفناه : فن فعل ذلك فقد أصاب . فظن أن قولنا ان من خالف ذلك فقد أخطأ وما أشبه ذلك مما تذكر الحكم فيه فيوجب علينا ان من خالف تلك الجملة ما وصفناها به فليس هذا قولنا ، لكن من خالف تلك الجملة موقوف على اختلاف الناس فيه فن مصوب له ومن مخطئ له . وإنما شرطنا ذكر الاتفاق لا ذكر الاختلاف ولعل الاختلاف يكون أزيد من خمسمائة كتاب مثل هذا الكتاب إذا قصي .

والثاني : أن يتدبر جميع ألفاظنا في هذا الكتاب فان لم نورد منه لفظة في ذكرنا عقد الاجماع إلا لمعنى كان يختل لو لم تذكر تلك اللفظة فليستعقب هذا فانه يفتن بمثله منفعة عظيمة ويكتسب علماً وشجناً لذهنه وتعلماً لمعاني الألفاظ وبناء الكلام على المعاني .

ورأيت لبعض من ينسب نفسه للإمامة والكلام في الدين ونصب لذلك

(١) ومن هذا القبيل الاستدراك عليه بذكر خلاف بدون سند صحيح وبدون نقل من كتاب معروف بعصبة النقل . وكذلك الاستدراك على ما يقول إنه فرض في لفظ بعض الفقهاء بما هو واجب في عبارتهم . م

طوائفه من المسلمين فصولا ذكر فيها الاجماع فأتى بكلام لو سكت عنه لكان أسلم له في أخراه بل الخرس كان أسلم له وهو ابن مجاهد البصري اللطائي^(١) لا المقرئ فإنه أتى فيما ادعى فيه الاجماع أنهم أجمعوا على أن لا يخرج على أئمة الجور^(٢) فاستعظمت ذلك ، ولعمري إنه عظيم أن يكون قد علم أن مخالف الاجماع كافر فيلحق هذا إلى الناس وقد علم أن أفضل الصحابة وبقية الناس يوم الحرة خرجوا على يزيد بن معاوية ، وأن ابن الزبير ومن اتبعه من خيار المسلمين خرجوا عليه أيضاً رضى الله عن الخارجين عليه ولعن قتلهم . وأن الحسن البصري وأكابر التابعين خرجوا على الحجاج بسببهم أترى هؤلاء كفروا بل والله من كفرهم أحق بالكفر منهم ، ولعمري لو كان اختلافاً يخفى لعنناه ولكنه أمر مشهور يعرفه أكثر العوام في الأسواق والمخدرات في خنورهن لاشتهاره فلقد يحق على المرء أن يخطم كلامه وأن يزمه إلا بعد تحقيق وميز وأن يعلم أن الله تعالى بالمرصاد وأن كلامه محسوب مكتوب مسئول عنه يوم القيامة وعن كل تابع له إلى آخر من اتبعه عليه وزره .

ثم لجمهور علماء الحديث أئمتنا رضى الله عنهم اتفاقات أخر لم نذكرها هنا لأنهم لم يجمعوا على تفسيق من خالفها فضلاً عن تكفيره كما أنهم لم يختلفوا في تكفير من خالفهم فيما قسمنا في هذا الكتاب .

وليعلم القارئ لكلامنا أن بين قولنا لم يجمعوا وبين قولنا لم يتفقوا فرقاً عظيماً .

وهو آخر ما وجد في الأصل الذي طبعنا عنه .

(١) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن مجاهد البصري المتكلم من أئمة الاشاعرة

وهو شيخ الباقلاني . م

(٢) المصنف لا يصدق في أئمة الاشاعرة حيث كان في الاندلس بعيداً عن الاطلاع على حقيقة أمرهم في الشرق . وإنما كلام ابن مجاهد فيمن خرج بدون عدة تحول دون استفحال الفتنة ، ولا غبار على مثل هذا الكلام . م

(فهرس مراتب الاجماع)

لابن حزم

الصفحة

٣	ترجمة الحافظ ابن حزم
٦	ترجمة الحافظ ابن تيمية
٧	فأتم الكتاب وفيها بسط القول على الاجماع وأنواعها وأقسامها .
١٦	كتاب الطهارة
٢٤	كتاب الصلاة
٣٤	كتاب الجنائز
٣٤	كتاب الزكاة
٣٨	الركاز
٣٩	كتاب الصيام
٤١	باب الاعتكاف
٤١	كتاب الحج
٤٩	كتاب الاقضية
٥٣	بقية من الاقضية والدعوى والاقرار والقسمة والشهادات
٥٨	كتاب التغليس
٥٨	كتاب الحجر
٥٩	كتاب الفصب
٥٩	اللقطة والضالة
٥٩	الآبق
٦٠	المراعاة والمسافة

- ٦٠ الاجارات
 ٦٠ القبط
 ٦٠ الصلح
 ٦٠ كتاب الرهن
 ٦١ الاكراه
 ٦١ الودية
 ٦١ الوكالة
 ٦٢ الحوالة
 ٦٢ الكفالة
 ٦٢ كتاب النكاح
 ٧٠ الايلاء
 ٧١ الطلاق والخلع
 ٧٥ الرجعة
 ٧٥ العدد
 ٧٨ الاستبراء
 ٧٩ بقية من العدد
 ٧٩ كتاب الرضاع والنسقات والحضانة
 ٨٠ اللعان
 ٨١ الظهار
 ٨٢ اختلاف الزوجين في متاع البيت
 ٨٣ كتاب البيوع
 ٩٠ الشفعة
 ٩١ الشركة

- ٩١ القراض
 ٩٤ القرض
 ٩٤ العارية
 ٩٥ إحياء الموات
 ٩٥ النفع
 ٩٧ كتاب الفرائض
 ١١٠ كتاب الوصايا والأوصياء
 ١١٤ قسم الفئ* والجهاد والسير
 ١٢٤ الامامة ، وحرب أهل الردة ، ودفع المرء عن نفسه ، وقطع الطريق
 ١٢٩ كتاب الحنود
 ١٣٦ الاشارة
 ١٣٧ الدعاء
 ١٤٠ الديات والعقوبات
 ١٤٥ الصيد والضحايا والذبائح والعقيقة ، وما يحل وما يحرم
 ١٥٧ السبق والرمي
 ١٥٨ الايمان والنذور
 ١٦٢ المتق
 ١٦٥ باب
 ١٦٧ باب من الاجماع في الاعتقادات يكفر من خالفه بالاجماع .

* *

انتهى بحمد الله تعالى طبع هذا الكتاب

في مطبعة القدس ومطبعة السعادة

مطبوعات

مكتبة القاهرة

القاهرة . باب الخلق . درب سعادة . حارة الجدوى رقم ١

- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوى (١٢ جزءاً) .
معجم الشعراء للرزباني . ومعه المؤلفات والمختلف في أسماء الشعراء وشعرهم للأمدى .
مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي (في الزيادات على كتب السنن الستة) ١٠ أجزاء .
فتاوى السبكي (جزآن) .
عيون الأثر في فنون المغازي والشائيل والسير لابن سيد الناس (جزآن) .
ديوان المعاني لأبي هلال العسكري (في الشعر والنثر وتقدمها) جزآن .
الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري (في الفرق بين ما يظن مترادفاً) .
ديوان السرى الرضاء .
مناظرة لغوية أدبية بين الاساتذة : المغربي والبستاني والكرملی .
ذخائر العقبي في مناقب ذوى القربى للطبرى .
منجد المقرئين ومرشد الطالبين وطبقات قراء العشرة لابن الجزرى .
شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد (ثمانية أجزاء) .
كشف الخلفا ومزيل الالباس عما شتهر من الاحاديث على ألسنة الناس للمجلوى .
شرح أدب الكاتب للعجوايقى .
تجريد التهيد لما فى الموطأ من المعاني والاسانيد المسمى بالتقصي لابن عبد البر .
الاختلاف فى اللفظ لابن قتيبة .
التصديق والام فى أنسلب العرب والمعجم ، والانباه على قبائل الرواة لابن عبد البر .

الانتقاء في فضائل الفقهاء : مالك والشافعي وأبي حنيفة وأصحابهم لابن عبد البر .
إعلام السائلين عن كتب سيد المرسلين (ﷺ) لابن طولون .
الاعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ للسخاوي (وهو كتاب تاريخ التاريخ الاسلامي) .
ترجمة صاحب الضوء الالامع شمس الدين السخاوي .
الكشف عن مساوي المتنبي للصاحب بن عباد ، وذم الخطأ في الشعر لابن فارس .
تبيين كذب المقرئ فيما نسب للإمام الاشعري (المعروف بطبقات الاشكر)
لابن عساكر .
شروط الأئمة الستة لابن طاهر المقدسي . وشروط الأئمة الخمسة للحازمي
انتقاد (المغني عن الحفظ والكتاب) للقدسي .
جنى الجنين في تمييز نوعي المثنيين للمجيب (وهو كسجم للفتيات العربية) .
أخبار الظراف والمتاجنين (من الرجال والنساء) لابن الجوزي .
رسائل تاريخية لابن طولون : من تاريخ الشام والتاريخ العام .
الحث عن التجارة والصناعة والعمل والرد على من يدعى التوكل بترك العمل للخلل .
ذبول تذكرة الحفاظ للحسيني وابن فهد والسيوطي والطهطاوي .
دفع شبه التشبيه لابن الجوزي .
بيان زغل العلم والطلب للذهبي .
اتحاف الفاضل بالفعل المبني لفخر الفاعل لابن علان ، ورسالة في النحو للصناديقي .
المتوكلي فيما وافق من العربية اللغات العجمية . وأصول الكلمات الفنوية للسيوطي .
التطفيل وأخبار الطفيليين وأشعارهم للخطيب البغدادي .
المبهج في شعراء الحماسة لابن جني .
المسائل والاجوبة لابن قتيبة .
الطب الروحاني لابن الجوزي .
الدرة المضية في الرد على ابن تيمية للسبكي .
الاسعاد بالاسناد للشيخ محمد عبد الباقي الانصاري الككنوي .

فتاوى السبكي

للإمام أبي الحسن تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي

هذه الفتاوى جمعها أحد تلامذة تقي السبكي من خطه ، ورتبها على الابواب
الفقهية في العبادات والمعاملات . وابتدأها بفتاوى قرآنية فأورد تفسيرات مهمة
لآيات متفرقة ناقش فيها الزخشرى وغيره من المفسرين فصوب ما رآه صواباً منهم
وخطأ ما وجدته خطأ . ثم أورد الفتاوى الفقهية مرتبة على الكتب والابواب الفقهية .
وختمها بكتاب جامع ذكر فيه فتاوى متنوعة في النحو واللغة والتصوف
وغيرها . وخص بعض المسائل بتصانيف خاصة أدرجها في محلها منها :

﴿ اسماء المؤلفات المدرجة في أثناء الفتاوى ﴾

- ١ - التعظيم والمنة في « لتؤمنن به ولتنصرنه » ٢ - بذل الهمة في أفراد العم
- وجمع العمة ٣ - الحلم والانه في إعراب قوله تعالى « غير ناظرين إناه »
- ٤ - الفهم السديد من إزال الحديد ٥ - إشراق المصاييح في صلاة التراويح
- ٦ - الاعتصام بالواحد الاحد من إقامة جمعيتين في بلد ٧ - مختصر فصل
- المغال في هدايا العمال ٨ - حفظ الصيام من فوت التمام ٩ - قدر الامكان
- المحتطف في دلالة « كان إذا اعتكف » ١٠ - منزل السكينة على قتاديل المدينة
- ١١ - شر الجمان في عقود الرهن والضمان ١٢ - منبه الباحث في دين الوارث
- ١٣ - الطريقة النافعة في الاجارة والمساقاة والمزارعة ١٤ - مؤلف في مياه
- دمشق ١٥ - موقف الرماه في وقف حماء ١٦ - النيث المنطق في ميراث ابن
- المنطق ١٧ - النظر المحقق في الحلف بالطلاق المعلق ١٨ - مؤلف خاص في ترميم
- الكنايس ١٩ - الدلالة على عموم الرسالة

وهي في مجلدين كبيرين الاول ٥٢٧ صفحة ، والثاني ٦٤٥ صفحة ، والثمن
أربعون قرشاً .

